تفتيت السـودان

الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

تأليف

الأستاذ : محمد النعيم



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : تفتيت السودان

الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

المـــــؤلف : الأستاذ : محمد النعيم

الطبعة الأولى 2010

إهــداء

إلى قـادة العمـل السياسـي والأمـني والعسـكري في السودان ...

إلى القارئ الكريم في كل مكان ....



المقدمة

قراءة المشهد السياسي في السودان بعد ما يقارب عقدين من الزمان على استيلاء الحركة الإسلامية على السلطة في الخرطوم صعب للغاية إن لم نقل مستحيلا، ذلك لأن القائمين على أمر الحكم في البلاد يقولون ما لا يبطنون، ويظهرون ما لا يريدون، وهم أشبه بالأسد العرم في ابتسامته، إلا أن هنالك ثلاثة تصريحات ضبابية وهلامية في ظاهرها، ولكنها قوية ونارية في باطنها يشم من ورائها رائحة الموت والدم، دفعتني لإصدار هذا الكتاب. ثلاثة تصريحات أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن المشهد السوداني دخل في طور العبث الذي ينتمي إلى عالم اللامعقول، كما قال الكاتب والمفكر الإسلامي المصري الكبير فهمي هويدي في كتابه (مقالات محظورة).

التصريح الأول : جاء على لسان المستشار السياسي لرئيس جمهورية السودان الدكتور نافع علي نافع ببورسودان في 18 يوليو من عام 2009، (نحن نعلم تماماً إذا حانت ساعة المواجهة لن يظهر هؤلاء الكهول، وأن بعض القيادات السياسية لن تمكث وقتها في السودان.) !

التصريح الثاني : أوردته صحيفة الوفد المصرية في عددها الصادر في ديسمبر 2008م، وفيه أكد رئيس وزراء السودان الأسبق ورئيس حزب الأمة المعارض الصادق المهدي، أن الدماء ستملأ الطرقات والشوارع السودانية، في حال صدور قرار من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لتوقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير. واصفا الجنائية الدولية (بالخشنة) التي يمكن أن تؤدي لحدوث فوضى شاملة وحرب أهلية بالسودان ، وهذا التصريح في غاية الأهمية وإن لم تمتلئ شوارع وطرقات السودان بالدماء، بعد صدور القرار كما توقع السيد الصادق المهدي، وتكمن أهمية القرار في أن الرجل قال ما لم يود قوله صراحة.

التصريح الثالث والأخير وهو الأهم في تقديري، لأنه يفسر كل ما جاء في هذا الكتاب من رسائل وإشارات وعلامات استفهام، دارت- وما زالت- تدور في أذهان الكثيرين داخل السودان وخارجه، وهو اتهام الرئيس السوداني عمر البشير في اجتماع مجلس الشورى الأخير للمؤتمر الوطني (الحزب الحاكم في السودان)، الحركة الشعبية بتقييد العمل السياسي في جنوب السودان، وقوله أن استخباراتها هي الحاكم الفعلي في جنوب السودان.!

والأمر الذي نرى أنه من المفيد لفت النظر إليه: أن هذه التصريحات تستدعي التأمل والنظر في مضمونها باستمرار؛ لأنها تحمل أكثر من دلالة وإشارة بالأخطار المحدقة بالوطن، وغيرها من الممارسات الرقيقة والعنيفة على الأرض في أكثر من مكان واتجاه، وهي التي دفعتني إلى إصدار هذا الكتاب. وأشعر قبل المضي في الحديث عن هذا الكتاب، أن أسجل اعترافاً، بأنني ترددت كثيرا في إخراج هذا الكتاب إلى النور، لاسيما بعد أن طالعت خبراً في إحدى الصحف السودانية بأن إحدى المحاكم في الخرطوم، تقوم بمحاكمة ثلاثة سودانيين بينهم امرأة، لإصدارهم كتاب حول دارفور. ولكن كلمات ورقة ابن نوفل للنبي (ص) حين عرض عليه دعوته: (ما جاء أحد بمثل ما جئت به إلا أوذي)، وخوفي على وطني أرضا وشعباً، زاد من إيماني وقناعاتي بأهمية تجميع هذه الأوراق (اليومية) التي تصور المشهد السياسي في السودان، بعد توقيع اتفاقية نيفاشا وتنزيلها على أرض الواقع، إلى وقت ليس ببعيد عن الانتخابات والاستفتاء على حق تقرير المصير للجنوب، وإصدارها في كتاب.

والكتاب الذي بين أيديكم يجيء قبل الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان ليضع المتابع للشأن السوداني والقارئ في لب القضية السودانية، ويجعله على بينة وبصيرة للأسباب التي حالت دون جعل خيار الوحدة جاذباً. كما أن الكتاب بجانب كونه مرجعاً مهماً للباحثين في مسارات تاريخ الأمم، وللمهتمين بالعمل الإعلامي والسياسي والقانوني والاجتماعي، يلقي على كاهل حكومة الخرطوم مسئولية ضخمة، وهي معاجلة الخلل والاضطراب الذي طغى على عقول أهل السودان. وفي الذهن تذكير الحكومة بعهد الشرف الدولي للصحفيين الذي يقول في ديباجته المقتبسة من ديباجة دستور اليونسكو: (حيث أن الحرب تبدأ في عقول البشر، ففي عقول البشر ينبغي أن نبنى قلاع الدفاع عن السلام).

قد يكون صحيحاً إلى حد بعيد القول: أن الكتاب رؤوس مواضيع لقضايا ومشاكل شتى، لا يجمع بينها رابط الخطر الذي يحذر منه مؤلف الكتاب، ولكن الصحيح أيضا أن هذه القضايا والمشكلات إذا ما أُخذت بالمنظور الكلي، لا تخرج كثيراً من واقع (الكفر) والاستياء من الحياة في مجملها، والذي يقود بصورة أو أخرى إلى حالة غياب الوعي والكراهية، التي قد تدفع الكثيرين إلى الفوضى وحمل السلاح –أيا كان نوعه – والموت تحت رايات يغلب عليها عمى الألوان، كما يجري الآن في بعض جهات السودان.

ويحتوي الكتاب بعد المقدمة على افتتاحية قد تكون سابقة في عالم الكتب؛ لأن كاتبها رحل عن الدنيا بالموت شنقًا بسبب معتقداته وأفكاره، وهو زعيم الجمهوريين محمود محمد طه الذي تنبأ قبل ما يقارب من نصف قرن من الزمان، باستيلاء الحركة الإسلامية على السلطة في السودان، وقوله أنها ستذيق الشعب السوداني الأمرين، وتحيل نهاره إلى ليل .

ويتضمن الكتاب سبعة فصول، يتناول الكاتب في الفصل الأول : اتفاقية سلام نيفاشا التي أبرمتها الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكيف أنها أسهمت في نقل الحرب من الجنوب إلى الشمال، بعد إنزالها على الأرض، وفي هذا الفصل نتناول بالتحليل ما جاء في الاتفاقية من بروتوكولات، خاصة اتفاقية الترتيبات الأمنية وبروتوكول آبي. وفيه يحذر الكاتب من وجود مخاطر عديدة تواجه السودان، ومفاجآت لم تكن في أذهان المتفاوضين على اتفاقية السلام، قد تعكر صفو العلاقات بين الشمال والجنوب في حالة وقوع الانفصال.

وفى الفصل الثاني : نتناول انتقال الحرب من جنوب السودان إلى شماله خاصة في دار فور، التي أدخلت البلاد في نفق مظلم بعد أن راح ضحيتها أكثر من (200) ألف قتيل، وملايين النازحين واللاجئين داخل السودان وخارجه، استدعت تدخل المجتمع الدولي. ونتناول في هذا الفصل الصور المأساوية للازمة وما خلفته من دمار ومقابر جماعية وحالات اغتصاب، وفيه يحذر المؤلف من تداعيات وانعكاسات أزمة دار فور على السودان كله، ما لم يتم التوصل إلى حل سريع لها.

ويستعرض الكتاب في الفصل الثالث : من خلال ثلاث مداخلات، التدخل الدولي في السودان. بالإضافة إلى القرارات العقابية من جانب بعض الدول الكبرى ضد السودان، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة الفرنسية حيال دار فور. وفي المداخلة الثانية يتناول التدخل الإقليمي في السودان من بوابة أزمة دارفور، وفيه يتحدث عن دور الاتحاد الإفريقي وتشاد وليبيا على صعيدي الحرب والسلم في أزمة دارفور. ويتناول في صياغته الأخيرة للمداخلة الثالثة من خلال عدة محاور، تدخل الجنائية الدولية في الشأن السوداني، وإن كان من خلال سياق القانون الدولي، وفي هذا الفصل يبدي الكاتب تخوفه من أن تشمل لائحة الاتهام الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وفي الفصل الرابع : يتناول الكاتب، مظاهر تفتيت السودان من خلال الأبعاد السياسية والاقتصادية والخدمية، وفي مداخلته الأولى يستعرض أنماط القوى السياسية الحاكمة في السودان، كما يتحدث عن الأب الروحي للحركة الإسلامية الدكتور حسن عبد الله الترابي بعد خروجه من السلطة، والأستاذ محمد إبراهيم نقد الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني وقيادات سياسية أخرى، بالإضافة إلى تناوله في المداخلة الثانية بعض المظاهر التي تشير بصورة ما إلى ما يمكن تسميته بشريعة الغاب وانفراط عقد النظام، خاصة من شرائح شبابية لعبت دورا جوهريا في تمكين الإنقاذ من البقاء في السلطة لما يقارب عقدين من الزمان.

ويحتوي الفصل الخامس : بعض القضايا التي يرى الكتاب أنها ربما قد تكون من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى أن يصل السودان إلى هذا الدرك الخطير من الانهيار، والذي وصل إلى حد حمل السلاح ضد الحكومة، ومنها قضايا الفساد التي انتشرت كالسرطان في مفاصل الدولة دون أن تجد علاجاً، وبعض المشكلات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطن.

ويتطرق الكتاب في الفصل السادس : للأسباب الرئيسية التي قد تؤدي إلى تفتيت السودان، وعلى رأسها السياسات التي انتهجتها الحكومة منذ استيلائها على السلطة، حيث اعتمدت على سياسة تجييش الأمة وتسليح كوادرها، إضافة إلى إبرام اتفاقيات السلام والتي سمحت لبعض المليشيات، بالاحتفاظ بسلاحها والأراضي التي كانت تسيطر عليها وذهابها إلى أبعد من ذلك، بالسماح لها بإدخال أفرادها وسلاحها للمدن، خاصة المدن الكبيرة منها مثل عاصمة البلاد الخرطوم .

ويتضمن الفصل الأخير : الجهات التي يمكن أن تعتبر مسئولة عن حالة الانهيار والتفتت، الذي يمكن أن يتعرض له شمال السودان بعد انفصال الجنوب، وفيه يحمّل الكاتب كل القوى السياسية في الساحة المسئولية عن الحالة التي يمكن أن يصل لها السودان في المستقبل المنظور. كما يحذر من مخاطر سقوط لغة الخطاب السياسي، التي ظهرت بصورة لا تقبل التشكيك في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، وتداعيات ذلك على أمن واستقرار البلاد .

أملي كبير أن يحظى هذا الكتاب بعناية المسئولين عن دوران عجلة السياسة والأمن في البلاد، والقارئ الكريم داخل السودان وخارجه، في أعلى قمم السلطة وقواعدها، وهذا الأمل مقرون برجاء التفهم لأسباب قلقي وخوفي على السودان أرضا وشعباً، على أمل أن نتكاتف معاً لإبعاد شبح التفتيت الذي يهدد السودان الشمالي، بعد أن أصبح التقسيم للسودان الكبير واقعاً لا مفر منة، والله من وراء القصد .

محمد النعيم

فاتحة الكتاب

الواقع واالخيال في مقولة محمود محمد طه

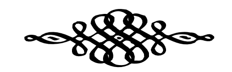
(من الأفضل لشعب السودان أن يمر بتجربة حكم جماعة الهوس الديني – وسوف تكون تجربة مفيدة للغاية – إذ أنها بلا شك سوف تكشف مدى زيف شعارات هذه الجماعة، وسوف تسيطر هذه الجماعة على السودان سياسيا واقتصاديا حتى ولو بالوسائل العسكرية ، وسوف تذيق الشعب الأمرين، وسوف يدخلون البلاد في فتنة تحيل نهارها إلى ليل، وسوف تنتهي بهم فيما بينهم، وسوف يقتلعون من أرض السودان اقتلاعا).

هذا ما قاله المفكر الإسلامى محمود محمد طه، الذي تم إعدامه شنقا بعد بضع سنين من مقولته المشهورة هذه، لإدانته بتهمة الردة من محكمة المهلاوي وأيدتها محكمة الاستئناف، وأبطلت الإدانة وألغتها المحكمة العليا للدائرة الدستورية برئاسة مولانا أحمد ميرغنى مبروك في عهد الديمقراطية الثالثة، بعد أن اتهمت محكمة الاستئناف بالاشتطاط في ممارسة سلطاتها، على نحو كان يستحيل معه الوصول إلى حكم عادل تسنده الوقائع الثابتة وفقا لمقتضيات القانون، وذكرت مذكرة الحكم الصادرة من الدائرة الدستورية، أن المحكمة قررت منذ البداية أن تتصدى بحكمها لفكر المتهمين، وليس لما طرح أمامها من إجراءات .

اليوم وبعد أن رحل عن الدنيا الفانية، المفكر الإسلامي محمود محمد طه إلى ربه متمسكاً بمبادئه وفكره، وانقضاء ما يقارب الثلاثة عقود بالتمام والكمال على مقولته الآنفة الذكر. تتساءل هل تحققت تكهنات ومقولة الأستاذ الراحل محمود محمد طه بسيطرة جماعة الهوس الديني- على حد تعبيره- على مقاليد السلطة في السودان ؟ الإجابة وبدون مواربة نعم فقد سيطرت الحركة الإسلامية على السودان عبر الوسائل العسكرية، كما اعترف بذلك صراحة د. أمين حسن عمر القيادي الإسلامي البارز بحزب المؤتمر الوطني الحاكم، في مقالته بجريدة الرأي العام السودانية التي حملت عنوان: (العسكريون الإسلاميون ، كانوا شركاء في سلطة الإنقاذ وليس أجراء) بقوله: (إن الحركة الإسلامية أعدت عددا يتجاوز الآلاف من الشباب المجيدين، للتخطيط والتحريك العسكري من خارج المؤسسة العسكرية، وقد كان هؤلاء شركاء في لحظة الميلاد وكل لحظة من لحظات حياة الإنقاذ السياسية. وتضاعفت أعدادهم بمضي السنوات إلى قوة ذات اعتبار). وأقر الدكتور ضمنيا بأن الحركة الإسلامية لديها حضور داخل المؤسسة العسكرية بقوله: (إن الإنقاذ عندما تحركت للاستيلاء على السلطة، لم تكن هنالك مفارقة بين رؤية العسكريين ورؤية المدنيين حول مقاصدها، وهى إحباط مخطط تجميد الشريعة وإزاحة الإسلاميين من المشهد السياسي، وإعادة تفعيل التوجه السياسي وإصلاح الحياة السياسية، والعودة إلى حكم شعبي متحرراً من الطائفية والفساد السياسي).

من هنا نستطيع أن نقول: إن مقولة وتكهنات الأستاذ الراحل محمود محمد طه فيما يتعلق باستيلاء الحركة الإسلامية، والتي سماها (جماعة الهوس الديني) على السلطة بالوسائل العسكرية، قد تحققت بصورة فاقت حد التصور، وأدى نجاحها إلى تأمين بقائهم في السلطة لأكثر من تسعة عشر عاما، رغم المهددات الداخلية والخارجية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وصلت في بعض مراحلها إلى حد استخدام القوة العسكرية ضد الإنقاذ، بضربها لمصنع الشفاء في أغسطس من عام 1998م، ودعمها اللوجستي غير المحدود بالمال والعتاد لحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بالجنوب، وبعض القوى السياسية المعارضة في الشمال، وعملها على توتر العلاقات بين السودان ودول الجوار. إلا أن الحركة الإسلامية استطاعت بمهارة فائقة من امتصاص جميع المهددات الداخلية والخارجية

، بسبب الذهنية الأمنية التي هيمنت على التنظيم، كما يقول المفكر الإسلامي المعروف د. التجاني عبد القادر. ويبقى أن نتساءل بعد مضي ما يقارب الأربعة عقود على كلمات الراحل محمود محمد طه: إلى أي مدى صدقت مقولة وتكهنات المفكر الإسلامي الراحل محمود محمد طه، في السيطرة السياسية والأمنية والاقتصادية للحركة الإسلامية لمقاليد الحكم في السودان، وهل تحقق ما قاله من أنها ستذيق الشعب الأمرين ؟ و أحالت نهارهم إلى ليل ؟ وانتهت بهم فيما بينهم ؟ وأنهما سيقتلعون من السودان اقتلاعا ؟ هذا ما قد يخرج به القراء الكرام من الكتاب.



تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل الأول

تقسيم السودان

■ ■ ■

في هذا الفصل يتناول الكاتب اتفاقية سلام نيفاشا التي أبرمتها الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضاحية الكينية نيفاشا، وكيف أنها أسهمت في نقل الحرب من الجنوب إلى الشمال، بعد أن تم إنزالها على أرض الواقع بسحب القوات السودانية إلى ما وراء حدود 1956/1/1م، ويتناول الكاتب بالتحليل ما جاء في الاتفاقية من بنود خاصة اتفاقية الترتيبات الأمنية وبروتوكول آبيي. وفيه يحذر الكاتب من وجود مخاطر عديدة تواجه السودان ما بعد مرحلة تقرير المصير، ومفاجآت أخرى لم تكن في أذهان المتفاوضين من الطرفين قد تعكر صفو العلاقات بين الشمال والجنوب في حالة الوحدة أو الانفصال.

اتفاقية السلام

مقدمة :

أظهرت بروتوكولات نيفاشا التي تم التوقيع عليها في التاسع من يناير 2005م بين حكومة السودان والحركة الشعبية، حجم فجوة الإدراك المعرفي لقراءة التطورات المستقبلية المحتملة أن تطرأ على سطح الأحداث، ومن واقع القراءة الأولية لما نصت عليه الاتفاقية من بنود، نجد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان بزاعمة الدكتور جون قرنق ومن خلفه السياسي المحنك منصور خالد، نجحا في تأمين جبهة الجنوب الداخلية وتوحيدها خلف قيادتها التاريخية، جراء المكاسب الكبيرة التي حققتها في كل الاتفاقيات التي أبرمتها، ثم نجاحها في نقل الصراع الجنوبي الشمالي إلى صراع شمالي / شمالي. فإذا أخذنا الجانب المتعلق بالترتيبات الأمنية، نجد أن الاتفاقية أشارت فيما يتعلق بإعادة انتشار القوات، بأنه سيتم فض اشتباك وفصل وتحديد معسكرات وإعادة انتشار القوتين، وفقا لما يتم تفصيله في اتفاقية وقف إطلاق النار الشامل. إلا أنها عادت وأكدت بالنص (فيما عدا القوات التي سيتم نشرها للوحدات المشتركة/ المدمجة، فإن بقية القوات المسلحة المنتشرة حاليا في جنوب السودان، سيعاد انتشارها لشمال الحدود بين الجنوب والشمال كما 1/ 1/ 1956م، وذلك تحت رقابة دولية خلال مدة سنتين ونصف السنة من تاريخ بدء الفترة قبل الانتقالية). كما أبانت الاتفاقية مواقع القوات التابعة للحركة بالقول: (إن بقية قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنتشرة حاليا في جبال النوبة والنيل الأزرق، سيعاد انتشارها جنوب الحدود بين الشمال والجنوب كما في 1/ 1/ 1956م، حالما يتم تكوين الوحدات المشتركة وانتشارها تحت مساعدة ورقابة دولية).

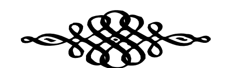
من هنا نجد الاتفاقية أشارت إلى وجود ثلاثة جيوش، هي جيش الحركة وثكناته ومواقعه في جنوب السودان، والقوات المسلحة السودانية- أي جيش حكومة الخرطوم- في مواقعه التي حددتها الاتفاقية،وهى حدود 1956م وما يليها من الاتجاهات الثلاث- أي الغرب والشرق والشمال – وأخيرا القوات المدمجة التي تم تحديد حجمها وانتشارها خلال الفترة الانتقالية، على النحو التالي: جنوب السودان (24) ألفا، جبال النوبة (6) آلاف، الخرطوم (3) آلاف. وهناك اتجاه لمناقشة الأطراف لمبدأ إنشاء قوات مشتركة/ مدمجة لنشرها في شرق السودان، بعد إكمال إعادة انتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من شرق السودان إلى مواقعها في الجنوب، خلال سنة واحدة من بدء الفترة قبل الانتقالية. وهذا يعني في تقدير الكثير من المراقبين والمحللين للاتفاقية، نجاح الحركة الشعبية في تحويل دفة الصراع العسكري من الجنوب ونقله إلى الأراضى الشمالية، ويظهر ذلك في التفلتات الأمنية الجارية حاليا في العديد من اتجاهات السودان، خاصة في ولايات دارفور وشرق السودان ، لتكون الحروب الأهلية في مرحلة ما بعد التوقيع على الاتفاقية شمالية / شمالية ، وذلك من خلال قيام حكومة الخرطوم الحالية أو القادمة بنشر القوات المسلحة السودانية التي تكون تحت إمرتها المباشرة، في مناطق الصراع في دارفور وشرق السودان وبؤر الصراع التي تظهر في ولايات أخرى من شمال السودان وهذا يؤكد أن انتقال الصراع العسكري بين الشمال والجنوب، إلى صراع شمالي / شمالي تكون نتائجه منصبة في نهاية المطاف في صالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما يمكنها من تنفيذ حلمها القديم وهو قيام دولة الأماتونج الكبرى، الممتدة من البحيرات إلي تخوم السد العالي في مصر وحلايب شمالا.

أما في الجانب الآخر، ونعني به الجنوب، فإن كل المؤشرات والقراءات الصحيحة لما ستؤول إليه الأوضاع الأمنية في جنوب السودان، تجمع على أن ارتفاع وتيرة الصراع الجنوبي / الجنوبي خلال الفترة الانتقالية، أو ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير، لن تكون بالقدر الذي كان يتوقعه بعض قادة العمل الأمني والسياسي والشارع الشمالي، إلا من بعض الخروق المتباعدة والكبيرة، بعد النجاح الكبير الذي حققه د. جون قرنق في توحيد الصف الجنوبي المسيحي بتياراته المتنافرة والمتناحرة، ضد الشمال المسلم. كما أن الاتفاقية أضافت إلى جانب ذلك، رصيد آخر سوف يكون بمثابة خط دفاع الجنوب الأول في المرحلة القادمة،

وهو ما يسمى بالمناطق المهمشة في الحدود المتاخمة لحدود الجنوب، والتي ربما إذا ما ساءت الأوضاع الإنسانية والأمنية في الشمال، أن تطالب تلك المناطق بالانضمام إلى الجنوب، لتكون بذلك شوكة إلى الأبد في خاصرة الشمال. مما يعني انتقال الصراع في مستقبل الأيام إلى صراع بين دولة السودان القديم / ودولة جنوب السودان الجديد، من أجل توسيع الرقعة الجغرافية للسودان الجديد والقديم، وهنا مكمن الخطورة.

هذه هي الصورة القاتمة التي سيشهدها السودان في مقبل أيامه، ما لم تقم حكومة الخرطوم والتجمع الديمقراطي المعارض وبقية القوى السياسية الأخرى، المعارضة سلميا وعسكريا بتقديم تنازلات كبيرة وحقيقية تقود الشمال نحو التوحد، لمجابهة تحديات المرحلة المقبلة، آخذين في الاعتبار أسوأ الاحتمالات، وهي أن البلاد مقبلة نحو الانقسام إلى نظامين، في دولتين تطمع كل منهما في كسب المزيد من الأراضي. أما الصراع الدائر حاليا في الشمال بين حكومة الخرطوم والحركات المسلحة والقوى السياسية حول كراسي الحكم، فإنه لن يؤدي إلا إلى تفتيت وحدة الشمال، الذي يقود فيما بعد إلى انهيار السودان إلى دويلات جهوية وقبلية، يعمها الخراب والدمار، سهلة الانقياد إلى الدول الأكثر منها قوة، خاصة (حصان طروادة) ونعني به الجنوب، الذي سيكون منتشرا في أجزاء واسعة من السودان، في انتظار ساعة الصفر لتحقيق الحلم الأفريقي الكبير، الذي تم التخطيط له داخل دهاليز وأروقة القوى ألكبرى التي تقود العالم حاليا، من أجل احتواء المد الإسلامي في نطاقه التقليدي داخل الجزيرة العربية وشمال أفريقيا.

إن الأوضاع في السودان في ظل الصراع الدائر حاليا حول كراسي السلطة، أصبح أكبر مهدد لأرض المليون ميل مربع، ما لم تسع حكومة الخرطوم بجدية حقيقية لمعالجته بالحكمة والتجرد ونكران الذات، حتى يتم إفشال المخططات الرامية لتمزيق السودان وتقطيعه إلى دويلات ضعيفة، كما تتطلب من جميع القوى السياسية الموجودة داخل البلاد وخارجها، وضع تطلعاتها وطموحاتها في السلطة جانباً، والانتباه والحذر لما يحاك ضد السودان من مؤامرات ودسائس، تستهدف تمزيقه وتقطيعه إلى دويلات، تحت ذريعة حقوق الإنسان ومحاربة الأصولية ممثلة في حكومة الخرطوم. ومن الأهمية بمكان، قراءة هذا الفصل من زواياه المتعددة، ومن ثم استنباط الدروس والعبر التي قد تسهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه.



الأمن القومي في خطر

تطابقت وجهتي نظر الحكومة والحركة الشعبية لأول مرة منذ دخولهما في الشراكة السياسية، في أن الانفلات والخروق الأمنية التي وقعت في الأيام القليلة الماضية، تعود إلى التباطؤ في تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية. وزير الداخلية البروفيسير الزبير بشير طه طالب على خلفية الأحداث الدموية التي وقعت في كل من الخرطوم وملكال وجوبا وياي ونيالا، في كلمته أمام لجنة الدفاع والأمن بالمجلس الوطني، بالتعجيل في تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاقية نيفاشا. كما طالبت الحركة الشعبية على لسان أكثر من مسئول، بحل ونزع سلاح الميلشيات والجماعات خارج إطار اتفاقية الترتيبات الأمنية .

اتفاقية الترتيبات الأمنية الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل د. جون قرنق، أكدت في البند السابع بفقراته الثلاث، أنه لن يسمح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أى من الطرفين – أي الحكومة والحركة الشعبية - بالعمل خارج القوتين المسلحتين. كما اتفق الطرفان على أنه يمكن دمج المجموعات المسلحة التي لديها الرغبة والأهلية في القوات النظامية، لأي من الطرفين (الجيش والشرطة والسجون وحماية الحياة البرية)، على أن تتم إعادة استيعاب البقية في خدمة المدينة ومؤسسات المجتمع المدني، بل إن الاتفاق ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث نص على معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد، بما يحقق السلام الشامل والاستقرار خلال الفترة الانتقالية. وفى هذا إشارة صريحة إلى الجماعات المسلحة المنتشرة في ولايات السودان المختلفة، أي أن الاتفاقية وبصورة مجملة تنصص على إنهاء المليشيات المسلحة في البلاد، بإعطائها خيارين لا ثالث لهما، هو الانضمام لأي من الطرفين الموقعين لاتفاقية نيفاشا.

وفى تقديري، أن الأحداث الأخيرة كشفت أن التعامي بقصد أو بدون قصد، والتباطؤ في حسم المليشيات التي تقوم على الجهوية والقبلية والطائفية والهوية والمصالح الشخصية، يمكن أن يشكل خطورة كبيرة على اتفاقية نيفاشا، وخطر أعظم على الأمن القومي عموما، كما أظهرت ذلك الأحداث الأخيرة في ملكال والخرطوم، ولولا لطف الله ووعي القيادة السياسية والأمنية لدى شريكي السلطة لحدث ما لا يحمد عقباه .

ونقول بصراحة ووضوح ودون تجميل للعبارات: إن على الجانب الحكومي بعد أن شعر وفقًا لتصريحات السيد وزير الداخلية، بخطورة الموقف من انتشار سلاح المليشيات داخل المدن، أن يتحرك بجدية لاتخاذ قرار رسمي وفوري بحل أو استيعاب كل القوات غير الشرعية، بما فيها الحكومية مثل الدفاع الشعبي وقوات دفاع جنوب السودان ومليشيا الجنجويد، والمليشيات المسلحة الأخرى التي دخلت الخرطوم تحت غطاء اتفاقيات سلام مثل اتفاقية أبوجا في مؤسسات الدولة. وإلزام الطرف الآخر- ونقصد به الحركة الشعبية - بحل المليشيات التي تعمل خارج جيشها أو استيعابها في مؤسسات الدولة، كما نصت على ذلك اتفاقية الترتيبات الأمنية .

ويبقى أن نقول: إن المليشيات الجهوية والقبلية والطائفية من أكبر وأخطر المهددات على الأمن القومي السوداني؛ لأنها غير محكومة بروح الانتماء لهذا الوطن، وإنما تحكمها المصالح القبلية والشخصية الضيقة، ويمكن أن تشكل خطرا على الحكومة نفسها، إذا ما اعتراها إحساسا بأن مصالحها الذاتية باتت مهددة بالخطر، كما حدث من قوات الدفاع الشعبي بجنوب كردفان، التي أمهلت الحكومة عشرة أيام للاستجابة لمطالبها، وألا سيكون لها حديث بعدها ، ورب ضارة نافعة ؟!

مرحبا بقوات دفاع الجنوب بشرط...؟

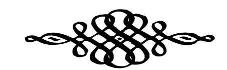
كشف توم فرانس رئيس مفوضية التقويم وتقدير اتفاقية السلام المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية، أن وزير الدفاع الفريق مهندس عبد الرحيم محمد حسين، أبلغه بأن جميع قوات دفاع الجنوب سيتم ترحيلها من الجنوب، بحلول 18ديسمبر 2007م، إلا أن المتحدث الأممي لم يفصح عن الجهة التي سيتم نقلها إليها . ابتداءً من هذه الخطوة الكبيرة التي تعبر عن صدق نوايا الحكومة، والالتزام بالتعهدات والمواثيق والاتفاقيات التي أبرمتها مع الحركة الشعبية، ورغبتها الجادة والمخلصة والصادقة في تحقيق السلام الشامل والدائم في جنوب السودان، إيمانا منها بأن السلام يمثل أحد أهم المبادئ السامية لثورة الإنقاذ الوطني.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن سماح الحكومة لبعض الفصائل المسلحة بدخول المدن بسلاحها وعتادها، أدى إلى وقوع وحدوث تفلت وخروق أمنية خطيرة، اشتكت منها القوات النظامية الحكومية نفسها، ودعت على لسان السيد وزير الداخلية بإبعاد العناصر المسلحة من وسط المدنيين، خاصة في مناطق الكلاكلات جنوب الخرطوم الأكثر تضرراً من وجود بعض هذه الفصائل المسلحة وسط مساكنهم، وطالب السيد الوزير بأن تكون العاصمة خالية من السلاح، ما عدا سلاح القوات النظامية.

من هنا نستطيع أن نقول: إن إعلان السيد الوزير بإبعاد العناصر المسلحة من وسط المدنيين، ينسحب على كل مدن وقرى وريف السودان القريبة والبعيدة عن المركز، بعد أن أثبتت التجربة القريبة أن السلاح خارج القنوات الرسمية قد يشكل بقصد أو بدون قصد أخطار لا حصر لها، كما حدث في الخرطوم وملكال، ولو لطف الله، لكانت الشرارة التي انطلقت في ملكال وأودت بحياة أكثر من (150) مواطنا مدنيا وعسكريا من أبناء الجنوب، لحصدت أرواح أضعاف هذا العدد في الخرطوم، التي ترقد فوق براميل من البارود التي لم يتم نزع فتيلها حتى اليوم، في انتظار الضغط على الزناد لتفجيرها .

وفى تقديري، أن الخطوة التي اتخذتها الحكومة بسحب قوات دفاع الجنوب ، من الأراضي التي تخضع لسيطرتها تأتي في الاتجاه الصحيح، وتسد الذرائع أمام الذين يعملون على أن تكون هذه البلاد غارقة في الدماء والفوضى وعدم الاستقرار، لأسباب تكاد تكون معروفة لغالبية أهل السودان، وهى القفز بالزانة لأعلى قمم السلطة والثروة، أو تمزيق وتقسيم هذه البلاد الغنية بثرواتها ومياهها وأراضيها الخصبة، حتى يسهل الاستيلاء على خيراتها.

ويبقى أن نقول: مرحبا بقوات دفاع الجنوب في أي بقعة في حدود شمال خط 1956، بشرط أن يتخلوا عن السلاح وينخرطوا في الحياة المدنية الآمنة، التي ليس فيها سوى التصافح بالأيدي وتبادل الابتسامات والقفش الحلو، التي تعكس المحبة والسلام. نعيش في وطن واحد تحت حماية الشرعية التي حددتها اتفاقية نيفاشا، فمرحبا بهم إن ارتضوا ذلك وإلا... ؟



اتهامات لا تخدم السودان

تبادل طرفا اتفاقية السلام لأول مرة على المستوى الرئاسي منذ دخولهما في شراكة حكومة الوحدة الوطنية، تبادلا الاتهامات بالبطء في تنفيذ مراحل اتفاقية السلام في مدينة جوبا. النائب الأول لرئيس الجمهورية وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفا كير، فاجأ رئيس الجمهورية وقيادات المؤتمر الوطني والأحزاب السياسية، والتجمع الجماهيري الحاشد في عاصمة الجنوب المرتقبة جوبا، بتوجيه انتقادات لاذعة وقاسية للمؤتمر الوطني، قال فيها: إنه تسبب في عملية الإبطاء في تنفيذ اتفاقية نيفاشا، بتأخيره لترسيم الحدود ودعم المليشيات التي تعارض الحركة الشعبية، وجيش الرب اليوغندي الذي يعمل على زعزعة الاستقرار وتعطيل التنمية والإعمار في الجنوب، قائلا: إن هنالك عناصر في عدد من الأجهزة الأمنية والسياسية في المؤتمر الوطني، تضع العراقيل والعقبات في طريق التحول الديمقراطي الذي جاءت اتفاقية نيفاشا لإقراره.

السيد رئيس الجمهورية عمر البشير لم يتوانَ من جانبه، عن اتهام الحركة بالبطء في تنفيذ الاتفاقية، قائلا: إن الحركة الشعبية تأخرت كثيرا في تسمية ممثليها في المفوضيات والأجهزة الأمنية. وسدد السيد الرئيس ضربة قوية وقاضية وغير متوقعة للحركة الشعبية، بكشفه الستار لأول مرة عن مبلغ أل (60) مليون دولار، التي تم تسليمها للحركة في عهد د. قرنق لتجميع قادتها المنتشرين في أوروبا وأمريكا، للبدء في تنفيذ اتفاقية السلام، إلا أنه قال أن ذلك لم يحدث !

تلاسن الرئيسين الشمالي والجنوبي التي أفسدت بهجة الاحتفال بالعيد الثاني لاتفاقية السلام، أكدت بما لا يدع مجالا للشك، بأن المفاصلة بين الشمال والجنوب ستكون حقيقية؛ لأن إعلانها رسميا للحكومات والشعوب في الداخل والخارج جاء عبر أعلى قمتين في الشمال والجنوب، ليؤكد حجم وعمق الجراح والخلافات بين شريكي الحكم .

الاتهامات التي ساقها النائب الأول لرئيس الجمهورية لم تخرج عن بنود اتفاقية السلام الشامل. والاتهامات التي جاءت من السيد الرئيس فجرت قضايا جديدة، وزادت من حجم تساؤلات الشارع السوداني عن مصير اتفاقية نيفاشا. وأموال البترول والميزانيات المخصصة لجنوب السودان وللتنمية في عموم البلاد ؟ وماهية القطط السمان التي أتخمت من الأموال المتدفقة والسائلة التي ليس لها رقيب، بعد أن أشارت التقارير إلى أن المواطن في الجنوب يعيش بلا ماء ولا كهرباء ولا طرق ولا مشاريع تنموية حقيقية، تخدمه وتقلل من معاناته اليومية وكذلك أخيه في الشمال ؟.

ويبقى أن نقول: إن الاتهامات المتبادلة بين أعلى قمتين في البلاد، لا تخدم السودان ولا وحدة أراضيه، وإنما تعمق الجراح المفتوحة في أكثر من مكان واتجاه، وتقود إلى ما سبق أن حذر منه الرئيس (من انفصال الجنوب، سيقود إلى ظهور جماعات انفصالية أخرى) .

عموماً يمكن القول: إنه من المفيد في هذه المرحلة دفن جراحات الماضي القريب والبعيد تحت الثرى، والعودة مجددا للعمل من أجل بناء سوداناً جديدًا موحداً، ومزدهراً. واتفاقية السلام الشامل يمكن أن تقود إلى ذلك، إذا تعاملنا معها بشفافية ورحابة صدر وعالجنا ما بها من أخطاء، فالمواطن في الشمال والجنوب لا يهمه سوى الأمن والاستقرار ورغد العيش، تحقيقاً لقوله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ ، وهذا متوفر في السودان إذا استحسن استغلاله.

المحافظة على السلام

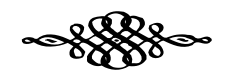
يبدو أن التراشق والملاسنة التي جرت بين السيد رئيس الجمهورية عمر البشير ونائبه الأول سلفا كير في هواء مدينة جوبا الطلق، صباحية الاحتفال بالذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل، فتحت الأبواب مشرعة لتشريح وتحليل وتفسير بروتوكولات السلام، لاسيما اتفاقية الترتيبات الأمنية.

التلاسن وتراشق الشفاه لم يكن جديدا للمتابع للشأن الجنوبي الشمالي، ولكن مفاجأتها أنها جاءت على ألسنة أكبر مسئولين في الدولة، وفى أعظم يوم تحتفل فيه البلاد بالذكرى الثانية لتوقيع السلام الشامل. فقد سبقتها اتهامات من الحركة الشعبية، بأن القوات المسلحة تستخدم المليشيات لإنهاك الجيش الشعبي في الجنوب. وأخرى من مفوضية تقييم اتفاق نيفاشا للسلام التي قالت على لسان رئيسها: إن وجود المليشيات المسلحة في الجنوب، يمثل خرقا واضحا للاتفاق الذي ينص على استيعاب المليشيات إما في القوات المسلحة أو الجيش الشعبي. كذلك الاعتراف الصريح من السيد نائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه بأن هنالك بطئاً في تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية، في الجوانب المتعلقة ببسط الأمن وسيادة القانون ونزع السلاح عن المجموعات المسلحة، وذهابه إلى تفسير ذلك التأخير في جمع السلاح من المليشيات، لإجراء بعض الترتيبات الخاصة بإقناع تلك الأطراف بتسليم سلاحها طوعا، تجنبا للمزيد من المصادمات والمواجهات .

وفى تقديري، أن التلاسن العلني بين زعيمي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الحاكمين للبلاد، ظاهرة صحية وطيبة إذا تم استغلالها بمسئولية وشفافية لتحريك بروتوكولات السلام، لتكون الوحدة الوطنية خيارا جاذبا. لأنها سلطت الأضواء الكاشفة نحو أناس – يقلون أو يكثرون – كما قال الأستاذ السيد الخطيب أحد مهندسي اتفاقية نيفاشا، يعملون في غير مصلحة السلام، متفقا في ذلك مع ما أثاره وقاله سلفا كير من أن هنالك عناصر داخل المؤتمر الوطني والأجهزة الأمنية تعمل على عرقلة السلام.

وسبق أن قلنا: إن الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن قوات دفاع الجنوب وفقا لاتفاقية الترتيبات الأمنية الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية، تعتبر قوات غير شرعية في حالة عدم انضمامها لأي من القوتين المسلحتين اللتين نصت عليهما الاتفاقية، وهما القوات المسلحة والجيش الشعبي، وأن وجودها يشكل خرقا للاتفاقية، قد يعود بتبعات أخطر على البلاد و العباد .

ويبقى أن نقول كما قلنا أكثر من مرة: إن إعادة الأمن والاستقرار لربوع البلاد المختلفة، يجب أن يتم من خلال حصر السلاح في القنوات الشرعية التي حددتها الاتفاقية، وهذا يعني نزع أسلحة المليشيات. وكل المليشيات في أرض المليون ميل مربع بما فيها الصديقة منها، وتوسيع مظلة السلام بالقدر الذي يستوعب الكتل الحية والقوى الفاعلة للأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني وكل القطاعات التي يمكن أن تساهم بإيجابية في صنع السلام، حتى تتحمل كل الأطياف والقوي السياسية في الشمال والجنوب وعموم السودان، مسئولية المحافظة على السلام.



ما وراء تحذيرات كي مون..؟

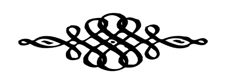
حذر بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الأمن الدولي، من أخطار تواجه اتفاقية نيفاشا المبرمة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، وقال: (إن هذا العام يفترض حسب بروتوكول الترتيبات الأمنية، أن تكتمل فيه عملية إعادة نشر القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، مبينا أن الاتفاق وصل إلى مراحل متقدمة سياسياً، إلا أنه يعاني من بعض المعوقات على مستوى الأرض، خاصة في الجانب المتعلق بالترتيبات الأمنية).

من هنا نقول: إن اتفاقية الترتيبات الأمنية أشارت بالنص، (فيما عدا القوات التي سيتم نشرها للوحدات المشتركة المدمجة، فإن بقية القوات المسلحة المنتشرة في جنوب السودان سيعاد انتشارها لشمال الحدود بين الجنوب والشمال في 1/ 1/ 1956م، وذلك تحت رقابة دولية مدة سنتين ونصف السنة من تاريخ بدء الفترة قبل الانتقالية، وهذا يعني سحب القوات المسلحة الشمالية من كل الجنوب نحو الشمال، بما فيها القوات المتواجدة في المناطق البترولية الواقعة داخل حدود الجنوب). ولم تغفل الاتفاقية عن المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد، وشددت الاتفاقية في الفقرات (أ. ب. ج) من البند السابع، على عدم السماح لأي مجموعة مسلحة متحالفة مع أي من الطرفين، بالعمل خارج القوتين المسلحتين وهما القوات المسلحة وقوات الحركة الشعبية. واتفق الطرفان على دمج المجموعات المسلحة في القوات النظامية لأي من الطرفين إذا كان لديها الرغبة والأهلية، على أن يتم استيعاب البقية في الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني. وأمّن الطرفان على أن تتم المعالجة بما يحقق السلام الشامل والاستقرار في البلاد خلال العملية الانتقالية.

من هنا نستطيع أن نقول: إن تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة فيها تهديدات مبطنة، وضغط إضافي على الحكومة للتسريع بحل المليشيات الجنوبية أو رفع الدعم عنها، خاصة وأنها جاءت بعد تحذير سبق أن أطلقه رئيس مفوضية تقييم اتفاق نيفاشا للسلام، من وجود المليشيات المسلحة في الجنود. وإمهال حكومة الجنوب لتلك الفصائل وقتًا محددًا لترتيب أوضاعها واختيار القوات التي تنتمي إليها. والاتهامات من جانب الحركة للحكومة باستخدام المليشيات المسلحة من قبل قوات الحكومة لإنهاك الجيش الشعبي في الجنوب، وقد عبر عن ذلك صراحة ياسر عرمان بقوله: (إن المليشيات الجنوبية لم تشترِ أسلحة أو توجد لنفسها كيانات، وإنما ظلت تعتمد على الدوام على القوات المسلحة في كل شيء حتى مرتباتها). ورفض السيد الرئيس اتهام الحركة الشعبية للمؤتمر الوطني بدعم بعض المجموعات المسلحة في الجنوب، وتحميله الحركة الشعبية مسؤولية أحداث ملكال والبحيرات وواراب. كلها مؤشرات تصب في اتجاه أن الانفصال قادم، وأن العلاقات بين الشمال والجنوب لن تكون في حالة سلام حتى ما بعد الانفصال.

كان المأمول من اتفاقية نيفاشا أن تبطل براميل البارود المنتشرة في أكثر من مكان واتجاه في السودان، وإعادة الدفء والاستقرار والأمان والسلام بين أبناء الوطن الكبير، بما تضمنته من بنود وفقرات ترمز وتدعو إلى ذلك، وأخطرها الفصائل المسلحة التي باتت تنشر الخوف والفزع في كل مكان، حتى الخرطوم لم تسلم من شرارتها ونيرانها، التي اشتعلت في أكثر من حي ومدينة من مدن العاصمة الثلاثة .

ويبقى أن نقول: كان من الممكن أن تكون اتفاقية الترتيبات الأمنية، خير دواء لأخطر داء استشرى كالسرطان في مفاصل السودان وبعد دخولها مرحلة التطبيق والتنزيل على الأرض والممارسة الفعلية، وهو ظاهرة المليشيات والحركات المسلحة لو وحدنا إرادتنا السياسية، والتزمنا بالعهود والمواثيق التي أبرمناها، وطبقنا ما فيها بندا وحرفا! إلا أن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، لان الشريكين يحاولان أن يصبغا وجودهما وحججهما العدوانية، بطابع فقه المخالفة لأشياء في نفس يعقوب.



لعبة الموازنة في السياسة

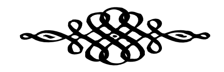
يبدو أن حالة التفلت الأمني التي تشهدها البلاد في أكثر من اتجاه ومكان، انتقلت عدواها نحو الخطاب السياسي، فقد صار شكلا ومضمونا يحتوي على كلمات وعبارات، تتنافى وسياق خطاب الدولة وخطاب التشريع، والخطاب الاجتماعي المؤدب الذي يرتكز في خصائصه على الدفع بالتي هي أحسن، والقول اللين والحكمة والموعظة الحسنة، كما قال تعالى في كتابه الكريم : ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾. وقوله تعالي : ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾. وقوله تعالى في محكم تنزيله : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾.

وأخشى أن أقول: بأن اتهام الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر رئيس المجلس الوطني لنائب برلماني بكتلة الحركة الشعبية (بالكذب الصريح)، لادعائه بأن رئيس المجلس طلب منه تغيير استجواب وزير العدل بسؤال عاجل، لأن الاستجواب يمكن أن يسحب الثقة من السيد الوزير، مما يفتح الباب أمام استجواب وزراء من الحركة الشعبية، وكأغلبية يمكنهم سحب الثقة منهم قائلا له، كما يقول النائب لإحدى الصحف المحلية: (وزير بوزير) .

وهنا لابد أن نقول: إن اتهامات السيد النائب للسيد رئيس المجلس جد خطيرة ومعيبة أن صحت وقائعها، ولا يكفي لمعالجتها الانفعال وردود الفعل واعتماد عامل الإثارة وتبادل الاتهامات المضادة، كأننا بذلك نحاول الهروب من قضية – لا تقل خطورتها عن اتهامات أوكامبو – لإثارة قضية أخرى، دون إنضاج للاتهام الأول ودراسته، لبيان مواطن (الكذب) و(الصحة فيه) .

ومن هنا نستطيع أن نقول: هذا التصريح المعيب بعد نشره في إحدى وسائل الإعلام يقتضي شيئا من التوقف، لأن في اتهام السيد الطاهر للنائب البرلماني (بالكذب) يمثل قمة السقوط للغة الخطاب السياسي، في أعلى قمة تشريعية ورقابية في البلاد. وبالضرورة يقتضي ذلك أن نقول بالفم المليء:إن ما وراء الاحتقانات في عالم السياسة في عهد الإنقاذ، قد يكون في تحول الوسائل إلى غايات، بعض جوانب المشكلة تدني وهبوط لغة الخطاب السياسي. ولعل من الإشكاليات الكبيرة في إطار المؤسسات الدستورية ، إن الكثيرين – إن لم نقل جلهم – ممن يسمون بزعماء وقادة الفكر السياسي في البلاد، من الذين تسللوا إلى مقاعد وقصور السلطة والثروة، جاءوا مع شديد الأسف عبر فوهة (البندقية)، ولغة التهديد والوعيد واتهام (الآخر) بالعمالة، حتى تتم الغلبة للجنس والحزب الأقوى، ولا – نرى أننا – بحاجة إلى تأكيد ذلك بالأدلة والبراهين والأسانيد، لأن الكثير منها مسجل وموثق بصكوك وعهود واتفاقيات، محمية بأطراف خارجية .

ويبقى أن نقول: إن المواطن الغلبان والمكسور الفؤاد والمكبل بقيود الجبايات والإتاوات، المنزوعة منه قسرا وقهرا وجبرا لتغطية رواتب واستحقاقات النواب، بدأ الآن يدرك – وإن كان إدراكه جاء مصادفة – لماذا يلوذ زعماء وقادة ومشايخ (ثقافة البندقية) في أجهزه الدولة الثلاث، بالصمت والسكون المريب حيال قضاياه وهمومه ومشكلاته، حتى غلب عليها المثل الذي يقول:(الكلب ينبح والجمل ماشى)، وهى بكل بساطة لعبة الموازنات السياسية وتبادل الأدوار، فيما يحسنون وما لا يحسنون .



مشاهد الدولة المنهارة

قبل الدخول في قراءة وتحليل المسح الذي أجرته مجلة (فورن بولس) الأمريكية بالتضامن مع مركز صندوق السلام (بيس فوند)، والذي جاء فيه أن السودان في طليعة دول العالم المعرضة للانهيار، وكان ترتيبه في صدر القائمة قبل العراق والصومال (الغارقتين) في حمامات من الدم، بعد دخولها في حرب أهلية لا تبغي ولا تذر بشرًا ولا حجرًا ولا شجرًا. لابد لنا من الاعتراف من واقع اتفاقية نيفاشا (برتوكول الترتيبات الأمنية) بأن الحكومة قد زجت بالقوات المسلحة التي سيعاد انتشارها لشمال الحدود 1 / 1 / 1956م، في بؤر صراعات مسلحة اندلعت في أكثر من مكان واتجاه، خاصة في دارفور .

الصورة على الأرض في دارفور، زخات لا تتوقف من الرصاص. نساء وأطفال وعجزة يهيمون على وجوههم في الطرقات بحثاً عن ملاذ آمن. وآخرون محشورون في معسكرات النازحين عراة، جوعى، مذعورين من قصف الطائرات وسقوط الدانات الثقيلة، على قراهم ومنازلهم المبنية من القش والجلود، التي لا تتحمل سقوط حجر، ناهيك عن صواريخ وذخائر ومفرقعات شديدة الانفجار. مشاهد دامية ومحزنة جعلت المجتمع الدولي يتدخل ويطالب بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى الحكومة بنشر قوات دولية لحماية المدنيين من عمليات القتل والاغتصاب التي يتعرضون لها في دارفور.

المشهد لا يختلف في أقصى شمال السودان، وتحديدًا في كجبار، الحكومة ترسل المزيد من التعزيزات الأمنية والعسكرية بعد الاحتجاجات الشعبية على بناء سد كجبار، والتي انطلقت في شكل تظاهرات سلمية، مطالبة بسحب الآليات من منطقة المشروع تمت مواجهتها بالغازات المسيلة للدموع والرصاص الحي، الذي حصد أرواح أربعة من المواطنين، وجرح أضاعفهم. نفس المشهد والصورة التي كانت في المناصير في شمال السودان. وفي شرق السودان وقلب الخرطوم. صورة قاتمة زاد من ضبابيتها تحالف بعض الحركات المتمردة في دارفور، مع فصيل جديد متمرد في كردفان، مما يعني أن هنالك مخاوف من انتقال الصراع إلى ولايات كردفان الكبرى، ويمتد بعد ذلك، ليخيم بسحابته السوداء فوق السواد الأعظم من أرض المليون ميل مربع .

وفي هذا الإطار يقول أساتذة علم الاجتماع والعلوم السياسية: أن ظاهرة العنف تبدأ في شكل مهاترات وإساءات شخصية، بدلا من الحوار الموضوعي والمنطق الذي يحقق مطالب حقيقية يمكن أن تسهم في حل القضايا والمشكلات. ويشددون على عدم النظرة إلى ظاهرة العنف بمعزل عن المجتمع بمنظور صفوي ومعزول.

لا شك أن لغة الخطاب السياسي، وأداة التعبير والتواصل والتفاهم بين الناس، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة أو مسموعة، تبدلت وتغيرت في عهد الإنقاذ، وتكاد لا تختلف كثيراً عن لغة (البندقية) التي حملتها وجاءت بها إلى السلطة. فمؤشرات المشهد الأمني ورد الفعل السياسي والعسكري، رسما صورة الدولة المنهارة المعرضة للتفكك إلى دويلات وأشلاء دويلات.

ويبقى أن نقول: إن المحصلة النهائية لاتفاقيات السلام خاصة اتفاقية سلام نيفاشا، أنها حققت نجاحاً كبيراً في نقل الصراع من الشمال إلى الجنوب، مع إحداث فوضى وشرخ كبير يصعب ترميمه في الشارع الشمالي، قد يقود البلاد في مرحلة لاحقة إلى الانفجار المدمر والعياذ بالله، يؤكد صورة الدولة المنهارة كما رسمتها المسوح الغربية.

السلام في الترتيبات الأمنية

قد يسوغ لنا العتب على تيار الإسلام السياسي، وقد لحقت المحن والإحن البالغة بالسودان، ذلك البلد القارة بخيراته وثرواته وبشره وحجره، أدت إلى انعزاله وانكماشه دوليا، وتآكله وتمزقه داخليا. مما لاشك فيه، أن الوضع المحزن الذي أوصلنا إليه تيار الإسلام السياسي، يجعلنا نعيد ونكرر نفس الحروف والكلمات المنظومة في فقرات تساؤلية: إلى أين يمضي السودان ؟! أرضه تتناقص وتتآكل في اتجاهاته الأربع. وشعبه في دارفور ما بين قتيل وجريح، ولاجئ ونازح فارين في أرض الله الواسعة. ومما يؤسف له أن خطر التقسيم إلى دولتين، وربما التفتيت إلى أجزاء أكثر من ذلك، بات أقرب من (حبل الوريد). ورغم كل هذا وذاك ما زالت السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة، مغلفة بالضبابية والألوان الرمادية !

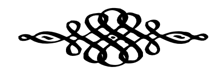
قطار السلام الذي انطلق من محطته الأولى من ضاحية نيفاشا بكينيا، بتوقيع اتفاق السلام الشامل، وجعل خيار الوحدة بين الشمال والجنوب جاذبةً، صار أكثر بطئا في تحركه وتقدمه نحو الأمام، إن لم نقل أنه قد توقف، ووجهته نحو خيار الانفصال أصبحت أكثر قربا ومسافة، بعد صمت الحركة الشعبية المثير للشكوك ، عن الإشارة إلى المليشيات المسلحة في الشمال التي تضعها اتفاقية الترتيبات الأمنية، في خانة القوات غير الشرعية والقانونية، كأنما هنالك اتفاقا ما بين شريكي الحكم على السكوت عما يجري في الشمال، مقابل أشياء في نفس تيار الإسلام السياسي في الخرطوم، نصمت عن الإشارة إليها.

هنا قضية على غاية الأهمية، قد يكون المفيد التوقف عندها وهي الخبر الذي تناقلته الصحف مؤخرا وجاء فيه: (تبرأ القوات المسلحة والجيش الشعبي من أي مليشيات مسلحة بالجنوب ابتداء من 26 يونيو من عام 2007م ، بعد أن اعتبر الجيش الشعبي أن أية قوات لا تتبع للقوات المشتركة والجيش الشعبي في الجنوب خارجه عن القانون). وإشارة اللواء بيور أجانق إلى أن القوات المسلحة أعلنت عن عدم وجود أي ميليشيات تابعة لها بالجنوب.

لنقول: إن الحركة الشعبية إلى ما قبل اجتماع مجلس الدفاع المشترك بالخرطوم في يونيو الماضي، كانت تنادى بإنهاء جميع مظاهر الوجود المسلح خارج القنوات التي حددتها اتفاقية الترتيبات الأمنية. وملأت الدنيا ضجيجا وصراخاً وصخبا بمطالباتها المتكررة بحل قوات الدفاع الشعبي، وغيرها من المليشيات المسلحة التي انتشرت كالجراد والقمل في غابات وصحاري ورمال وجبال السودان، بعضها شهر سلاحه، ورفع بندقيته في وجه السلطة الحاكمة، بذرائع وفهم معوج، يتناقض مع الفطرة السليمة. ومليشيات مسلحة أخرى بذرتها وسقتها ورعتها الحكومة دون إدراك كامل منها لحقيقتها، بحيث أصبحنا نعيش وسط فوهات البنادق والمدافع وحقول القنابل والألغام، أو في حقبة استرقاق المليشيات العدو والصديقة.

وهنا نقول: إن الصمت المريب للأطراف الموقعة على اتفاقية السلام الشامل، عن إنهاء وجود المليشيات أو الفصائل أو القوات المسلحة في الشمال، الخارجة عن الشرعية التي نصت عليها اتفاقية الترتيبات الأمنية، وهى القوات المسلحة وجيش الحركة والقوات المشتركة. أكبر مهدد للأمن السياسي والاجتماعي لطرفي نيفاشا في حالة الوحدة أو الانفصال، وأشد خطرا على وجود الوطن وحياة المواطن، بحسبان أن الغطاء الأمني الشرعي هو الذي يدرأ المهددات الداخلية، وهو المعول عليه في تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يشكل البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وبناء القدرات للانطلاق نحو آفاق أوسع وأرحب .

ويبقى القول: إن فهم اتفاقية الترتيبات الأمنية حق الفهم كفيل باستنقاذ الأمة من وهدتها وغفوتها الغارقة فيها، وإخراجها من النفق المظلم الذي تتخبط فيه. ومحاصرة الاتفاقية في الجنوب دون سائر البلاد، التي تترنح وتئن وتتوجع من السلاح الطائش، سيؤدى إلى التباس المعايير، وضياع الرؤية في الشمال، وتقود البلاد والعباد إلى مرحلة لا يحسدون عليها. وهنا تبدأ مرحلة السقوط والانهيار الحقيقي. والسؤال المطروح: هل حصر اتفاقية الترتيبات الأمنية في الجنوب دون سائر البلاد، يعني الموافقة الرسمية على فصل الجنوب عن الشمال ؟!



الهجرة نحو المجهول

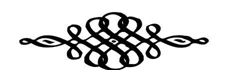
بعد أن سارت الأمور على غير هواه، وفاض به الضيق الشديد، كشر حزب المؤتمر الوطني الحاكم عن أنيابه، مبدياً غضبه وامتعاضه واستنكاره، لتلويح الحركة الشعبية بالعودة للحرب، وقال على لسان أمين العلاقات الخارجية د. كمال عبيد: إن اللهجة التي عبرت بها الحركة الشعبية عن امتعاضها من المؤتمر الوطني، فيما يتعلق بالبطء في تنفيذ اتفاقية السلام، تنم عن عجز وعدم قدرة على التحول من مجموعات مقاتلة إلى سياسية.

وقد لا يكون مستغربا، أن لا يخرج أمين العلاقات الخارجية بالحزب الحاكم عن الدائرة الجهنمية التي وقع فيها شريكه الثاني في الحكم، ونعني به الحركة الشعبية، وذلك عندما قال: (إن حزبه قادر على مواجهة كافة الاحتمالات، بما فيها مواجهة مقتضيات الحرب. تلك الدائرة الجهنمية التي ترتكز على ثقافة العنف والتهديد والوعيد، وقد تصل أحيانا إلى حد تقييد الحريات وفتح بيوت الأشباح بالحق والباطل.

قد يكون صحيحا إلى حد كبير القول: إن المعادلة في الساحة السودانية قد انقلبت رأسا على عقب، فتم تغييب الأفكار ولغة الحوار، وحل محلها الجمود ولغة السلاح، وأصبح ديدن الحكومة الاستعانة بأهل الولاء والثقة، عوضا عن ذوي الخبرة والاختصاص. مما أدى إلى اختلاط الحابل بالنابل، والحق بالباطل، والخير بالشر، حتى أصبحت الصورة ضبابية، ويكاد يغلب عليها تداخل ومزج الألوان.

أخشى أن أقول: إن ما أطلقته الحركة الشعبية من اتهامات في مواجهة شريكها القوى في الحكم، قد تكون صحيحة باعتراف السيد الرئيس عمر البشير في المؤتمر الصحفي الذي عقده بالعاصمة الإيطالية روما. وأخشى أن أقول (مرة أخرى): إن المستقرئ والمحلل لما يصدر من الحكومة وحزبها الحاكم من أقوال وقرارات، ينتابه إحساس وتوجس بأن هناك جهات ما تسعى لاستفزاز الحركة الشعبية، حتى تخرج عن وعيها وحكمتها، التي تجعلها تتخلى عن اتفاقية السلام، التي أبرمتها بعد مفاوضات شاقة مع الحكومة.

يبقى القول: إن الوضع السياسي والاقتصادي العام في البلاد يدخل الخوف في النفوس، ويخلق نوعا من القلق وعدم الاطمئنان مستقبلاً، إلى الحد الذي يجعل الكثيرين من أهل السودان يفكرون في بيع ممتلكاتهم، والهجرة نحو المستقبل الآمن المجهول، ولو كان في بلاد الواق واق ..!! .



السلاح غير الشرعي

يمكننا القول أن من الأمور التي تدعو إلى كثير من التأمل والنظر باستمرار في العلاقة بين الشريكين، أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم لم يقف مكتوف الأيدي أمام حملات تفتيش السلاح، التي تعرضت لها بعض دور ومقار الحركة الشعبية بالعاصمة الخرطوم، ووصفها على لسان نائب رئيس المؤتمر الوطني د. نافع علي نافع، بأنها عمل غير موفق، وغير مبرر.

والأمر الذي نرى أنه من المفيد لفت النظر إليه في هذا الخصوص، أن انتقادات الحزب الحاكم التي جاءت لتخفف من هول الصدمة، التي أصابت شريكها في السلطة الحركة الشعبية على خلفية الحملة التي نفذتها شرطة ولاية الخرطوم وقيادة المنطقة العسكرية المركزية وجهاز الأمن والمخابرات، وداهمت فيها المواقع التي توفرت عنها معلومات عن وجود أسلحة غير مشروعة، وأسفرت عن ضبط كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة وأنواع مختلفة من الذخائر وقنابل القرانيت، دون مقاومة من الأفراد الذين كانوا يقيمون بحراسة تلك المواقع ، أو الشرطة باعتقالهم لحملهم أسلحة غير مشروعة .

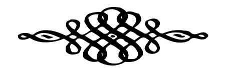
والقضية الجوهرية الأخرى التي تستدعي أن نتوقف عندها بما يتسع له المجال، ونحاول أن نلقي عليها بعض الأضواء لاستجلاء الحقيقة، أن الحركة الشعبية أعلنت أن الحملة استهدفت عملها السياسي واتفاقية السلام. وقالت الحركة على لسان ياسر عرمان : إن اعتداءات الشرطة في سياق التفتيش، شملت مكاتب الحركة في بحري والمقرن والديم بالخرطوم، واصفًا الحملات بمثل التي تجرى على أوكار المجرمين. بل ذهبت الحركة إلى أبعد من ذلك، عندما قالت على لسان نائب رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي اللواء بيور أجانق: أن الحملة دخلت منازل قيادات تتبع الجيش الشعبي، وأخذت أسلحة الجنود المنتسبين لمجلس الدفاع المشترك،

ويقومون بحراسة تلك المنازل وممتلكاتها، قائلا: (إن الجهات المختصة أرجعت السلاح في اليوم التالي دون اعتذار) . من هنا نرى أن عملية الدهم تكن موفقة، وأنها جاءت لاستعراض القوة والعضلات لقياس رد الفعل الحظي، لذلك فإن العملية برمتها لم تأتِ لتطبيق القانون، وإلا تم اعتقال حاملي تلك الأسلحة وتقديمهم للعدالة، وإنما لقراءة رد الفعل السياسي. وهذا يعني أن هنالك تناغم في المواقف والسياسات داخل الحزب الحاكم.

من هنا نقول: إن قوات الحركة الشعبية وفصائل القوات المشتركة المدمجة، تصرفت بحكمة وعقلانية عالية عندما لم تعترض على مداهمات الشرطة التي نزلت عليها كصاعقة، ولم تتعامل معها بلغة البندقية، كما حدث في عمارة المهندسين التي راح ضحيتها(9) أفراد من قوات حركة مناوي، و(3) من رجال الشرطة، بل قام أفراد الفصائل الجنوبية المسلحة بكل هدوء وبرود أعصاب بتسليم أسلحتهم للقوة المداهمة، التي عادت إليها في اليوم التالي، على حسب تصريحات نائب رئيس الجيش الشعبي..!

وفي سياقات هذا العنف المفتوح لا يسعنا إلا أن نقول: ما المقصود بالسلاح الغير شرعي ؟ نقول: وفقا لدستور البلاد الحالي ووفقا لاتفاقية السلام أن شرعية السلاح تشمل القوات المسلحة وجيش الحركة والقوات المدمجة المشتركة، بجانب قوات الشرطة والأجهزة الأمنية. وأي قوات تحمل سلاحاً خارج مظلة اتفاقية السلام، يعتبر سلاحاً غير شرعيا واجب نزعه. وهذا يقودنا إلى سؤال فرعي آخر، على أي أساس حددت وزارة الداخلية والقوات الرديف لها السلاح غير الشرعي ؟ وما هى الضوابط التي بنت عليها تحديد ذلك ؟ وهل سلاح الحركة والقوات المشتركة يندرج ضمن السلاح غير الشرعي ؟ في تقديري، أن الإجابة على تلك الأسئلة، كشفت عنها حملات المداهمة والتفتيش التي جرت في العاصمة الخرطوم لبعض مقار الحركات الموقعة على اتفاقيات سلام، والنتائج النهائية من العملية.

ويبقى القول: إن البلاد بأسرها تقبع وتنام فوق براميل من المواد الشديدة الانفجار، وأي خطأ في عملية نزع الفتيلة أو صمام الأمان، قد يؤدي إلى انفجار لانهاية له، لا يبقي ولا يذر على بشر ولا حجر. مع قناعتنا التامة بأن عمليات جمع وضبط السلاح الغير شرعي، واجب ومطلب رسمي وشعبي ملح لحماية المواطن والوطن ولكن.



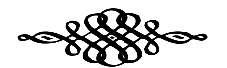
لغة الوصل في السياسة

يقول الإمام أبو حامد الغزالي في موسوعته القيمة إحياء علوم الدين في كتاب آداب الألفة : (اعلم أن الألفة ثمرة حسن الخلق، والتفريق ثمرة سوء الخلق، فحسن الخلق يوجب التحاب والتآلف والتوافق، وسوء الخلق يثمر التباغض والتحاسد والتدابر) وللإخوة والصحبة حقوق أجملها شيخنا الجليل رضي الله عنه : في المواساة بالمال، بأن تنزله منزلة عبدك أو خادمك فلا تحوجه إلى سؤال، ومنزلة نفسك ومشاركته في مالك، وأن تؤثره على نفسك وتقدم حاجته على حاجتك، والسكوت باللسان عن ذكر عيوبه في غيبته وحضرته، والعفو عن الزلات والهفوات .

مرت بخاطري هذه الدرر الثمينة، وأنا أتابع الاتهامات المتبادلة بين الشرطة والحركة الشعبية، وآخرها الاتهامات التي وجهها النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية الفريق سلفا كير ميارديت للشرطة بإخفاء وثائق مهمة تخص حركته. وجاء رد الشرطة عليه سريعا وقوياً، في بيان كذبته فيه بقولها حرفيا: (إن الحديث عن مستندات أو مصادرتها، فهو عار تماما من الصحة، ولا يعدو أن يكون جزءا من حملة التشهير التي تمارسها عناصر معلومة للمجتمع).

هنا نقول: إن ما يحدث في الساحة السياسية بكل معطياتها ومتغيراتها وميادينها المتنوعة، يظهر ويؤكد أن هنالك تراجعا كبيراً في لغة الأدب والحوار السياسي، وأن لغة التوصيل والتواصل بين الشعب والفرق السياسية المختلفة، حتى داخل حكومة الوحدة يشوبه نوعًا من العنف والتسخين، وقلة اللباقة واللياقة والآداب حتى في حضرة كبراء القوم، وهذا للأسف كما يرى الكثير من الخبراء والمراقبين والمحللين، يحمل في طياته بداية النهاية للوطن وشعبه .

وهنا نستطيع أن نقول: إن ظاهرة الاتهامات المتبادلة والتلاسن في الهواء الطلق، كما حدث في الاحتفالات بالذكرى الثانية لتوقيع اتفاقية السلام بجوبا، انتقلت عدواها لتمس هيبة الدولة في مؤسستها الرئيسية، التي تمثل الكلمة الفصل بين الرفقاء والشركاء، ويظهر هذا في البيان الذي أصدرته الشرطة وسبق الإشارة إليه. والأمر الذي نرى أنه من المفيد النظر إليه والتأكيد عليه، أن أوضاعنا السياسية إذا استمرت على هذا المنوال وهذا النهج، فهذا يعني بمرور الزمن انعدام حركة الوصل والتواصل بين الراعي والرعية، فيختلط الحابل بالنابل وهنا يقع المحظور.



إعدام السلام ليلة العيد

تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان لمشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، وتهديدها باتخاذ إجراءات أخرى ما لم يستجيب شريكها في السلطة، حزب المؤتمر الوطني لمطالبها التي تقدمت بها، والمتمثلة في تطبيق برتوكول آبيي، وسحب القوات المسلحة من مناطق البترول، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وإجراء التعديلات الوزارية والدستورية التي طالبت بها وسط أعضاء حركتها. أثار ردود أفعال واسعة داخل البلاد وخارجها وصلت إلى حد وصف تلك القرارات، (بإعدام السلام) ليلة عيد الأضحى المبارك، مثلما كان مفاجأة إعدام الرئيس العراقي صدام حسين في الليلة نفسها من عام 2006م.

الذي لا شك فيه، أن مذكرة الحركة الشعبية كما قال الأستاذ نور الدين مدني في عموده المقروء (كلام الناس) بالزميلة السوداني: (خطوة مهمة، لأنها تنم عن حيوية سياسية لابد من دفعها وحصرها في مجالها السياسي المشروع، بعيداً عن المزايدات خاصة من الانفصاليين والانكفائيين الذين يتربصون بوحدة البلاد وسلامتها وأمنها واستقرارها). لأن مذكرة الحركة الشعبية - كما نرى - سلطت الأضواء الكاشفة وبقوة، على الدمامل والبثور المنتفخة والمتقيحة التي تحيط ببعض مفاصل وروح الاتفاقية، وتتطلب المعالجة الجراحية العاجلة، قبل انتقالها إلى مرحلة اليائس والانفجار الذي لا يبقى على بشر ولا حجر.

هنا لابد من الاعتراف، بأن قطار السلام بعد دخوله مرحلة التنزيل والتطبيق على أرض الواقع، صار أكثر بطئا – إن لم نقل– أن توقفه قد طال انتظاره في بعض المحطات، وأن وابوره أو جراره على وشك أن (تتصلب) ماكينته، وقد ظهر ذلك جلياً في قرار المكتب السياسي للحركة الشعبية المفاجئ في التوقيت بتجميد نشاط وزرائها في حكومة الوحدة الوطنية، لحين الاستجابة لمطالب شعب الجنوب، كما جاء في نص البيان الذي أصدرته الحركة الشعبية. ورد فعل شريكها في الحكم حزب المؤتمر الوطني السريع والقوى، الذي جاء على لسان وزير الدولة برئاسة الجمهورية إدريس محمد عبد القادر، بكشفه لخروق الحركة وحكومة جنوب السودان لاتفاق السلام الشامل. حيث أشار الوزير في المؤتمر الصحفي الذي عقده إلى جملة من الخروق، حصرها في عشرات البلاغات المدونة في سجلات الشرطة،عددها في: اعتداءات للجيش الشعبي على المواطنين، وممارسة استخبارات الحركة لاعتقالات واحتجاز مواطنين في أماكن غير معلومة، (بيوت الأشباح) على حد قوله، وأخرى ذات صلة باتفاقية الترتيبات الأمنية وقسمة السلطة والثروة، وآبيي والمناطق المهمشة والشراكة السياسية.

من هنا نقول كما قال زميلنا الأستاذ نور الدين مدني: إن مذكرة الحركة الشعبية، خطوة مهمة وحيوية لوقاية الاتفاقية من الانهيار، وتحقيق السلام في الثلث الجنوبي من ارض المليون ميل مربع، وأن المذكرة أكدت للقاصي والداني حنكة وحكمة مؤسسة الرئاسة، ممثلة في السيد رئيس الجمهورية ونائبيه سلفا كير وعلي عثمان محمد طه في التعامل مع الأزمة، بالمثل الذي يقول: (إذا كان الحديث من فضة فالصمت من ذهب)، رغم محاولة بعض الأقلام المسكونة والمفتونة بثقافة (البندقية) ولعلعة السلاح، قراءة استلام بكري حسن صالح الوزير برئاسة الجمهورية لمذكرة التعليق بصورة مشوهة مسمومة، تبعث على اليأس والإحباط والهزيمة النفسية، التي تقود إلى التوقف والتراجع وتحويل المدن إلى مقابر.

يبقى القول: أن صدور مذكرة الحركة الشعبية في هذا التوقيت الحساس لدى المسلمين، ينم على أن القائمين عليها يبحثون عن سلام حقيقي، مبني على الشفافية والمصداقية، المؤديان إلى الارتباط الأبدي، والوحدة في أبهى صورها، وإلا ركنوا إلى الصمت ليوم القيامة الأسود، وما هو ببعيد!



أزمة الشريكين في الإعلام

سلطت الخلافات التي نشبت بين شريكي الحكم في السودان، وأدت إلى تعليق الحركة الشعبية لنشاطها داخل المنظومتين الرئاسية والوزارية ، الأضواء على مواطن القصور والخلل في أجهزتنا الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، التي تناولت الأزمة باعتماد عامل الإثارة ومحاولة المعالجة للنيران بمزيد من الحطب، كأنما الخلاف وقع بين كوكب السودان وكوكب آخر خارج مداره الشمسي، وبين أعدائه خارج الحدود، وليس أشقاء في الوطن الواحد.

صحافة الخرطوم، أفردت مساحات واسعة وشاسعة لقرع أجراس الخطر ودق طبول الحرب، وإطلاق نداءات وصيحات التحذير من هذا الخطر، الذي يسعى – كما قالت إحدى الصحف – إلى إزالة وهدم الهوية الوطنية، وسلخ السودان من انتمائه العربي الأصيل، وإقامة سودان آخر يعتمد على رؤية وتصور جهوي وعنصري مقيت ومتخلف. فيما لجأ كتاب أعمدة مرموقين في صحف أخرى، إلى تحريض حزب المؤتمر الوطني الحاكم وتشجيعه، على الاستمرار في نفس الروح العدائية التي انطلقت من بعض قياداته السياسية، ولو استدعى الأمر العودة إلى تجييش الأمة، ودفع الشباب إلى الجهاد والموت تحت رايات يغلب عمى الألوان، كما كان في بدايات الإنقاذ. والأخطر من ذلك كله، أن هنالك صحف أخرى، تناولت في صفحاتها الرئيسية وأعمدتها تقارير استخباراتي، تضمنت محاضر اجتماعات تمت في دول وراء المحيطات لخلط الأوراق، وإيهام القراء بأن أزمة الشريكين صنيعة دوائر أجنبية كانت في الجنوب، خلال انعقاد اجتماعات المكتب السياسي للحركة الشعبية التي انتهت بتعليق الحركة الشعبية لنشاط منسوبيها في حكومة الوحدة الوطنية .

ولا أغالي وأبالغ، إن قلت : إن الحال في مجال البث المرئي والمسموع، ليس بأحسن حالاً من الخطاب الإعلامي المكتوب، فقد جنح جهازي التلفزيون والإذاعة التي توصف (بالقومية)، إلى معالجة الأزمة بعين واحدة (عوراء)، والكلام بلغة مشتركة لا تقل قسوة وعنفاً عن الصحف، جعلت غالبية أهل السودان يفرون منهما للبحث عن الأخبار حول أزمة الشريكين، خارج الحدود.

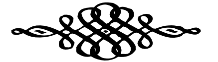
لقد كان العطاء المأمول من وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، أن تعمل وفق ما جاء في قوله تعالى : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لان أهل السودان، وإن اختلفوا في أعراقهم وسحنتهم وعقيدتهم، أمة واحدة تجمعهم أرض واحدة.

وهنا نقول للتذكير وليس للتعليم: إن وظائف الإعلام وتحديدًا الإعلام الإسلامي كما قال د. علي جريشة (هي بيان الحق فيما يجد من قضايا، ويحدث من مشكلات في الداخل والخارج، لأن الحق هدف في حد ذاته، وقد يكون من بيان الحق دفع للباطل، وتحقيق التعارف والتعاون والتآلف بين الناس داخل القطر الواحد، ورفع الناس إلى المثل الأعلى، والبعد عن الغث واللغو، والعمل على التنمية الفكرية والعقدية والتعليمية والخلقية، التي ترفع من الشعوب).

ويبقى أن نقول: إننا نريد إعلاما يجمع الأمة، بدلا من أن يفرقها ويشتتها، ويوحد بين الشعوب عوضاً عن أن يمزقها ويفتتها، ويقرب بين أبناء الوطن، لا أن يباعد بينهم. وندعو إلى إعلام رشيد ومسئول، يصلح البيت من الداخل بصورة تمكنه من تجاوز العثرات والنكبات، يشعر الأمة بالاستفزاز والتحدي الذي يجمع طاقاتها، ويساهم في صمودها ويبصرها بطريقها. كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة].

وقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب] .

وقوله ﷺ : « **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيرا أو ليصمت**» .



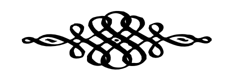
الشريكان بين الحوار والقتال !

تناولنا في وقت سابق الاتهامات المتبادلة بين طرفي اتفاقية نيفاشا، وقلنا وقتها: (إنها لا تخدم السودان، ولا وحدة أراضيه، وإنما تعمق الجروح المفتوحة في أكثر من مكان واتجاه، وتقود إلى ما سبق أن حذر منه السيد الرئيس، من أن انفصال الجنوب سيقود إلى ظهور جماعات انفصالية أخرى). ونقول بعد مرور ما يقارب العام، على تبادل طرفي اتفاقية السلام التراشق والتلاسن على المستوى الرئاسي في هواء جوبا الطلق، صبيحة الاحتفال بالذكرى الثانية لتوقيع اتفاقية السلام: إن تعليق الحركة الشعبية لمشاركة منسوبيها من الوزراء والدستوريين في حكومة الوحدة الوطنية، جاءت بعد أن سئمت من تكرار نفس (الحدوتة) القديمة، (وملت) من تبادل حرب التصريحات النارية باتهام كل طرف للآخر، بأنه وراء البطء في تنفيذ اتفاقية السلام، وأدركت – وإن جاء هذا الإدراك متأخرا – لماذا يعيد ويكرر زعماء وقادة ومشايخ الحزب الحاكم، تجريم محاولات النظر في قطار السلام الذي انطلق من نيفاشا، والانتقاد لمساره البطيء، والمتوقف أحيانا في أكثر من محطة، بعد انطلاقته منذ أكثر من عامين من ضاحية نيفاشا الكينية . الواقع الذي لا يمكن تجاهله وإنكاره، أن هنالك قضايا عالقة تحتاج إلى معالجة من طرفي نيفاشا، وهما على متن قطار واحد من أبرزها ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وقضية آبيي التي يتفق جميع المحللين والمراقبين، على أنهما سيكونان الخطر القادم والقنبلة الموقوتة، التي تهدد أمن واستقرار السودان في حالة الانفصال .

ونستطيع أن نقول – كما سبق أن قلنا: إن حل قضية آبيي لا يمكن أن تتم بكسب الوقت، والتهديد والوعيد والاتهامات المتبادلة، وإنما بإبطال مفعولها بالتوصل إلى اتفاق لنزع خيوط الانفجار القادم بين الدولتين الجارتين، على مستوى حكومة الخرطوم ورديفتها في جوبا. ثم على مستوى حكومة جوبا وقيادات المسيرية في المنطقة والمجموعات البدوية الأخرى الذين تجاوزتهم الاتفاقية اسما، بتعريفها لآبيي بأنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزحت إلى كردفان في عام 1905م،

واعتراف حكومة الخرطوم في بروتوكول آبيي، بأن تلك المجموعات دون ذكرها قبائل رعوية متنقلة عبر الخطوط، التي تؤول وفقا للبند (112) من برتوكول آبيي أبناء الدينكا نقوك. ونفس الشيء ينطبق على ترسيم الحدود، المعروفة بحدود 1/ 1/ 1956م على الورق، والمجهولة الموقع والمساحة على الأرض، حتى لا يأتي يوم يمكن أن تمتد تلك الحدود حتى كوستى، وقد تصل في مرحلة ما إلى الخرطوم .

يبقى القول أن أزمة الشريكين يمكن أن تقود البلاد إلى سلام دائم وحقيقي، إذا تعاملنا معها بشفافية ورحابة صدر ووضعنا النقاط فوق الحروف، بكل صدق وتجرد اليوم قبل الغد، أو تقودنا إلى صراع وقتال أشد عنفا وشراسة وضراوة، إذا أخذناها بغير الجدية المطلوبة .



تقسيم عقائدي للسودان

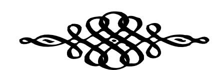
أجاز المجلس الوطني في مرحلة العرض الثانية، السمات العامة لمشروع قانون القوات المسلحة لسنة 2007م الذي أعدته لجنتي الأمن والدفاع والتشريع والعدل. ومشروع القانون الذي من المتوقع إجازته بالأغلبية الميكانيكية، التي يتمتع بها حزب المؤتمر الوطني الحاكم، أثار جدلا واسعا بين نواب البرلمان الذين تم تعيينهم بموجب اتفاقية السلام المبرمة بين الحكومة والحركة الشعبية، واتفاقيات السلام الأخرى الموقعة في أبوجا والقاهرة وأسمرا .

الواقع الذي لا يمكن إنكاره وتجاهله، ويعتبر خير شاهد لمخاوف السواد الأعظم من القوى الوطنية المحلية والإقليمية والدولية، من قيام تيار الإسلام السياسي القابض على السلطة بالاستفراد بحكم الشمال المسلم، وتأسيسه لدولته الدينية. لأن مشروع قانون القوات المسلحة الجديد، كما قال نواب البرلمان : يؤسس لدول منفصلة عن الجنوب المسيحي، لكونه يختص بالقوات المسلحة شمال خط 1/ 1 / 1956، لذا لم يتم ترسيم وتحديد معالمه وحدوده على الطبيعة؛ لأن مشروع القانون الجديد يتضمن أبعادًا عقائدية لها امتدادات دينية .

قد يكون صحيحا إلى حد بعيد، ما قاله الفريق عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع: من أن القانون يخص القوات المسلحة المنفتحة شمال خط عرض 1/ 1/ 1956، بحسب نص اتفاقية السلام والدستور وأنه ليس للسودان كله، ويسري خلال الفترة الانتقالية، ولا يمكن تغييره إلا بتعديل الدستور الذي ينص على وجود ثلاثة قوات، هي المشتركة والقوات المسلحة والجيش الشعبي، باعتبارها قوات نظامية لكل منها قانونا منفصلاً.

ولكن الصحيح –أيضا – كما أعلن (12) تنظيما من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، من أبرزها الثلاثة الكبار وهم حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي السوداني، أن مشروع القانون يشرع ويؤسس لجيش عقائدي في وطن متعدد الثقافات والعقائد، وولاءه سيكون لحماية المصالح الشخصية والحزبية، بدلا من الدستور والمصالح القومية. فضلا عن انه – فيما أرى – فيه دعوة صريحة من الحزب الحاكم، لإعادة فكر الآخرين الذين اتهموا الإنقاذ في بداياتها، بأنها رأس الحربة للمتشددين والمتطرفين من الإسلاميين، مما جعل إحدى دول الجوار تعلن أنها لن تقبل بدولة دينية على حدودها تعمل على تصدير الأفكار الهدامة لأراضيها. وهنا تبدو الخطورة، عندما تتحول الحكومة نفسها لتأكيد تحليلات وتخمينات وتكهنات (الآخرين) القديمة، في صورة تشريعات قانونية جديدة .

ويبقى أن نقول: بأن احترام الأديان السماوية والالتزام بتعاليم الدين، عقائد راسخة ومتعمقة في نفس كل إنسان أيا كانت ديانته ومعتقداته، ولا تحتاج إلى إقحامها في تشريعات قانونية للتأمين عليها. وانتماء الإنسان لمرجعية دينية أو فكرية معينة، لا يمنحه الحق في إلزام الآخرين بمرجعيته وأفكاره، ولو بقوة السلاح وحجية القوانين والتشريعات، والقانون الجديد بصورته الحالية دعوة لتكريس الدولة الدينية، وخطوة نحو تقسيم البلاد على أسس عقائدية .



الاتفاق على وفاة السودان

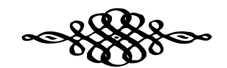
تبدأ شركة دين كورب إنترناشونال الأمنية الأمريكية في مطلع عام 2007م، عمليات تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان، بغية تحويله إلى جيش نظامي محترف، بعد أن رأت الإدارة الأمريكية حسب تصريح نائب رئيس الشركة، أن وجود جيش نظامي قوي في جنوب السودان، سيساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وقبل فترة ليست بالقصيرة قراءة خبر آخر في إحدى الصحف المحلية، يقول: إن الحركة الشعبية أرسلت أربعين من أفرادها، إلى إحدى الدول الأفريقية المجاورة للتدريب على قيادة الطائرات العسكرية.

هنا نقول: إن توجه الحركة الشعبية القوي، وسعيها الجاد نحو تحويل مقاتليها إلى قوة نظامية، لم تعلق عليه الحكومة ولم تنفه الحركة، بل أكده برلماني اتحادي ينتمي إلى الحركة بقوله: (إن ذلك ضروري جدا لبناء القدرات العسكرية، وللحركة الحق في بناء جيشها حتى يحمي البلاد). وأكده برلماني آخر يترأس إحدى اللجان بالمجلس الوطني بأصابعه العشرة، بالقول : (إن من حق حكومة الجنوب أن يكون لديها جيش نظامي ومؤهل وقوي ولديه الكفاءة، حتى إذا جاء التصويت على حق تقرير المصير باختيار الوحدة، فإن ذلك الجيش سيكون ضمن القوات المسلحة، وسيحارب كل من يقف ضد السودان) .

وحسبنا في هذا الموضوع دليلاً، أن اتفاقية الترتيبات الأمنية التي تم توقيعها في سبتمبر 2003م، تمخض عنها قيام ثلاثة جيوش، هي جيش الحركة في الجنوب وجيش الحكومة في الشمال، والوحدات المشتركة المدمجة المكونة من أعداد متساوية بين الطرفين، لتكون نواة لجيش السودان بعد الاستفتاء علي حق تقرير المصير، إذا ما جاءت نتيجته لصالح الوحدة. ونستطيع أن نقول: إن اتفاقية الترتيبات الأمنية، وفى البند الأول الخاص بوضع القوات المسلحة للطرفين، أمنت على إقرار الطرفين (بأن كلتا القوتين ستعاملان سواسية، بوصفهم القوات المسلحة الوطنية السودانية خلال الفترة الانتقالية)، دون أن تشير إلى خطط وبرامج التدريب والتسليح لقوات الحركة بصورة واضحة.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره وتجاهله، أن اتفاقية الترتيبات الأمنية، نصت في البندين الخامس والسادس الخاص بالعقيدة العسكرية المشتركة، (على أنه سيتم تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب، والقوات المسلحة السودانية في الشمال، خلال الفترة الانتقالية. وبالتالي أتاحت للحركة وضع الخطط والبرامج التي ترى أنها مناسبة لتطوير جيشها، بالصورة التي تخدم أهدافها ومصالحها الحالية والمستقبلية) .

في تقديري، أن اتفاقية نيفاشا وبعد دخولها مرحلة التطبيق والتفعيل والممارسة الفعلية والعملية على الأرض، ظهر بما لا يدع مجالاً للشك، أن موقعيها كانوا يريدون إيقاف الدم النازف في الجنوب، دون أن يفطنوا إلى أنهم بعد معالجتهم للجرح النازف، وخياطته وتضميده بالقطن والشاش الطبي المعقم، تركوا داخله أدوات ومباضع جراحية كثيرة، تم الاتفاق عليها بقصد أو بدون قصد، يمكن أن تؤدى لوفاة السودان كله شماله وجنوبه .



بداية النهاية في أزمة الشريكين

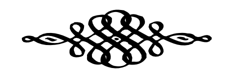
الحرب الكلامية المستعرة، والاتهامات المتبادلة القوية والملتهبة، عادت بصورة أكثر شراسة على مستوى مؤسسيه الرئاسة، بعد تعليق الحركة الشعبية لنشاط وزرائها ودستورييها بحكومة الوحدة الوطنية، ووضعت البلاد أمام خيارين أحلاهما أشد مرارة من الآخر، عبر عنها النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير ميارديت بتهديده للمؤتمر الوطني بالخطة (ب). وأبدى د. حسن عبد الله الترابي الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي تخوفه من أن يعلن جنوب السودان انفصاله من جانب واحد.

نقول: إن التصريحات التي أطلقها رئيس حكومة الجنوب ميارديت بواشنطن، من أن الحركة الشعبية قد تلجأ إلى ما وصفها بالخطة (ب)، في حال لم ينفذ الحزب الحاكم المطالب التي حدت بالحركة الشعبية لتعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، دون أن يفصح عن ماهية الخطة (ب) . قد تعني – فيما أرى – الانتقال إلى مرحلة إعلان الانفصال من جانب واحد، في حالة فشل تدخل الإدارة الأمريكية في (حلحلة) المشاكل القائمة بين شريكي نيفاشا، ويظهر ذلك من خلال عملية إعادة انتشار قوات طرفي الاتفاقية إلى حدود 1/ 1/ 1956م، خاصة في مناطق التماس الحدودية بين ولاية النيل الأبيض وشمال أعالي النيل ومناطق البترول في ولاية الوحدة .

من هنا نقول: إن تعليق الحركة الشعبية لمشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، بعد ما يقارب ثلاثة أعوام من توقيع اتفاقية نيفاشا تسلمت خلالها من عائدات البترول أكثر من 3 مليارات من الدولارات، ما كان يمكن أن يتم الإعلان عنها، ما لم تكن قد تحسبت لكل الاحتمالات المتوقعة والتداعيات الممكنة، ومع ذلك بالإمكان القول كما سبق أن قلنا أكثر من مرة: إن الأزمة المتسرعة بشكل مذهل، بقدر ما تشكل لنا من مشاكل لا حصر لها، بقدر ما تقدم لنا من حلول ومعالجات، إذا أحسنا التعامل معها بالجدية المطلوبة، ووضعنا الأبجدية الصحيحة لقراءاتها القراءة السليمة، وتمت معالجتها عبر الحوار الموضوعي والصريح،

بدلا عن المغامرة والمجازفة بوطن يتفق الجميع، على أنه في انتظار الشرارة الممهدة لتوالى انفجار براميل البارود، المزروعة بإحكام في أكثر من مكان واتجاه، لتقسيمه إلى دويلات يسهل على يهود إفريقيا الجدد التهامها وابتلاعها.

هنا نستطيع أن نقول: إن فهم فروض السياسة وأحكامها وخفاياها ومكائدها حق الفهم، كفيل بإنقاذ هذه الأمة من دائرة الحصار، والقيود الملتفة حول رقبتها وخاصرتها وجميع أطرافها، فالمشاكل في حالة تراكمها وتعددها، لا تعالج بالتهديد والوعيد والخطب الحماسية، وإنما بالصبر والفهم والرؤيا الواعية. والحرب الكلامية المستعرة بين الشريكين، قد يكون فيها بداية النهاية للامتداد الطبيعي لأرض المليون ميل مربع، إذا لم نعالجها بالفهم الصحيح.



مفاجآت لطرفي نيفاشا

الأمر الذي ليس فيه شك، أن من أهم ما يجب أن تسفر عنه أي عملية سلام دائم، هو بناء الدولة القوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً التي تحقق الرفاهية للجنس البشري، فبدون السلام لا يمكن للنماء والرخاء الاقتصادي أن يسود، ولا يمكن للتحول الديمقراطي أن يتحقق. من هنا جاءت اتفاقية نيفاشا بين الحكومة والحركة الشعبية لتصحيح الأوضاع في السودان، إلا أن هناك عيوبا وثغرات في الاتفاقية في غير صالح السلام الذي ينشده جميع أهل السودان، وهى أن الاتفاقية أغفلت وتجاهلت المجموعات العربية الشمالية جنوب حدود 1/ 1/ 1956م، وبمعنى أدق المناطق التي تستوطنها قبائل السليم داخل حدود الجنوب، وعلى مناطق التماس بين ولايتي النيل الأبيض وأعالي النيل .

وهذه الرسالة التي وصلتني من إبراهيم الشيخ النور المقبول أحد أبناء قبائل السليم المقيمين بتلك المنطقة المنسية، قد تسهم في كشف مواطن الخلل الواقع في اتفاقية سلام نيفاشا، لمعالجته من طرفي الاتفاقية قبل الاستفتاء على تقرير المصير. يستهل إبراهيم المقبول رسالته بتعريف مناطق السليم ويقول: إذا كانت آبيي غنية بالبترول فنحن أغنياء بالثروة الحيوانية والزراعية، وإذا كانت آبيي مهددة بالانقسام في حال وقوع الانفصال لجنوب السودان، فنحن مهددون بالزوال من خريطة الوجود. وحينما أتت الحركة الشعبية بفكرة برتوكولات المناطق الثلاث، كانت تعلم تماما بمصير تلك المناطق في حال الانفصال، ولكن يا ترى هل كان المؤتمر الوطني يدرك هذا ؟.

ما نود أن نقوله ونؤكد عليه – والحديث لكاتب الرسالة – : أن قبائل السليم قبائل شمالية تقطن في أراضي ومناطق داخل الجنوب، ولها أبناء عظام شديدو الوفاء لوطنهم، ولكن هل حفظ لهم حق المواطنة في حال الانفصال، علما بأن المنطقة بأسرها مؤتمر وطني ؟. ولماذا يدفع بنا المؤتمر الوطني في أزمة الشريكين كورقة ضغط على الحركة الشعبية، علماً بأن مناطق السليم لا ينقصها شيئا عن المناطق الثلاث، من مناخ وموقع جغرافي وتركيبة سكانية وثروة حيوانية، وحتى المصير ؟ ولكن يبدو أن الحال ليس كما تراه الحكومة ، لان المؤتمر الوطني أراد للمنطقة التهميش والتصغير أمام الجانب الآخر، والظلم أصبح واضحا، وإن كان هذا غير ذلك ليعطيني أهلنا في المؤتمر الوطني، مبرراً واحداً فقط لوجود قوات الحركة الشعبية داخل مناطقنا، وليعطونا أيضا ضمانة واحدة لمستقبلنا ما بعد استفتاء أهل الجنوب على خيار الوحدة أو الانفصال. بل لعلنا نقول: إن مناطق كهذه يجب أن يكون لها أبناء في مراكز صنع القرار السياسي في الولاية كأقل تقدير. أتمنى قبل أن يفوت الأوان أن يستيقظ القائمون على أمرنا، وأن يتركوا سياسة جلد ما جلدك أدخل فيه الشوك.

نقول بعد أن انتهت الرسالة: إن اتفاقية السلام بعد دخولها مرحلة التنفيذ على الأرض، ظهرت فيها عيوب وثغرات كبيرة وخطيرة، قد تكون غابت في لحظة السعي الصادق، لإيقاف صوت الرصاص، ونزيف الدم المراق، عن طرفي التفاوض أو من الجانب الحكومي بحسن أو سوء نية. ولعل التداخل الديموجرافي بين ولايات السودان المختلفة الذي أظهرته الرسالة، لخير دليل على العيوب الكبيرة والخطيرة في اتفاقية السلام .

ويبقى المطروح: ما مصير القبائل العربية المتوطنة في الأراضي الواقعة جنوب حدود 1 / 1 / 1956م، والتي تصنف بالأراضي التابعة لحكومة الجنوب ؟ وهل يحق لساكنيها من العرب المشاركة في الاستفتاء على حق تقرير المصير ؟ وما مصير أراضيهم في حالة التصويت على الانفصال ؟ هذه الأسئلة وغيرها من المفاجآت الجديدة، نتمنى أن نجد لها إجابة من طرفي اتفاقية نيفاشا .



ترجيح العقل على القلب

من الظواهر السياسية المؤسفة حقاً، أن الأزمة الملتهبة يوماً بعد آخر بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، والمتدحرجة بسرعة الصاروخ نحو المجهول، قد تنتهي إلى ما سبق أن حذرنا منه، إلى الإعلان المبكر لانفصال الجنوب. سلفا كير ميارديت النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب بعد عودته من الولايات المتحدة، سارع بالرد الفوري لتوجيهات السيد الرئيس عمر البشير لقوات الدفاع الشعبي بفتح معسكراتها ، وجمع المجاهدين. واتهم الحكومة بالشحن المعنوي لحرب جديدة في الجنوب، محذرًا مؤيديه من الاستجابة لطبول الحرب، التي يدقها حزب المؤتمر الوطني الحاكم، إلا أنه أبدى استعداده للحرب بقوله الواضح والصريح : (إنه يحتفظ بحق الرد إذا ما تعرض الجنوب للهجوم من الشمال) .

ولا شك عندنا، أن استمرارية الأزمة الخطيرة في صورتها الراهنة على مستوى مؤسسة الرئاسة، مع غياب استشعار التحدي لدى الطرفين، وظن وتوهم كل طرف بأن الخلافات والاختلاف في وجهات النظر في القضايا المصيرية، يمكن أن تعالج برفع الأصوات والخطب الحماسية الملتهبة. ستضع البلاد أمام خيارات صعبة ومدمرة، كما عبر بذلك السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي بقوله: (إن انفصال جنوب البلاد سيؤدى إلى اندلاع حرب بين الدولتين). وتحذير المؤتمر الشعبي للحكومة من أن عدم تطبيق اتفاقية السلام حتى ولو كانت مجحفة، سيؤدي إلى انفصال عنيف ومبكر، وتعثر المفاوضات مع حركات دار فور.

هنا نقول: أن الأزمات الكبيرة والخطيرة التي لها أبعاد تدميرية وتقسيمية للتراب والعباد، لا تدار بالاتهامات والتلاسن العلني والتصعيد الإعلامي، الذي يزيد من وتيرة التوتر، ويرفع من درجة الاحتقان والغليان، وإنما بالاحتكام إلى الحوار البناء والتفاهمات الهادئة والاستماع إلى صوت العقل، لردم هوة الخلاف التي تزداد اتساعا وعمقا يوما بعد آخر، بصورة يصعب ردمها وإيجاد الحلول والمعالجات المطلوبة لها .

لقد كان المأمول من الطرفين، أن يستشرفا الماضي القريب لمعنى كلمة حرب، للإحساس والتعرف على معنى الاحتكام إلى لغة السلاح، الذي أودى بحياة أكثر من مليوني نسمة من أبناء الوطن، وشرد أضعافهم داخل البلاد وخارجها، بعد أن دمر بنيتهم التحتية والفوقية. ذلك لأن العنف القادم – لا قدر الله – سيكون أشد شراسة وضراوة على الشمال والجنوب معا، وأكثر قسوة و إيلاما لشعبي البلدين، ولن يبقي على أخضر ولا علي يابس، كما كان في الحروب الأهلية السابقة، ولن يقف عند حدود 1 / 1 / 1956م ما دامت اتفاقية ترسيم الحدود، اسم بلا مسمى على الأرض، ولا ولن يتوقف العنف إلا بعد أن يحقق باقان أموم مقولته: (إن الوحدة قادمة بين الشمال والجنوب، ولكن بشكل آخر وجديد)، وحدة ستكون قاسية وخطيرة وعنصرية على البلاد والعباد، أيا كان موطنهم وأعراقهم داخل حدود أرض المليون ميل مربع .

يبقى أن نقول: إن الاحتكام لصوت العقل بترجيحه على القلب، أصبح واجبا ملحا لإنهاء أزمة الشريكين عبر الحوار الموضوعي الشفاف؛ لأنه أفضل وأنجع بمليون مرة من حرب وقودها(13) مليار دولار من عائدات البترول، خصصت حكومة الخرطوم (75٪) من نصيبها للأمن والدفاع، مقابل 100٪ للحركة الشعبية، ناهيك عن الدعم العسكري الأمريكي الذي يقدر بأكثر من (500) مليون دولار لحكومة الجنوب، إضافة إلى مرتزقة (البلاك ووتر) التي تم التعاقد معها، تحت ذريعة تحويل مليشيات الحركة الشعبية إلى قوات نظامية، وغيرها من الأموال والأسلحة والعتاد مما لا يعلمه إلا الله.

صور ومشاهد للشريكين

صور لجثث مشوهة، وأخرى لجثث مقطعة الأوصال والأطراف تقطع القلوب، وصور أخرى للفارين من جحيم المعارك والقصف بالدانات الثقيلة والخفيفة، وسخات الرصاص الهائمة في كل مكان، وفي وجوههم علامات الرعب والفزع والخوف، تبثها وكالات الأنباء والقنوات الفضائية كل صباح، عن الفظائع والمآسي الناجمة من الصراعات المسلحة بين الدول والحروب الأهلية، التي يقف وراءها الحكام وأمراء الحرب وقادة الرأي الفاسدين، الأعلى صوتا، والأكثر ادعاء وتطاولا، على شعوبهم المقهورة والمكسورة بقوة التشريعات وكثرة المعتقلات وبيوت الأشباح.

قد لا يتسع المجال هنا لاستقصاء كل المشاهد والصور التي يختبئ وراءها الكثير من اللوحات المأسوية، ذلك لأن الاستقصاء يكاد يكون مستحيلا، وإنما هي محاولة لتسليط الأضواء الكاشفة على بعض النماذج المطروحة على الساحتين العالمية والمحلية، لاستقراء ما خلفها من دروس وعبر ومعان .

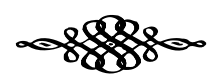
الصورة الأولى: أفاد بها تقرير أصدرته منظمة أوكسفام الخيرية يقول: إن نحو (1200 مدنيا أفغانيا)، لقوا مصرعهم خلال العام الحالي في أفغانستان، وأن نصفهم قتلوا عن طريق الخطأ في عمليات نفذتها القوات الدولية. أكدتها مستشارة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في ختام زيارتها لأفغانستان، بالإعراب عن قلقها من تزايد الإصابات وسط المدنيين، نتيجة للضربات الجوية التي تقوم بها القوات الدولية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. وتحذيرات السفير الأفغاني بالأمم المتحدة من فقدان مساندة الرأي العام الأفغاني لوجود القوات الدولية في بلاده، مع استمرار تزايد أعداد القتلى المدنيين .

الصورة الثانية : من الشقيقة والحبيبة الصومال، فقد أعلنت اللجنة العليا للاجئين بالأمم المتحدة أن حوالي مليون صومالي – أي ما يعادل عشر تعداد السكان – قد اضطروا إلى مغادرة مساكنهم بسبب القتال الدائر بين المسلحين والقوات الحكومية التي تساندها القوات الإثيوبية، من بينهم (250) ألف شخص نزحوا من العاصمة الصومالية مقديشو خلال الأسبوعين الآخرين .

الصورة الثالثة : من العراق الجريح والمحتل، الذي ما زال يئن ويصرخ ويذرف دما. فالأرقام تشير إلى أن هنالك أكثر من أربعة ملايين من أبنائه وبناته، أصبحوا لاجئين بدول الجوار وأضعافهم نازحين داخل أرض مزروعة بقنابل الموت، وفضاء تحوم في سمائها قاذفات الطيران الأميركي، العالية الدقة في إصابتها للأهداف بصواريخ شديدة الانفجار (غبية وذكية) .

الصورة الأخيرة : رسم مشاهدها بألوان بالية، وظلال قاتمة وداكنة القيادي الدار فوري المعروف نهلة في ملتقى السلم والمصالحة الأول، الذي أقامته مفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية لدارفور بقوله: إن الأوضاع في دارفور مأساة يصعب التعبير عنها، ودمار وخراب لا يمكن تصوره، لم يترك بشرًا ولا حجرًا. أجمله في بضع كلمات: (إن كل أهل دارفور في المدن الكبيرة ومعسكرات النازحين). مشاهد وصور لمعادلة معكوسة لتداعيات وتبعات الحروب الطبيعية والمصطنعة، بفعل طمع الإنسان في السلطة والثروة، التي دائما ما تقول: إن إعداد الجرحى أضعاف أعداد القتلى، إلا في دارفور فهناك قتلى دون إعلان عن جرحى !!.

ولا يفوتنا بعد هذا العرض الموجز، لأشكال الحروب الوقائية والأهلية أن نقول: هذه المشاهد والصور الخارجية والمحلية، نهديها للشريكين في حكومة الوحدة الوطنية، بعد تصاعد وتيرة الخلاف بينهما، الذي وصل إلى حد توجيه الرئيس للدفاع الشعبي بفتح معسكراته وجمع المجاهدين. وإعلان نائبه الأول سلفا كير ميارديت أن الجنوب سيضطر للمواجهة في حالة اعتداء الشمال على الجنوب لنقول: إن الحرب القادمة لن تكون نزهة لقوات الطرفين، ولا للمواطنين في الشمال والجنوب معاً، بعد حشد العتاد العسكري وأسلحة الدمار الشامل، بعائدات البترول الضخمة والدعم الخارجي الكبير. والحذر والانتباه قبل السقوط والوقوع في مشاهد وصور، قد تكون أشد إيلاما وقسوة واحمرارًا وسواداً، مما يجرى اليوم في أمم أخرى.



وحدة الصف قبل الذبح ..!

يقول أهل اللغة وعلماء اللسانيات: إن البلاغة في أبسط مدلولاتها، هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ذلك أن لكل مقام مقال، أو لكل حال ما يناسبه من الكلام، وهذه العبارات السلسة أشبه إلى حد كبير بحال الحركة الشعبية، في تناغمها مع الأحداث وانسجام قيادتها مع متطلبات المرحلة، والذي أكده القيادي البارز ووزير الخارجية السابق د. لام أكول في تعليقه على إبعاده نهائيا من لائحة وزراء الحركة الشعبية بحكومة الوحدة الوطنية بقوله: لقيادة الحركة الحق في اختيار طاقمها المناسب لكل مرحلة في الجهاز التنفيذي في الدولة، وإذا رأت أن المرحلة تتطلب وجوها جديدة فهذا حقها، مؤكدا أنه لن يترك الحركة لأنه جزء أصيل منها ومن مؤسسيها .

هنا نستطيع أن نقول تعضيداً لذلك: إن أزمة الشريكين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، التي انتهت (برداً وسلاماً) بعودة وزراء الحركة الشعبية ودستوريها، لمزاولة مهامهم في حكومة الوحدة الوطنية، قلبت المعادلة في الساحة السياسية الجنوبية، وأظهرت أن هنالك تحولاً جذريا في خصائص وسمات القوى السياسية الجنوبية، التي مالت نحو التوحد والالتفاف مع بعضها البعض، بصورة عجزت عنها أكبر الأحزاب السياسية الشمالية، بما فيها تيار الإسلام السياسي، محققة بذلك خاصية التفرد، في حماية المكتسبات التي حققتها الشخصية الجنوبية في السلطة والثروة، والتي قد تمتد لتصل إلى قيام الدولة .

والمستقرئ لمسيرة الحركة الشعبية بعد توقيعها لاتفاقية السلام ومشاركتها في السلطة، يرى أن عواصف وأعاصير الإيذاء اللفظي والفعلي، والاتهامات القوية والعنيفة والتلاسن الرسمي والإعلامي، كثيراً ما كانت سببا في إحيائها، وإثارة معاني الترابط والتوحد بين أعضائها وقيادتها، والتفاف الشارع الجنوبي حول قيادتها، بصورة تدعو إلى الدهشة والانبهار، بعكس الأحزاب الشمالية التي تهتز وتتفتت إلى أجزاء وقطع صغيرة، مشتتة ومبعثرة مع كل هبة نسمة تمر عليها لإعادة الانضباط، وبث الروح في هياكل الحزب وجسمه .

وقد يكون من اخطر المشكلات، – فيما أرى – التي واجهتها الحركة الشعبية، الحملة المنظمة والشرسة التي تم تركيزها على مجموعة من قياداتها الكبار، باتهامهم بتحويل عشرات الملايين من الدولارات من مال تنمية الجنوب ومواطنه، إلى مصلحتهم الخاصة في مصارف كينية، حيث تعاملت معها الحركة بذكاء خارق، وحولت سهامها المسمومة نحو صدور مروجيها، عبر استخدام تكتيكات مرئية وغير مرئية، تحرق الأعصاب قبل الأبدان. .نقول مما تقدم: إن هذه المواقف التي أظهرتها قيادات الحركة الشعبية في تصديها للأزمات، هي المطلوبة لمواجهة الحالة التي نعانى منها حزبياً ومجتمعياً، لتغير الصورة المشوهة والمهزوزة لأحزابنا، التي تقوم على خدمة الحزب والنفس، قبل خدمة الوطن والمواطن.

ولعل من المناسب، في ضوء هذا الفهم لحقيقة معاني العمل السياسي، أن نقول: إننا في أمس الحاجة إلى استيعاب وهضم الدروس والعظات والعبر، التي قدمتها الحركة الشعبية وكادرها الواعي والصامد، والمدرك لكيفية امتصاص الصدمات وتحقيق الأهداف المتفق عليها تنظيميا. والسؤال الذي يجب أن نبحث عن إجابة عليه: هل تعود أحزابنا السياسية إلى رشدها ووعيها، وتعمل على توحيد صفوفها القاعدية والفوقية، حتى لا نذبح يوم ذبح الثور الأبيض، كما جاء في الأقوال والأمثال المأثورة، التي تتحدث عن انفراط وحدة الصف.

صورة مقلوبة في الجنوب

وصف البروفيسور ديفيد دي شان رئيس الحزب الديمقراطي لجنوب السودان الحركة الشعبية بالعنصرية، وقال في تصريح وزعته وكالة أنباء رسمية: إنها تعمل على بث الكراهية تجاه الشماليين بالجنوب ووسط الجنوبيين بالشمال، مشيراً إلى تكرار عمليات استهداف التجار الشماليين في المدن الجنوبية .

الواقع الذي لا يمكن تجاهله، أن الحركة الشعبية وبعد استقرارها في حكم الجنوب، ظلت تعمل على فصل الجنوب عن الشمال، مؤسساتيا ومصرفيا وجويا وبريديا وعسكريا ووطنيا بإحلال علم الحركة محل علم السودان، وهذا من حقها لإحساس الجنوبيين بالظلم والغبن من الشمال حكومة وشعباً، كما سبق أن عبر باقان أموم عن ذلك بقوله: إن أكثر من 90٪ من شعب الجنوب يؤيد الانفصال، لشعورهم بعدم المساواة وأتباع سياسة إقصاء الآخر، بجانب أسباب أخرى سياسية واجتماعية. أيده في ذلك النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير بقوله في كنيسة القديسة تريزا: إن الانفصاليين في الجنوب أغلبية. وأمّن على قوليهما السيد الرئيس ونائبه على عثمان محمد طه بقول الأول: (سنكون أول المعترفين بدولة الجنوب، إذا جاءت عبر الاستفتاء) . وإعلان الثاني (إن خيارات الاستفتاء حول الوحدة والانفصال مفتوحة). وعزز كل ذلك بصورة لا تدع مجالا للشك، الانسحاب الكامل للقوات المسلحة من جميع أراضي الجنوب إلى ما وراء الشمال حدود 1/ 1/ 1956م.

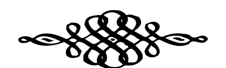
هنا نستطيع أن نقول: إنه لا يكفى الندب والبكاء على مستقبل السودان، فهذا ما أرادته المعارضة في ميثاق اسمرا، وهذا ما بصمت عليه الإنقاذ بتوقيعها على الملأ على اتفاقية سلام في ضاحية نيفاشا بكينيا من ضمن بنودها حق تقرير المصير لشعب الجنوب، أي الانفصال عن الشمال في حالة اقتراعهم على ذلك عبر صناديق الاستفتاء.

إلا أنه ومع الأسف الشديد، نجد أن الحركة الشعبية التي جاءت لتشكل مجتمعا جنوبيا نموذجا، لتضعه على طريق التغيير والارتقاء لمصاف الأمم العظمى، تحولت إلى مشكلة وعبء إنساني خطير وغير مقبول محلياً وعالمياً؛ لأنها انتهت إلى خدمة فكرة الدولة العنصرية التي تم القضاء عليها إفريقيا، بزوال النظام العنصري في جنوب إفريقيا. وفى طريقها للاختفاء شرق أوسطيا بالمساعي المبذولة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي بوش.

وفى تقديري، أن اتفاق السلام أسس لقيام أول نظام عنصري بالمقلوب في إفريقيا، بتضمينه لحق تقرير المصير على العنصر الجنوبي الزنجي، دون بقية شعب السودان الذي نشأ عن تزاوج العرب وقبائل السود، بل وحتى دون سائر القبائل الشمالية التي تستوطن داخل الجزء الجنوبي من حدود 1956م، ومنها قبائل المسيرية والسليم وغيرهم من أصحاب البشرة السمراء والملامح العربية من أبناء السودان .

بل لعلنا نقول: إن هذا المدخل الخطير للتفريق بين أهل السودان على أساس اللون والعرق، كإحدى المحاولات لمحاصرة البلاد وإبعادها عن محيطها الإفريقي، سوف يؤدى بالجنوب ما بعد حق تقرير المصير، إلى العزلة التامة عن المجتمع الدولي والإقليمي المتحضر. وأخطر من ذلك كله، أنها ستقود إلى ظهور جماعات شمالية جنوبية الموطن، قد تكون مسلحة تدخل الجنوب من جديد في دوامة الاقتتال والاحتراب الداخلي، قد يكون أخطر بكثير مما كان في ظل السودان الموحد، بدأت اشراطها تظهر بالاقتتال الدائر حاليا بين الجيش الشعبي وقبائل المسيرية العربية، وعمليات الإبعاد والقتل التي تطال الشماليين في بعض المدن الجنوبية.

من هنا نرى، أنه لابد أن نذكر الإخوة بقيادة الحركة، إلى أن انتماء الإنسان إلى العرق الإفريقي المميز بسواد البشرة والشعر المجعد والأنف الأفطس، لا يمنحه الحق والشرعية لمنع من لا يتميزون بهذه الخصائص، من الانتماء إلى الأرض التي ولدوا فيها واستوطنوها جيلاً بعد جيل، ذلك أن نقل المواطنة من القيم والمبادئ إلى سجن الأشخاص، سوف يؤدي إلى ضياع المعايير، وضبابية الرؤية المؤدية إلى الوفاة.



ديمومة الوحدة والسلام

في مثل هذا اليوم قبل ثلاثة أعوام دقت طبول السلام، وهلت بشائر الاستقرار والإعمار والتنمية لوطن يسع الجميع. وفي مثل هذا اليوم تم توقيع اتفاقية السلام لبناء وطن موحد وقوي. وفي هذا اليوم انطلق قطار السلام من (مشاكوس) إلى ضاحية (نيفاشا) بكينيا، ومنها إلى (الخرطوم) و(جوبا) بأرض المليون ميل مربع. ثلاثة أعوام مضت على مسيرة السلام، التي أوقفت أطول حروب القرن العشرين في إفريقيا، راح ضحيتها أكثر من مليوني شخص من أبناء السودان، وأضعاف إضعافهم من النازحين واللاجئين والمشردين في بقاع الأرض، داخل الحدود وخارجها، وأسكتت إلى الأبد زخات الرصاص وقصف الطائرات وضرب الراجمات، وبث البيانات العسكرية (بدون حياء وخجل) عن عمليات قتل متبادلة، ليس مع الأعداء من خارج السودان، ولكن بين إخوة من رحم الوطن الكبير، اختلفوا في الرؤية حول استراتيجيات التنمية والسلطة والثروة .

قد يكون هناك إحباط، وفقدان للأمل في إمكانية العيش في وطن آمن وموحد، بعد مرور ثلاثة أعوام من توقيع اتفاقية السلام الشامل، لغياب برامج المصالحة الوطنية، والبطء في التحول الديمقراطي المنشود، واستمرار عمليات العنف غير المبررة هنا وهناك، وعدم إنفاذ اتفاقية الترتيبات الأمنية وترسيم الحدود، ومواصلة العمل بالقوانين المقيدة للحريات. إلا أن هذا لا يمنع من القول، أن هنالك تفاؤلاً وفرح من إمكانية نهوض السودان موحدًا أو منفصلاً، من الحفرة الغارق فيها والنفق المظلم الذي يتخبط فيه، إذا صدقت النوايا، وتراصت الصفوف وتوحدت الكلمة.

نقول: لعل من الإشكاليات الكبيرة، محاولة النظر إلى السودان على أنه لا يخرج عن كونه وطنا، لفئة وجماعة دون بقية سائر القوى السياسية الأخرى، ناسين أو متناسين، أنه أرض تتميز عن سائر الدول، بأنها حاضنة لكل الثقافات والأعراق والأجناس، واللغات والأديان وبالتالي السياسات. بل لعلنا نقول: إن هذا المدخل الخطير في التفريق بين أبناء الوطن الكبير على أساس الهوية والعقيدة، سوف يؤدى لاستفزاز الأمة وإثارة النعرة الطائفية والقبلية فيها، ويقودها إلى البندقية والعنف الذي لا يرحم .

هنا نقول: إن النهوض بالسودان من الحفرة القابع فيها ورفعه إلى علياء الأمم، منوط إلى حد بعيد ، بالاعتراف أن من أسباب تهديد الوطن بالانكماش والتقلص وخطر الزوال من خريطة الوجود، هو حالة الانقسام وسياسات الإقصاء للآخر التي نعانى منها، بسبب قيادات متخلفة وعاجزة عن الامتداد والنمو الطبيعي، حتى انتهى بنا الحال، إلى حالة الاحتراب وقتل الإنسان لأخيه الإنسان دونما رحمة، وبدم بارد، وقلب جامد، وعقل متبلد.

ويبقى القول: إن أفضل طريقة لتحقيق المحافظة على الوطن موحدًا ومتماسكًا وقويًا، أن نعمل بكل وسيلة ممكنة على نبذ الخلافات، وتداول السلطة سلميا، دون النظر إلى العرق أو العقيدة أو اللون. فليس مهما أن يحكم السودان زيداً أو جون أو أدروب أم آدم، ولكن المهم شخصية وكاريزمية القائد، وغيرته على وطنه وشعبه دون تمييز، وأمانته ونزاهته وجاذبيته لكل الأطراف. ومن هنا تأتي ديمومة الوحدة والسلام .

هواة المعادلا ت الوهمية

لأزمنة طويلة وعقود ممتدة، كبعد السماء عن الأرض، امتنع وزير خارجية السودان الأسبق د. منصور خالد وتوقف عن الكتابة والكلام في المنابر العامة حول القضايا الوطنية، وعلى رأسها اتفاقية السلام الشامل، بعدها خرج عن صمته الذي كان يعده الكثيرون كلاما، ليحكي لنا عن (حساب الربح والخسارة) في اتفاقية السلام، بعد تنزيلها على أرض الواقع. شن الدكتور منصور خالد هجوما جارحا ، على ما ينشر على صفحات الصحف من تعليقات وتصريحات وأحكام قاطعة، حول أحداث ووقائع ذات صلة لصيقة باتفاقية السلام، دون أن يأبه كاتبوها كما يقول بالعربية والإنجليزية، لنقطة الاستدلال (POINT OF REFERENCE) الرئيسة. وطال هجومه اللاذع ليشمل شيوخ المعارضة بقوله: وهم يشرحون (ولا أقول ينهشون كما قال) الاتفاقية حرفا حرفا، وفى ذات الوقت يذكرون فيه تأييدهم للسلام، ولا يكون – على حد تعبيره – إلا (في حواشي على متن كله نقد) محتسبا ذلك في دائرة الإبراء للذمة.

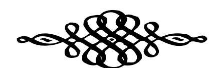
وهنا نستطيع أن نقول: إن د. منصور اتفق مع شيوخ المعارضة ومشرحي ومحللي اتفاقية السلام، في أن البلاد مجابهة بتحدٍّ وجودي، إن انهارت اتفاقية السلام، لأن السودان كما يقول الدكتور: (كالدومنيو مكعبات، لا تتماسك إلا بتساندها إلى بعضها البعض، والإخفاق في تنفيذ الاتفاقية هذه المرة، ينتهي إلى تمزيق السودان كله في اتجاهات المشارق واتجاهات المغارب). وفي هذا إشارة واضحة إلى أنه مهدد بخطر التفتيت في حالة الإخفاق في تنفيذ اتفاقية السلام .

قد يكون صحيحا إلى حد بعيد، أن اتفاقية السلام في إطارها العام تؤسس لسودان جديد، ومتصالح مع نفسه وجيرانه ومحيطه الإقليمي والدولي، إلا أنها حملت في باطنها براميل من البارود والمواد شديدة الانفجار، يمكن إجمالها في: حق تقرير المصير وما يتضمنه من مخاطر كبيرة على السودان، في حالة الوحدة أو الانفصال. وثانياً: في اتفاقية الترتيبات الأمنية التي أبقت على القوتين (القوات المسلحة والجيش الشعبي) منفصلتين، خلال الفترة الانتقالية،

واستحدثت جيشا ثالثا تحت اسم الوحدات المشتركة المدمجة، يتكون من أعداد متساوية من القوتين ليكون نواة جيش السودان بعد الاستفتاء، إذا جاءت نتيجته مؤكدة للوحدة . والطامة الكبرى، أن الاتفاقية نصت في البند الثالث على تدريب الجيش الشعبي في الجنوب، ليتحول إلى قوات نظامية قادرة على حماية الحدود، التي لم يتم ترسمها بعد على الأرض. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال: أين محل الجماعات المسلحة التي نشأت في الاتجاهات الأربع، من الإعراب في قاعدة الترتيبات الأمنية، التي وصفتها بأنها غير شرعية وقانونية، وسكتت الحركة الشعبية عن المطالبة بحل الجماعات المسلحة في الشمال ؟!

ونقول: إن بروتوكول نيفاشا حسم النزاع على منطقة آبيي لصالح الجنوبيين، وذلك من واقع الاستدلال والاسترشاد بالاتفاقية؛ لأنه نص كما سبق أن قلنا على أن آبيي تمثل جسرا للتواصل الإنساني والاقتصادي، يربط بين مواطني الشمال والجنوب. ويعرّف المنطقة على أنها منطقة زعامات لدينكا نقوك التسع، التي نزحت إلى مديرية كردفان في عام 1905. وأن قبائل المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى بنص الاتفاقية، ظلت تحافظ على حقوقها التقليدية المتمثلة في رعي الماشية، والتنقل عبر هذه المنطقة التي تؤول وفقا لبند 2 / 1 لأبناء الدينكا. وأكدتها مرة أخرى في الباب السادس الفقرة (أ) التي تقول: (إن سكان منطقة آبيي المقيمين بها هم أعضاء مجموعة دينكا نقوك، وسودانيين آخرين مقيمين في المنطقة) دون الإشارة إلى قبائل محددة بالإسم .

ويبقى أن نقول: إن محاولات د. منصور خالد (لتجهيل) لقادة الفكر، من المراقبين والمحللين وشيوخ المعارضة من السياسيين، وزعمه أن بعضا منهم يستخلص النتائج لإرضاء خيلائه، وإبراء للذمة لا لإجلاء الحقيقة ، فيه استعلاء في غير محله، لا يقدم عليه إلا هواة المعادلات الوهمية، وكم كان يتمنى الإنسان، أن يحسن د.منصور خالد قراءة قادة الفكر والمحللين لتحديات بروتوكول حسم النزاع في آبيي، التي يرى الكثير من المراقبين أنها (قنبلة موقوتة، قابلة للانفجار في أي لحظة، حتى ما بعد مرحلة الاستفتاء على حق تقرير المصير، وفصل الجنوب) . مع الإشارة إلى أن اتفاقية الترتيبات الأمنية، سجلت نادرة وسابقة لم تحدث في تاريخ العالم القديم والحديث، وذلك بتأسيسها واستحداثها لثلاثة جيوش قانونية وشرعية في بلد واحد، كان اسمه السودان يا دكتور .



تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل الثاني

نقل الصراع شمالاً

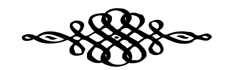
يحتوي هذا الفصل العديد من الأوراق، التي تتناول انتقال الحرب من جنوب السودان إلى شماله، خاصة في ولايات دارفور، التي أدخلت البلاد في نفق مظلم، بعد أن راح ضحيتها أكثر من (200) ألف قتيل، وملايين الفارين والنازحين داخل السودان وخارجه، استدعت تدخل المجتمع الدولي. وفيه يتناول الكاتب في يومياته الصور المأساوية للأزمة، وما خلفته من دمار وخراب ومقابر جماعية، وحالات اغتصاب ما كانت تخطر على بال بشر، وفي هذا الفصل يتناول الكاتب تصريحات الرئيس السوداني حول الازمة، وضحاياها، ومهمة الاتحاد الإفريقي لاحتواء الأزمة في دارفور، وتحذيراته من انعكاسات أزمة دارفور على السودان كله ما لم يتم التوصل إلى حل سريع لها.

مداخلة

تحدثنا في الفصل السابق عن اتفاقية سلام نيفاشا، وتناولنا بالتحليل العميق والشفاف، التحديات السياسية التي حالت دون تطبيقها في بعض المسارات، حقيقية كانت أم مفتعلة، بعد تنزيلها على أرض الواقع والممارسة الفعلية. وتطرقنا من خلال القراءة المتعمقة والمسئولة إلى ما تضمنته الاتفاقية من بنود، يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة على السودان أرضا وشعبا، في جميع الحالات التي ستنتهي عليها الاتفاقية ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير. وقلنا : إن الاتفاقية ستنقل الصراع من الجنوب إلى الشمال، وستعمل على ارتفاع وتيرة اشتعال الحروب الأهلية في الشمال بصورة مأساوية، بعد سحب القوات المسلحة من الجنوب إلى حدود 1/ 1/ 1956. وقبل أن نتحدث بالتفصيل عن الصراع الدامي في شمال السودان خاصة في دارفور، لابد لنا من وقفة نعرض من خلالها تعمد المجتمع الدولي، في الانحراف بالرأي العام العالمي، عن الاتجاه الصحيح الذي تم في السودان، بانطفاء نار أطول حرب جاهلية شاهدتها وعاشتها القارة الإفريقية، وذلك حينما تجمع العالم بأسره، لمباركة ومتابعة حفل وقائع التوقيع النهائي لاتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية بنيروبي، حيث دعا الأمين العام لمجلس الأمن الدولي كوفي عنان في تلك اللحظة التاريخية، المجتمع الدولي للتدخل السريع في دارفور، بعد أن وصف الأوضاع الأمنية والإنسانية بالخطورة.

لا شك أن الحالة التي يمر بها السودان اليوم، أشبه بالمثل الذي يقول : (عين في الجنة وعين في النار)، أو (كأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا)، فرغم الجهد الخارق الذي بذلته الحكومة لطي ملف أطول حرب في تاريخ القارة الإفريقية، إلا أن مطرقة التهديد بالتدخل الخارجي ما زالت تلاحقه، وممَّن ؟ نقول: من نفس الرجل الذي شهد وشارك في حفل توقيع اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، فها هو يستعدي نفس المجلس الذي بارك السلام بالتدخل السريع في دارفور، كأنما يريد بذلك بعد طي صفحة الحرب في الجنوب، استمرارية شرارتها في غرب البلاد، بصورة أكبر وأخطر مما كان في الجنوب .

في تقديري، أن هنالك أجندة خفية يتم الإعداد لها من القوى الخفية المسيطرة على العالم، ضد السودان أرضا وشعبا، وأن الحالة السودانية لن تشهد استقرارا وسلاما، طالما أن هنالك أهدافاً غير معلنة لم تحقق بعد. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف نفوت الفرصة على أعداء السودان، بعد نجاح الحركة الكبير في نقل الصراع من الجنوب نحو الشمال ؟ و قبل أن نجيب على هذا السؤال، لابد لنا من وقفة مع أشكال الصراع في دارفور، لكي نبين نواحي ومجالات القصور، وهو أحد الدوافع الرئيسية التي دفعتني إلى تجميع هذه اليوميات وإصدارها في كتاب . .



الصراع في دارفور

بأغلبية « 12 » دولة وامتناع « 3 » دول عن التصويت، تبنى مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأمريكي البريطاني المعدل، القاضي بإرسال قوات دولية إلى دارفور. قبل تناول القرار الأممي الجديد حول دارفور، لابد لنا من العودة إلى الوراء قليلاً، وقراءة بروتوكولات نيفاشا بعمق، بعد التوقيع عليها في التاسع من يناير عام 2005م بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان.

ففي اتفاقية نيفاشا، نجد أن اتفاق الترتيبات الأمنية، أشار بالنص (فيما عدا القوات التي سيتم نشرها للوحدات المشتركة المدمجة، فإن بقية القوات المسلحة السودانية المنتشرة حالياً في جنوب السودان، سيعاد انتشارها شمال حدود 1/ 1/ 1956م، وذلك تحت رقابة دولية لمدة سنتين ونصف السنة من تاريخ بدء الفترة قبل الانتقالية) وهذا يعني سحب القوات الحكومية نحو الشمال، ونقلها متى ما رأت الحكومة الحاجة إليها، إلى بؤر الصراع التي تظهر في ولايات أخرى، مما يدل على أن الصراع العسكري انتقل من الجنوب إلى الشمال، ليصبح صراعاً شمالياً، تكون نتائجه منصبة في نهاية المطاف، في صالح الحركة الرامية لتحقيق حلمها القديم، وهو قيام دولة الأماتونج الكبرى الممتدة من البحيرات إلى تخوم السد العالي في مصر الشقيقة .

هنا لابد من الاعتراف، بأن القوات المسلحة أصبحت جزءاً من الصراع الدائر في دارفور، مثلما كانت جزءاً من الصراع في الجنوب بحكم وظيفتها التي أسست من أجلها، كما لابد من الإقرار بأن قوات السيد مني أركو مناوي انتقلت بعد التوقيع على اتفاق سلام دار فور، من (خانة) التمرد ضد الحكومة، لخانة (المواجهة) للأطراف الأخرى الرافضة لاتفاق أبوجا، كذلك الاعتراف، بأن هنالك حركات مسلحة رافضة لأبوجا ولمليشيات أخري مجهولة الهدف معلومة الهوية .

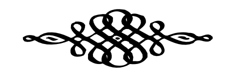
من هنا نقول: بعد مرور ما يقارب العامين من سريان اتفاقية نيفاشا، ازدادت الصراعات المسلحة في الشمال ضراوة وعنفاً. وأصبحت القوات المسلحة التي تم سحبها من الجنوب جزءًا من الصراع الدائر في دارفور . والمشهد الأمني في دارفور لم يتغير، تصاعد المواجهات العسكرية حسب مصادر الاتحاد الإفريقي، بين الحركات المسلحة التي انتشرت في كل مكان وقوات الحكومة المدعومة ببعض المليشيات العربية.

الصورة على الأرض، زخات لا تنقطع من الرصاص ودوي القنابل، ونساء وأطفال يهيمون في الفيافي الشاسعة والصحراء الجافة، التي يسيطر عليها صمت هائل وحرارة قاسية، عراة، جوعي، مذعورون، وفارون من الاشتباكات المسلحة التي تقع بين الأخوة الأعداء، وآخرها الصدام المسلح بين قوات جبهة الخلاص المتمردة، وقوات حركة تحرير السودان جناح مناوي، بمنطقة مزبد. وقبله الصدام القبلي المسلح بين قبيلتي الهبانية والمساليت. وآخر بين القوات المسلحة وجماعات رافضة للسلام . والألسنة في كل مكان تتحدث عن فظائع لمليشيات عربية وغير عربية، تنهب وتغتصب وتقتل بدم بارد و بلا رحمة.

هذه المشاهد القاسية والدامية، لوحت للكثيرين من المراقبين بأن دارفور على مشارف حرب أهلية، لا تبقي على الإنسان ولا على الحجر، خلاصتها، دويلات جهوية وقبلية – يعمها الخراب والدمار – سهلة الانقياد والانصياع إلى جماعات أكثر منها قوة وتنظيماً، خاصة (حصان طروادة) في الجنوب، الذي سيكون منتشراً في أجزاء واسعة من البلاد، وفقاً لمقتضيات (اتفاق نيفاشا) في انتظار ساعة الصفر، بعد نجاحه الكبير في نقل الحرب من الجنوب إلى الشمال، لتحقيق الحكم الأميركي الإسرائيلي بقيام دولة الأماتونج المسيحية الكبرى في القلب الإفريقي .

المشهد السياسي قبل صدور القرار وبعده لم يتغير – رفض إنقاذي قاطع لدخول القوات الدولية في دارفور، مدعوماً بموقف شعبي كبير وتأييد غير محدود من حركات تحرير السودان ومسنوداً بمواقف أحزاب كبيرة. وقلق دولي من ارتفاع الصدامات المسلحة بعد قرار الحكومة بإرسال عشرة آلاف جندي إلى دارفور. واتهامات من منظمات مدنية عالمية للحكومة بالتصدي للفارين من العمليات القتالية للحيلولة دون خروجهم من مناطق القتال.

مؤشرات المشهدين السياسي والأمني، تؤكدان أن هناك انقساما حاداً وسط حكومة الوحدة الوطنية ، الحزب الحاكم يقول على لسان د. مجذوب الخليفة: أن الحكومة ستواجه بالقوة أية محاولة لإرسال قوات إلى دارفور. والحركة الشعبية تعلن على لسان ياسر عرمان، أنها ستعمل لتجنيب السودان المواجهة مع المجتمع الدولي. وحركة مناوي رأت حسب الناطق الرسمي باسمها، أنه لا يوجد مفر من دخول القوات الدولية لكبح الجماعات المتفلتة. والمواطن الدارفوري يواصل الفرار من جحيم المعارك نحو المجهول. والمحصلة: نجاح كبير وغير متوقع – من سرعته – لنقل الصراع من جنوب السودان إلى شماله، مع إحداث شرخ كبير يصعب « ترميمه » وسط الشارع الشمالي، زاد من سرعة اشتعاله القرار الأممي حول دارفور.



اغتصاب في دارفور

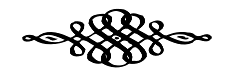
أصابتني حالة من الاندهاش والتعجب، لدى قراءتي في إحدى الصحف المحلية، تصريحاً لدكتور. مجذوب الخليفة أكد فيه ثبوت أكثر من (376) حالة حمل من دون اغتصاب، بمعسكرات ومخيمات اللاجئين بدارفور، وقال د.مجذوب الخليفة في ختام حديثه للصحيفة: (إن الحياء يذهب عن نساء دارفور)...!

في تقديري، أن التصريح الذي أشار فيه السيد الوزير إلى الأرقام الكبيرة، من عدد حالات الحمل دون اغتصاب، لنساء غير مرتبطات شرعيا بالزواج، التي تم اكتشافها في دارفور لا ضير فيه، ولا محاذير تستدعي التوقف عنده، خاصة بعد ارتفاعها في عموم السودان، كما أشارت إلى ذلك الإحصاءات الرسمية، بل هو بمثابة (خط أحمر)، وتحذير من سقوط نساء أهل دار فور في هاوية التفسخ الأخلاقي، إلا أن زعم السيد الوزير (بأن الحياء ذهب عن نساء دارفور)، فهذا في تقديري من سقطات اللسان الكبيرة والخطيرة التي لا تغتفر؛ لأنها جاءت على وجه العموم وليس الخصوص، خاصة إذا صدرت من رجل في قمة الهرم السياسي في البلاد .

نقول: إن الكثيرين من المحللين والمراقبين للأزمة السودانية، يتفقون مع السيد الوزير بأن هنالك بوادر انهيار أخلاقي خطير، بدأت تظهر ملامحه فوق سطح خريطة المجتمع السوداني، وأكد ذلك بصورة لا لبس فيها، الأرقام المخيفة التي أعلنتها شرطة أمن المجتمع وجهاز الأمن الوطني عن الجرائم الأخلاقية في البلاد، والتي بلغت أكثر من (31) ألف متهما ومتهمة، خلال العام الماضي من بينهم (1847) طالب وطالبة .

من هنا نقول: إن الدراسات والأبحاث الإعلامية والاجتماعية، تشير إلى أن القارئ العادي يتأثر بحديث الشخصيات الكبيرة والبارزة، أكثر مما يتأثر بكتابات أو أبحاث علمية رفيعة المستوى، عن نفس المضمون من أفراد وشخصيات أكادمية مرموقة. من هنا تأتى خطورة حديث السيد الوزير، الذي اتجه في نهاية تصريحه الصحفي نحو (التعميم) على جميع نساء دارفور، بعد أن استهله (بالتخصيص) حيال قضية الاغتصاب، التي يتم تداولها محلياً وعالميا.

هنا لابد من الاعتراف، بأن الانفعالات الغاضبة والمتدفقة، التي جاءت من جهات كثيرة في السودان، خاصة من إقليم دارفور المضطرب بعد نشر التصريح الصادم، قد تكون في محلها، إلا أننا نحمل (الإصدارة) التي جاءت بالخبر من المسئول وما يترتب عليه من أقوال وأفعال، لأن ليس كل ما يقال يكتب وينشر.



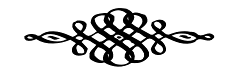
الفعل ورد الفعل في دارفور

في تطورات سريعة ومتلاحقة للأزمة السودانية الخانقة في دارفور، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى الاستجابة لطلب الحكومة السودانية، بإنهاء مهمة قواته في دارفور، وسحبها خلال المدة التي حددتها الحكومة بشهرين.

وفى تقديري، أن قرار الاتحاد الإفريقي قلب المعادلة في الساحة السودانية، وأعاد الكرة لملعب الحكومة لتقرر إن كانت ستمضى قدماً في خطتها الرامية، لتولى مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار بإرسال عشرة آلاف جندي إلى دارفور، والتي ترفضها الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق أبوجا، بذريعة أن قوات الحكومة جزء من المشكلة، أم تتريث وتتأنى قليلاً، وتعود إلى صوت الحكمة والعقل، وتعمل على إجراء حوار شامل وجاد وشفاف وصادق مع الحركات المسلحة في دارفور. حوار غير القائم على (فقه الضرورة) و(فقه المرحلة) ، لإيجاد مخرج من المأزق الخطير الذي دخلت فيه، بسياسات الإغراء بالمناصب السيادية، والثروة التي تزلل العقول، لحاملي السلاح من قيادات الفصائل في دارفور.

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن الصورة القاتمة والمأساوية التي رسمها منسق شؤون الإغاثة بالأمم المتحدة يان إقلاند برونك، من أن دارفور على شفا كارثة إنسانية جديدة، تهدد بسقوط كثير من مستوياته منذ عام 2004م، لن تجعل المجتمع والرأي العام الدولي يقف مكتوف الأيدي ومتفرج، أمام أكبر كارثة إنسانية شهدها العالم في الألفية الثالثة .

أيا كانت الصورة، بعد الاستجابة السريعة من الاتحاد الإفريقى للمطلب الحكومي، بسحب قواته من دارفور، فإن المراقبين للأزمة السودانية، يرون أن سحب قوات الاتحاد الإفريقي من دارفور، سوف يعقد حسابات المجتمع الدولي المبنية على تحويل مهمة هذه القوات للأمم المتحدة. ويسعى الاتحاد الإفريقي باستجابته السريعة للمطلب الحكومي، إلى إلقاء الكرة في ملعب الحكومة. والمراقبون للأزمة في دارفور يترقبون لون (الهدف)، هل سيكون أخضر كلون غصن الزيتون، بتراجع الحكومة عن مطلبها بسحب الاتحاد الإفريقي لقواته، أم أحمر في لون الدم المسكوب، من خلال المضي قدماً في خطتها الرامية لحشد مزيد من القوات في دارفور؟.



الحكومة والشارع في الميزان

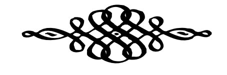
أظهرت الدراسة التي أجراها مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، حول أبعاد التدخل الأممي في دارفور، رفض (83.9٪) من المستطلعين للتدخل الأجنبي في دارفور، مقابل موافقة (16.1 ٪) فقط. وبجانب هذه الدراسة الاستطلاعية أكد استطلاع آخر أجرته إحدى الصحف المحلية في الخرطوم، وسط شريحة كبيرة من الشارع السوداني حول نفس الموضوع، أكد كذلك رفض (84.9٪) من المستطلعين دخول القوات الأممية في السودان، مقابل (15.1٪) وافقت على دخولها للإقليم .

من هنا نقول : إن النتائج التي تمخضت عن الدراستين، أكدتا صدق وثبات وصلاحية الاستطلاع الذي أجرته الصحيفة السودانية بنسبة كبيرة وعالية، إلا أن توقعات الشارع السوداني بدخول القوات الأممية إلى السودان، من بوابة دارفور سواء وافقت الحكومة أم لم توافق، والتي وصلت إلى (61.7٪) من العدد الكلي للمستطلعين. تؤكد بصورة لا لبس فيها، أن الشارع السوداني في حالة كاملة من حضور الوعي والإدراك العميق، لما يجرى حوله من معارك سياسية وعسكرية تستهدف ترابه وقيادته، رغم مظهر الهزيمة النفسية، واليأس والاستسلام الكامل لقبضة حاكميه.

مؤشرات النتائج تقول: إن الشارع السوداني ما زال غيوراً على وطنه، محبا لترابه، وفى حالة تفهم كامل وإدراك يقيني ثابت، أكثر من (الحكومة) من أن النظام الدولي الجديد لا يعبأ بأحد، ويعمل ويفعل وفق ما يراه من سياسات تخدم مصالحه، ولو كان على أشلاء الشعوب وتمزيق الأوطان .

ويبقى المطروح: كيف نحول هذه الذهنية الواعية والراشدة التي تستشعر التحديات، إلى مستودع عطاء يستوعب ويهضم كل الموجات العاتية التي تحاصر البلاد، ويحولها إلى ريح طيبة رطبة تنشر الحياة والنماء والرخاء، بدلا من خروجها على الحكومة بحمل السلاح، الذي يهيئ البلاد للفوضى ويقود الشعب إلى الكراهية والفقر والجوع والتشرد ، قد تكون المشكلة كل المشكلة، في أن الحكومة لا ترى إلا نفسها ورجالها، من حيث الفهم والذكاء والكمال، وهم في الحقيقة – بحكم طبيعة الأمور السياسية والعسكرية القائمة– أبعد من ذلك كبعد السماء عن الأرض .

وفي تقديري، أن معالجة الأزمة السودانية التي دخلت منعطفاً حرجاً وخطيراً، تبدأ من النتائج التي توصل إليها الاستطلاعان، وهى أنه لابد من احترام ذكاء رجل الشارع السوداني، بالعودة للتصالح معه سياسياً بإطلاق الحريات والتحول الديمقراطي الحقيقي، واقتصادياً بالعودة لسياسات الدعم الحكومي للقضاء على ظاهرة الفقر والمرض والجهل. وخدمياً برفع المعاناة عنه في مجالات الصحة والتعليم، وقديما قيل : العاقل هو الذي يعتبر بنفسه وبغيره، والأحمق هو الذي يصير عبرة لغيره ...!



عفواً سيادة الرئيس

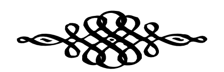
بعـد أن أخـذت الأمـور تـزداد سـوءاً وتأزمـاً في دارفـور، تحـدى السـيد الـرئيس عمـر البشـير الأصوات المحلية والعالمية، التي تتحدث عن مقتل مائتي ألف مواطن في دار فور، وقـال: إن عـدد القتلى لم يتجاوز التسعة آلاف شخص، منذ اندلاع الأحـداث في غـرب الـبلاد. السـخرية العظيمـة التي ظهرت في المؤتمر الصحفي الذي شاركت فيه عواصـم عالميـة عديـدة عـبر الفيـديو، أن السـيد الرئيس اعترف وأقر صراحة لأول مرة أمام العـالم أجمع، أن هنالـك تسـعة آلاف روح إنسـان – لا ناقة لها ولا جمل – أزهقت في الصراع السياسي المسلح الدائر في دارفور، دون الإشـارة مـن سـيادته إلى حجم الأرقام المتداولة عن حجم النازحين واللاجئين، في معسكرات الإيواء بدارفور ومخيمات اللاجئين في تشاد ودول الجوار الأخرى، والذين يقدر عددهم بمليوني ونصـف المليـون شـخص، حمّلوا الحكومة مسؤولية الأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حقهم. وأرسلوا عبر هيئة جمـع الصـف الوطني أثناء زيارتها لمعسكراتهم في أكتـوبر المـاضي، أربـع رسـائل للحكومـة كمـدخل لحـل أزمـة دارفور، هي نزع سلاح الجنجويد، ورد المظالم عبر التعويضات الفرديـة، وإعـادة الإعـمار، وتقـديم كافة المتهمين إلى المحاكم العادلة.

ويبقي أن نقول: إن السيد الرئيس لم يشر إلى المنازل التي أحرقت وتقدر بـأكثر مـن ثلاثـة آلاف منزل، ولا إلى الأعراض التي انتهكت. وهي بكل المقاييس تعتبر المأساة الحقيقية التي سـتبقى حيـة في الوجدان، وممتدة بآثارها النفسية وتبعاتها المادية، إلى أن يقدر الله أمرا كان مفعولا.

قد تكون المشكلة الأساسية، تكمـن في تضـارب الأرقـام وتضـخيمها مـن قبـل القـوى المعاديـة للحكومة، ولكن الخطورة في حديث السيد الرئيس، أنه جاء ليقلل ويصـغر ممـا يتـداول عالميـا مـن أرقـام عـن عـدد ألقـتلي في دارفـوار، كـأنما أراد بـذلك أن يقـول: إن عـدد القـتلى التسـعة آلاف، لا يستحق هـذا الاهـتمام والضوضـاء والضـجة العالميـة، التـي تكـاد أن تصـل إلى حـد إعـادة اسـتعمار السودان مجدداً بدعاوى إنسانية زائفة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يعي السيد الرئيس تماما معني أرقام ضحايا أهل دارفور، وهى التسعة آلاف التي ذكرها أمام العالم أجمع، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا تحاسب الحكومة المسئولين عن قتل هذا العدد الضخم والمخيف من الأرواح والأنفس البريئة، من السادة الولاة والوزراء الاتحاديين ؟! ولماذا لا تقدم الذين ارتكبوا هذه المجازر والفظائع، وهاتكي أعراض أولئك العذارى، وسافكي دماء هؤلاء التسعة آلاف مواطن، إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل ؟ ولماذا لا تكون حكومة الخرطوم مثل الحكومات التي تحترم شعوبها، فتسارع بتقديم استقالتها أو حتى اتخاذ أكباش فداء من كبرائها وقيادييها، أسوة بالكثير من الحكومات التي قتل أبناؤها من العسكريين في عمليات قتالية عسكرية، فسارعت إلى اتخاذ إجراءات ما ضد قيادتها السياسية والعسكرية. وأخيرا لماذا لا تنصاع الحكومة لصوت التشريع الرباني الذي تتشدق به، ولصوت العقل والضمير الأخلاقي، فتقوم بمحاكمة المتسببين عن هذه الفظائع والمآسي ؟ وفى مخيلتنا مقولة ثاني خلفاء المؤمنين عمر بن الخطاب : (ثكلتك أمك يا عمر لو عثرت بغلة في العراق، لسئل الله عنها عمر لماذا لم تسو لها الطريق).

من كل ذلك يمكن القول: إن الأرقام الرسمية التي جاءت على لسان الرجل الأول في البلاد، وتقول أن هنالك تسعة آلاف من الشيوخ والنساء والأطفال والرجال، قضوا نحبهم في صراع (عبثي) مجنون من أجل السلطة. تؤكد أن الحكومة ومن خلفها حزبها الحاكم، تسعى جاهدة لإحكام قبضتها على الحكم، ولو كان ذالك على حساب إنسان وأرض المليون ميل مربع. وتعني أن الفصائل الدارفورية المسلحة، التي اتخذت من حقائق التهميش والإقصاء وغياب التنمية، ذريعة لرفع صوتها عبر فوهة البندقية، للمطالبة كذلك بالسلطة والثروة معاً، حتى لو أدى ذلك لفناء وإعاقة وتشريد إنسان دارفور المسكين والضحية، الذي لا يحلم بأكثر من الأمن والسلام والاستقرار، مع توفير أبسط ضروريات الحياة، مثل إخوانه من جميع أهل السودان .



تصريحات غير مناسبة

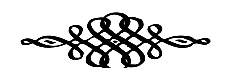
أمهلت حركة تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي مساعد رئيس الجمهورية، الحكومة أسبوعين لاتخاذ خطوات ايجابية نحو تنفيذ اتفاق أبوجا، وقالت على لسان أمينها العام مصطفى تيراب: (إن الحركة سيكون لها موقف سياسي واضح في حالة عدم تنفيذ الحكومة ما جاء في الاتفاق). أعتقد أنه لا يوجد خلاف في أن اتفاق أبوجا لم يوقف الفوضى العارمة التي تجتاح ولايات دارفور الكبرى، بل إن الكثير من المراقبين يرون أنه أسهم في تأجيج نيران العمليات العسكرية في دارفور وارتفاع مؤشرات ترمومترها إلى أقصى حد ممكن، جعل المنطقة برمتها تعيش حالة من الفوضى والفزع سواء كان داخل الأراضي السودانية ودول الجوار .

إمهال حركة تحرير السودان جناح مناوي للحكومة المبطن بتهديد اتخاذ موقف سياسي واضح – رفضت الإفصاح عنه – جاء في الزمان غير المناسب، فالحكومة مواجهة بتحديات احتواء التفلتات والخروق الأمنية، التي بدأت تطفو فوق السطح بين الفينة والأخرى في عاصمتها الخرطوم، وفي عاصمة أعالي النيل الجميلة والخضراء مدينة ملكال، جعلت السيد الرئيس يتعهد باتخاذ مجموعة من الإجراءات، لمعالجة ما وصفه بالحالات الفردية التي تخل بالأمن في البلاد. كذلك مواجهة التحديات الخارجية التي بدأت تظهر بعد موافقة الحكومة التشادية، على نشر قوات دولية على أراضيها في الحدود المتاخمة للسودان، قد تقود البلاد فيما بعد للدخول في مواجهة من نوع آخر مع المجتمع الدولي، قد تكون أصعب وأخطر من التواجد الأممي في دار فور.

قد يكون هنالك تباطؤ في إنفاذ اتفاقية أبوجا على الأرض، وهذا يعود إلى أن الاتفاقية لم تستطع إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، بعد دخولها مرحلة التنفيذ الفعلي، بل إن الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور ازدادت سوءا وترديا، وارتفعت وتيرة المعارك العسكرية حتى وصلت مناطق البترول في أبو جابرة بجنوب كردفان، والأدهى والأمرُّ، أن حركة مناوي نفسها تواجه خطر الانشقاقات من بعض قادتها الميدانيين والسياسيين .

وفى تقديري، أن الحكومة نفذت وأوفت بالشق السياسي من الاتفاقية بحذافيره، بتعيين مني أركو مناوي في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية، وآخرين من قيادات الحركة في مناصب رفيعة بالحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمجلس الوطني، بل إن الحكومة سمحت للحركة بإدخال بعض عناصرها المسلحة للخرطوم وعملت على احتواء بعض ممارساتهم التي فيها خرق للقانون وللسلامة العامة كما قامت بدمج جزءً من قوات الحركة في القوات النظامية بالإضافة إلى مطالب أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، مثل قبول طلاب دارفور المقبولين في الجامعات مجاناً .

ويبقى أن نقول: إن على حركة مناوي عدم استعجال الشروط المتعلقة بالأرض التي ما زالت متحركة والانتظار لما تسفر عنه مقبل الأيام لأن أي خطوة غير مدروسة في هذا الظرف الصعب والحساس الذي تمر به البلاد على الأصعدة كافة ربما يكرر سيناريو موقعي اتفاقية الخرطوم للسلام التي انتهت بمقتل أبرز موقعيها القائد الجنوبي كاربينو كوانين في ظروف غامضة في أحراش الجنوب، وما زال الغموض يحيط بهوية القتلة وطريقة القتل. وهروب رياك مشار إلى الغابة ثم الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة الراحل د. جون قرنق. ونقول: إن مثل هذه التصريحات تبعث على عدم الثقة، وتزيد من وتيرة الشكوك المتبادلة، إلى أن تصل لمرحلة خيبة الأمل، التي تقود إلى العودة للتمرد مرة أخرى، في وقت كثرت فيه السكاكين في جسم الأمة. والمطلوب الصبر والانتظار والعمل يداً بيد مع الحكومة، إلى أن تنجلي الغيمة التي تحد من الرؤيا، ثم نطالب بتنفيذ العهود .



أين الحقيقة في أزمة دارفور ؟

سبق أن حذرنا من مخاطر سقوط لغة الخطاب السياسي، واستشهدنا بالتصريح الصحفي الذي أدلى به المستشار الإعلامي للجيش الشعبي لتحرير السودان (جناح مناوي)، الذي جاء على خلفية تصريحات السيد الرئيس في ختام أعمال القمة الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية، والتي قال فيها السيد الرئيس: (إن جبهة الخلاص الوطني استولت على كل المواقع التي كانت تحت سيطرة حركة مناوي) وقلنا وقتها نصيا: إن سقوط لغة الخطاب السياسي تعنى بداية النهاية للسودان الحبيب على القلوب وحدقات العيون .

ونظرا لأهمية وخطورة الحديث الذي أدلى به الطيب خميس لصحيفة (رأى الشعب) التي يصدرها حزب المؤتمر الشعبي المعارض، نعود لتناول هذا الموضوع من زاوية مضمون التصريحات، التي أدلى بها المستشار الإعلامي لحركة مناوي التي حاول فيها أن ينفى تصريحات السيد الرئيس بقوله: (إن حديث رئيس الجمهورية مجاف للواقع وللأوضاع على الأرض في دارفور، وليس صحيحا، ومعلوماته مضللة للشعب). ونقول : إن هذا الاتهام الصريح للسيد الرئيس بعدم المصداقية وممارسة سياسة التضليل للرأي العام المحلى والإقليمي والعالمي، يجب أن لا يمر مرور الكرام؛ لأن هذا الاتهام كبير وخطير وفيه اتهامات للسيد الرئيس بالكذب والتضليل، وبصورة غير مباشرة يتضمن اتهامات لوزارات اتحادية وحكومات ولائية وأجهزة جمع المعلومات وتحليلها، بأنها تملك الأخ السيد الرئيس معلومات كاذبة ومضللة غير مبنية على الحقائق والوقائع السليمة. وهذا في حد ذاته تهمة لا تغتفر في حق الوزارات والحكومات الولائية والأجهزة المعلوماتية، إن كان ما ذكره المستشار الإعلامي للحركة بأن قوات الحركة تفرض سيطرتها وهيمنتها على كل المناطق صحيحا لأن الأقوال التي تصدر عن السيد الرئيس، دائما ما تكون مبنية على التقارير والمعلومات التي تصله يوميا، في صورة موجزة ومكثفة من دواوين الحكومة المختلفة، مهما كان حجمها أو مكانها، فالسيد الرئيس دائما ما يكون مطلعا على كل صغيرة وكبيرة، في أرض المليون ميل مربع وسائر أرجاء المعمورة .

هذا من جانب التصريحات، والجانب الآخر، وهو الأكثر خطورة، أن السيد خميس عاد مرة أخري ليقول: إن المعلومات التي أدلى بها السيد الرئيس في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقد مؤخراً بقاعة الصداقة، وقال فيها: إن عدد القتلى في أحداث دار فور لا يتجاوز الـ (9) آلاف، مجافياً للحقيقة. وقوله نصا : (إن عدد القتلى في دارفور يفوق (9) آلاف بل يقدر بمليونين ونصف المليون). وفى هذا هدم ونسف لكل الجهود والمساعي السياسية والدبلوماسية، التي تقوم بها الحكومة لتفنيد الادعاءات الكاذبة والمضللة، التي تتحدث عن فظاعات في دارفور، وصلت إلى حد الإبادة الجماعية، وذلك عندما قال: (أن ما تم في دار فور هو إبادة جماعية وتطهير عرقي لا مثيل له في أى دولة في العالم مارست مثله في شعبها، إلا هذه الحكومة). ولم يكتف خميس بذلك، وعاد ليؤكد مزاعمه وتصريحاته التي تجاوزها الزمن بإعلان أكثر من جهة إقليمية ودولية، بأن ما يجري في دارفور لا يرقى إلى عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية، بقوله: (نحن أدرى بالحقائق لقربنا من المكان).

في تقديري، أن ما أعلنه المستشار الإعلامى لا يقتصر على ما جاء في تصريحات فخامة الرئيس، وما يطرح فيها من حقائق، تمتد إلى تغطية جميع جوانب الحياة من سياسية واقتصادية ودفاعية وأمنية .. إلخ، وإنما تطال القائمين على أمر الوزارات الاتحادية والحكومات الولائية، والأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية، التي يعتمد عليها السيد الرئيس في تلقي المعلومات.

ويبقى أن نقول: إن التحقيق المفتوح والعلني في هذه الاتهامات الخطيرة، يجب أن يكون سيد الموقف، لكشف الحقيقة حول ما يجرى في دارفور، بعد الالتباس الذي أوجدته هذه التصريحات، على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة وأنها تأتى من رجل يحسب في خانة الحكومة !!



البلبلة في القضايا المصيرية

رحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان برد الرئيس عمر البشير على المقترحات التي تسلمها من موفد الأمين العام حول خطة الحزم الثلاث، التي تتصل بدعم قوات الاتحاد الإفريقي في دار فور، ووصفه بالرد الإيجابي. وسبق للخارجية أن أعلنت على لسان الناطق الرسمي باسمها السفير الصادق، أن رسالة السودان للأمين العام، أكدت على وقف إطلاق النار من تهدئة الأجواء لتنشيط الحل السياسي، والشروع في خطوات الحزم الثلاث دون أدنى تحفظ، (ونكرر) دون أدنى تحفظ .

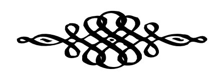
نقول: إن هذه الحزم الثلاث التي وافقت عليها الحكومة دون أدنى تحفظ، سبق أن طرحها الأمين العام كوفي عنان على الحكومة، في اجتماع أديس أبابا الموسع الذي عقد في 26 نوفمبر من نهايات 2006م لإنهاء أزمة دارفور، وهي تقوم على ثلاث مراحل: الأولى وهى الدعم الخفيف، وتعني تعزيز القوات الإفريقية بخبراء ورجال شرطة. والثانية الدعم الثقيل وهي تقديم الدعم اللوجستى ووحدات عسكرية إضافية من الدول الإفريقية. والثالثة والأخيرة حزمة القوات المختلطة، وتتحدث عن قوات مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، تعملان جنبا إلى جنب في دارفور، بجانب مسألة تعيين مبعوث خاص لقيادة القوة المشتركة وقائد عسكري، مع دور ملموس للأمم المتحدة في إدارة القوة المشتركة وإدارة هياكلها.

ومن الأمور التي تدعو إلى الدهشة حقاً، أن هذه الحزم الثلاث التي نفت الحكومة بشدة موافقتها عليها، رغم النشرة الصادرة من الأمم المتحدة، التي تقول: إن الحكومة وافقت على نشر قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بعد يومين من اجتماع أديس أبابا. وأكدت رفض الحكومة مقترح الأمم المتحدة بصيغته المطروحة على لسان نائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه بقوله: (إن أى مشاركة دولية، لا بد أن تمر عبر الاتحاد الإفريقي، ولا نقبل بوجود قوات دولية تحت قيادة الأمم المتحدة، ونتمسك أن يبقى الموقف بيد الاتحاد الإفريقي). وأمّن على ذلك وزير الدفاع في حديث له للصحافيين بقوله: (إن الحكومة لم توافق على الحزم الثلاث)، وأردف في لهجة حاسمة: (لم نوافق على نشر قوات مشتركة أو عملية مختلطة). تأتي هذه التصريحات من أعلى قمم السلطة، لتزيد من حالة الضبابية والغباشة، التي تكتنف الموقف السياسي في البلاد.

وسبق أن قلنا في هذه المساحة بعد طرح خيار فرض حظر جوي للطيران السوداني فوق ولايات دارفور: (إن الفرصة ما زالت سائحة أمام الحكومة لاحتواء الأزمة المتصاعدة في دارفور، بالاستجابة لطلب الأمم المتحدة بنشر قوات مشتركة، والذي قد يصدر من مجلس الأمن بعد رفع مدعى محكمة الجزاء الدولية لتقريره عن دارفور في يناير المقبل، حتى لو أدى ذلك للتضحية برؤوس كبيرة، بدلاً من أن يتحول السودان إلى عراق آخر، لا يقل خطورة عما يجرى اليوم في أرض الرافدين وربما أسوأ من ذلك .

وفى تقديري، أن تصريح الناطق الرسمي بالخارجية أقرب للحقيقة من التصريحات الآنفة الذكر؛ لأنها هي الجهة التي تخاطب وتتعامل مع الأمم المتحدة والعالم الخارجي، بالرفض أو القبول، وعبارة (الشروع في خطوات الحزم الثلاث دون أدنى تحفظ)، هي مفتاح الموافقة الرسمية التي جعلت كوفي عنان يصف رد السيد الرئيس بالإيجابي .

ويبقى أن نقول: أن البلبلة والضبابية والألوان الرمادية في القضايا المصيرية، لا تخدم جوهر القضية؛ لأن الوقت يمضى ولا نريد للبلاد أن تكون مثل الحالتين العراقية والأفغانية، اللتين تحولتا للإشراف الدولي بعد الغزو والاحتلال، وإنما نريد أن تكون الموافقة برضا الحكومة وموافقتها، حتى تكون مثل حالة كوسوفو ورواندا، اللتين سلمتا من المحنة التي يعيشها الشعبان العراقي والأفغاني . والحذر من مقبل الأيام بعد إسدال الستار على مسرحية النشاط النووي الإيرانى، بتوقيع العقوبات عليها بإجماع أعضاء مجلس الأمن .



أي نار أف في دارفور

أجرت قناة الجزيرة الفضائية استفتاء لمشاهديها حول تصوراتهم إذا ما كانت القوات الدولية، ستعيد الأمن والاستقرار في دارفور رغم أخطائها في جنوب السودان، أم ستفشل في تحقيق ذلك ؟ نتيجة الاستفتاء جاءت مطابقة لقياس رأى سبق أن أجرته الصحافة السودانية، حيث أعلن أكثر من (89٪) من المشاركين في الاستطلاع، عن اعتقادهم من عدم تمكن القوات الأممية من إحلال السلام والاستقرار في دارفور، مقابل ما يزيد بقليل عن (10٪)، رأوا أن القوات الدولية يمكن أن تحقق السلام.

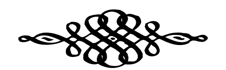
هنا نقول: إن نتائج الاستفتائين، التي أجريت على قطاع واسع من الرأي العام المحلي الإقليمي والعالمي يقدر بالآلاف، دعمت وأيدت موقف السيد الرئيس، الرافض بشدة لنشر قوات دولية أو لقوات حفظ سلام مشتركة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لأن هذه الخطوة على حد قوله: (سيكون لها نفس تأثير ما يحدث اليوم في العراق، فضلاً عن أن القرار (1706) بفقراته الثلاث يضع السودان تحت الوصاية الدولية ويسلب السيادة الوطنية، ويقدم رسالة خاطئة عن عدم وجود نظام قضائي وشرطي في البلاد) .

ونستطيع أن نقول: إن التخوف الذي أبدته الحكومة وأسست على ذلك رفضها القاطع لدخول قوات دولية في دارفور، قد يكون في محله، إذا ما حكمنا على ذلك من واقع الأخطاء العسكرية، التي يروح ضحيتها عشرات المدنيين من النساء والأطفال وكبار السن، في غارات جوية تستهدف بعض الأفراد أو اغتيال قيادي محسوب على المقاومين للاحتلال، كما يحدث في العراق وأفغانستان والصومال والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأيضاً إذا من واقع الممارسات والفظائع الأخلاقية التي تحدث من بعض جنود تلك القوات في حق المدنيين، وقد تصل أحيانا إلى قتل أسرة بكاملها من أجل التستر على جريمة اغتصاب،

كما حدث في مدينة حديثة بالعراق. وإذا ما أخذنا ذلك من زاوية الانتهاكات الجنسية التي ارتكبها بعض منسوبي بعثة المنظمات الدولية في جنوب السودان، في حق فتيات سودانيات قصر. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، هل هذه الأخطاء القاتلة والممارسات غير الأخلاقية الضارة، التي تم كشفها وجرى ويجرى التحقيق حولها، مبرراً لرفض القوات الدولية، وترك أهل دارفور يعيشون في حمامات من الدم، وهتك الأعراض، والضياع غير المنظور ؟!

وهذا يدفعنا إلى القول: إن الصورة في دارفور من واقع ما يتسرب ويرشح من معلومات، تنذر بكارثة مأساوية تفوق الأرقام المعلن عنها دولياً ومحلياً، والتي قدرها السيد الرئيس بـ (9) آلاف قتيل، منذ بدء الأحداث في النصف الأول من عام ألفين. فالاقتتال والاحتراب القبلي، عاد بقوة وأكثر شراسة من ذي قبل، فقد قتل وجرح في الأسبوع الجاري (64) شخصاً، في الاشتباكات التي اندلعت بين قبيلتي الترجم والرزيقات (الابالة)، بمحلية نيالا بولاية جنوب دار فور. كما تجدد القتال القبلي بين قبيلتي الهبانية والفلاتة بمحليتي تلس وبرام. وتتحدث الأنباء عن تظاهرات احتجاجية في الفاشر، بعد قيام عناصر من حرس الحدود بقتل تاجر وجرح آخرين. بل وصل الأمر إلى تعرض موكب لوالى جنوب دارفور، إلى إطلاق نار من مسلحي الرزيقات الإبالة، قتل فيه أربعة من أفراد حرسه وجرح ثلاثة آخرون، ولم تنته المعركة إلا بعد تدخل الجيش والطيران الحربي. ويتوقع برنامج الغذاء العالمي أن يصل عدد النازحين المحتاجين للغذاء، إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون خلال الأشهر القادمة. بل إن الحال وصل إلى قيام عصابات النهب المسلح الذين يقطعون الطرق أمام حركة الإغاثة والمواطنين، إلى زراعة الألغام واعتقال العاملين في مجال الإغاثة، رغم اجتهادات الحكومة لتوفير الحماية لهم، ناهيك عن عمليات (الكر والفر) التي تقوم بها الحركات المسلحة المعارضة في حربها ضد الحكومة. وبذلك يمكن وصف الأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور، بأنها تعيش في حالة من انعدام الأمن والفوضى الناجمين من فشل الحل العسكري والسياسي للمشكلة.

ومما لا شك فيه ولا غبار عليه، أن التدخل الدولي في دار فور فيه أضرار خطيرة وكبيرة، قياسًا بالأوضاع العادية، إلا أنه يمكن احتواؤها ومحاسبة منفذيها، عبر الجهات القانونية المختصة. كما أن رفض التدخل الدولي فيه ضرر أخطر وأعظم، في الحالات غير العادية والمستعصية؛ لأنه يمكن أن يؤدي إلى إبادة السواد الأعظم من أهل دارفور، ومثلهم من قوات الحكومة والمتحالفين معها. فأي نارين أخف في معالجة أزمة دارفور ؟ نار الفوضى الشاملة، كما يحدث في الصومال، أم نار الفوضى المنضبطة، بوجود دولي قوي.



فظائع على لسان ممثلة أمريكية

تخيل معي أيها القارئ الكريم، مشهد امرأة مرعوبة ومذعورة وهي تشاهد رجالاً مدججين بالسلاح، يتطاير الشرر من عيونهم، ينتزعون من بين أحضانها رضيعها المولود حديثا، ويفرغون في جسمه الضعيف، وابلاً من الرصاص يجعل أشلاء جسمه الصغيرة تتطاير في الهواء. تخيل معي طفلاً في وجهه حفرة أو حفر غائرة، بسبب نزع عينيه قسرًا وقهرًا بسكين حادة. وطفلاً آخر، يحاول جاهدًا أن يخرج من بين حناياه زفرات مكبوتة في جوفه، إلا أنها تأبى لإصابته برصاصة في رئتيه .

صور مرعبة ومشاهد مخيفة وقاسية تدخل الهلع والفزع في أشد القلوب بأساً. حكتها الممثلة الأمريكية الشهيرة ميافارو للعالم اجمع، كما جاء في ترجمة صحيفة (أخبار اليوم) السودانية، وقالت فيها الممثلة الأمريكية: كنت شاهدة على أول جريمة إبادة بشرية في القرن العشرين، وتقول في مؤتمر صحفي عقد في مخيم للمتشردين في دارفور: التقيت بحليمة وقد وصفت الهجوم على قريتها من قبل الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد، بالفظيع والكارثة، وقالت حليمة كما تقول الممثلة الأمريكية: إن الجنجويد نزعوا طفلها من بين ذراعيها، وطعنوه بالسكاكين أمام عينيها. وأم أخرى، روت أنها تمكنت من الفرار عندما حرق الجنجويد قريتها، إلا أن طفلها أصيب برصاصة فقتلته. ومضت الممثلة الأمريكية تحكي عن فظائع أجهشت مستمعيها ومشاهديها بالبكاء، وقالت: أثناء زيارتي لمخيم لإيواء اللاجئين شاهدت طفلا صغيرًا يكافح جاهدًا للتنفس، بسبب رصاصة أصيب بها في رئتيه. كما رأيت طفلاً آخر اقتلعت عيونه بالسكاكين.

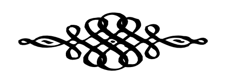
هذه صورة عن الأوضاع الإنسانية في دارفور تحكيها الممثلة الفاتنة الأمريكية ميافارو، وهي ليست من نسج الخيال، ولا من مقاطع في حوار سينمائي سيتم بثه وعرضه، عبر شاشات الأثير لاحقا. وإنما هي رواية شاهد عيان مشهور، وعلى قدر كبير من الفتنة والجمال والجاذبية، زارت معسكرات النازحين للوقوف على حجم المأساة الإنسانية في دارفور.

الخبر من سياق ترجمة صحيفة أخبار اليوم السودانية، يتضمن جميع العناصر الخبرية، التي تفتح شهية القارئ وتشجعه على الاستمرار في قراءة الخبر. فقد تم إعداده ليؤثر على ذهنية القارئ بأقوى الشقيقات الخمس أثرا وإثارة. وهى الاسم (من؟) وميافارو من أشهر وأجمل ممثلات السينما العالمية. وتم تحريره بأقوى المقدمات الصحفية، وهى(المقدمة الساخنة) التي تحشد جميع عناصر الإثارة، من قتل وذبح للأطفال وقطع للأطراف، واقتلاع للعيون بالسكاكين الحادة. وجميع هذه العناصر تأتي في الجملة الأولى التي تقوم مقام العنوان في معظم الأحيان، وتعطى القارئ المعلومات المثيرة لتحريك شهيته إلى قراءة المزيد منها، حتى تبلغ ذروتها بدعوة الدول والمستثمرين لقطع أنشطتهم وعلاقاتهم الاقتصادية بالسودان، وسحب أسهمهم من الصناديق التي لها معاملات تجارية وأنشطة استشارية في البلاد، لاسيما في صناعة النفط. بالإضافة إلى (مقدمة الصورة)، التي لم تبرز في متن الخبر، وإن كنت أتخيل أنها وردت لرسم صورة حية للشخص الرئيسي في القصة الخبرية، وقد تتضمن بعض أو كل من ورد ذكرهم في الحديث، حتى تمكن القارئ من تخيل فظاعة القصة، ومعايشتها كمن رآها بنفسه .

خبراء الاتصال يقولون: إن الأخبار تلعب أهمية كبرى في الحياة الاجتماعية، فهي الأساس الذي تنبني عليها الأحكام والتصورات حول العالم الذي نعيش فيه. ونشر الأخبار السلبية له مضار، من أهمها إشاعة الرعب والفزع والاضطراب، المؤدي إلى خلق مؤثرات ودرجة من السخط العام، يدفع الشعوب للضغط على حكوماتها، لممارسة نوع من الضغط القوي على الدول التي لا تحترم منظومة حقوق الإنسان .

ويبقى أن نقول: إن الصورة التي رسمتها الممثلة الأمريكية الشهيرة ميافارو، عن الأوضاع الإنسانية في دارفور مؤلمة وفظيعة ومخزية، وشكلت إصابة بالغة بالشخصية السودانية قبل الحكومة، بعد أن صورتها بالشخصية البربرية المتوحشة، التي لا تتورع عن قتل الأطفال والتمثيل بهم، وفقأ عيونهم بالسكاكين والآلات الحادة الصدئة.

وتصحيح الصورة – فيما أرى – تبدأ بإلقاء القبض على مرتكبي تلك الفظائع المخزية ممن يسمون أنفسهم بالجنجويد، كما جاء ذكرهم على لسان السيدة حليمة، وتقديمهم لمحاكمات عاجلة وعلنية، لفداحة ما ارتكبوه في حق صورة السودان أرضا وشعباً .

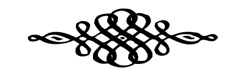


صيف شاخن في دارفور..!!

يبدو أن الصورة التي رسمتها صحيفة (الرأي العام) السودانية، لأوضاع النازحين بمعسكر دريج شرق مدينة نيالا بجنوب دارفور، وفيها صور لأطفال حفاة وعراة، وأخرى لتكدس أعداد هائلة من النازحين تحت ظلال الأشجار اليابسة، هربا من أشعة الشمس الحارقة. كما كشف متن الخبر عن إعلان ظهور أول حالة سحائي، داخل المعسكر الذي يضم أكثر من (3) آلاف نازح، سيعجل بتوحيد مجلس الأمن حول أزمة دار فور. نائب الأمين العام المساعد غويهنو قال رغم اعترافه بالتحسن النسبي في الوضع الأمني: (جوهريا ما يزال الوضع الأمني والإنساني سيئا للغاية في دارفور، مطالبا بوجود قوات حفظ سلام قوية في الإقليم، ومشدداً على أن المنظمة الدولية لن تقبل استمرارية رفض الرئيس البشير للقوات الدولية؛ لأن الكثير من الناس يعانون في السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، وحتى في الكاميرون). وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن أنها تدرس خططاً لنشر (80) ألف جندي شرق تشاد، بغرض التدخل لإنهاء الصراع في إقليم دارفور، في حال فشل المساعي الدولية لحلها، وإصرار الحكومة السودانية على رفض مقترح الأمم المتحدة بنشر (22) ألف جندي.

اللوحة الحزينة والمؤلمة التي صورتها صحيفة (الرأي العام) شبه الرسمية رغم الرقابة القبلية، والإجراءات الأمنية المشددة، التي تفرضها مفوضية العون الإنساني بولاية جنوب دارفور على معسكرات النازحين. وتهديدات حركة جيش تحرير السودان جناح مناوي، بالدخول في مواجهة عسكرية ضد ما أسماه بميلشيات المؤتمر الوطني. وتعيين أيان إيقلاند مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة. كلها مؤشرات تدل على أن صيف هذا العام في دارفور، سيكون (ساخنا جداً)، وربما تصل درجة حرارته اللافحة قلب الخرطوم، خاصة بعد إعلان لائحة (لاهاي) التي تضمنت مسئولا كبيراً في الحكومة .

صورة السودان العامة من واقع تصريحات غويهنو، أنه أصبح يشكل تهديداً للأمن والسلم العالمين، بعباراته (وحتى في الكاميرون). والتوقعات بإصدار مذكرة توقيف بحق هارون وكويشيب المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة ضد الإنسانية في دارفور، تعني أن البلاد مقبلة على احتمالات تدخل عسكري دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي أفضل الحالات، حظر أرض وفضاء الإقليم من أي وجود للحكومة وقواتها، ما لم تستجب للمطالب الدولية. أياً كان شكل وصورة السيناريوهات المحتملة، فإن الخوف أن تتوسع مطالب الحركات المتمردة لتصل لحق تقرير المصير، الذي سبق أن طرحته على استحياء وخجل في وقت سابق.



دارفور وبقرة بني إسرائيل !

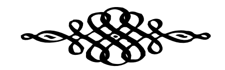
بعد إعلان الاتحاد الإفريقي فشله في تأمين الحماية لأهل دارفور، وأنه بات بحاجة ماسة إلى المساعدة بقوات تابعة للأمم المتحدة لمنع حدوث المزيد من القتل. وحث الصين الحكومة السودانية بالمزيد من المرونة، في التعامل مع مقترحات الأمم المتحدة الخاصة بإحلال السلام في دارفور. ووقوع سلسلة من الاشتباكات بين القوات السودانية والتشادية على الحدود بين البلدين ، وفقًا للبيانات العسكرية الصادرة. ومن سياق القصص الإخبارية المتناقلة يبدو، أن نذر المواجهة مع المجتمع الدولي على وشك أن تدخل مرحلة جديدة، قد تكون صعبة وقاسية على السودان وأهله.

معطيات الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور، تشير إلى أن الصراع القبلي قد ارتفعت وتيرته، بسقوط (234) قتيلا في المعارك الضارية بين قبيلتي الرزيقات الأبالة ولترجم خلال شهرين فقط، ناهيك عن الجرحى الذين يقدرون بالمئات. واستمرار العمليات القتالية بين الفصائل المتمردة وقوات الحكومة والمليشيات المتحالفة معها. وتبادل الاتهامات بين السودان وتشاد، بمهاجمة قوات كل منهما للأخرى في أراضي البلدين. أما على الصعيد الخارجي فقد صعدت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من ضغوطهما على الحكومة، بإصدار المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف لتقريرين منفصلين، عن انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان بإقليم دارفور، اتهم فيهما القوات المسلحة وجيش مناوي بارتكابها في حق المدنيين في دارفور. وهذه التقارير جاءت بعد اتهامات مدعي محكمة الجنايات الدولية لوزير سوداني كبير وقائد قبلي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور .

وليس أقل من ذلك خطورة، التصريحات النارية التي أطلقها وزير الداخلية في حفل ولاية شرطة الخرطوم، بمناسبة تدشين مرحلة جديدة من شرطة النجدة والعمليات، وفيها تعهده بعد انتقاده الحاد لحركة مناوي على خليفة أحداث المهندسين، التي راح ضحيتها عشرات السودانيين ما بين قتيل وجريح، بتطبيق القانون حتى وإن كان الثمن موت واستشهاد جميع أفراد الشرطة، دون أن يتناول أعداد الضحايا من المدنيين العزل من السلاح .

والمستقرئ للشأن السوداني، يرى أن الاستهداف الخارجي للسودان يراد منه تمزيقه وتفتيته إلى دويلات، وكيانات صغيرة مبعثرة وضعيفة، يسهل ابتلاعها واقتيادها قد وصلت مرحلة اللاعودة. وكل ذلك يجري بمساعدة لفظية وفعلية من القائمين على أمر البلاد، البعيدين عن التفكير والاجتهاد والتبصر بالنتائج، الظانين أن دفع الشباب إلى الجهاد والموت تحت رايات، يغلب عليها عمى الألوان يمكن أن يوقف المخطط، ناسين أو متناسين، أن حكومة الوحدة الوطنية منقسمة على نفسها حيال القضايا المصيرية، فضلاً عن أن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني مغيبة عن صناعة القرار، ومن ثم الدفاع عنه .

ويبقى أن نقول: إن خلط الأوراق السياسية والاقتصادية والأمنية، ومحاولات المعالجة بالتشدد والخطب النارية، والتهديد بدفع الشباب إلى ساحات الجهاد، يجعلنا أشبه بتشدد ببني إسرائيل عندما طلب منهم موسى عليه السلام ذبح بقرة. وأن التشدد والغلو في الأقوال والأفعال التي تصل إلى حد التطرف. واتباع سياسات ممنهجة لكبت الحريات ونشر ثقافة الخوف، حليفين حميمين للكراهية والفوضى، فالشعب الجائع والخائف لا عقل له، وهو لذلك فريسة سهلة لإثارة العواطف، التي تقود إلى الفوضى والعنف والعدوان. وسياسات خلط الأوراق المبنية على الكذب والإثارة والخداع وعجنها في كل الاتجاهات، يمكن أن تشعل مزيداً من النيران، ليس في دارفور فحسب، وإنما في جميع بقاع أرض المليون ميل مربع. ويومها لن تستطيع أي قوة في الأرض إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.



القطة تصطاد الفئران

شن نائب رئيس حزب الأمة القومي الذي يتزعمه السيد الصادق المهدي، هجوما عنيفاً على الحكومة لقبولها حزم الدعم الثقيل، وقال في حديث نشرته إحدى الصحف المحلية:(إن الدعم الثقيل ليس هو الحل لقضية دارفور)، واصفًا قبول وموافقة المؤتمر الوطني الحاكم لحزم الدعم الثقيل، بأنه ناجم من الخوف من إبعادهم عن السلطة، والمسألة الدولية لبعض المتهمين في قضايا جرائم تأييده حرب وضد الإنسانية. وأبدى د. آدم مادبو تأييده لفرض عقوبات على المسئولين في الحكومة السودانية، بتجميد أرصدتهم ومنعهم من السفر، بدلا عن فرض عقوبات على الشعب السوداني كله .

هنا نقول: إن الحديث الذي أدلى به د. مادبو يتقاطع ويتناقض مع الموقف الرسمي المعلن من حزب الأمة القومي حول دارفور، والذي جاء على لسان رئيسه في أكتوبر من العام الماضي، حين قال عن القوات الدولية في دارفور: إننا لسنا ضد القوات الإفريقية ولكن القضية في الفاعلية، والوضع في دارفور متأزم جداً، والقوات الإفريقية ربما تكون في مثل لوننا، ولكنها قطة لا تستطيع أن تصطاد فأراً، وأضاف : (أن الوضع في حاجة ماسة إلى قطة تصطاد الفئران) .

موقف حزب الأمة من أزمة دارفور بعد الحديث الأخير للدكتور مادبو، يذكرني بالتلاسن والتراشق الإعلامي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية بشأن القوات الدولية. التي يرفضها بشدة المؤتمر الوطني ، ويؤيد دخولها رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول لرئيس الجمهورية سلفاكير. والذي أعلن صراحة أن الحكومة التي يشارك فيها، فشلت في حماية المدنيين في دارفور مما يستدعي التدخل الدولي لحمايتهم. إلا أن تضارب الموقف والأقوال وتناقضها داخل ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية، مقبولا ومهضوما إذا ما تنبهنا إلى أن أعضاء فريقها غير متجانس ومتوافق سياسياً بشأن مجمل القضايا بما فيها القوات الدولية؛ لأنه جاء بقوة الاتفاقيات الثنائية الملزمة للأطراف الموقعة عليها،

والمحمية إقليميا ودوليا، وبالمواثيق والتعهدات المكتوبة والقوات الدولية، وإذا ما أخذنا ذلك من زاوية أنها حكومة مصالح شخصية واعتبارية، يسعى كل طرف فيها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الداخلية والخارجية، قبل انتهاء الفترة الانتقالية، فيما تعمل أطراف أخرى داخل الحكومة للمحافظة على سلامة شخوصها، من مساءلات قانونية داخلية وخارجية. ولكن أن تنتقل (ثقافة الاختلاف) في القضايا المصيرية، لجسم الحزب الواحد فهذا هو الغريب والمستغرب .

ومن هنا نقول: قد يكون من أخطر المشكلات التي ما نزال نعانى منها، أننا دائماً ما نسارع في الإعلان عن مواقف تتقاطع مع الموقف الرسمي، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها، وبمعنى آخر إننا نعارض من أجل المعارضة لا من أجل إشعار الأمة بالتحدي، الذي يجمع طاقاتها ويسهم في صمودها. معارضة من أجل إيصال الخصم إلى حالة من الاستسلام واليأس والقنوط، معارضة تقوم على تشويه الحقائق وخلط الأوراق وزرع الهزيمة في النفوس، معارضة تستهدف تفتيت وحدة الأمة وإحداث الفرقة بين أبنائها ، من أجل زرع اليأس والإحباط من النصر والتقدم نحو عليا الأمم، معارضة تضخم من وصف الهزائم والتنازلات من أجل مصلحة الوطن العليا، إذا ما أخذنا ذلك من زاوية موافقة الحكومة على حزم الدعم الثقيل، بأنها هزيمة وتنازل عن مواقف سبق أن أعلنتها .

ومن هذا وذلك يمكن القول: بأن الحكومة تصرفت بعقلانية وحكمة بالغة، عندما تنازلت عن كبريائها وتعنتها بالموافقة على البند الثاني من حزم الدعم الثلاث، خاصة بعد مطالبة الرأي العام العالمي مجلس الأمن، بضرورة التدخل الفوري لوقف النزيف في دارفور.



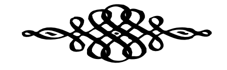
جسر الألفة في دارفور ..!!

وصلتني هذه الرسالة القيمة من عاصمة جنوب دارفور نيالا. يتحدث كاتبها فيها الأستاذ عبد الماجد إبراهيم جمعة عن الوجه الآخر لولايات دارفور، الذي كاد أن يختفي بعد الصراعات الدموية الجارية حالياً. ويتناول في سفره الجليل بقدر غير قليل من الاستقصاء، ما أفرزته الحرب من دمار في البنية التحتية، المعدومة أصلاً أو شبه الخفية، وما خلفته من فظائع ومآسي ستظل بصماتها القاسية باقية على وجوه وعقول النازحين داخل المعسكرات، من حرق لقراهم، وقتل لذكورهم الكبار والصغار، وهتك لأعراض وعذرية نسائهم، وسرقة ونهب ما تبقي من ممتلكاتهم البسيطة. تقول الرسالة:

ما من شك أن الكثيرين منا يجهل منطقة دارفور جهلا تاما حتى المثقفين لا يعرفون عنها إلا موقعها في غرب السودان، وأريد أن أكتب لكم عن دارفور التي لا تعرفونها جيدا . دارفور هي منارة العلم والعلماء، وقد عرفت مدينة الفاشر أيام السلطنة الزرقاء بأنها ملتقى العلماء من الغرب والشرق، خاصة بعد انهيار مملكة تمبكتو في مالي بغرب إفريقيا، حيث انتقل إليها كثير من فقهاء وعلماء الحديث واللغة والفقه، وأثروا مساجدها وحلقاتها بالعلم والعلوم النافعة، التي انتقلت بعد ذلك لبقية أنحاء السودان. وسلطان مملكة الفونج علي دينار كان يشارك في كسوة الكعبة سنويا، وله أوقاف باقية حتى الآن في المدينة المنورة ومكة المكرمة وتشهد بها السلطات السعودية. ولا أبالغ ولا أغالي، إن قلت لكم : إن الكرم السوداني الأصيل نبع من دارفور، واشتهرت مدنها وأريافها المترامية الأطراف باستقبال قوافل الحجيج القادمة من غرب إفريقيا، وكانوا يتبارون في إكرامهم وإعزازهم وإنزالهم في منازل الحفاوة. وكانوا يبحثون عن الضيوف في الليل، والذي يظفر بمجموعة منهم كأنه قد ظفر بغنيمة كبيرة، والذي لا يجد ضيفاً يكرمه كان يتحسر ويندب حظه العاثر طيلة تلك الليلة، وكانت تلك هي العادات التي ورثوها كابراً عن كابر والتي تجدها حتى هذا اليوم في كل أنحاء دارفور، فهذا ما فطروا وجبلوا عليه وما وجدوا عليه آباءهم. وقد ذكر ذلك الرحالة ابن بطوطة في سفره عن تفرد أهل دارفور بهذه الخصال الحميدة.

أما عن التكافل والتعاون والتكاتف بين أبناء دارفور، فقد عرفوا بذلك وتميزوا به وتجد حياتهم قائمة على هذه المبادئ الدينية والإنسانية السمحة فالمجتمع متماسك لدرجة يصعب على أي وافد لدارفور، أن يعرف القبائل المختلفة التي تشكل ذلك النسيج الاجتماعي الأصيل، الذي يبدو تماما كالجسد الواحد. وعرفت قبائل دارفور على مر العصور، بأنها قبائل مسالمة ولا تميل للعدوان والبغضاء والمشاحنات، وإذا ما حدث ذلك فالإدارة الأهلية كانت قادرة على وضع الأمور في نصابها الطبيعي، وإعطاء كل ذي حق حقه، ويكون الصفاء والألفة والمحبة العنوان.

ويبقى أن نقول بعد أن انتهت الرسالة: إن ولايات دارفور تأثرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بجملة وحزمة من الابتلاءات والبلاءات، أدت إلى حدوث أضرار بالغة على مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية بالإقليم، ابتلاءات سببها موجات من الجفاف والتصحر المتكرر. وبلاءات تعود إلى صراع قبلي على الماء والكلأ، تفاقمت بعد أن تحولت إلى صراع سياسي واحتراب قبلي عنيف، جعل الحكومة تشعر بضرورة التدخل والحسم العسكري، وازدادت دوامة العنف في حركتها وارتفعت سرعة دورانها، بفعل الحراك والتدخل الخارجي، أزّم من الأوضاع المأساوية في دارفور، ولكن بصورة أعنف وأشد، قد تقود وتؤدي في نهاية المطاف للحاق غرب السودان بجنوب السودان. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه: كيف نعيد صورة دارفور الجميلة والرائعة على مستوى الأرض والشعب، إلى سابق عهدها كما رسمها الأستاذ الرائع عبد الماجد جمعة ؟!



قوس قزح

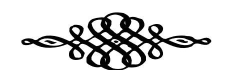
في خطوة مفاجئة للكثيرين من المريدين والمحبين، أعلنت الحكومة موافقتها وترحيبها بقرار مجلس الأمن رقم (1769) القاضي بنشر (26) ألف جندي من القوات الهجين في دارفور، في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر 2007. أهم ما يسترعي الانتباه في مشروع القرار الأممي الجديد، الذي وافقت عليه الحكومة بعد رفضها المتواصل المصحوب باليمين المغلظة، أنه يسمح لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، بان تتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات اللازمة في مناطق انتشار قواتها، من أجل حماية أفرادها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية توغل أفرادها والعاملين في مجال العمل الإنساني، ودعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام وشن الهجمات المسلحة، ليتسنى لها بذلك حماية المدنيين دون مساس بمسؤولية حكومة السودان. واستخدام تلك القوات في تنفيذ أوامر القبض الدولية الصادرة في حق وزير الدولة للشئون الإنسانية أحمد هارون وعلي كوشيي، وغيرهما من المسئولين الحكوميين السابقين واللاحقين. وهذا يعني استخدام الفصل السابع وفق مقتضيات سير العملية الأمنية في دارفور.

وعلى صعيد ذي صلة، فإن النزاع القبلي الدائر بين الزريقات (الابالة) والترجم الذي أسفر عن جرح ومقتل المئات بين الطرفين، فيه مؤشر واضح وخطير على غياب سلطة الدولة والقانون في دارفور، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن سياسة الحكومة القائمة على مؤتمرات الصلح ودفع الديات والتعويضات لأسر الضحايا من الجانبين، ما عادت تؤتي أكلها .

وفى تقديري، أن سيادة حكم القانون وبسط هيبة الدولة، هو الحل الأمثل لأزمة دارفور المستفحلة يوما بعد آخر، وليس باتباع سياسات مكافئة القاتل والسارق بدفع الدولة للدية، والتعويض عن الخسائر الجسدية والمادية إنابة عنه وعن قبيلته. وعلى الحكومة أن تستفيد من نشر القوات الدولية بالإقليم، لإخلائه من السلاح المنتشر بكثافة بين أبناء دارفور، حتى تتمكن من تطبيق سلطة القانون وفرض هيبة الدولة المفقودة، والضائعة تحت لعلعة السلاح الذي ينشر الرعب دون ما رحمة .

وفي موضوع آخر، ذي صلة بالعنف وفرض الرأي بالقوة، الذي دفع الكثيرين لحمل السلاح، من أجل السلطة والثروة، انتقلت جرثومته الخبيثة والمدمرة، إلى مشايخ وزعامات الطرق الصوفية والدينية في السودان. ويظهر ذلك بصورة جلية لا لبس فيها ، في الصراع الدائر بين الشيخ محمد هاشم الهدية الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان ونائبه الأول والأمين العام الشيخ أبو زيد .

بصراحة شديدة، لا أدرى لم يتقاتل ويتصارع الطرفان حول السلطة والزعامة، وبرنامج الجماعة يدعو لنشر تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة، التي تدعو إلى إحياء العمل بالسنة المحمدية المطهرة، وإشهار راية الإسلام، وزرع بذور المحبة بين المسلمين ونشر الدعوة الإسلامية ؟!



المهدي وملول في دارفور

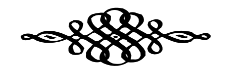
قال السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي المعارض: (إن التفاوض المزمع عقده لصالح سلام دارفور إن تم بين الانقلابين وحملة السلاح فقط فلن يجدي)، واعتبر المهدي تشدد حزب المؤتمر الوطني الحاكم على التفاوض مع رافضي- ابوجا تحت سقف ذات الاتفاقية، محاولة يائسة وبائسة وفاشلة لن يكتب لها النجاح.

حديث المهدي عن جولة السلام المزمع عقدها لصالح سلام دارفور، جانبه الصواب في حالة إجراء مفاوضات السلام مع جميع القوى السياسية العسكرية والمدنية، الرافضة لأبوجا دون استثناء لفصيلة أو حركة. وصحيح إلى حد بعيد – أي حديث المهدي – أن المفاوضات المقبلة سيكتب لها الفشل، إذا أصرت الحكومة على أن يتم التفاوض تحت سقف اتفاقية أبوجا، التي ولدت ميتة، وتم تحنيطها ودفنها لحظة إنزالها على الأرض، بفشلها في إعادة الأمن والاستقرار في الإقليم المضطرب. بل يمكن القول : إنها وراء الانقسامات التي تشهدها الحركات المسلحة، بما فيها حركة مناوي نفسها. وهذا ما ذهب إليه رئيس مفوضية السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي حين قال: إن العقبة التي يسعى الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لإزالتها، هي موافقة الخرطوم وحركة تحرير السودان التي يقودها مناوي على إمكانية فتح اتفاق أبوجا ثانية، أو إلحاق بنود جديدة بها لنجاح المفاوضات، معتبراً تمسك الخرطوم وحركة مناوي بعدم المساس بالاتفاق، يقف عقبة أمام جولة السلام المقبلة لمفاوضات سلام دارفور.

وهنا قد يكون من المفيد، الإشارة إلى الورقة التي قدمها السيد (الو كير ملوال) في الندوة العلمية التي نظمتها وزارة الرعاية الاجتماعية في الاحتفال بالذكرى الدولية للأسرة. هذه الورقة في تقديري، تحمل في ثناياها حلولا جذرية لمشاكل السودان لو التفتت إليها الحكومة، ووضعت الخطط والبرامج لتحقيق النقاط التي جاءت فيها،

وهي أن السلام ليس في غياب الحرب أو العنف أو العدائيات، لكنه جو عام يربط التنمية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدل والمساواة، وإشاعة روح الإخاء والمحبة بين السكان، وقبول الآخر والمشاركة الإيجابية في صنع القرار السياسي ... إلى أن قال : أن مصطلح ثقافة السلام، يأتي من خلال تغيير بيئة الحرب وإحلال بدائل ايجابية، لتحقيق الأهداف الإنسانية، كمشروع متعدد الجوانب يرتبط بالتنمية والأمن الاقتصادي والديمقراطية والأمن السياسي.

ونقول: إن هذه الورقة تتطابق تماما مع ما سبق أن ذهبنا إليه وقلنا حرفيا: إن أزمة السودان في اتجاهاته الأربع البعيدة عن المركز، كانت بسبب الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة على شدة الحكم في البلاد، التي فشلت في نقل شعوب تلك الأقاليم أو الولايات البعيدة عن المركز، من البيئة الريفية البسيطة إلى بيئة حضرية متمدنة، تعالج مشاكلها بلغة التفاهم والحوار وحكم القانون. وهنا لا يفتونا إلا أن نذكر مرة أخرى – أن أفضل طريقة لإحلال السلام وإعادة الأمن والاستقرار، وأقربها إلى مسايرة النص السماوي والقوانين الطبيعية والوضعية. هو خلق بيئة مساندة للعملية السلمية الكلية، وهذا لن يتأتى إلا بإقامة المشروعات التنموية الكبرى في جميع ولايات السودان.



ماذا بعد فشل الهجين...!

بعد أقل من شهر لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لدارفور. وأيام قلائل على تصريحات مسئول كبير بمجلس السلم والأمن الإفريقى بالاتحاد الأفريقي، التي قال فيها: أن إعادة الأمن والاستقرار في دارفور، لن يأتي إلا عبر نزع السلاح غير الشرعي. تلقت قوات الاتحاد الإفريقى بحكسنيته بجنوب دارفور ضربة عسكرية قوية، أدت لمقتل وإصابة (17) من أفرادها وفقدان خمسين منهم، وسرقة آلياتهم وسياراتهم بالإضافة إلى الوقود والتعيينات، حتى أجهزة الاتصال والمهمات الشخصية. هذه العملية التي سببت خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات لقوات الاتحاد الإفريقي، أثارت ردود فعل قوية داخل وخارج السودان، وطرحت أكثر من سؤال حول جاهزية قوات الاتحاد الإفريقي لحماية المدنيين في دارفور .

سألني سائل بعد أن أفادني بهذه المعلومة عن تعريف الهجين عند العرب بقوله: إن الهجين الذي أبوه عربي، وأمه غير عربية. والذي أمه عربية، وأبوه غير عربي، فيطلق عليه عند العرب (المزروع). أعود لأقول: إن محدثي سألني عن أسباب فشل قوات الاتحاد الإفريقي والتي تم ترقيتها اسميا للقوات الهجين، في حماية أفرادها وإعادة الأمن والاستقرار في دارفور ؟

قلت لمحدثي: من المصائب والمحن التي تعيش فيها غالبية الشعوب المطحونة المضطهدة، إنها دائما ما تأتى من القائمين على سدة الحكم فيها، فقد سارعت الحكومة لأسباب هي أدرى بها بالفكر والمال لإفراغ القرار الأممي 1706 القاضي بإرسال قوات دولية إلى دارفور من محتواه الرادع ، وتحويله إلى القرار 1769 الذي حولها إلى القوات الهجين، إلا أن واقع الحال من خلال التصريحات الحكومية الرسمية وقيادات الاتحاد الإفريقي، أن القوات الهجين ما هي إلا قوات الاتحاد الإفريقي الكسيحة والضعيفة، التي لا تستطيع حماية نفسها ومواضعها وممتلكاتها، ناهيك عن حماية شعب دارفور، على رغم رفع طاقتها بصورة موسعة لتستوعب الرقم 26 ألف جندي .

قال محدثي: هجوم حسكنيته صفعة قوية لألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الذي قطع بأفارقة القوات الهجين، وأكدت بما لا يدع مجالا للشك ، بأن المعينات القتالية القوية أفضل بكثير من حجم القوات .

قلت: ضربة حسكنيته خلطت الأوراق وكشفت المستور وهو ضعف هذه القوات، ويظهر ذلك من تصريح الرئيس السنغالي عبد الله الذي قال فيه: إن بلاده ستسحب قواتها من دارفور إذا ثبت أن أفراد قوات حفظ السلام الإفريقية الذين قتلوا في الحادث لم يكن معهم سلاح يدافعون به عن أنفسهم. كما أن مطالبتها للحكومة بتأمين منطقة حسكنيته بقوات سودانية والمساعدة في إخلاء الجرحى، كما جاء في طلب الممثل المقيم للاتحاد الإفريقي دادا يؤكد ضعف هذه القوات .

قال محدثي متسائلا: بعد هذه الفضيحة الإفريقية كيف تنظر إلى مستقبل الصراع في دارفور ؟

قلت: ضربة حسكنيته إشارة أخرى وجديدة للمجتمع الدولي الذي ما زال يتعامل مع الحكومة بالتهديد بفرض العقوبات تلو العقوبات، ما لم تستجب لقراراته الرامية لاستتباب الأمن وإعادة الاستقرار في دارفور، كما أن الضربة التي أدت لقتل وجرح أعداد لا يستهان بها من قوات الاتحاد الإفريقي، أكدت أن معالجة أزمة دارفور يتطلب ويستدعي أن تكون القوات الدولية أو الإقليمية القادمة قوية ورادعة وذات انتشار سريع .

العاقل من يعتبر بغيره

يبدو من سياق الأحداث، والقراءة المتعمقة لما يجري في اتجاهات السودان الأربع، أن الأزمة السودانية بدأت تضيق حلقاتها يوما بعد آخر، بدون أن تظهر في الأفق بوادر انفراج. فبعد أزمة الشريكين على مستوى مؤسسة الرئاسة، التي وصلت إلى طريق، يمكن وصفه بالمسدود بعد الاتهامات المتبادلة. ففي هذه المرحلة الخطيرة والحرجة التي يمر بها السودان، خرج من تحت ركام السياسة، الحالة الإنسانية والأمنية المتردية في دارفور، والتي وصفها أحد المتحدثين في منتدى السلم والمصالحة الأول الذي أقامته مفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية، بأنها مأساة حقيقية ودمار وخراب لا يوصف.

هنا نقول: إن التحذير الذي أطلقه قائد القوات الدولية في دارفور، من احتمال فشل القوة الإفريقية الأممية في مهمتها ، ما لم تزود بمروحيات وناقلات للجند وشاحنات. والاتهام من المجتمع الدولي للحكومة بأنها وراء تأخير عملية (الهجين)، لعدم موافقتها على المقترح الأممي باستقدام جنوده من تايلاند ونيبال والنرويج ودول أخرى من خارج القارة الإفريقية، ستضع السودان أمام مواجهة جديدة مع المجتمع الدولي، قد تكون أشد من العقوبات التي يتم فرضها بين الحين والآخر.

قد يكون صحيحا، أن حكومة الخرطوم غير مسئولة من احتمالات فشل مهمة الأمم المتحدة في دارفور، وأنها أوفت بكل المهام الملقاة على عاتقها، من توفير للأرض والآليات والمعدات وخلافها من الاحتياجات اللازمة لتلك القوات. ولكن الصحيح أيضا، أن فشل مهمة الأمم المتحدة في دارفور، في ضوء التأزم الحاصل بين الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية، قد يكون فيه مخاطر أكبر من رفض الحكومة لقدوم قوات دولية، حتى ولو كانت من الشيطان الأكبر أمريكا. لأن في ذلك فاتحة شهية لمزيد من الانقسامات وسط الحركات المسلحة الرافضة للسلام، ولمزيد من الصراع والاحتراب القبلي في دارفور، وربما قد يعجل بتنفيذ الخطة (ب، التي هدد بها النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير ميارديت، فتغرق البلاد كلها في فوضى لا نظير لها، وشلالات من الدماء .

ومن هنا نقول: إن مساعي الحل لأزمة دارفور عبر الاتحاد الإفريقي، باءت بالفشل في كل مراحلها السياسية والعسكرية، وذلك لعدم قدرة هذه القوات على حماية نفسها، ناهيك عن حماية المدنيين، ولضعف دول الاتحاد الإفريقي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، الأمر الذي نتج عنه عدم امتلاكها لمعينات الضغط ، التي تودي إلي نجاح القرارات والتوجيهات التي تصدرها للأطراف المتقاتلة في دارفور، وظهر ذلك في عدم نجاحها في إشراك أو إلزام الحركات المسلحة، الرافضة لاتفاقية سلام أبوجا في مفاوضات السلام التي دعت إليها، وهذا يعني وفق ما أرى، أن وجود قوات من خارج القارة الإفريقية في دارفور، ، تكون لها قوة ردع تدخل الخوف والرعب، في نفس كل من لا يلتزم بالموجهات والتعليمات التي تصدرها، وتتمتع بالقدرة على حماية نفسها والمدنيين، أصبح ضرورة ملحة، لأنها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن لها دون أدنى مقاومة من تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في دارفور.

ويبقى أن نقول: إن البلاد مواجهة بجملة من المهددات الحقيقية والاصطناعية، من بعض القوى الداخلية والخارجية التي لا تريد الخير والاستقرار للسودان أرضاً وشعباً، إلا أن ذلك لا يعني عدم الالتزام بالقرارات التي يتم إصدارها تحت مظلة المجتمع الدولي ، حتى لا نعطي تلك القوة المعادية للسودان الحجة والمشروعية لتنفيذ مخططاتها بالصورة التي تراها، كما وقع صدام حسين في هذا الفخ، والعاقل من يعتبر بغيره .

الحوار الدارفوري / الدارفوري

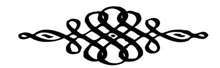
أخيراً اعترف الاتحاد الإفريقي، بان محادثات سرت الليبية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة الرافضة لأبوجا، لا معنى لها بدون مشاركة حركات التمرد الرئيسية في دارفور. وأخيرا اعترف الاتحاد الإفريقي، على لسان ممثله في ملف دارفور سالم أحمد سالم بما ظلت تطالب به الحركات الرافضة للمفاوضات مع الحكومة، إلا بعد نشر القوات الدولية لتوفير الحماية والأمن للمدنيين، بقوله: (إن عملية السلام ستصبح أسهل وأسرع ما إن يتم نشر قوات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور). وأخيرا قررت دول الجوار السوداني وضع خطة للاتصال بالفصائل المسلحة الدارفورية الرافضة لأبوجا، لحثها على المشاركة في جهود التسوية السياسية لقضية دارفور .

نقول: بعد اعتراف الاتحاد الإفريقي بفشله عسكرياً في إنهاء أزمة دارفور، وعدم تمكنه من حماية المدنيين وحتى حماية قواته من عمليات القنص بالرصاص. وسياسيا بفشل اتفاقية سلام أبوجا في وقف نزيف الدم في دارفور، نقول: أن التعايش السلمي بين أبناء دارفور وإشاعة روح التسامح والمحبة بين أهله، واستتباب الأمن والاستقرار في الإقليم المضطرب، لابد أن تبدأ من الداخل، ومن النفس لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾[الرعد:11]. والمعالجات والحلول للقضايا المصيرية الحساسة التي تأتي معلبة من الخارج دائما ما تهتم بمعالجة القشور، أكثر من اهتمامها بالتشخيص الحقيقي للأزمة التي يمر بها السودان، والتي استعصت حتى أصبحت المهدد الأول للأمن القومي السوداني.

من هنا نقول: إن متطلبات المرحلة وتحدياتها، تقتضى كما يقول مبارك حامد نور الدين أمين مفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية لدارفور، ضرورة إمعان النظر والتأمل في القضية من جميع جوانبها، وتبنى الواقعية في وضع الحلول والمعالجات التي تسهم في إعادة البناء الاجتماعي والسلام في دارفور، ولن تتأتى هذه الحلول كما قال في الملتقى التفاكري لأبناء دارفور، إلا من خلال البحث عن إجابة على هذه التساؤلات: كيف نبني السلام الاجتماعي ؟ وما هي الإسهامات التي يقدمها المجتمع الدارفوري بشرائحه المختلفة، في عملية التعايش السلمي والأدوات المعينة لترميم شرخ البناء الاجتماعي ؟

هنا نستطيع أن نقول: بعد أن تأكد أن الحلول التي تأتي من الخارج، أشد خطراً وأكثر إيلاما على الوطن والعباد، لاحتوائها على قنابل وألغام شديدة الانفجار، لا يتم اكتشافها ورصدها إلا بعد تنزيلها على الأرض ودخولها حيز التطبيق الفعلي، كما ظهر ذلك وإن جاء متأخراً في اتفاقية سلام نيفاشا. وأن الحوار الدارفوري الذي جاء في خطاب الرئيس، في فاتحة أعمال الهيئة التشريعية (البرلمان) في أبريل 2007م، وتعتزم السلطة الانتقالية تبنيه والدعوة له في أقرب وقت ممكن، كما أعلن ذلك كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية لدارفور مني اركو مناوي، في استهلال افتتاح (منتدى السلم والمصالحة)، قد يكون فيه الحل الحقيقي والناجع لقضية دارفور، إذا ما شارك فيه الجميع دون استثناء لعنصر أو جنس، موقعين على اتفاقيات أو رافضين لها، قبائل مستوطنة أو مرتحلة. وإذا ما أحسنا التعامل معه بصدق وشفافية، ووضعنا البرامج والوسائل والخطط التي تحقق أهدافه، وتتحسب للتداعيات الممكنة والاحتمالات المتوقعة، وينتهي بوضع برنامج موحد لكل أهل دارفور، للتفاوض حوله مع الحكومة للوصول إلى سلام مستدام في دارفور،على أن يسبقه وقف شامل لإطلاق النار.

هنا لابد أن نقول: إن الحوار الدارفوري، يجب يبدأ من الأهداف والبرامج التي وضعتها مفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية لنشر ثقافة السلام، وإرساء دعائمه بين فئات المجتمع الدارفوري، وذلك عن طريق تكملة المصالحات القبلية، وتنظيم برامج جمع السلاح (العشوائي) وتجفيف مصادره، ومتابعة القرارات الدولية والإقليمية التي تدعو للسلم والأمن والاستقرار، والمساءلة لمرتكبي جرائم الحرب، والتنسيق بين جميع المبادرات التي تدعو لسلام دار فور .



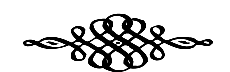
السلاح الفالت ودارفور

أعلن قائد القوات المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور المعروفة اصطلاحاً(بالهجين)، الجنرال النيجيري مارتن لوثر أنمواي: أن نزع أسلحة الفصائل المتحاربة هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة في دار فور، وقال: إنه ما لم يتم نزع الأسلحة من المواطنين في السودان، فإنه لن يكون هنالك سلام إطلاقا. إلا أن الجنرال النيجيري ربط نزع السلاح بوقف العدائيات، ورغبة المواطنين في المحافظة على السلام. قراءة تصريحات الجنرال النيجيري مع ربطها بما أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال زيارته للبلاد في أوائل 2007م، من أن قضية دارفور تعود لمشكلة تنموية تسبب فيها الجفاف والتصحر، معتبراً أن مفتاح الحل، في إرساء التنمية الاقتصادية المستدامة في الإقليم .

بقراءة متأنية وهادية للتصريحين، وإن اختلفا في المضامين والمحتوى يخرج المحلل والمراقب للشأن السوداني، بان كلا الرجلين اللذين سيلعبان دوراً حاسما في (حلحلة) الأزمة السودانية، توصلا كل في مجال عمله وتخصصه، إلى أن جوهر ولب الأزمة السودانية في غياب وانعدام التنمية الحقيقية المستدامة، وانتشار السلاح الغير شرعي (الفالت) في أيدي المواطنين، على نطاق واسع من اتجاهات السودان الأربع .

لذلك قد يكون صحيحا إلى حد بعيد، ما ذهب إليه الرجلان من أن حل أزمة دارفور نهائياً لن يكون إلا بالتنمية المستدامة ونزع السلاح، وهذا ممكن إذا تجاوبت الحكومة مع القرارات الدولية وعملت على استغلالها لمصلحة البلاد، وعلى رأسها نزع السلاح؛ لأنهما مزودان ومتسلحان بالقرار الدولي الذي يحمل الرقم 1769 الذي يمنع تحرك المسلحين، حتى ولو كانت القوات المسلحة في مناطق النزاع أو مناطق القوات الدولية، لأن عملية جمع ونزع السلاح قد تواجهها عقبات وصعاب كثيرة، من أهمها ظهور أكثر من ثلاثين حركة تمرد مسلحة، واعتبار القوات المسلحة والأجهزة الشرطية، جزءاً من عملية الصراع الدائر في دارفور، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة نزع السلاح بواسطة الأجهزة الحكومية.

من هنا يمكن القول: إن أزمة دارفور أصبح من الصعب إيجاد حل لها؛ لأن القوة المكلفة بالقيام بالمهمة الدولية ضعيفة قتاليا ولوجستياً، مما يعقد نفاذ الحلول التي طرحها الجنرال النيجيري بنزع السلاح. ويبقى القول أن أزمة دارفور لن تجد طريقاً للحل ما لم يتم الاستعانة بقوات دولية قوية، لها من قوة الردع ما يجعل جميع الأطراف المشار إليها في القرار الأممي رقم 1769، تنصاع وتستجيب لمطالبها وقراراتها لإعادة الأمن والاستقرار في دارفور.



صور مشوهه وحكايات.. !

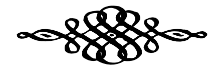
حملت الأنباء، أن مجموعة منشقة من حركة العدل والمساواة بمنطقة الدبب، بالقطاع الغربي لولاية جنوب كردفان، اتفقت مع الحكومة على وقف كافة أنواع العمل المسلح، وعدم دعم أي عمل عسكري يجري بالمنطقة، وتسليم أسلحتها والانخراط في المجتمع المدني. وذكرت الأنباء أن الاتفاق يلزم الحكومة مقابل تسليم الأسلحة الثقيلة، بالعفو عن حاملي السلاح من أفراد حركة المرحال الشرقي، وهم من أبناء المسيرية، وتعويضهم وإيجاد فرص عمل لهم، ومعالجة جرحاهم واستيعاب الراغبين منهم في القوات النظامية، ودفع عجلة التنمية. وطالب أعضاء الحركة في الاحتفال الذي نظم بهذه المناسبة، وخاطبه مسؤولين بالحكومة وممثلون لشريكي نيفاشا، بتوفير الخدمات الأساسية، وتشييد الطرق التي تربط دبب بالمدن الأخرى .

مع شديد الأسف، هذه نفس القصة والسيناريو والفيلم، الذي يتم عرضه بحضور رسميين وشعبيين كل حين على شاشات وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، وعقب كل مصالحة قصيرة النظر وهلامية، تحاك بليل مع متطفلين ومغامرين تمردوا على الشرعية، وعاثوا في الأرض فساداً بذريعة التهميش ونقص الخدمات الأساسية وغياب مشاريع التنمية . نفس القصة التي أدت إلى انفصال الجنوب غير المعلن بصورة رسمية، بسحب آخر جندي إلى الشمال 2008م. وهى قصة نفس الفيلم الذي صور من (الراوية) التي أخرجها قادة جبهة الشرق، والذي انتهى باحتضان السلطة لقادتها في صدرها الحنين والدافئ، بمنحهم حقائب وزارية ودستورية، وغمرتهم حتى الشبع بالثروة والمال، الذي يخلب الألباب ويبهر الأبصار. وصورة بالكربون من (الحكاية) التي تلوكها الألسن في دارفور حتى جعلت منها محمية بالهجين والعجين الإقليمي والدولي. جميعها قصص وروايات وحكايات، تبدأ باسم البحث عن التهميش وتغيير نمط حياة المواطن الفقير، ولكنها تنتهي في نهاية الفيلم، بجلوس حاملي السلاح في مقاعد القصر الجمهوري الفاخرة، بينما تزيد المواطن المسكين فقر على فقرًا، ومرضا وجهلاً وتخلفًا.

هذه الصور المأزومة والشوهاء، أفرزتها سياسات حكومة الإنقاذ، يوم عجزت وزاراتها ومؤسساتها السيادية والخدمية في تحقيق المهام المناط بها، في سيادة حكم القانون وبسط مظلة الأمن والاستقرار. ويوم أطلت الكراهية إزاء الحكومة عندما سارت في نفس اتجاه الحكومات التي سبقتها، ولم تلتفت للتوزيع العادل للسلطة والثروة، التي تجعل الإنسان يعيش في اطمئنان وسلام في بطنه وبيته. ويوم أن تعهدت للمجتمع الدولي بدفع 300 مليون دولار، من مال دافع الضرائب قسراً وقهراً للمتضررين من أزمة دارفور. يوم أن التزمت حكومات ولايات دارفور بدفع الديات وتعويض الخسائر، من صندوق دعم المصالحات للقتلة والمجرمين. يوم عملت على تسييس الإدارة الأهلية، وانحازت لطرف على حساب طرف آخر، دون أن تفكر في معالجة جذور المشكلة، التي تزداد تفاقما وحدة منذ لحظة خروج أول طلقة رصاص من خزنتها . ويوم حاورت القتلة والمجرمين، ثم كافأتهم بتولي أعلى المناصب الوزارية والدستورية في البلاد .

وأخشى أن أقول: إن مثل هذه الصور، التي نصفق ونهلل ونكبر ونفرد مساحات واسعة لها على الورق، وعبر الأثير مع كل اتفاق استسلام جديد، هي التي قادت البلاد إلى الحالة التي يعانى منها اليوم، من تمزق في النسيج الاجتماعي، وتقسيم وتفتيت للأرض، وتحلل وتفسخ في السلوك والممارسات. وهي التي أدخلت البلاد والعباد في دوامات عنف لا تنتهي ، وهي التي أدت إلى رضوخنا للضغوط الخارجية ، وهي التي جعلتنا نبصم بالعشرة على اتفاقيات استسلام، أكثر من كونها اتفاقيات سلام، لأنها لم تخرج إلى المجتمع في أمنه واستقراره ومعيشته ، وإنما انتهت إلى خدمة الأفراد القائمين عليها..

ويبقى أن نقول: إننا ما لم نوفر الرؤية الاستراتيجية لأنشطة الدولة المختلفة فسوف ننمى الحركات المنشقة، ونكرس لتوالد المزيد منها. والمطروح هل تغير الحكومة من نهجها وسياساتها تجاه (حلحلة) القضايا المتفجرة في أكثر من مكان واتجاه، بعد أن تأكد لها فشل سياسات العصا والجزرة غير المدروسة بتفهم وإتقان .



جرد حساب للإتحاد الأفريقي .!

قد يسأل القارئ نفسه وهو مشغول بأزمة دارفور، عن دور الاتحاد الإفريقي في احتوائها، وعندها سيجد الجواب في هذه الرسالة التي وصلتني من الأستاذ الأديب الرائع عاصم الصويم، وهي بمثابة جرد حساب لمهمة الاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور المضطرب، يقول فيها: لمعرفة مدى فشل أو نجاح الاتحاد الإفريقي في تأدية المهام المفوض لها في السودان، خاصة في دارفور، لابد لنا من معرفة النقاط الثلاث التي تم تفويض الاتحاد الإفريقي للقيام بها لإنفاذ مهمته وهي تتمثل في الآتي :

1- مراقبة وقف إطلاق النار بين الحكومة والحركات المسلحة .

2- حماية وتأمين ممتلكات المدنيين العزل من السلاح.

3- تأمين العودة الطوعية بالنسبة للنازحين إلى مناطقهم .

وكما نرى، منذ دخول الاتحاد الإفريقي إلى دارفور، وإلى تاريخ توقيع اتفاقية سلام دار فور في 15/ 5/ 2007م ، لم يتوقف إطلاق النار ولم تتوقف الاعتداءات على المدنيين، وتعرضت الكثير من القرى للهجمات. ونلحظ أيضا أن الشرطة المدنية التابعة للاتحاد الإفريقي، والتي تهدف إلى حماية النازحين فشلت في أداء واجبها ولم تتوقف الاعتداءات على المدنيين، وتحديدًا العنف الجنسي- (الاغتصاب)، الذي تتعرض له الفتيات القصر أثناء خروجهن لجمع الحطب (الاحتطاب) من خارج المعسكرات .

وبالنسبة للاتفاقيات التي وقعت من اجل وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، كان يفترض على قوات الاتحاد الإفريقي مراقبة سير وتنفيذ أهداف الاتفاقية، ولكن الخروق كانت موجودة من قبل الحكومة والمعارضة معاً، وهذا ما أثر في عملية انسياب المساعدات الإنسانية ووصولها للمتضررين في المعسكرات المختلفة (اتفاقيتا أنجمينا لوقف إطلاق النار)، ولاحقا بعد توقيع اتفاقية سلام دارفور في مايو الماضي بين الحكومة والفصائل غير الموقعة ، نلحظ أيضا أن استمرار الخروق، وكان يفترض على الاتحاد الإفريقي أن يلعب دورا في إنفاذ الاتفاقية .

كما أن الاتحاد الإفريقي نفسه يتعرض لهجمات واختطافات طالت سياراته، وتعرض أفراده للاعتداءات المسلحة، وهذا يؤكد ضعف الاتحاد الإفريقي الذي اضطر إلى طلب توفير الحماية اللازمة له من الحكومة السودانية.

أما فيما يتعلق بتأمين العودة الطوعية للنازحين، فلم تتم هذه المهمة إلى الآن ، لأنه لم يتم نزع الأسلحة من مليشيات الجنجويد (حسب نص الاتفاقية)، وهذا ما عرقل عملية العودة، وإلى هذه اللحظة لم يعد أحد من النازحين، وكان على الاتحاد واجب تأمين العودة الطوعية للنازحين. من كل ذلك يتضح جليا فشل الاتحاد الإفريقي، في القيام بالمهام التي فوض من أجلها للتدخل في دار فور، خاصة وان تجربته حديثة فيما يتعلق بحفظ السلام، إذ تشكل هذه المهمة للاتحاد الإفريقي أول تفويض له في الإطار الإقليمي، وكانت الأمم المتحدة تقوم بهذا الدور في السابق. كما أن من ضمن الأسباب التي أدت إلى إضعاف الاتحاد وأثرت عليه في القيام بواجبه الإنساني هو الجانب المالي، وخاصة فيما يتعلق بالتزامات الدول الكبرى من ناحية تمويل مهمة الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى ضعف تجربة أفراده، وهذا أدى بدوره إلى إحداث أزمة في الثقة عند المواطنين .

لكل ذلك، كان من الطبيعي اعتراف الاتحاد بعدم مقدرته على القيام بالمهام الموكلة إليه، ولهذا طالب بتحويل المهام إلى الأمم المتحدة، وهذا ما تم الاتفاق عليه في نوفمبر 2006 بأديس أبابا على أن تمرحل المهام تدريجيا، بما يعرف بحزم الدعم الثلاث المقرر إنهاؤها بنهاية 2007م، ولينتقل التسليم النهائي للأمم المتحدة التي ستتسلم زمام الأمور .

وهكذا بعد أن بدأ الاتحاد الإفريقي في لملمة حقائبه، تكون قد انتهت الحلقة الأولى من حلقات التدخل الأجنبي ممثلا في القوات الإفريقية، لننتقل إلى حلقة أخري من حلقات التدخل الأممي، أو ما يسمى بقوات الهجين .

هنا أقول بعد أن انتهت رسالة الزميل الصويم: قد لا يكون غريبا أو مستغربا، أن يفشل الاتحاد الإفريقي في مهمته، ويستنجد ويستغيث بالحكومة لحماية قواته من الضربات الموجعة التي انهالت عليه من جهات غير مرئية ؛ لأن (فاقد الشيء لا يعطيه) وأخشى أن أقول: إن تمسك الحكومة بقوات إفريقية لا تستطيع حماية نفسها، يعقد ويؤزم من قضية دارفور، وينقلها من خانة إعادة الأمن والاستقرار، إلى زاوية البحث عن الاستفتاء عن حق تقرير المصير ثم الانفصال، كما أشار إلى ذلك الأستاذ أمين بناني في حديث له بإحدى الصحف .

ويبقى أن نقول: إن الإنقاذ بانتهاجها سياسة التسويق والتبرير، ومحاولتها العيش على المظاهر الخادعة، و(التلاعب بالوقت) واتباع سياسة (فرق تسد)، ومحاولتها ارتشاء بعض القيادات المعارضة بالمناصب الدستورية (الاسمية)، بعد إخفاقها في ذلك في الجنوب ، تعيد التجربة الفاشلة نفسها في دارفور، مما دفع حركات التمرد المسلحة لرفع سقف مطالبها. من هنا أتفق مع الأستاذ الصويم، على أن قوات الاتحاد الإفريقي الكسيحة والضعيفة عقدت أزمة دار فور، بأكثر مما كان عليه الحال قبل دخولها .

تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل الثالث

الدور الإقليمي والدولي في الأزمة السودانية

...

يستعرض هذا الفصل من خلال ثلاثة مداخل التدخل الدولي في السودان الذي بدأ بعد تفاقم أزمة دارفور عسكرياً وإنسانياً في صورة قرارات دولية، تدين الحكومة وتطالبها بالموافقة على إرسال قوات دولية لحماية المدنيين، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات عقابية أحادية الجانب من بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان، ويتطرق الكاتب في يومياته إلى العقوبات الأمريكية والدعوة الفرنسية حيال دارفور، وغيرها من التداعيات الخارجية. ويتناول الكتاب في المداخلة الثانية من خلال بعض الأحداث، التدخل الإقليمي في السودان من بوابة الاتحاد الإفريقي وتشاد وليبيا. ويختتم الكاتب الفصل بالجنائية الدولية، وفيه يحذر من أن يشمل الاتهام الرئيس البشير في حالة عدم تسليم المتهمين للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

مداخلة أولى : التدخل الدولي في السودان

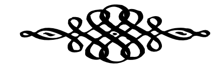
أثناء زيارة مبعوث الإدارة الأمريكية أندرو ناتسيوس للسودان، ومحادثته مع المسئولين السودانيين في الخرطوم حول سير اتفاقية سلام دارفور، والمعوقات والصعوبات التي تواجهها، والوضع الأمني والإنساني في ولايات دارفور، والموقف من دخول القوات الدولية. وقع الرئيس الأمريكي بوش الصغير على قانون يدعو إلى فرض عقوبات على الأشخاص المحتملين، بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب في دارفور، صادق عليه الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكي. قرار الإدارة الأمريكية الأخير تجاه السودان، الذي تضمن تجميد أصول الأشخاص الذين اعتبروا متورطين في أعمال العنف، وأرصدة الحكومة في الولايات المتحدة، وحظر الأمريكيين من منح الحكومة السودانية قروضا واعتمادات مالية، وحرمانها من إمكانية الوصول إلى عائدات النفط. يعد تصعيدا خطيرا تجاه حكومة الخرطوم، ويكشف عن الوجه الآخر لتعامل الإدارة الأمريكية مع السودان في المرحلة المقبلة، وهي إمكانية استخدام سلاح النفط، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الخبر الذي نشرته إحدى الصحف المحلية، بأن إحدى السفن السودانية تعرضت للتفتيش من قبل قوة أمريكية قوامها (25) جنديا تابعين للبحرية الأمريكية .

وليس غريبا أو مستغربا، أن يكون تعامل الإدارة الأمريكية الخائبة مع الملف السوداني، فيها إجحاف وظلم كبيرين على السودان وإنسانه، الذي مزقته الحروب الداخلية وأفقرته وشردته وأضرت به كثيراً. وتظن أنها بقدراتها التي لا تقاوم ولا يمكن الوقوف أمامها ولا التعامل معها، قادرة على إصابة هذه الأمة بالعجز والتخاذل والانهيار والاستسلام الكامل والأعمى لها، بعد تركيع قيادتها أو إسقاطها.

ونستطيع القول: أن اتجاه الإدارة الأمريكية لاستخدام سلاح النفط ضد حكومة الخرطوم، فيه استفزاز شديد ومخاطر كبيرة على الإنسان السوداني، الذي ما زال رغم سياسات التجويع والحصار والحظر والتضييق الخارجي والداخلي، محتفظا برباطة جأشه وصابراً على المكاره القاسية التي فرضتها عليه الحكومة من جهة، والحصار الخارجي القوي من جهة أخرى .

ولا شك عندنا أن نصيب السودان من الاستهداف كان كبيراً وكبيراً جداً، وهذه الخطوة الرعناء التي بدأت بتوقيع القانون القاضي بفرض عقوبات على السودان إن حدثت، وإن كنت أرى أنها تدخل في إطار الحرب النفسية الموجهة ضد الحكومة، بغرض التأثير على آراء وعواطف ومواقف الجماعات المسلحة المعادية لها، لرفع سقف مطالبها، ربما يكون فيها إبادة جماعية حقيقية للشعب السوداني، الذي يرفض الضغوط الخارجية، خاصة إذا جاءت من أمريكا. وفي نفس الوقت لديه تحفظات على الكثير من سياسات الإنقاذ وحزب المؤتمر الحاكم بالحديد والنار.

بل لعلنا نقول أن هذا المدخل الخطير في التفريق بين القيادة والشعب لمحاصرة الإنقاذ، وإبعادها عن السلطة، وعمليات الاستفزاز والاستهداف للدول الإسلامية ومنها السودان، التي يراد منها اغتيال الأمة المؤمنة وعقيدتها وتوجهاتها نحو العودة إلى الله، كثيرا ما كانت سببًا في إحيائها، وإثارة معاني الخير والتحدي فيها، فرب ضارة نافعة.



حرب الحروف في دارفور

بعد تهديد الولايات المتحدة حكومة الخرطوم بالخطة (ب)، ما لم تتحرك قبل يناير القادم لتحقيق تقدم بشأن دارفور، يبدو أن غرب السودان، سيكون المفتاح أو البوابة الرئيسية لتفكيك البلاد وتقسيمها إلى دويلات صغيرة وضعيفة يسهل التهامها. تقليل وزارة الخارجية السودانية من تصريحات المبعوث الأمريكي للسودان أندرو ناتسيوس، التي دعا فيها الحكومة لقبول قوات مشتركة في دارفور قبل نهاية العام الحالي، وإلا فإن الولايات المتحدة ودول أخرى ستلجأ إلى ما أسماه بالخطة (ب). وذهاب الخارجية السودانية إلى القول: نحن لا نعلم بالخطة (ا) ناهيك عن الخطة (ب)، قد يكون فيه مكر ودهاء سياسي يفوق حد الوصف، أو غياب للرؤية الاستراتيجية المطلوبة، التي تتحسب للتداعيات الممكنة والاحتمالات المتوقعة .

قد يكون صحيحا إلى حد بعيد القول: أن الخارجية لا تعلم ما تخطط له الإدارة الأمريكية بلغة الحروف والألوان، التي دائما ما تستخدم في حالات ودرجات الاستعداد لمواجهة تهديدات أمنية محتملة، إلا أننا نستطيع أن نقول: إن اتهامات الأمم المتحدة للقوات المسلحة بمهاجمة المدنيين في دارفور. وتصريحات يان برونك مساعد الأمين العام للشئون الإنسانية بالسودان، بأن الحالة الإنسانية في دارفور ازدادت سوءًا، بعد ارتفاع وتيرة المعارك العسكرية بين الأطراف المتقاتلة. وتعيين الحكومة البريطانية مبعوثا خاصا لدارفور في السودان. وادعاءات الفصائل والحركات المسلحة المعارضة باستخدام حكومة الخرطوم، للأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا في حربها ضدهم. ومطالبة زعيم حركة تحرير السودان الموقعة على أبوجا وكبير مساعدي الرئيس مني أركو مناوي للحكومة ، بحسم أنشطة الجنجويد ونزع أسلحتهم على نحو عاجل.

واستخدام الآلة الإعلامية الأمريكية والغربية الضخمة في غسل أذهان الرأي العام الأمريكي والعالمي، بعرض فظائع يقال إنها ترتكب ضد الإنسانية في دارفور، عبر شاشات ضخمة نصبت في المعرض العالمي الخاص بمحرقة اليهود المعروفة اصطلاحا (بالهولوكوست). جميعها لا تنفصل عن محاولة إقناع الرأي العالمي، بفشل المجتمع الدولي في إنهاء أزمة دارفور عبر الخطة (ا)، لرفض حكومة الخرطوم المتواصل الانصياع للقرارات الدولية، بما فيها القرار (1706).

وفى تقديري، أن الخطة (ب) والتي بدأت ملامحها تظهر منذ وقت مبكر، بإعلان الحكومة الفرنسية، ضرورة إرسال قوات دولية للحدود الغربية للسودان لحماية معسكرات النازحين. وتوجه خطة الأمم المتحدة لوضع مراقبين دوليين في دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى، لمراقبة الحدود السودانية مع دول الجوار لمنع عمليات التسلل. وأخيرا الزيارة التي ينتظر أن يقوم بها المبعوث الأمريكي للسودان ناتسيوس، لكل من طرابلس وأنجمينا لبحث تطورات الوضع في دارفور. جميعها لا تخرج ولا تنفصل عن مساعي الأمم المتحدة لإقناع الحكومتين الليبية والتشادية، بقبول وجود قوات دولية في أراضيها لإنهاء أزمة دارفور، عن طريق فرض حظر جوي للطيران العسكري السوداني في دارفور، وربما الذهاب إلى أبعد من ذلك، بمنع دخول القوات المسلحة إلى ولايات دارفور الكبرى، كما حدث في الشمال العراقي قبل الاحتلال الأمريكي.

ويبقى أن نقول: إن هذه صورة موجزة – لما نرى – من استخدامات حرب الحروف، في حقل ومجال السياسة في أزمة دارفور، الشبيه بلغة الألوان (الأصفر) و(الرمادي) و(الأحمر) في الساحة الأمنية.

السودان في الإنتخابات الأمريكية

يبدو من قراءة السياسة الدولية، أن حلقات التآمر وعمليات الاستهداف الأمريكي التي يراد منها موت البلاد والعباد، لن تنتهي بزوال الإدارة الأمريكية التي يترأسها الابن بوش. ويبدو، أن تحريك العواصف والبراكين من تحت أقدام (الإنقاذ)، وإرسال الصواعق فوق الرؤوس، وتحريك الزلازل من تحت الأقدام، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لن يتوقف، ما دامت رموز التيار الإسلامي متربعة على كرسي الرئاسة في السودان. وأن الشكل الطبيعي للعلاقات بين الخرطوم وواشنطن، لن يعود إلى سابق عهده على مدى أزمنة عديدة وعقود مديدة. لأنها لم تعد تقتصر على السياسيين النافذين في الحزبين المتنافسين في السباق نحو البيت الأبيض، وإنما تحولت لتحتل عقول وعواطف الناخب الأمريكي، بعد نجاح اليمين الأمريكي المتطرف في ربط الإرهاب بالسودان، لعوامل كثيرة منها توجه الحكومة الديني، واستضافتها لعدو أمريكا الأول، أسامة بن لادن في بدايات حكمها، وإدانة السودان في قضية تفجير المدمرة الحربية الأمريكية (كول) في ميناء صنعاء اليمني ، وتغريمه من المحكمة بأكثر من ثمانية ملايين دولار لأسر الضحايا من العسكريين.

نقول ذلك من واقع سير الحملات الانتخابية الأمريكية، فقد حمّلت المرشحة الأمريكية للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون حكومة الخرطوم مسؤولية أزمة دارفور، ووصفت ما يجري في الإقليم بأنه حرب إبادة، ووعدت ناخبيها بحسم أزمة دارفور بالقوة إذا وصلت إلى البيت الأبيض، وذلك عن طريق استخدام طيران الناتو لمنع الطيران السوداني من التحليق فوق أجواء منطقة دارفور، وإقناع الصين بوقف دعمها للخرطوم. ومن واقع الأزمة السياسية المكبوتة بين الخرطوم وواشنطن، بسبب رفض الحكومة منح السفارة الأمريكية إعفاءات جمركية للإفراج عن حاويات، تحمل معدات ومواد بناء لسفارتها الجديدة في الخرطوم، إلا بعد تقديم الإدارة الأمريكية تنازلات، بشأن المعاملة مع السفارة السودانية في واشنطن، وفك أموال بعثتها المجمدة .

الـذي لا شـك فيـه، أن الولايـات المتحـدة دانـت لهـا السـيطرة عـلى العـالم، بعـد تفكـك الاتحـاد السوفييتي وتقسيمه لعدة دول، خرج أغلبها عن طوعه وعباءته ورهنـت نفسـها وإرادتهـا للقطـب الأوحد. ولا شك أن واشنطن بما تملكه من قوة عسكرية لا تـدانى، أصـبحت سـيدة العـالم الأولى، والشرطي الأوحد في زمن أصبح فيه العالم قرية كونية واحدة. ولا شك أننـا نعـيش في عـالم القـوي الذي يأكل الضعيف.

ويبقي أن نقول : إن وصف الخارجية لتصريحات وتعليقات هلاري كلينتون بقولها: إن السياسات الداخلية لأي دولة لا تلعب الانتخابات فيها دورًا أساسيا في رسم السياسات الخارجية لتلك الدولـة، وأن حديث كلينتون (كلام ساكت)، وقولها أنه من خلال التجارب الغربيـة، لا يلتـزم المرشـح ببرامجه الانتخابي عندما يتولى زمام إدارة الدولة. نقـول: إن وصـف الخارجيـة السـودانية لتصر-يحات كلينتـون بأنها كلام ساكت وغير دقيق لم يحالفه التوفيق، لأن الحمـلات الانتخابيـة في الغـرب عمومـا، وأمريكـا على وجه الخصوص، تقوم عـلى اسـتقراء عواطـف الناخـب التـي أصـبحت مشـحونة بأزمـة دارفـور، ومقتل جنود أمريكيين كانوا على متن المدمرة كول في ميناء عدن اليمني، اتهم بها السودان ظلـما، إلا أن المحكمة حمّلت السودان المسئولية وأدانته . والأمر الذي لا شك فيه أن سيادة العالم قد انتقلت اليوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يتطلب من الحكومة تحكيم العقل لانعدام النديـة، وعـدم (تلاحـق الكتف)، ليس عن خوف وجبن، ولكن هذا هو الواقع المؤلم والمحزن، الذي يسيطر على العالم اليوم.

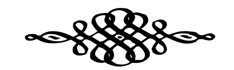
فرنسا في دارفور

في الوقت الذي دعت فيه الحكومة الفرنسية لنشر قوات دولية على حدود السودان الغربية. وجهت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي دعوة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، للمشاركة في مؤتمر دولي يعقد بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تحضره الدول الخمسة الكبار في مجلس الأمن، لبحث الموقف في دارفور. التصريحات الفرنسية جاءت في أعقاب زيارة وزير خارجيتها دوست بلازى للسودان، بغرض التباحث مع الحكومة السودانية حول القرار (1706)، وإمكانية إيجاد حل لمسألة إرسال قوات أممية إلى دارفور، بهدف التعجيل لإيجاد حل للأزمة الإنسانية المتفجرة في الإقليم. وقد أشار الوزير الفرنسي في ختام زيارته للخرطوم، إلي قلق الحكومة الفرنسية من تدهور الحالة الإنسانية للنازحين الذين يحتاجون للإغاثة بشكل عاجل، إضافة إلى انعكاس الأوضاع في دارفور سلبا على الحالة الأمنية في كل من دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى .

الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور تزداد تدهورا وتعقيداً يومًا بعد آخر. عشرات الآلاف من النازحين يرفضون العودة إلى قراهم، بل إن الأوضاع المتفجرة والمتفاقمة في دارفور انتقلت عدواها إلى دول الجوار، حيث انتشر العنف العرقي في شرق تشاد، مما دفع الحكومة التشادية إلى فرض حظر التجول في المناطق الشرقية. كما تعرضت مناطق حدودية في إفريقيا الوسطى إلى اعتداءات من بعض الجماعات المسلحة، أدت إلى قيام حكومتها باتهام السودان بتصدير الإبادة الجماعية لأراضيها .

في تقديري، أن تطبيق الدعوة الفرنسية لنشر قوات أممية على حدود السودان الغربية على الأرض، في حالة فشل مؤتمر أديس أبابا (الطريق الثالث) للأمم المتحدة بشأن أزمة دارفور، والذي سبقه إعلان الاتحاد الإفريقي دعمه القرار الدولي رقم (1706)، بعد اعترافه بعجز قواته في حفظ الأمن والاستقرار في دارفور، لأسباب غير خافية على أحد. فيه خطورة كبيرة على السودان لأنها انطلقت من دولة كبيرة، لديها وجود عسكري ضخم في تشاد ودول إفريقية أخرى.

من هنا نقول: أن أمام الحكومة السودانية فرصة تاريخية للخروج من المأزق الخطير الذي أدخلت البلاد فيه، برفضها الثابت والمتكرر لدخول القوات الدولية، رغم عجزها الواضح في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، وذلك بالالتفاف على القرار الأممي، والموافقة على وجود دولي قوامه قوات من الدول العربية والإسلامية، لدعم وإسناد قوات الاتحاد الإفريقي الضعيفة بشروط تحافظ على السيادة الوطنية، وقد يساعدها في ذلك، أن المؤتمر الدولي بأديس أبابا تشارك فيه بعض الدول العربية المؤيدة للموقف الحكومي، حتى تغلق الباب أمام الدعوة الفرنسية المدعومة بالرأي العام العالمي، والتي تتشابه إلى حد كبير مع السيناريو الأمريكي في العراق ما قبل الاحتلال .



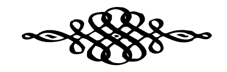
ماذا بعد برونك ؟!

ردًا على قيام الحكومة السودانية بطرد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة يان برونك، بعد نشره مقالا على موقعه في الإنترنت زعم فيه، (أن الروح المعنوية للجيش الحكومي في شمال دارفور منهارة، وتم طرد بعض الجنرالات من الخدمة. ورفض الجنود السودانيون المشاركة في القتال، بعد أن خسر الجيش معركتين رئيسيتين في كراكايا وأم سدر). وقال في تقريره: إن التقارير تتحدث عن مئات القتلى من قوات الحكومة في كل واحدة من المعركتين، وكثيراً من الجرحى وأعداداً كبيرة من الأسرى). رداً على طرد مبعوث الأمين العام، تبحث الأمم المتحدة إرسال بعثة مراقبة أو قوة حفظ سلام دولية إلى تشاد وإفريقيا الوسطى، وقال جان هاري جيوتيو رئيس مهام حفظ السلام في الأمم المتحدة: إن عملية المراقبة، ستشمل قوة انتشار سريع للتحري عن الاضطرابات، خاصة في النقاط الحدودية .

من هنا نقول: إن خطة الأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور من خارج السودان، تشكل خطورة وتهديداً أكبر مما كانت عليه البعثة الدولية وهى داخل الأراضي السودانية، خاصة إذا صاحبت هذه الخطة قوات أممية مسلحة من الدول الكبرى. لذلك ومن واقع استقراء التاريخ الحديث نقول: إن الأمم المتحدة وبعد صدور القرار (1706)، يمكن أن تلجأ في حالة تردي الأوضاع الأمنية في دارفور، إلى فرض حظر جوى للطيران السوداني فوق ولايات دارفور الكبرى، أسوة بما حصل في العراق، حيث كانت الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ترابط في قواعد عسكرية في تركيا وبعض دول الخليج، لمراقبة منطقة الحظر.

قد تكون لذريعة التدخل الدولي في السودان إشكالية الأزمة الإنسانية في دارفور كما تقول الدوائر الغربية، ولكن من واقع القراءة للسياسة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، نجد أن المشكلة الحقيقية تتمثل في الحكومة الإسلامية القائمة في الخرطوم تحسبها الإدارة الأمريكية في خانة (التطرف)، لاحتضانها رأس الإرهاب الدولي كما تزعم، الشيخ أسامة بن لادن وجماعته في النصف الأول من التسعينيات. وتتهمها بالاشتراك في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا. ولا أستبعد إدخالها في تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي، والمدمرة الأمريكية كول في خليج عدن .

وفى تقديري، أن البلاد دخلت في نفق مظلم ومأزق خطير لا يمكن الخروج منه، إلا بمعالجات داخلية من قبل السلطة في الخرطوم، وإقليمية من بعض القيادات العربية، التي سبق أن بادرت لحل الأزمة العراقية، بالدعوة الصريحة لتخلى القيادة العراقية عن السلطة، لإيجاد مخرج للحالة السودانية التي تتفاقم يوماً بعد آخر.



توالي العقوبات الأمريكية ضد السودان

في خطوة اعتبرها المراقبون والمحللون للشأن السوداني بالمفاجئة، أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) قرارًا بفرض عقوبات جديدة على السودان، لرفضه حسب زعم الإدارة الأمريكية، خطة الأمم المتحدة لإرسال قوات حفظ سلام دولية لحماية المدنيين في إقليم دارفور، كما تعتزم رفع مذكرة لمجلس الأمن الدولي تدعو فيها لإصدار قرار دولي آخر بفرض عقوبات ضد السودان.

هنا لابد أن نقول: إن العقوبات الجديدة التي سيتم الإعلان عنها لاحقًا من قبل الإدارة الأمريكية، قد لا تخرج عن تقرير المبعوث الأمريكي الخاص للسودان أندرو ناتسيوس في خطته المعروفة، بعنوان (دارفور الخطة ب) لوقف الإبادة الجماعية، وهي تشمل حظر تبادل الدولار في العمليات التجارية مع الشركات التي تعمل في السودان، بالإضافة إلى تجميد الأصول وحظر السفر، على ثلاثة من كبار المسئولين في الحكومة والحركات المسلحة لم يحددهم المسئول الأمريكي.

والأمر الذي لا شك فيه أن عقوبات الإدارة الأمريكية الجديدة كما تشير التقارير الصحفية، تأتي في أعقاب التقرير الأممي الذي يتهم الخرطوم بانتهاك حظر السلاح، وإرسال طائرات عسكرية محمّلة بالأسلحة الثقيلة إلى دارفور، بعد أن تم طلاؤها باللون الأبيض لتبدو وكأنها طائرات تابعة للأمم المتحدة، والذي رفضه السودان في حينه، وقال عنه سفير السودان الدائم بالأمم المتحدة عبد المحمود عبد الحليم: (إنه مزور كله وكل شيء فيه مزور. كنا نخشى شيئا لو سمحنا لهم بالذهاب للمطار لالتقاط أي صور) وقال : إن التسريب يهدف للتغطية على ما حدث في الآونة الأخيرة من تطورات ايجابية لحفظ السلام في دارفور.

وقلنا في وقتها: (إن هنالك تداخلا والتباسا مرعبا وخلطا غريبا وخطيرا في تصريحات السيد السفير، فهو يقول : إن التقرير مزور، وفى نفس متن الخبر يطالب بالتحقيق مع المسئولين عن تسريب التقرير). وتساءلنا هل يستقيم عقلا ويستساغ قولا، أن نطالب بالتحقيق مع (مسربي تقرير)، وهو في الأصل مزور، وقلنا : (لو صدق السيد السفير في دعواه عن التزوير، وأتمنى أن يكون كذلك، فهذه فرصة تاريخية لتحريك الزلازل والبراكين من تحت أقدام الأمم المتحدة والدولة التي لا يقف أمامها شيء).

هنا نعود لنقول: إن العقوبات الجديدة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على السودان، جاءت على خلفية تقارير الأمم المتحدة المتواترة عن الأوضاع الأمنية والإنسانية السيئة والمتدهورة يوما بعد آخر في دارفور، وآخرها التقرير الذي يشير إلى أن هناك أكثر من 110 ألف شخص شردوا خلال الثلاثة أشهر من العام الحالي، بسبب استمرار المواجهات بين المتمردين وقوات الحكومة والمليشيات المتحالفة معها، واتهام الحكومة بفرض قيود على حركة موظفي الإغاثة الدوليين أدت لانخفاضهم بنسبة 16٪.

ومع ذلك بالإمكان القول: أن على الحكومة أن لا تعول كثيرا على الموقف الصيني، الرافض للعقوبات الجديدة التي قد تمس الشركات الصينية العاملة في البلاد، وإنما على جبهتها الداخلية بالوضوح والشفافية، وعدم اللجوء إلى البلبلة والألوان الرمادية في القضايا المصيرية، لأن الوقت كما قلنا أكثر من مرة يمضي بأسرع مما نتصور، ولا نريد لبلادنا أن تكون مثل الحالتين العراقية والأفغانية، والحذر ثم الحذر من مقبل الأيام.

شماعة الإستهداف الخارجي

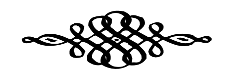
من أخطر المشكلات التي نعاني منها ، الظن والتوهم في أن وراء كل صغيرة وكبيرة مؤامرات تحاك، ودسائس يخطط لها، ومكائد تطبخ في الخارج ، لتكسير البلاد وتفكيكها وتقسيمها وتفتيتها إلى دويلات صغيرة، وإشاعة الفقر والمرض والجوع والفساد والجهل، ثم نقوم بتعليق شماعة الإخفاقات والبلاآت التي تهدد الوطن أرضا وشعبا، بغض النظر عن نوعيتها ومصدرها، على الاستهداف الخارجي .

قد يكون ذلك صحيحا إلى حد كبير، قياسًا بما يجري في دارفور وجنوب السودان، وما يخطط له من إدخال وجر (كردفان) إلى دائرة الصراع الجاري في غرب السودان، إلا أن أخطر من ذلك كله الركون إلى الاتهام الأجنبي، ونعني به العالم الخارجي، في الصغائر بما فيها الأمراض والاختلاسات والفساد والفقر، ومسببات الصراعات المسلحة، لتبرير الفشل والعجز في التصدي لهذه المفاسد، والعمل على احتوائها في حينها، وما حكاية حمى الوادي المتصدع أو النزفية التي تجتاح البلاد حاليا، ودفعت بالكثيرين من المواطنين إلى اتباع قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: « **دع ما يريبك إلى ما لم لا يريبك** » في التعامل مع الأضحية هذا العام، إلا خير دليل وشاهد على ذلك.

هنا نقول: إن بعض المنسوبين لوزارتي الصحة بشقيها البشري والحيواني، وقادة ومشايخ الثقافة الذراعية في أركان الدولة الأخرى، كثيرا ما يرددون أن الحميات التي اعترفت بها وزارة الصحة الاتحادية، لا تخرج من دائرة الاستهداف الخارجي، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، باتهام دول لم يسمها بشن حرب بيولوجية ضد السودان.

ونستطيع أن نقول: إن إطلاق الكثير من المصطلحات المبهمة دون إدراك كامل منا لحقيقتها، وتداعياتها والآثار المترتبة عليها، كثيرا ما تأتي بنتائج عكسية. نعم هنالك استهداف خارجي يلمسه الإنسان السوداني ببصيرته ويحسه بعواطفه، ودلائله واضحة للعيان، فالعتاد العسكري الثقيل والخفيف المستخدم في ميادين المعارك، في أكثر من مكان واتجاه من أصقاع السودان المختلفة، في يد أفراد وجماعات عاجزة حتى عن شراء (سكين)، ناهيك عن بندقية (خرطوش). والمطلوب كيف نخاطب العقل بفقه الواقع والحقائق التي لا تقبل الشك، بدلا من إلقاء تبعة العجز والتخلف والفشل على (الأجنبي) في قضايا ومشاكل صغيرة كان الممكن حلها، والتعامل معها بواقعية ومصداقية للقضاء عليها، وإزالة التشوهات الناجمة عنها، إذا كان القائمون علي دراية وإدراك بها!

ويبقى القول لزعماء وقادة الثقافة الذراعية: اقتدوا واهتدوا بقادة القوات النظامية الحارسة والحامية لثغور البلاد، على امتداد الحدود وفي مناطق الصراعات، أولئك الرجال البواسل الذين يفدون الوطن بأرواحهم ودمائهم، للحيلولة دون تحقيق الاستهداف الخارجي الحقيقي، وإن كان بأيدي سودانية.



مداخلة ثانية : الدور الإقليمي في أزمة دارفور

عدسة تشاد

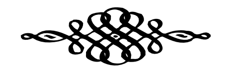
تعجبت كثيرا لحديث عبد الله علي مسار مستشار رئيس الجمهورية عن سير العمليات العسكرية في تشاد، فقد قال لقناة الجزيرة الفضائية التي استضافته في حصاد اليوم: أن قوات المعارضة التشادية على بعد (11) كيلو مترا من العاصمة التشادية أنجمينا، وأن هنالك قيادات رفيعة بالقوات المسلحة التشادية، من بينهم رئيس جهاز المخابرات التشادي قد قتلوا في المعارك الدائرة داخل العمق التشادي .

مصدر تعجبي واندهاشي، أن مراسل قناة الجزيرة في أنجمينا – أى في قلب الأحداث – قال في معرض حديثه عن الأوضاع في تشاد، أنه قام بجولة ميدانية امتدت لأكثر من مائة كيلو متراً من العاصمة التشادية، وأنه لمس بنفسه هدوءًا تاماً في الحالة الأمنية ، وقال: إن المعركة الوحيدة التي اندلعت بين القوات الحكومة والمعارضة التشادية كانت على بعد (500) كيلو مترا من العاصمة التشادية .

أقول: استيقظت في الصباح الباكر، لا أجد أن ما ذهب إليه السيد مسار الموجود على بعد آلاف الكيلومترات من منطقة الصراع في تشاد، هي التي أقرب إلى الصواب والحقيقة مما أورده مراسل الجزيرة في أنجمينا. وأكد ذلك ما جاء في الأخبار المتواترة من تشاد، ومنها إعلان وزير الخارجية التشادي أنه لا يستبعد سقوط العاصمة التشادية في أيدي المعارضة في أي لحظة. وطلب الحكومة الفرنسية من رعاياها الاستعداد لإجلاء محتمل من العاصمة التشادية، في إشارة ضمنية لا لبس فيها ولا غموض، إلى أن حكومة إدريس دبي على وشك السقوط .

هنا نستطيع أن نقول: إن محصلة المعارك الدائرة حاليا في تشاد أيا كان اتجاهها، لا ولن تصب نتائجها النهائية في مصلحة السودان، بل قد تزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور، لدخول عناصر جديدة في دائرة الصراع في المنطقة، كما أن التجارب علمتنا أن الرهان على الحكومات التي تأتي من الخارج، قد يكون أشبه بالرهان على دبي الذي ساندته الحكومة ودعمته من خلف الستار، حتى تربع على كرسي السلطة ، ثم انقلب عليها بعد أن (وهط) نفسه على قمة السلطة، وكالرهان على الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي الذي أوصلته حكومة الخرطوم إلى مقعد الرئاسة، ثم ارتد عليها بعد أن (تربع) أيضا على سدة الحكم. وفى الجانب الآخر نجد أن (٩٩٪) من دول العالم، ومن بينها تشاد لن تبتعد عن القطب الأوحد الذي يدير ويتحكم في العالم، ولن تناكفه وتعاديه وتقف في وجهه، بل قد تفتح له ذراعيها لكسب وده ومحبته، وإن كانت تختلف معه وهي في المعارضة .

يبقى أن نقول: إن الأحداث الجارية في تشاد والتي قد تنتهي بخبر سار، لن تفرمل وتعطل المخطط الذي تقوده أمريكا الرامي لمحاصرة البلاد، بما يسمى بقوات (آليو . فور) الأوروبية، التي بدأ نشرها في شرق تشاد وإفريقيا الوسطي، بذريعة حماية المدنيين الفارين من دارفور. وأن الحكمة تتطلب استغلال التغيير الذي سيتم في تشاد، لمصلحة إيجاد صيغة جديدة للحوار الدارفوري/ الدارفوري، لإرساء دعائم السلام والاستقرار في غرب السودان، كما قال ذلك السيد الرئيس في لقائه مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في أديس بابا .



تشاد كرة النار المرتدة

يبدو أن الأخبار السارة التي كان من المقرر أن ترتد وتعود علينا من تشاد، ستتأخر قليلا، إن لم نقل أنها في طريقها إلى الزوال والتلاشي كفقاعات الصابون، بعد إدانة مجلس الأمن الدولي لهجوم المتمردين، ودعوته الصريحة لكل من يأنس في نفسه المقدرة لدعم الرئيس التشادي إدريس دبي. وإعلان فرنسا على لسان وزير خارجيتها كوشنير، أنها تأمل أن لا تضطر للتدخل عسكريا في تشاد.

وأخشى أن أقول: إن هنالك تخوفا كبيرا من ارتداد كرة النار، التي دحرجتها المعارضة التشادية لتأكل الأخضر واليابس في أنجمينا، بذريعة تغيير نظام إدريس دبي، إلى السودان عبر بوابة دارفور. لتحرق ما تبقى من فرص لإعادة الأمن والاستقرار والسلام لربوع الإقليم المضطرب، وانتشارها بعد ذلك في اتجاهات إفريقيا الأربعة حتى تتلاقى مع الحرائق المندلعة في الصومال، والمتوقع إشتعالها مابين إثيوبيا واريتريا .

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن تدخلا سودانيا قد حدث في الأزمة الأمنية والسياسية في تشاد. ولكن وكما هو معلوم ومعلن من جانب حركة العدل والمساواة، التي أرسلت وفقا لتصريح متحدث باسمها لصحيفة سودانية فصيلتين من قواتها لإسناد الرئيس التشادي دبي، بغية تطويق الهجوم العسكري الذي تقوم به المعارضة التشادية لتغيير الواقع السياسي في أنجمينا، ولأن حلول أي حكومة تشادية جديدة مدعومة من الخرطوم، على حد تعبير قيادات بالعدل والمساواة ، سيؤثر سلبا على الحركة ونشاطها السياسي والعسكري في دارفور .

من هنا نقول: أن خطورة الأزمة التشادية تتمثل في أن نجاح المعارضة التشادية في الاستيلاء على السلطة، قد يكون أشد خطرا على الأمن القومي السوداني من نظام دبي، لأن النتائج المترتبة على ذلك توسيع رقعة الاحتراب والاقتتال بين الحكومة والحركات المسلحة، ليشعل بالإضافة إلى دارفور تشاد وإفريقيا الوسطي، مما قد يؤدي إلى تدخل دولي أكبر وأشمل، مما تم الاتفاق عليه مع الحكومة التشادية لحماية المدنيين الفارين من أتون المعارك في السودان، ولا يستبعد امتداد التدخل الدولي ليغطى جميع الأراضى السودانية، تحت ذريعة الغطاء الإنساني لشعب دارفور، وملاحقة المطلوبين في جرائم حرب من قبل المحكمة الدولية.

من هنا نستطيع أن نقول: إن بقاء الأوضاع السياسية على ما هي عليه في تشاد، أفضل بكثير للسودان من تولى قيادة جديدة لمقاليد الحكم في أنجمينا، لن تستطيع السباحة عكس تيار النظام الدولي الجديد، الذي يسعى لتشديد الحصار على السودان بنشر قوات الاتحاد الأوروبي (آليو. فور) على الحدود التشادية ودولة إفريقيا الوسطى المتاخمتين للسودان، كما أن المعارضة التشادية في أمس الحاجة لاعتراف المجتمع الدولي والإقليمي بنظامها، وفي أمس الحاجة لتلقي الدعم الدولي لتحقيق السياسات التي قاتلت من أجلها، ومن ثم فإن استجابتها للمطالب الدولية ستكون أسرع مما كان عليه الحال في نظام دبي، الذي وافق على (آليو .فور) بعد شهور طويلة من لحظة طرحها، إن لم نقل سنوات.

يبقى أن نقول كما سبق أن قلنا: إننا في أشد الحاجة إلى خبراء ومحللين على درجة عالية من المهنية، في مجال الأمن القومي والعمل السياسي، لديهم القدرة على التفكير والاجتهاد والتبصر بالنتائج الممكنة والاحتمالات المتوقعة، لإعادة الروح لخريطة السودان الأمنية والسياسية والاقتصادية، بعد أن اهتزت كثيرا منذ أن استولى تيار الإسلام السياسي على السلطة .

ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان .!

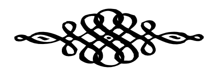
في الوقت الذي أحبطت فيه أجهزة الأمن المصرية، محاولة سوداني التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية، عبر الأسلاك الشائكة الفاصلة بين البلدين في جنوبي معبر رفح الحدودي ، منحت إسرائيل خمس أسر سودانية من دارفور حق اللجوء السياسي، وقررت إجراء استفتاء شعبي بشأن رفض أو قبول (50) لاجئا سودانياً يقبعون بسجونها. وزيرة الهجرة الإسرائيلية أماندا فان ستون، عبرت عن سعادتها بصدور قرار الموافقة على منح حق اللجوء للأسر السودانية. ووصفت جمعية أصدقاء إسرائيل ومناصرو اللاجئين السودانيين موافقة الكنيست الإسرائيلي بالمهمة، وقالتا أن القرار خطوة مهمة لرفع المعاناة عن شعب دارفور، وأكدا أنهما سيقومان بتقديم الدعم اللازم للاجئين. حتى الكنيسة في إسرائيل أعلنت عن غبطتها لموافقة الحكومة، ووعدت بتقديم دعمها ومساندتها للاجئين السودانيين.

وعموماً يمكن القول بعد تنامي ثقافة الكراهية للأنظمة العربية، في روح ووجدان الإنسان العربي: إن العواطف تجيش حينما يرى الإنسان المسلم والعربي، أطفال فلسطين يطلق عليهم الرصاص من أسلحة فتاكة، لرميهم حجارة علي الدبابات والجنود الإسرائيليين. وما من شك أن عواطف الإنسان المسلم تهتز غضباً مع كل خبر عن تهويد المقدسات الإسلامية، ولكن هذه العواطف الصادقة تنهار وتنزوي إلى حد الاضمحلال في ركن قصي، عندما يلمس ويشعر الإنسان العربي وأخيه المسلم في كل مكان، بأن ديكتاتوريات الأنظمة العربية لا تسمح للشارع العربي والإسلامي بان يفلت من سيطرتها، ولو تم ذلك تحت وابل القنابل المسيلة للدموع والرصاص، أو استخدام سياسات التجويع والإقصاء والاعتقال لأزمنة طويلة، حتى أصبح الإنسان العربي يشعر أنه يقيم في أراضي لا ينبت الأمل فيها أبدا.

رسالة اللاجئين السودانيين في إسرائيل، صرخة من الأعماق تعبر عن خطوة يائسة من كل شيء حتى من الوطن.وهى رسالة تظهر أن صورة إسرائيل المتعطشة لدماء كل عربي ومسلم، قد بدأت في التغيير في عقلية الإنسان العربي، بعد أن أغلقت الأنظمة العربية وأوصدت أبوابها في وجه كل من شعر وأحس بالاضطهاد والعزلة في وطنه، وكل إنسان يسعى للنهوض من تحت الركام المدفون فيه. رسالة اللاجئين السودانيين، ضربة قوية للحكومات العربية والإسلامية، التي أدخلت رعاياها في دوامات لا تحصى من الفقر والجوع والمرض، جعلت الكثيرين يهاجرون من أوطانهم نحو المجهول، وآخرون حملوا السلاح ودخلوا في صراعات تعد في خانة الحروب الأهلية، التي لا تبقى على بشر ولاحجر ولاشجر، بعد أن وجدوا أنفسهم في متاهات وفضاء لا يبشر بالأمل المرتجى، وبعد أن فقدوا كل أشكال الصبر على أمل التغيير ولكن بلا فائدة.

وفى تقديري، أن حق اللجوء الذي منحته إسرائيل، عدوة العرب والمسلمين الأزلية للفارين من السودان، ضربة قاضية وقاصمة لكل الأنظمة العربية التي أغلقت حدودها أمام الهاربين والفارين من نيران أوطانهم، وأدت بهم إلى الهزيمة النفسية واليأس والقنوط والسقوط في هاوية العدو، بعد أن حسبوها أكثر رحمة من بني جلدتهم وعقيدتهم .

ويبقى أن نقول: إن حركة اللجوء إلى إسرائيل تكاد تكون موازية لحركة الإرهاب، وكلاهما نتيجة حتمية لحالة اليأس والإحباط من عدم إمكانية إصلاح الأنظمة العربية. فكان أن جاء التنفيس عبر الإرهاب أو اللجوء إلى العدو، رغم أن الحالتين متناقضتين، إلا أنهما تعبران عن وجه واحد لحالة الظلم والاضطهاد التي تشعر بها الشعوب. لذلك نقول أن عقلنة الأدوات النضالية وتوجيهها نحو التغيير الداخلي هي الحالة المرجوة للتغير، مهما كانت المخاطر والصعوبات التي تقف في الطريق؛ لأنه كما قال المسيح عليه السلام : (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان)، وبالتالي ليس بالإرهاب والهروب إلى صفوف العدو، يحدث الإصلاح السياسي.



ظواهر غريبة ما كانت تخطر لبشر

قال محمد عبد الطيف محامات: (إن الضغط الذي نعيشه في دارفور يجبرنا على البحث عن الحرية، والحرية ليس لها ثمن . وأنا خرجت من أجل الحرية، إنني أريد بهذا العمل أن ألفت نظر الرأي العام المحلي والعالمي لما يجري في دارفور) . بهذه الكلمات والعبارات أنهى مختطف الطائرة السودانية بوينج (737) التابعة لشركة طيران الغرب، سيناريو قصة فيلم الاختطاف الذي استغرق عرضه على شاشة الأثير المحلي والإقليمي والعالمي لثلاثة ساعات، وتابعه العالم عبر وكالات الأنباء العالمية والوطنية والقنوات الفضائية بأعصاب مشدودة وتوتر وخوف، على حياة وأرواح (103) راكباً كانوا على متنها .

عملية الاختطاف الإرهابية التي سعت وكالات الأنباء لربطها بمحاولة إنهاء الحرب في دارفور، جاءت بعد أقل من (48) ساعة من التحذير الذي أطلقناه تحت عنوان (ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان)، وقلنا وقتها تعليقا على منح حق اللجوء لسودانيين في إسرائيل :أن حركة اللجوء لإسرائيل موازية لحركة الإرهاب، ونتيجة حتمية لحالة اليأس والكراهية من عدم إمكانية الإصلاح للأنظمة الدكتاتورية العربية، التي تحكم شعوبها بالحديد والنار، وبالتالي يأتي التنفيس عبر الإرهاب أو اللجوء إلى العدو، على الرغم من أن الحالتين متناقضتين إلا أنهما وجهان لعملة واحدة، تعبر عن حالة اليأس والاستسلام من تغيير وإصلاح الأنظمة العربية ، تقود وتؤدي إلى افتقاد الشعوب القدرة على التمييز بين أخلاقية أدوات النضال.

وليس أقل من ذلك خطورة،أن عملية الاختطاف سلطت الأضواء الكاشفة بقوة نحو الحرب القذرة، التي تدور بين أبناء الوطن الواحد في دارفور ، ووصلت إلى حد ارتكاب المجازر في حق المدنيين في الظلام،والدفن الجماعي تحت الرمال. لتقول للحكومة والمجتمع الدولي: كفى، كفى مؤتمرات إقليمية واجتماعات دولية، واتفاقيات سلام وهمية ، وتفاهمات وترضيات سياسية ومالية. خمس سنوات وأرواح المواطنين الدارفوريين تزهق يومياً، والدم النازف يتدفق في كل مكان، والجوع والمرض والتشرد يطارد الإنسان والحيوان، وأنتم تتفاوضون في القاعات المكندشة والفاخرة، وتتجادلون على نفقة دافعي الضرائب في الفنادق الخمس نجوم للبحث عن حل غير منظور لأزمة دارفور.

ويبقى أن نقول وبكل صراحة ووضوح: إن عملية اختطاف الطائرة السودانية، وعلى متنها (103) من المدنيين الأبرياء عمل إرهابي دخيل على السودان وأهله، وجبان ومرفوض مهما كانت الدوافع والمبررات. وأول من يسأل عنه الحكومة؛ لأنها عجزت عن توفير مقومات السلامة في المطارات، وتراخت عن وقف نزيف الدم الجاري في دارفور،وغضت الطرف عن تنفيذ قرارات السيد الرئيس بوقف الرسوم والجبايات والضرائب التي ما أنزل الله بها من سلطان التي أثقلت كاهل المواطن، حتى وصلت إلى حد احتجاز المواطنين في السجون والحراسات لعجزهم عن سداد ضريبة الملاريا وضريبة النفايات...و... ، قد لا نكون بحاجة إلى ذكر الضربات والإخفاقات المتلاحقة لكثرتها وتعدد صورها.

ومعالجة المشكلة فيما أرى، تبدأ بإقالة قيادات وزعماء الهزائم الفاشلين في كل شيء، إلا في رفع الأعباء والضغوط عن رعاياهم، مهما كانت مواقعهم وأحجامهم وعلاقاتهم بالحزب الحاكم وأماناته السياسية والاقتصادية والأمنية وما يتشعب منها، لتنفيس حالة الاحتقان والإحباطات الزائدة في الشارع، التي بدأت تتفجر في شكل ظواهر غريبة، أقل ما توصف أنها خوارق ما كانت تخطر على بال بشر.

رباعية طرابلس والنزيف السوداني

لو اعتبرنا قمة طرابلس بين الرؤساء السوداني عمر البشير والليبي معمر القذافي والتشادي إدريس دبي والإريتري أسياس أفورقي، أفرزت آليات جديدة لمتابعة إعلان طرابلس الموقع بين السودان وتشاد في وقت سابق من العام الماضي، والذي ينص على تطبيع العلاقات، وعدم السماح لأي عمل عدائي بين البلدين، فإن المؤشرات العامة تشير إلى أن تلك الخطوة لن توقف تأزم العلاقات بين البلدين، لأنها مرتبطة بحل مشكلة دارفور، التي قال عنها الرئيس التشادي: (أن لقاءه بالبشير لن يحلها).

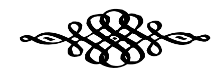
ونستطيع أن نقول: إن قضية دارفور هي المرتكز والنقطة الجوهرية، لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين المتداخلين قبليا وجغرافيا، فإن تأزمت الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، أصابت (عطستها) أنجمينا قبل الخرطوم ، وان هدأت الأمور واستقرت الأوضاع، (نزلت) بردا وسلاما على الأولى قبل الأخيرة، رغم أن مسرح المعارك وما يدور فيها من عمليات عسكرية في الأراضي السودانية، لأننا أمام موقف أو مواقف لا يقبل فيها تبادل الأدوار، والاعتقاد بأن تنازل إحدى الدولتين عن أحلامها وفق ضرورات إقليمية أو دولية، يمكن أن يسهم في إنهاء النزيف الجاري في البلدين عموماً وفي دارفور على وجه الخصوص.

ويمكن أن نقول: إن أزمة دارفور أصبحت خارج السيطرة المحلية والإقليمية لكثرة المليشيات المسلحة، وهذا ما أكدته مصادر جبهة الخلاص الرافضة لاتفاق سلام (أبوجا)، وذهابها إلى أبعد من ذلك بالتأكيد على عدم توصلها لاتفاق مع الرئيسين الإريتري والتشادي، لتحديد موعد لاستئناف المفاوضات مع الحكومة السودانية، بعد أن اعتبرت لقاء الرؤساء الأربعة في طرابلس شأن يخص الدول الأربع، ولا علاقة له بالتفاوض .

الذي لا شك فيه، أن الأوضاع في دارفور مرشحة بقوة نحو التصعيد، بعد توصية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بنشر ما بين ستة إلى احد عشر ألف رجل في شرق تشاد وشمال شرق إفريقيا الوسطى، لحماية المدنيين الفارين من النزاع في دارفور، وموافقة الحكومة التشادية إفريقيا الوسطي على عملية نشر القوات الأممية. والتي جاءت بعد التفلتات الأمنية التي شاهدتها بعض المناطق المتاخمة لحدود تلك الدول.

ونقول: إن للمرحلة المقبلة بزخمها الداخلي والخارجي وتوتراتها على الأرض، تطرح تحديات لا تقف عند حدود السودان وحده ولا القارة الإفريقية بأسرها، لان ما ينتظر المنطقة برمتها تغيير شامل في قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية، من زاوية الشرق الأوسط الكبير، وأي نقص في الرؤية لإبعاد تلك القضية، سوف يجعل إسرائيل وحدها اللاعب الكاسب للمعركة.

ويبقى أن نقول: إن القمة الفرانكفونية التي دعت في ختام أعمالها، إلى وجود دور فرنسي في ملعب القارة الإفريقية يوازي الدور الأمريكي، الذي يسعى لأن يكون اللاعب الأول والأوحد في المنطقة، يمكن أن يؤدي إلى إطفاء نيران الكثير من المشاكل الإفريقية وعلى رأسها قضية دارفور، إذا ما أثبتت الحكومة جديتها ومصداقيتها التي تزعزعت كثيراً، بسياساتها وأقوالها وأفعالها المتناقضة .



قارب يؤثم السودان

أدانت محكمة أمريكية السودان في تفجير المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن. وذكرت وكالات الأنباء والقنوات الفضائية العالمية، أن قاضي المحكمة الاتحادية في نورفولك الأمريكية حمّل مسئولية تفجير المدمرة يو.أس.أى كول للسودان، إلا أنه قال: إنه يحتاج لمزيد من الوقت لتحديد حجم الخسائر التي لحقت بأسر 17 بحارا أمريكيا قضوا نحبهم في الحادث.

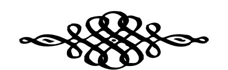
هنا لابد من إحالة القارئ الكريم، إلى وقائع هذه الحادثة التي وقعت في ميناء عدن باليمن في النصف الثاني من أكتوبر عام 2000م، عندما كانت المدمرة (كول) تعتزم التوقف لبضع ساعات لتتزود بالوقود في ميناء عدن، ثم مواصلة السير بعد ذلك نحو مياه الخليج العربي، ففي حوالي الساعة 9:45 صباحا سار قارب صغير من الألياف الزجاجية يبلغ طوله 20 قدما باتجاه الميناء، وعلى متنه بحاران بمحاذاة جانب المدمرة، فجأة فجر الرجلان حمولة هائلة من المتفجرات. اعتقد بعض الناس للوهلة الأولى أن زلزالا قوياً قد وقع. وأدى الانفجار إلى فتح فجوة مداها (40×40) قدما عبر نصف بوصة من حديد الهيكل الخارجي للمدمرة، وشق الانفجار طريقه إلى إحدى غرف المحرك وغرفة الطعام وغرفة كبير الطهاة والمطبخ، وأسفرت عاصفة الحديد والنار واللهب والماء عن مقتل (17) بحارا أمريكيا، وإصابة 33 آخرين على الأقل بجروح. وقد اعتبر الهجوم الأكثر فتكا ضد الجيش الأمريكى منذ عام 1996م، عندما أدى انفجار شاحنة ملغومة بالقرب من الظهران بالمملكة السعودية، إلى مقتل 19 عسكريا أمريكيا.

ونستطيع أن نقول: إن السودان(لا ناقة له ولا جمل) بهذا الهجوم الذي تعرضت له المدمرة (كول)، مثلما لم يكن للسودان أي علاقة بتفجير السفارتين الأمريكتين في دار السلام ونيروبي باعتراف مسئولي الإدارة الأمريكية في وقت لاحق، من قصف وتدمير مصنع الشفا للأدوية بالخرطوم بحري، وقولهم: إن المعلومات التي حصلوا عليها عن المصنع كانت غير صحيحة، مشيرين إلى أن تلك المعلومات ذكرت أن المصنع كان ينتج موادًا لصنع أسلحة كيماوية، وممولا من زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وأخشى أن أقول: إن مؤشرات إدانة السودان قضائيا في قضية المدمرة كول خطيرة جدا، وتعكس مدى نجاح الإدارة الأمريكية في بناء جدار قوي من الكراهية والعداء من الشعب الأمريكي نحو السودان وأهله، إذا أخذنا ذلك من زاوية اهتمام القارئ أو المشاهد بالأحداث الساخنة التي تجرى في محيطه. كما أن المؤشرات تؤكد ضيق أفق حكومة الخرطوم للقراءة التحليلية للتداعيات الإدانة، أو لغياب مبدأ الاستقراء الاستراتيجي لديها، لأن السياسات التي تقوم على مبدأ (الكلب ينبح والجمل ماشى) الجارية داخليا لا تصلح خارجيا، بعد أن أصبح العالم قرية كونية صغيرة تربطه معاهدات ومواثيق تعمل على تحقيق السلام العالمي والتعاون والمساواة في الميدان الدولي، ولو تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

والجانب الآخر الذي ترى أنه بحاجة إلى إيضاح، نظراً لظروف الإدانة التي تعني فيما تعني، ثبوت تهمة الإرهاب على السودان. هل سعت الحكومة عبر وزارتي الخارجية والعدل في مرحلة تقديم الدعوى أمام المحاكم الأمريكية، إلى تعيين هيئة دفاع وطنية أو أجنبية لإبطال وتفنيد تلك الاتهامات ؟ وهل قامت الحكومة منذ اعتراف الإدارة الأمريكية بعدم صحة المعلومات التي أدت لقيامها بقصف مصنع الشفا بالخرطوم بحري، بمقاضاتها في عقر دارها ووسط شعبها ؟ نأمل أن نجد لها إجابة من الخارجية التي تتحمل مسئولية ضياع سمعة السودان على المستوى الرسمي والشعبي على نطاق العالم أجمع ، بجانب ضياع عشرات الملايين من الدولارات إذا ما حددت المحكمة الفدرالية الأمريكية حجم التعويض لأسر ضحايا تفجير المدمرة كول، وحكمت بالغرامة لصالح الشاكين.

ويبقى القول: إننا لا نريد أن نكون رجع الصدى للدولة الأقوى التي لا يقف أمامها شيء، ولكننا نريد أن نكون الصوت القوي الذي يجلجل في قلب أمريكا، ويرتد صداه على شعبها حتى يعلم أي ظلم يتعرض له السودان وأهله**!!**



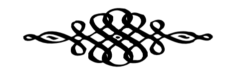
تداعيات الهجوم التشادي

رفضت بشدة الحكومة السودانية اعتذار الحكومة التشادية لاختراق قواتها الأراضى السودانية، وعدوانها على قواتنا المسلحة الباسلة، واعتبرت خياراتها مفتوحة للرد على الهجوم التشادي الذي وقع على منطقة (فرينقا) بولاية غرب دارفور، وأودى بحياة (17) من أفراد القوات المسلحة والشرطة. وتمسك السودان بالرد على هذا الانتهاك السافر والخطير للأراضي السودانية، في الوقت والمكان الذي تحدده القوات المسلحة، قد يكون صحيحا وفى محله لأن من واجب الجيش الدفاع عن الحدود السودانية، من أي تدخل خارجي يهدد ويزعزع أمن وحدود الوطن .

الأمر الذي لا شك فيه، أن الهجوم الغادر الذي شنته القوات التشادية على بلدة (فرينقا) داخل الأراضى السودانية، خطوة رعناء وجبانة واستفزازية، يراد منها توسيع هوة الخلاف بين السودان والمجتمع الدولي، وتسريع عملية التدخل الأجنبى في منطقة دارفور، ودليل آخر على أن الحكومة التشادية لا تحترم المواثيق والعهود والاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة السودانية أمام القيادتين الليبية والإريترية، وآخرها أمام القمة المصغرة في طرابلس في فبراير الماضي. ويؤكد إصرارها على المضي قدما في طريق التصعيد، خدمة لأطراف دولية لها أطماع في السودان .

فالقضية وما فيها، أن طيش القيادة التشادية ومغامراتها البلهاء والرعناء ضد السودان وشعبه، يراد منها الضغط على الحكومة لإدخال القوات المسلحة في مواجهة عسكرية مفتوحة مع تشاد، قد تقود إلى التدخل العسكري الفرنسي عملاً باتفاقية الدفاع المشترك مع الحكومة التشادية، لإضعاف قواتنا المسلحة وكسر أجنحتها الجوية، لتخلو سماء المعركة للحركات الرافضة للسلام.

لا شك أن الاستفزاز والتحدي كبير؛ لأنه تسبب في قتل أرواح بريئة من أهلنا في القوات المسلحة، جريمتها الوحيدة أنها كانت تحرس ثغور وحدود البلاد من أى تطفل واعتداء وتوغل خارجي. إلا أن الدخول في مواجهة في هذا الوقت الذي يمر فيه السودان بجملة من التحديات، يشكل مخاطر كبيرة وخطيرة على مستقبل بلد، مهددًا أصلا بالتقسيم والاجتياح الأجنبي. والأزمة على الحدود التشادية الأخيرة، يمكن حلها عبر الإرادة السياسية القادرة على تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين كما قال السيد الرئيس، الرامية لإعادة الأمن والاستقرار في دارفور وشرق تشاد، لأن أي اضطرابات في تشاد تنعكس سلبا على السودان، وأي مواجهة عسكرية بين البلدين سيستثمرها حاملي السلاح لصالح الفوضى الخلاقة،وهذا يعني انتهاء القطرين.



قبل الإنزلاق نحو حرب جاهلية

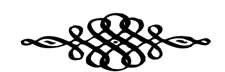
لم تمض ساعات قلائل على إعلان المبعوث الأمريكي للسودان أندروناتسيوس من أن العلاقات بين شريكي الحكم في السودان، تمر وسط مناخ سياسي مسموم، حتى تناولت وكالات الأنباء والقنوات الفضائية العالمية، تحذير مسئول دولي كبير السودان من مغبة الانزلاق نحو حرب أهلية، بعد إشارته إلى التدهور الأمني الكبير في ولايات دارفور الكبرى وبعض أجزاء كردفان المتاخمة لها. والتوتر في العلاقات بين الشركاء في حكومة الوحدة الوطنية .

تصريحات المسئولين بجيش تحرير السودان جناح مناوي بالاستعداد للتنازل عن المناصب الدستورية والتنفيذية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور، بعد أن أصبح إنسانها يعانى إنسانيا وأمنيًا، لم تهدئ أو تخفف من حدة التوتر والاحتقان السائدين في ولايات دارفور، بعد الهجوم الذي شنته فصائل مسلحة مجهولة على أحد معسكرات الاتحاد الإفريقي بحسكنيتة، مما أدى إلى قتل وجرح سبعة عشر من قوات الاتحاد الإفريقي، وحرق أجزاء واسعة من مدينة حسكنيتة وتدميرها تدميراً شاملاً وكليًا. ومهاجمة القوات المسلحة ومليشيات الجنجويد معاقل لحركة مناوي بمنطقة مهاجرية.

الصورة بمفهومها العام، للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد، تعطى انطباعًا قويًا بأن التقرير الذي أعدته مؤسسة أبحاث أمريكية، ونشرته إحدى الصحف الأمريكية في وقت ليس ببعيد، من أن السودان أكثر الدول في العالم عرضة للانهيار من العراق والصومال، بات أكثر قربا ووضوحا عن ذي قبل. فالمتابع للشأن السوداني، يلاحظ اختلاط الأوراق الأمنية والسياسية في أكثر من مكان واتجاه ، جعلت المراقب للحالة السودانية على يقين تام، بأن اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، صار مهددا بالانهيار في أية لحظة بعد تعثر تنفيذ البنود الكبيرة التي جاءت في نص الاتفاقية .

من هنا نستطيع القول: إن فرصة انزلاق السودان نحو هاوية الحرب الأهلية والجاهلية الشاملة، التي لا تبقى ولا تذر على بشر وحجر، ولا أخضر ولا يابس، أصبحت (قاب قوسين أو أدنى) في ظل المناكفات والتلاسن السياسي بين الشريكين في حكومة الوحدة الوطنية، وامتدت نيران الصراع إلى الكثير من جهات السودان خاصة في دارفور. وأن اشتعالها لا قدر الله إذا وقع فسيكون أشد خطرا وأكثر دموية عن ذي قبل، خاصة بعد أن أصبحت قوات الحركة الشعبية أكثر جاهزية بالعتاد والأفراد.

ويبقى أن نقول: إن معالجة الأوضاع الأمنية والسياسية في السودان تبدأ بإخلاص النية وإنكار ألذات، والعمل بشفافية ومصداقية مع المهددات التي تحاك ضد البلاد، وهذا يتطلب الالتفات إلى الرأي الآخر مهما كانت قسوته وحدته، والتعامل بذكاء وحكمة مع الأحداث والتطورات المحتملة، حتى وإن وصلت إلى التضحية بالسلطة السياسية (كلها)، من أجل مصلحة السودان أرضاً وشعباً.



أنقاذ السودان في سرت

وسط مقاطعة من عدة فصائل رئيسية من حركات التمرد المسلحة في دارفور، بدأ رسميا بمدينة(سرت) الليبية محادثات السلام بين الحكومة وفصائل غير مؤثرة من حركات دار فور الرافضة للسلام.

من هنا نقول: إن محادثات السلام الرامية لإيجاد حل للنزاع المسلح في إقليم دارفور، تأتي في ظرف في غاية الصعوبة والتعقيد ، بعد أن رفضت حركتا العدل والمساواة وفصيلة الوحدة لجيش التحرير وفصائل أخرى المشاركة في المحادثات الليبية، واتهام تلك الفصائل الرافضة للمحادثات، الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بتوجيه الدعوة لفصائل كثيرة ليست لها علاقة بالأزمة – على حد تعبيرهم – للاشتراك في المفاوضات، ومطالبتها بإقرار الأمن والسلام في دارفور أولا. ومطالبة فصائل أخرى دون مراعاة لمعاناة أهل دارفور، بتأجيلها لمزيد من التشاور فيما بينهم.

قد يكون صحيحا إلى حد بعيد، تلميحات مبعوث الأمم المتحدة الخاص لدارفور يان اليسون من أن التأجيل أصبح أمرا غير مقبول، بقوله: (لقد انتظرنا وقتا طويلا ولم نجن أي شيء من التأجيل، وأن الوقت لم يعد في مصلحة أي أحد من أهل دارفور). بعد أن تمخض عنه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، كما سبق أن قال ذلك المبعوث الامريكى إلى السودان أندرو ناتسيوس عقب زيارته للبلاد في يوليو من عام 2007م.

لا شك أن الجهود التي بذلها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل إيجاد حالة من التوافق بين الفصائل المتناحرة لم تكلل بالنجاح، كما أن التنازلات التي قدمتها الحكومة من أجل إعادة الأمن والاستقرار في دارفور، ووصلت إلى حد التزام السيد الرئيس بتقديم (300) مليون دولار، كتعويضات للمتضررين والمتأثرين بالحرب، لم تحقق الكثير من التقدم. مما كان له الأثر في تردي الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، على السوء الذي كانت عليه، حتى أصبح الصراع أشبه بالحرب الأهلية بعد دخول القبائل في دائرته.

هنا نقول: إنه ليس غريبًا ولا مستغربًا، أن يبدي الأمين العام بمجلس السلم والمصالحة بدارفور وأمين الاتصال التنظيمي بحركة مناوي مبروك حامد الأمين، عدم تفاؤله من نجاح محادثات سرت. ولا وصف أحد المواطنين للمحادثات بأنها لوحة ديكورية لن تحقق الهدف المنشود، لأن الحركات الأساسية لم تشارك في رسمها. ولا تحليلات وقراءات المراقبين للشأن السوداني داخل البلاد وخارجها التي رأت أنها فاشلة قبل أن تنطلق. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن المحادثات فرصة جيدة لتقريب وجهات النظر بين المجموعات التي تشارك فيها والحكومة.

ويبقى القول: إن حل أزمة دارفور، يتطلب أولا وحدة الفصائل المعارضة والفصائل الموقعة على اتفاقيات سلام مع الحكومة، وهذا يعني الحوار الدارفوري لتوحيد الرؤى، ووضع خارطة طريق لمعالجة الأزمة، ثم تأتي مرحلة إزالة الغبن والتهميش الذي تعرض له الإقليم، ولن يتم ذلك إلا بمنح حركة مناوي الفرصة الكاملة لمعالجة مسببات الأزمة في دارفور، وعلى رأسها غياب مشاريع التنمية المستدامة، ثم السعي للتفاوض مع الفصائل الرئيسية الكبرى من واقع ما تحقق على الأرض. كما يجب على الحكومة ألا تقوم بتوقيع أى إتفاق سلام جديد، مع الفصائل التي تتفاوض معها حاليا، لأن كثرة الاتفاقيات تعقد القضية وتنعكس سلبا على الأزمة السودانية برمتها. ونقول هذا حتى تبقى سرت اللبنة الأولى لإنقاذ دارفور والبلاد والعباد، من خطر التقسيم والتفتيت الذي يتعرض له السودان .

هل تستفيد الحكومة من سرت ؟!

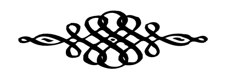
في الوقت الذي نعى فيه الزعيم الليبي معمر القذافي محادثات سرت، داعياً إلى فض المحادثات بسبب غياب الفصائل الرئيسية، ومطالبته للأمم المتحدة برفع يدها عن دارفور. فاجأ رئيس الوفد الحكومي د. نافع علي نافع رئيس ملف دارفور ونائب رئيس المؤتمر الوطني، المجتمع الدولي بإعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد في دارفور، ما لم تخرقه الأطراف الأخرى .

هنا نقول: إن التكتيك الذكي والمدروس الذي لعبته الحكومة في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات النهائية الخاصة بالسلام في إقليم دارفور بمدينة سرت الليبية، لم يأت اعتباطاً، وإنما قصدت الحكومة من إعلان وقف إطلاق النار أمام الوفود وممثلي الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التي حضرت المؤتمر، التأكيد على إيفاء لما وعد به السيد الرئيس عمر حسن البشير رئيس الجمهورية من إعلان الحكومة لوقف إطلاق النار من طرف واحد في ولايات دارفور، وأن الحكومة تتمسك بهذا الموقف وتحترمه طالما احترمه الآخرين .

ومن الأهمية بمكان، أن نبرز هنا الأهمية الخاصة لهذا الإعلان، إذ أنه عرى سوءات حركات التمرد الرافضة للسلام، وأكد بما لا يدع مجالا للشك للقاصي والداني، أن قيادات المعارضة غير مسئولة ولا تأبه لما يتعرض له إنسان دارفور الجائع والخائف، وإنما تحاول أن تصبغ وجودها وحججها العدوانية بطابع مذهب محمود الكذاب في قصص المطالعة، وأنها تقود رعاعا من عصابات النهب المسلح وقطاع الطرق، الذين ليس لديهم أى دوافع سوى زعزعة الأمن وإرهاب المدنيين، ونهب أموال الناس قسرا وجورا وظلما دون مراعاة لمعاناة السكان.

ويمكن القول: إن مفاوضات سرت التي سادتها أجواء مشحونة بالتشاؤم، والمخاوف من انفضاضها دون إيجاد صيغة مقبولة للتعايش السلمي، وصلت إلى حد أن الكثيرين من الناس رأوا عدم جدوى المفاوضات وراهنوا على فشلها، دون أن يدركوا أن مفاوضات سرت حققت نجاحا حكوميا منقطع النظير، بإعادتها الكرة لملعب المجتمع الدولي والإقليمي، والإعلام العالمي الذي ظل- وما زال – يشكل عليها ضغوطا هائلة، وصلت إلى حد اتهامها بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وتشريد المدنيين من قراهم بعد إحراقها واغتصاب نسائهم وقتل أطفالهم.

ويبقى القول: إن مفاوضات سرت الليبية أفرزت واقعا سالبا على الحركات المتمردة، تتراوح شدته وقوته ما بين مستاء من تصرفاتها في أفضل الأحوال، وناقم عليها إلى الحد الذي وصل إلى اتهامها بالعمالة، كما جاء على لسان الرئيس الليبي معمر القذافي، وعدم التحلي بالمسؤولية كما وصفتها بذلك أكثر من دولة غربية وعربية. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تستفيد الحكومة من النجاح الكبير الذي حققته في سرت، بفضحها لقيادات التمرد التي تتخفى تحت ستار شعور أهل دارفور بالظلم والاضطهاد والتهميش، لإنقاذ البلاد من حالة الدمار والاقتتال الغارقة فيه حتى الثمالة.



المداخلة الثالثة لجنائية الدولية

أشرنا في المداخلة السابقة إلى التدخل الإقليمي في دارفور ومحاولات بعض دول الجوار، إلى هدم جميع المساعي التي تبذلها الحكومة لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال إفشال التحركات الحكومية بعمليات استفزازية مسلحة، جعلت الحكومة تتعامل معها بالمثل، الأمر الذي أدى إلى توريطها في مستنقع آخر ، هو الجنائية الدولية، وهذه المداخلة تتوقف مع بعض النماذج.

المقبرة الجماعية مسؤلية من ؟!

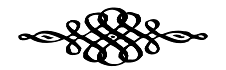
في أكثر الأحيان، لا يكتفي الإنسان بالتأمل فيما حوله من مظاهر، إنما يعمدا إلى محاولة تحليل تلك المظاهر، وبعض المظاهر المؤلمة والقاسية مثل الكشف لأول مرة عن مقبرة جماعية بمنطقة رهد العظام غرب قريضة بدارفور، تجعل الإنسان يشعر بالقنوط والإحباط والقلق مما يحدث في غرب السودان.

أقسم بالله العظيم، إنني حزين للنهاية المفجعة التي انتهى إليها هؤلاء المدنيون الذين تم اعتقالهم ضمن آخرين من أبناء قريضة، بتهمة الاشتباه في ضلوعهم في محاولة اغتيال نائب رئيس حركة تحرير السودان جناح مناوي د. الريح محمود جمعة، إبان زيارته للمنطقة في العاشر من رمضان الماضي. وبقدر حزني وألمي على المصير الذي انتهي إليه هؤلاء الرجال، من ضرب وتعذيب جسدي ومعنوي وقتل ودفن في مقبرة جماعية، بقدر ما كان أسفي وحزني لما آلت إليه الأوضاع في دارفور. وسواء صدقت هذه القصص أو لم تصدق فإنها تستوجب الاستهجان والاستنكار والاحتقار لمرتكبيها، ومطالبة الحكومة إجراء تحقيق شفاف وجاد بشأنها، وتقديم من يقف وراءها للعدالة لتقول كلمتها.

السيد الرئيس في اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أبدى استعداد السودان الكامل للوفاء بالتزاماته تجاه خطة سلام دارفور. وحركة تحرير السودان بقيادة مناوي أمهلت الحزب الحاكم فترة لم تحددها لتنفيذ اتفاق أبوجا، مهددة بأنها ستلجأ إلى خيارات أخرى مفتوحة . محجوب حسين قائد حركة تحرير السودان الكبرى رفض أيلولة رئاسة الاتحاد الإفريقي للحكومة السودانية، معتبرا ذلك تأكيدا لعدم حيادية قوات الاتحاد الأفريقي. الخرطوم وواشنطن تتفقان على تفعيل آليات التحقيق الخاصة بالادعاءات حول وقوع جرائم اغتصاب بولايات دارفور. والأمم المتحدة تؤكد حرصها على تنفيذ حزم الدعم الثلاث وفق تفاهمات أديس أبابا .

اتصالات هاتفية، وتصريحات صحفية، وبيانات مكتوبة، واتصالات سياسية، تصب في مجملها في خانة السياسة والمصالح الداخلية والخارجية، ولا تخدم إنسان دارفور الذي يتعرض مع كل يوم يمر، لمحن يشيب لها الصغار قبل الكبار، حتى وصلت إلى حد العثور على مقبرة جماعية. والإعلان عن اكتشاف مقبرة جماعية يمثل قمة الانحطاط والسقوط المريع للأخلاق في دارفور، وصورة حقيقية لتردى الأوضاع الأخلاقية بصورة مأساوية وكارثية. والكشف عن المقبرة الجماعية نقطة من غيث لا يعرف منتهاه إلا الله، وخطوة في طريق موحش تكتنفه غبرة الموت. وهذه بداية، وقد تكون النهاية أسوأ من المقابر الجماعية التي تم اكتشافها بعد سقوط النظام الصدامي في العراق. أو تلك التي تم العثور عليها بعد انهيار النظام الفاشي في يوغسلافيا. فكل الاحتمالات أصبحت مفتوحة، بعدما انكشف المستور في قريضة .

ويبقى أن نقول: إن اكتشاف مقبرة جماعية في دارفور غير الصورة الإنسانية والأمنية في دارفور من فوق الأرض، لتحل محلها صورة المقابر الجماعية تحت الأرض. والمطلوب بعد أن ملئت الحكومة الدنيا ضجيجا بصرخات التنديد لاغتصاب فتيات قاصرات من قبل القوات الدولية في الجنوب ، أن تسعى بكل موضوعية وشفافية لمعرفة من المسئول عن المقبرة الجماعية في فريضة. حتى لا يتحول أهلنا في دارفور للإقامة قصرًا تحت الأرض!



متاهة المحكمة الدولية

قبل أيام قلائل من صدور لائحة الاتهام ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، قال السيد الرئيس في حوار فضائي مباشر عبر الفيديو كونفيرنس مع المصلين بمسجد مدينة دي ترويت الأمريكية: إن هنالك دولاً ـ لم يسمها ـ لديها مصلحة في إضعاف حكومته وإسقاطها، مضيفاً أن الذين يريدون أن يسقطوا الحكومة في الخرطوم لن نمكنهم من ذلك. السيد الرئيس تحدث بإسهاب عن دوافع استهداف السودان، مبيناً أن بلاده تلعب دورًا محوريًّا في تحرير القارة الإفريقية ودعم حركات التحرر، وأن بلاده من أغنى دول إفريقيا بالموارد الطبيعية، معددًا ما في باطن الأرض من ثروات بترولية بكميات واحتياطيات ضخمة، وما تحمله الأراضي السودانية من غاز ويورانيوم ونحاس وحديد وذهب وغيرها من المعادن الثمينة، إضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة التي لم تستغل، والموارد المائية الضخمة والمناخيات المتعددة والمختلفة، قائلاً: إن كل هذه الموارد هي محل أطماع من القوى الأجنبية. مشيراً في ختام حديثه مع المصلين في أمريكا إلى أن هنالك حلف أمريكي بريطاني إسرائيلي يسعى للهيمنة والسيطرة على هذه المنطقة، وتفكيك دول الإقليم، والسودان إحدى هذه الدول.

الذي لا شك فيه أن السودان مستهدف، ولكن السؤال هل المقصود من استهدافه ثرواته الطبيعية الهائلة، أم تفكيك السودان لإحياء سياسة الشرق الأوسط الكبير؟ ولماذا تم اختيار السودان لتنفيذ سياسة التفكيك والتفتيت، بهذا المشهد التراجيدي الدامي والمأساوي في أكثر من مكان واتجاه ؟ الحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها، أن الدوافع الحقيقة من استهداف السودان، هي كما قال السيد الرئيس إضعاف الحكومة وإسقاطها لتمسكها بتطبيق شرع الله، الذي يعد في نظر الغرب (إرهابا)، وعقابا لها لاستضافتها لقيادات تنظيم القاعدة في المراحل الأولى من سنوات الإنقاذ.

ومن هنا نقول: إن المحور الأمريكي البريطاني الإسرائيلي ماض في تحقيق أهدافه التي ذكرها السيد الرئيس، ولكن ومع الأسف الشديد، بمساهمة من الحكومة، من أهمها عدم حصولها على المرجعية الشعبية الشرعية والضرورية، وعدم إدراكها لأهمية المعادلة المجتمعية، أي قوة الأمة وتلاحمها وتماسكها، وإنما اعتمدت على كوادرها المتحجرة فكرياً، وعلى سياسات الإقصاء والتجويع والتخويف بكافة أنواعه، لتركيع المعارضين لأفكارها. ففتحت بذلك مساحات إضافية وواسعة لدخول (الأجنبي)، الذي نجح إلى حد ما في تحقيق الكثير من مفردات الشرق الأوسط الكبير في إفريقيا، بتوقيع الحكومة لاتفاقية نيفاشا، نقطة الارتكاز الأولى لتقسيم وتفتيت السودان بعد ذلك، وإبراز الصورة القبيحة للعربي المسلم في دارفور من خلال (الجنجويد) .

ويبقى أن نقول: إن ما قاله السيد الرئيس من أن هنالك دولا تسعى لإضعاف حكومة الخرطوم وإسقاطها، صحيح إلى حد بعيد، ولكن إلى متى تتصدى الحكومة إلى الأخطار المحدقة بالبلاد والعباد، بمعزل عن القوى السياسية والشعبية المؤثرة ؟ خاصة بعد أن نجح المحور الأمريكي البريطاني الإسرائيلي في إدخال الحكومة في متاهات جديدة يصعب الخروج منها، وهي توجيه الاتهام لبعض قياداتها السياسية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، يعقبه تحميل الحكومة نفسها مسؤولية عدم تسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي تصبح القيادة السياسية نفسها سجينة في حدود أرض المليون ميل مربع .

كيف تتوخي الحكمة مع لاهاي ؟!

قال وزير الدولة بوزارة الشئون الإنسانية أحمد هارون: إنه ليس خائفا من ورود اسمه على رأس قائمة المحكمة الجنائية الدولية، وانه كان يؤدي دوره كمسئول وفق الدستور والقانون. هنا نقول: من حق وزير الدولة بوزارة الداخلية والمسئول عن مكتب دارفور الأمني السابق أحمد هارون، أن يقول أنه لا يخاف لأنه إنسان قدري مؤمن بما قاله عز وجل في أواخر سورة لقمان: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ ، ولكن من حقنا كشعب أن نخاف؛ لأن الخيارات والاحتمالات بعد توجيه الاتهام رسميا أصبحت مفتوحة.

قد يكون صحيحا، أنه لا ينعقد للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص في محاكمة أي سوداني عن جريمة مدعاة، لأن السودان لم يصادق على نظامها الأساسي، وبالتالي ليس عضواً فيها، وقد يكون صحيحا أيضا ، أن قرار توجيه الاتهام فيه نوعا من الضغط ضد السودان، ولكننا كمواطنين نتساءل، من هم الأفراد الذين أمسكوا بإحدى السيدات وقاموا بربط أحد رجليها على شجرة، فيما قام آخرون بشد الساق الأخرى، وتحت تهديد السلاح الأبيض من سيوف وسكاكين، تناوبوا على اغتصابها بوحشية ليس لها مثيل في تاريخ الجرائم الأخلاقية ! ومن حقنا أن نتساءل، من هم الأفراد الذين قاموا بتنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص في حق عشرين رجلا في مكجر ؟! ومن حقنا كمواطنين، أن نتساءل عن الجهة والجماعة التي تقف وراء تعذيب وقتل ودفن (9) مواطنين في مقبرة جماعية بقريضة ؟! .

تقرير لجنة تقصي- الحقائق حول الادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، الصادر في يناير من عام 2005م، خلص إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ولايات دارفور الثلاث، شاركت فيها جميع أطراف النزاع بدرجات متفاوتة أدت إلى إحداث معاناة إنسانية لأهل دارفور، تمثلت في النزوح إلى عواصم الولايات والمدن الكبيرة، واللجوء إلى تشاد ودول الجوار. كما ثبت لديها أن حوادث اغتصاب وعنف جنسي قد ارتكبت في حق حرائر ونساء دارفور، إلا أن التقرير الحكومي أشار إلى أن هذه الحوادث لم ترتكب بطريقة ممنهجة، وعلى نطاق واسع مما يشكل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وثبت للجنة أن المعارضة المسلحة للحكومة قتلت مدنيين عزل من السلاح وعسكريين جرحى، وقامت بحرق بعض الأحياء والقرى، وأن بعض المناطق التي تحتمي بها عناصر من المعارضة المسلحة تعرضت للقصف الجوي، ونتيجة لذلك القصف قتل بعض المدنيين. وذكرت اللجنة في تقريرها أن القوات المسلحة قامت بإجراء تحقيق في هذا الأمر، وبتعويض المتضررين في مناطق هبيلة وأم قوزين وتولو في دارفور.

نتائج خطيرة في حق الإنسانية خرجت بها لجنة شكلتها الحكومة، للتحقيق في مزاعم بوجود انتهاكات في دارفور. وليس أقل من ذلك خطورة، خروج السيد الوزير بالقول: (أنه كان يؤدى دوره كمسئول وفق الدستور والقانون!!) كأنما قلبت المعادلة في الساحة الحكومية، وتغيرت الأخلاقيات ليكون الفناء لا البقاء ، والقتل بدل إنقاذ الأرواح، والاغتصاب والتشريد والتجويع، عوضا عن المحافظة على الأعراض وتوفير المأوى والاستقرار، وتقديم الدواء والغذاء. قمة الاستسهال وعدم الاهتمام والاحترام لإنسان السودان. قد تكون المشكلة، كل المشكلة كما سبق أن ذكرنا أكثر من مرة، في غياب مبدأ التفكير الإستراتيجي، الذي يرتكز على الإحاطة بالقضايا المطروحة وكيفية معالجاتها، وإيجاد الحلول اللازمة والاحتمالات المتوقعة لها !!.

ويبقى أن نقول: إن خطورة قائمة الجنائية الدولية، أنها طالبت المسئولين المباشرين للملف الأمني في دارفور، وهي بذلك تمس ضمنيا، السياسة الرسمية للحكومة حيال معالجة أزمة دارفور، وهذا يعني أننا إن لم نتصرف بحكمة وعقلانية، فإن الحالة الإنسانية ستقود البلاد إلى مواجهة مع المجتمع الدولي، قد تكون نتائجها غير مبشرة للسودان وأهله.



لو كنت _ محل _ هارون وكوشيب

جدد السيد الرئيس عمر البشير لاءات القسم الثلاثة، لدى مخاطبته الجماهير الحاشدة بشمال كردفان، وأكد انه لن يتم تسليم أي سوداني لمحاكمته بالخارج، في إشارة إلى الوزير أحمد هارون وعلي كوشيب، المتهمين رسميا من الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. دار بيني وأحد الباحثين في مجال البحث العلمي حوار جاد حول رفض الحكومة لتسليم المطلوبين.

قال الباحث: ضع نفسك في مكان السيد الوزير أحمد هارون وعلي كوشيب، ووجهت إليك اتهامات من محكمة دولية بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في دار فور ماذا تفعل ؟

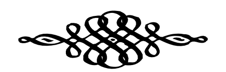
بصراحة شديدة، انشل عقلي وخرس لساني، من هول ووقع السؤال المفاجئ لي، وبعد صمت وتردد لم يدم طويلا قلت: هنالك من أرسل خطابات ومذكرات للسفارة الأمريكية بإحدى دول العالم الثالث في قارة آسيا، يزعم فيها أنه على صلة بزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن المتهم أمريكيا بالإرهاب، ويريد أن يسلم نفسه للسلطات الأمريكية للإدلاء ببعض المعلومات، حيال أكبر (رأس) في قائمة الإرهاب العالمية، رصد لمن يساعد في القبض عليه حيا أو ميتا، (25) مليون دولار. وهذا المواطن المسلم والعربي الساذج أراد أن يستجير بالنار من الرمضاء، لتوهمه بأن الغرب أفضل مما هو فيه. أما إذا كنت في مكان السيد الوزير أحمد هارون، فإن موضوع الاتهام يتجاوز شخصي الضعيف إلى سياسات الدولة برمتها، وفى هذه الحالة أتجاوز البعد الشخصي للبعد القومي، وأترك الأمر برمته للحكومة لتقرر ما تراه مناسبا حيال القضية، التي قد تعود بضرر كبير على الوطن وأهله.

قال الباحث: أي الخيارين تراه أفضل لشخصك في حالة منحتك الدولة حق الاختيار، مثولك أمام محكمة الجنايات الدولية بلاهاي، أم القضاء الوطني ؟

قلت: إذا كانت حيثيات الاتهام من واقع دعوى الأرجنتيني لويس مورينو أوكامبو حقيقية، وثابتة أركانها ومعالمها، وهناك أدلة قوية، وأفادت شهود عيان تؤكد تورطي في جرائم الحرب المزعومة، فإنني إذا ما كنت مواطنًا عادياً، سأفضل المثول أمام القضاء الدولي، لأن أقصى عقوبة فيه بعد إلغاء عقوبة الإعدام في الغرب، هي السجن المؤبد. يعكس القضاء الوطني الذي يصدر أحكاما بالإعدام في حالة الإدانة، كما أن السجون في الغرب تتميز باحترام حقوق الإنسان، وهي أشبه بالفنادق ذات الخمس نجوم الأوروبية، بعكس سجون العالم الثالث، التي لا تصلح حتى للحيوان من حيث مكان الاحتجاز، والمعاملة من قبل الأجهزة القائمة عليها .

قال الباحث: إعلان قائمة أسماء المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، والتي تضمنت وزيرا بحكومة الوحدة الوطنية خطيرة في حق السودان، وربما ستمتد آثارها لتمس الوطن وأهله في حالة تفاقمها. كيف تجنب بلادك وشعبك هذه الأزمة الخطيرة مع المجتمع الدولي إذا كنت في مكان السيد الوزير أحمد هارون ؟

بعد تفكير عميق وهادى، وقراءة متأنية لكافة الاحتمالات والتطورات، التي يمكن أن تعود على الوطن وأهله، في حالة رفض الحكومة لتسليم المتهمين، بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية في دارفور للجنائية الدولية، قلت: لو كنت مواطنا عاديا ومتأكدا من براءتي، فسوف أواجه صحيفة الاتهام في المكان الذي تراه المحكمة الدولية وحكومتي، وثقتي في القضاء الغربي أو الوطني كبيرة؛ لأنهما يعملان تحت الأضواء الكاشفة والجلسات العلنية، وفي هذه الحالة أفضل قضاء لاهاي على القضاء الوطني، على الأقل للإفلات من عقوبة الإعدام إذا ما تم إدانتي بصحيفة الاتهام الموجهة ضدي، أما إذا كنت وزيرا أو مسئولا، فستكون خطوتي الأولى المطالبة بإعفائي من منصبي، لحين إثبات براءتي من التهم الخطيرة الموجهة ضدي، وضمنيا ضد سياسات بلدي الداخلية والخارجية. ثم أواجه المحكمة في أي مكان تراه لإثبات براءتي، وبراءة حكومة بلادي من التهم الكاذبة والملفقة ضدي، وأعتقد أن هذه القضية، ستكون الحد الفاصل بين قوى البغي والشر التي لا تريد الخير والاستقرار والسلام للسودان. ولا أخفى عليك سراً، ففي قرارة نفسي أن أطلب من الحكومة إقالتي وتقديمي للمحاكمة الداخلية أو الخارجية، حتى أكسر السيف الموجه نحو رقبة الوطن لذبحه، وتقسيم لحمه (أكوامًا) ..!!



تناقضات في قضية لاهاي !

قال مدعي المحكمة الجنائية الدولية الأرجنتيني لويس أوكامبو: إن لديه شهوداً شاهدوا وزير الدولة بوزارة الشئون الداخلية السابق أحمد هارون وعلي كوشيب، المتهمين في لائحة (لاهاي) في لقاء واحد، وقد ورد في هذا اللقاء تحفيز الجنجويد أو قل المليشيات المسلحة، على إباحة الغارات والهجمات على المدنيين في دارفور. وأكد أوكامبو أن أحمد هارون مشارك أصيل في تمويل وتجنيد المليشيات. وقال : إن لديه أدلة قوية بأنه وبعد أحدي الغارات على إحدى القرى من قبل المليشيات التي قادها علي كوشيب، تساءل المواطنون في تلك القرية بعد الغارة عن الدوافع لتلك الفظائع التي أقدم عليها كوشيب، وجاءت الإفادات بأن هذا الأخير يتصرف بتفويض من أحمد هارون.

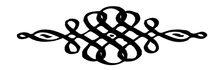
السيد الوزير أحمد هارون قال في حوار أجرته معه صحيفة الاتحاد الإماراتية، ونشرته (الانتباهة) في الثامن من مارس ردا على سؤال، من هو شريكك في الاتهام المدعو علي كوشيب، قال بالنص: (أعرفه معرفة عامة، فقد التقيت به لأول مرة عندما هجم المتمردون على كمجر، وكان اللقاء عابرا وعاما، وليس هناك ما يربطني به على الصعيد الشخصي)، وأضاف ردا على سؤال صحيفة الاتحاد الإماراتية ولا الوظيفي ؟ قائلاً: (ولا الوظيفي، هو مساعد شرطة وأنا وزير، قد يكون عدد الوزراء بالعشرات ولكن عدد مساعدي الشرطة بالألوف، كيف تم اختيار هذا المساعد لمحكمة لاهاي ومن أين تعرف إليه أوكامبو ؟ هذا يؤكد أن المعادلة ليست عادلة).

أما علي كوشيب المتهم الثاني في قائمة مدعي المحكمة الجنائية الدولية، والمعتقل حاليا في ذمة قضية أخرى مرتبطة بما يجري في دارفور. فقد قال لرئيس تحرير (الانتباهة) في اتصال هاتفي ردا على سؤال لرئيس التحرير، إن كانت له صلة بالوزير احمد هارون: (لا اعرفه ولم أقابله). وردا على سؤال آخر، إن كان يأتي إليهم في مناطقهم أثناء العمليات أضاف كوشيب قائلا: (نحن أفراد عاديون فكيف يأتي لنا وزراء ؟ وإذا أتى فقطع شك كان يأتي لجنوده من قوات الشرطة التي انتشرت في دارفور، لتحمي المعسكرات والنازحين).

ولتأكيد عدم صلته بالسيد الوزير قال كويشب ردا على سؤال آخر يقول: هناك تهمة أنه كان ينسق للعمليات العسكرية معك ؟ قال: الذي يعرف العمليات العسكرية وطريقتها، يعلم جيدًا أنني لست الجهة التي يمكن أن ينسق معها أحمد هارون، أنا شخص عادي وعسكري سابق ومجند متطوع، والعمليات العسكرية تتم تحت قيادة ضباط وضباط صف، وأنا لست منهم) .

من سياق الحوارين، يتضح أن هنالك تناقضًا ما بين أقوال السيد الوزير هارون وعلي كوشيب، وتطابق ضمني ما بين إفادات أكاومبو والسيد الوزير، بأن لقاء قد تم بين المتهمين. وهنا نقول: إن المجال قد لا يتسع لاستقصاء التناقضات التي تستهدف إثارة الشكوك حول القضية، وإنما هي محاولة لاستقراء بعض النماذج المطروحة على لائحة الاتهامات، وردود المتهمين عليها على صفحات الصحف والقنوات الفضائية العربية والعالمية. إلا أن الإشكالية الكبيرة، في أن كلا الرجلين ينظر إلى لائحة الاتهام بنظرة سطحية وساذجة، ربما يكون لغياب الإدراك بخطورة الاتهامات الموجهة ضدهما، وبصورة غير مباشرة ضد سياساتها وقيادتها، وعظمة التحديات التي من الممكن أن تواجهه البلاد وشعبها في حالة ثبوت الاتهام.

ولعلنا نقول هنا: إن أفضل سبيل لمحاصرة الاتهام في المرحلة الراهنة، أن يلتزم المطلوبان دولياً الصمت بعدم التعليق سلبا أم إيجابا على لائحة الاتهام، لحين قيام حكومة بوضع استراتيجية وآلية ملائمة، لمواجهة هذه الاتهامات الخطيرة في حقيهما، والتي من الممكن أن تمتد قائمتها لضم المزيد من كبار قياداتها، وعلى رأسهم السيد الرئيس، خاصة بعد إعلان السيد الوزير هارون، بأنه كان ينفذ سياسة الدولة التي ترمي لحماية مواطنيها في دارفور.



المقبرة الجماعية خلط الأوراق

أخيرا، وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر من نشر جريدة السوداني خبر اكتشاف مقبرة جماعية بقريضة، تضم رفات تسع جثث، بدت عليها آثار الضرب والتعذيب. ومرور ما يقارب شهرين من نشر خبر اتهام الأمم المتحدة، لفصيلة من قوات حركة أركو مني مناوي كبير مساعدي رئيس الجمهورية، باعتقال (19) رجلا في منطقة قريضة جنوبي دارفور، عقب هجوم تعرض له نائبه في 29سبتمبر الماضي، عثر على ثمانية منهم فيما بعد مقتولين، وعلى أجسادهم أثار تعذيب.

أخيرا، وبعد طول انتظار امتد لعدة أشهر، شكل كبير رئيس مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية في دارفور مناوي، لجنة قانونية للتحقيق في محاولة اغتيال نائبه والقائد العام لجيش حركة تحرير السودان دكتور الريح محمود جمعة في منطقة قريضة بجنوب دارفور، إبان زيارته للمنطقة للتبشير باتفاقية أبوجا. وبحسب التصريح الصحفي لمكتب مناوي، فإن اللجنة التي يترأسها رئيس الإدارة القانونية في السلطة الانتقالية ستبدأ التحقيق بجميع البيانات من مكان الحادث، وتجميع الأدلة وأخذ أقوال المجني عليهم.

وهنا لابد لنا من الإشارة إلى لما سبق أن طرح بعد إعلان اكتشاف المقبرة وقلنا فيه وقتها: إن هذا العمل يمثل قمة الانحطاط والسقوط المريع للأخلاق في دارفور، وأن اكتشاف المقبرة الجماعية قطرة من غيث لا يعرف منتهاه إلا الله، وخطوة في طريق موحش تكتنفه رائحة الموت. وهذه البداية، وقد تكون النهاية أسوأ من المقابر الجماعية التي تم اكتشافها بعد سقوط النظام الصدامي في العراق، أو تلك التي تم العثور عليها بعد انهيار النظام الفاشي في يوغسلافيا السابقة. وقلنا: إن اكتشاف مقبرة جماعية بقريضة، غير صورة الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور من فوق الأرض، لتحل محلها صورة المقابر الجماعية تحت الأرض. وطالبنا حينها بالتحقيق بموضوعية وشفافية لمعرفة من المسئول عن تلك المقبرة الجماعية.

وأبدينا في زاوية أخرى، بعد مطالبة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل وفوري عن جرائم ضد الإنسانية وقعت في دارفور، من ضمنها أحداث قريضة، أبدينا خشيتنا من خلط الأوراق السياسية والقانونية والأمنية في البلاد، وقلنا: إننا لا نجيد فن الضربات الاستباقية، بإصدار قرار وزاري أو مرسوما جمهوري بعد الكشف عن المقبرة الجماعية، يدعو إلى التحقيق في ملابساتها، قبل أن يأتي من جهات خارجية .

وأخشى أن أقول اليوم بعد قرار مناوي المتأخر جدا : إن الضبابية وعمى الألوان وخلط الأوراق، يغلب على عمل اللجنة التي شكلها مناوي، للتحقيق في جريمة ارتكبها أفراد على صلة بالحركة، فجل أعضائها من مرؤوسي كبير مساعدي رئيس الجمهورية، محلّين (من تحلية) ومطعمين بنفر من الاتحاد الإفريقي، وهذا يعني أنها غير محايدة. وبالرغم من ذلك نقول: إن من الأهمية بمكان، بعد أن وصلت هذه القضية دهاليز الأمم المتحدة، أن يصدر قرارا جمهوريا بتشكيل لجنة تحقيق محايدة، على شاكلة لجنة تقصي- الحقائق التي ترأسها مولانا دفع الله الحج يوسف.

ويبقى أن نقول: إن خلط الأوراق في جريمة قريضة، لن يغير من المطالبات الداخلية والخارجية، بإجراء تحقيق عادل ومحايد. لأن ذر الرماد في العيون لن يجدي نفعا.

الحكومة من مأزق إلى كارثة ..!

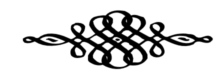
طوت الحكومة بموافقتها على نشر قوات من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في إقليم دارفور، الصفحة الأولى من الحراك الدولي ضد حكومة الخرطوم. وأوقفت بذلك ولو إلي حين تحركات الإدارة الأمريكية وحليفتيها بريطانيا وفرنسا في مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات أممية جديدة على السودان. وأمامها الآن فرصة لطي صفحة أخرى أخطر وأشرس من سابقتيها، وهي تسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، لمحكمة الجنايات الدولية بلاهاي .

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن مدعي عام محكمة الجزاء الدولية لويس مورينو أوكامبو عمم عبر البوليس الدولي (الإنتربول) نشرة حمراء، معنونة بكلمة (مطلوب) بالإنجليزية والعربية على جميع دول العالم، وهى أمر توقيف بالعربي والإنجليزي عليه صورتي المطلوبين السيد الوزير أحمد هارون وعلي كوشيب، وحملت النشرة الممهورة بتوقيع السكرتارية العامة للإنتربول الاتهام الموجه إليهما، وأمرت النشرة جميع دول العالم باعتقالهما وتسليمهما للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد تكون من أخطر المشكلات التي سوف تواجهها الحكومة في مقبل الأيام القادمة، مطالبة مجلس الأمن للحكومة بتسليم المطلوبين خلال مدة محددة، ويمكن قراءة ذلك من خلال تصريحات رئيس مجلس الأمن الدولي البلجيكي يوهان فير مبيكي التي قال فيها: (نحن مقتنعون أن هنالك واجبا قضائيا على الحكومة السودانية القيام به، وهو تسليم هارون وكوشيب إلى المحكمة بلاهاي، وأن ذلك منصوص عليه في الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن رقم (1593)، رغم أن السودان غير موقع على اتفاق روما). أضف إلى ذلك الطلب الذي قدمه أوكامبو لمجلس الأمن الدولي، وفيه يدعو المجلس بمطالبة الحكومة السودانية بتسليم المطلوبين لدى المحكمة، ليمثلا أمام الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الخاصة بتأييد التهم في مواجهتهما أو رفضها. كما أن إعلان مجموعة دول الثمانية التي تضم أمريكا واليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا وروسيا في قمتها الأخيرة، عن تأييدها لملاحقة منفذي الأعمال الوحشية المرتكبة في حق المدنيين في دارفور، وإحالتهما للعدالة .

من هنا نقول: إن موافقة الحكومة على القوات (الهجين) أو (المختلطة) لا يعني نهاية المعركة ضد الاستكبار العالمي الذي يتربص بالسودان، وبدا ذلك يظهر من خلال تصريحات المندوب الفرنسي بمجلس الأمن، الذي اعتبر تسليم المطلوبين للمحكمة الدولية، مكملاً لمسار موافقة الحكومة على القوات الدولية. وإعلان الرئيس الأمريكى بوش أنه سيشدد العقوبات على السودان، بالرغم من موافقته على القوات الهجين.

ويبقى أن نقول: إن الرفض والإدانة للقرارات الدولية على الرغم من تجافيها للعدالة، وإدارة الظهر للتحديات التي تواجه الوطن في مقبل الأيام، فيه نوع من أنواع هلوسة الغيبوبة السابقة للوفاة. وأن السبيل الوحيد لمستقبل ما تبقى من السودان، مرهوناً بالتفكير الواقعي والتخطيط السليم، الذي يحدد أدق وأصعب الخيارات، للخروج من هذا المأزق والكارثة الخطيرة التي وقعنا فيها، بمحض إرادتنا وأفعالنا وأقوالنا.



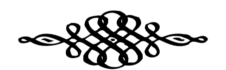
قريضة وعبرة هارون وكوشيب

رفضت حركة تحرير السودان التي يتزعمها مساعد رئيس الجمهورية مني أركو مناوي، مثول دكتور الريح محمود نائب رئيس الحركة في أي تحقيق قضائي، بخصوص المقبرة الجماعية التي تم اكتشافها في قريضة، وقال مستشار الحركة القانوني عبد العزيز سام: إن اتفاق السلام يقسم دارفور لمناطق سيطرة، وان منطقة قريضة لا تسيطر عليها الحكومة، وبالتالي ليس لها حق المساءلة في أحداث وقعت هناك، واعتبر سام تصريحات وزير العدل محمد علي المرضي، بأنه طلب من رئيس الجمهورية رفع الحصانة البرلمانية عن نائب رئيس الحركة الدكتور الريح محمود جمعة، بأنها (خربشة سياسية).

هنا، لا يسعنا إلا أن نعيد ما سبق أن قلنا في أواخر يناير عام 2007م: من أنني حزين للنهاية المفجعة التي انتهى إليها هؤلاء المدنيون، الذين تم اعتقالهم ضمن آخرين من أبناء قريضة للاشتباه بضلوعهم في محاولة اغتيال نائب رئيس حركة تحرير السودان جناح مناوي د. الريح محمود إبان زيارته للمنطقة في العاشر من رمضان 2007. وفي غاية الحزن على المصير الذي انتهى إليه هؤلاء الرجال، بدفنهم في مقبرة جماعية بعد تعرضهم لعمليات تعذيب قذرة، مما يستوجب استهجانه واستنكاره واحتقاره، والمطالبة بشدة من الحكومة بتقديم من يقف وراء هذه العملية الإجرامية الجبانة للعدالة، قبل مطالبة الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل وفوري.

وكم كان يتمنى الإنسان، بعد اكتشاف المقبرة الجماعية أن تقع على مسامعه، إصدار مراسيم جمهورية بتشكيل لجان تحقيق مستقلة، تستبق التدخل الدولي المحتمل عبر بوابة مجلس حقوق الإنسان، الذي بدأت تظهر ملامحه بالمطالبة بالتحقيق في جرائم وقعت في دارفور من ضمنها أحداث قريضة، بدلاً عن الصمت وإدخال القضية في صراع غير مفهوم، بين وزارات سيادية وبعض الحركات الموقعة على اتفاقيات سلام، أسست على ضوئها السلطة الانتقالية قرارها الأخير، الرافض لتصريحات وزير العدل برفع الحصانة البرلمانية عن رجلها الثاني في الحركة.

ويبقى أن نقول : إن خلط الأوراق في جريمة وفظائع قريضة، لن يغير ويعدل ويبدل من المطالبات الداخلية والخارجية بإجراء تحقيق مستقل وعادل ومحايد، حتى لا تصل القضية إلى مرحلة لا نحسد عليها بدأت أشراطها في الظهور. نأمل من الحكومة والوحدة الوطنية أن يستفيدا من عبرة هارون وكوشيب، بالاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق مشتركة، يترأسها قضاة من الاتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية.



تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل الرابع

صور من تفتيت السودان

...

يتنـاول الكاتـب في هـذا الفصـل الـذي يـأتي في مـدخلين، صـورة الدكتور حسن عبد الله الترابي الأب الروحي للحركة الإسلامية في السودان بعد انسلاخه من السلطة، والأستاذ محمد إبراهيم نقد الأمين العـام للحـزب الشـيوعي السـوداني بعـد خروجـه مـن سـجنه الإرادي، ومواقف لبعض القيادات السياسية والحزبية الأخرى، بالإضافة إلى بعض المظاهر، الـتي تشير بصورة ما إلى تعدد القوى الحاكمة في السودان، خاصة من شريحة الطلاب الـتي لعبت دورا جوهريا في تمكين النظام، من البقاء في السلطة لما يقارب عقدين من الزمان، وهـي الشـريحة الـتي قـادت الجهـاد في أحـراش الجنـوب في بـدايات الإنقاذ .

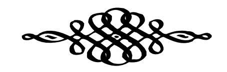
مداخلة أولى

يقول الإمام أبي حامد الغزالي: (إن من ذمك لا يخلو من ثلاثة أحوال، إما أن يكون قد صدق فيما قال، وإما أن يكون صادقا وقصده الإيذاء والتعنت، وإما أن يكون كاذبا)، تذكرت ذلك وأنا أقرأ تصريح وزير العدل مولانا محمد على المرضي، الذي جاء ردا على الاتهامات التي وجهها نائب الأمين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان للأجهزة الشرطية، وقال فيه السيد الوزير: (إنه لا يجد لهذا الموقف سببا حاليا، إلا إذا كان متعلقا بموقف يعود إلى بداية التسعينيات، قبل خروج عرمان وانضمامه للحركة الشعبية). وإفادات الفريق (م) عبدا لرحمن سعيد وزير العلوم والتقانة التي جاءت ردا على تصريحات د. نافع علي نافع نائب الأمين العام للمؤتمر الوطني، والتي هدد فيها بكشف المستور وعلاقة التجمع الوطني بذلك بقوله:(أنه يطلب من د. نافع كشف المستور وعاجلا لمصلحة السودان بدلا من التهديد والوعيد)، محذرا في الوقت نفسه (بان المستور إذا لم يكشف فسيكون لهم موقف آخر، حتى لا يؤخذ الكلام على عواهنه).

نقول: إن الكثيرين من السياسيين يستهينون بالكلمة، ومن ثم لا يلقون لها بالا، فالتصريحات والأقوال التي لا يمكن إنكارها، تعتبر خير شاهد أدانه للغة الخطاب السياسي في حكومة الوحدة الوطنية، الذي ينبني ويقوم على عدم الاهتمام بفن صياغة الكلمة، وفن اختيار الكلمة، وفن اختيار الوقت المناسب لإطلاق الكلمة. وجل خصائصه ومركزاته التي يقوم عليها: (المراء والجدال) و(السخرية والاستهزاء) و(الهمز واللمز والغمز) .

في تقديري، أن ما يثار على الساحة الإعلامية من كلمات وعبارات ضـد (الآخـر)، تشـكل عبئاً يسوده مناخ الضلال والضياع وغياب المقاصد، ففي هذه الكلمات والعبارات مؤشر خطير إلى أن لغة الخطاب السياسي في عهد حكومة الوحدة الوطنية، ما زال مسكوناً بثقافة (البندقيـة)، التـي (وزّرت)، و(برلّمت) و(دسترّت)، ممن كانوا يحملون السلاح في وجه الحكومة، في وقـت تحتـاج فيـه البلاد لحكومـة وبرلمان قـويين ومتما سكين إلى أقصى- حـد ، إحساسـهما واحـد، ونبضـهما واحـد، ولغتهما واحدة، لمجابهة الأخطار والتحديات المحدقة بالوطن داخليا وخارجيا.

ونتناول في هذا الفصل من خلال عرض بعض النماذج الكثير من صور هذه الكلمة، لتي تطلق على الآلاف أو الملايين من خلال الصحف أو عبر الأثير، وتظهـر بصـورة غـير مبـاشرة سيادة لغـة البندقية، على اللغة الدبلوماسية المؤدبة ، ولغة السخرية والاستهزاء والغمز واللمز، بدلاً عن اللغة الرصينة والمهذبة والكلمة المسئولة .



ما بين الترابي ونقد

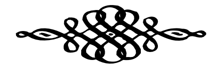
في الوقت الذي ظل فيه د.حسن الترابي الأب الروحي للحركة الإسلامية حبيس القضبان لسنوات طويلة لم يتنسم خلالها رائحة الحرية إلا لعدة أشهر، عاد بعدها مجبورا إلى زنزانته القديمة. فاجأ سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني الأستاذ محمد إبراهيم نقد من مخبئه تحت الأرض، الذي كان محبوسا فيه بإرادته ما يقارب عقد من الزمان، فاجأ الجميع، بإعلانه أنه في انتظار صدور قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بخروجه للعلن بعد توقيع اتفاقية السلام.

نقول: إن موقف د. حسن الترابي الذي قاد الإنقاذ في بدايات شبابها إلى أن وقعت المفاصلة في رمضان منذ عام 2000م، ظل ثابتاً ولم يتغير رغم حملات الاعتقال التي تعرض لها. ومتمسكا بمبادئه وأفكاره التي أدت إلى ابتعاده عن السلطة، لم يرهب الاحتجاز في المعتقلات خاصة بعد تحركاته المكوكية في ولايات السودان المختلفة لطرح أفكاره والبرنامج السياسي لحزبه الجديد المؤتمر الشعبي. أما الأستاذ محمد إبراهيم نقد الذي فضل الابتعاد عن الأضواء منذ بدايات الإنقاذ، والعودة إلى مخبئه أو سجنه القديم، بعد أن (شم) رائحة النظام العقائدي، ليدير من تحت الأرض معركته ضد ما أسماه النظام الشمولي.

فقد رجع إلى معقله بعد أن فقد الكثير من قواعده الشبابية.

لا شك، أن معركة كلا الرجلين اختلفت في نوعية الأسلحة المستخدمة، وطرق المواجهة ضد الإنقاذ. ففي الوقت الذي اعتمد د. الترابي على المعركة المفتوحة. مال الأستاذ نقد إلى الحرب المستترة والخفية، التي لا يعلم بنتائجها إلا أركان حربه أو حزبه.

في تقديري، أن كلا الرجلين خسر المعركة، خاصة وأنهما كانا في مرحلة ما، مصدر إشعاع فكري وإلهام غرائزي لكثير من مريديهم ومحبيهم من شباب الوطن، ويظهر ذلك في تمرد قواعدها عليهما، وظهور تيارات سياسية جديدة خرجت من عباءة الرجلين، تحمل نفس المنهج والبرنامج ولكن بأسماء أخرى.



فتاوى الترابي بين الأمس واليوم

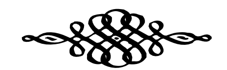
استكبرت واستعظمت شجاعة الدكتور حسن عبد الله الترابي رئيس المؤتمر الشعبي، لثباته على آرائه وأفكاره وفتاويه القديمة والجديدة، وآخرها ما قاله في المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي بولاية نهر النيل، من أن سدرة المنتهى لا وجود لها، وخلق سيدنا ادم وحواء لم يكن من جزء سيدنا آدم، بل هما مخلوقان من نفس واحدة قسمت إلى نصفين. وقوله: إن زواج المكره لا يعدو أن يكون اغتصابا، مشترطا مثول المرأة والرجل أمام كاتب العقد.

واستصغرت واستحقرت إلى أدنى حد، بعضاً ممن يطلقون على أنفسهم ألقاب الدعاة والعلماء وقادة الإصلاح، الذين صمتوا (وهمدوا) وسكنوا كالجمادات، عندما كان الشيخ الترابي يعتلي قمة الإنقاذ، وهو يطلق نفس الفتاوى والآراء والأفكار التي يهاجمونها اليوم، بألسنة حداد وصلته إلى حد المطالبة بمحاكمته بتهمة الردة.

جريدة (الأنباء) الرسمية نشرت في فبراير من عام 1998م في حلقات متصلة: حوار الغرب مع الدكتور الترابي حول الإسلام ومستقبله، الذي أجراه الصحفي الفرنسي الشهير جان كلود لآنس، وأثار وقتها ضجة واسعةً حول ما ورد فيه من آراء وأفكار حاولت بعض الجهات كما تقول الصحيفة: أن تستغلها لإثارة حمله ضد السودان، والإساءة إلى علاقة السودان مع بعض الجهات والدول الإسلامية. وقالت الصحيفة بالنص: (على الرغم من أن الحوار يتسم بالجرأة والصراحة التامة، فإن ما نسب للدكتور لم يخل من التشويه المقصود والتدليس المتعمد). هنا نقتبس بعضاً من الخطوط والعناوين العريضة التي جاءت في متن الحوار الذي نشرته الصحيفة السودانية: يمكن لأي امرأة متقدمة في السن ومتعلمة، أن تقف أمام الرجال وتؤم الصلاة. الفتاة التي لا ترتدي الحجاب أفضل بكثير من التي لا تؤدي الصلاة وغيرها من الخطوط والعناوين البارزة والمثيرة .

ويبقى أن نقول : ما الذي جرى بين الأمس واليوم حتى ينال ممن يدعون أنفسهم بقادة الإصلاح ذماً وطعناً في الشيخ الترابي، والآراء والفتاوى والأفكار هي نفسها عندما كان يعتلي قمة السلطة، بعد استيلاء تيار الإسلام السياسي على الحكم بانقلاب عسكري، وهى نفس الفتاوى التي أفردت لها صحيفة الأنباء الحكومية، الصفحة الخامسة المقروءة بكاملها لنشرها في حلقات متصلة، وبخطوط وعناوين عريضة تحمل نفس الأطروحات التي يهاجمونها اليوم. هل لأن الرجل هبط من علٍ إلى القاع ؟ أم لأنه بعد أن فقد السلطة والقوة والصلاحيات في التعيين الرئاسي لمن قبل يديه وقدميه، أصبح (ملطشة) للكبير والحقير.

ونقول: إن الساكت عن الحق في أمور الدنيا (شيطان أخرس) في أي زمان ومكان، والساكت عن الحق في أمور الدين (إبليس ملعون)، كالذي أخرج أبوينا من الجنة إلى الأرض لنشقى ونكابد، مع الإشارة إلى أنني لديَّ بعض التحفظات على اجتهادات الدكتور الترابي ..!!



الترابي ونقد في ذهنية المرآة

قبل أكثر من عامين، وعلى خلفية مقالات سكرتير الحزب الشيوعي محمد إبراهيم نقد بإحدى الصحف الخليجية، ونشرتها بعض الصحف المحلية من ضمنها (الشارع السياسي) التي توليت إدارة تحريرها لفترة قصيرة كتبت في عمودي اليومي (نافذة مضيئة) تحت عنوان: (ما بين الترابي ونقد): في الوقت الذي ظل فيه د. حسن عبد الله الترابي الأب الروحي للحركة الإسلامية في السودان حبيس القضبان لسنوات طويلة لم يتنسم خلالها رائحة الحرية إلا لعدة أشهر، عاد بعدها مجبورا إلى زنزانته القديمة. فاجأ الأستاذ محمد إبراهيم نقد سكرتير عام الحزب الشيوعي من مخبئه القديم تحت الأرض الذي ظل محبوسا ومعتقلا فيه – بإرادته – ما يقارب عقد من الزمان، فاجأ الجميع بإعلانه أنه في انتظار صدور قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بخروجه للعلن بعد توقيع اتفاقية السلام.

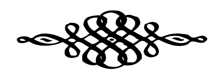
د. الترابي الذي قاد الإنقاذ في بدايات شبابها إلى أن وقعت المفاصلة في رمضان عام 2000م، ظل متمسكا بمبادئه وأفكاره التي أدت إلى ابتعاده عن السلطة. أما الأستاذ نقد ومنذ بدايات الإنقاذ فقد فضل الابتعاد عن الأضواء بعد أن (شم) رائحة النظام العقائدي والعودة إلى مخبئه القديم، ليقود من تحت الأرض معركته ضد النظام الشمولي .

لا شك أن معركة كلا الرجلين اختلفت في نوعية الأسلحة المستخدمة وطرق المواجهة. ففي الوقت الذي رأى فيه د. الترابي أن تكون المعركة مفتوحة وعلنية للرأي العام الداخلي والخارجي. مال الأستاذ نقد إلى الحرب الخفية وغير المرئية التي لا يعلم بنتائجها إلا أركان حربه.

وقلنا : إن كلا الرجلين خسر المعركة خاصة؛ لأنهما كانا في مرحلة ما مصدر إشعاع فكرى وإلهام للكثير من شباب وشابات الوطن، ويظهر هذا الخسران في تمرد قواعدهم عليهم، وظهور تيارات سياسية جديدة خرجت من عباءة الرجلين، تحمل نفس المنهج والفكر والبرامج، ولكن بأسماء ولافتات مختلفة.

ويبقى أن نقول: إن الدكتور الترابي الذي ملء الدنيا ضجيجا بمشاركته غير المباشرة في الاستيلاء على السلطة، وشغل الناس بإطلاق الفتاوى المثيرة للجدل في أشياء معلومة بالضرورة، ومحاولاته لضرب الحكومة من الخلف وتحت الحزام، بإزاحة الستار عن قضايا مصيرية مسكوتا عنها. قالت في حقه القيادية المعروفة في الحزب الشيوعي السيدة فاطمة أحمد إبراهيم أنه (خرّف). أما الأستاذ محمد إبراهيم الأمين العام للحزب الشيوعي (الرجل الخفي) بدون منازع، فقد وصفته الشابة الصحفية سماح عبد اللطيف (بالمساخة) والتعالي والغرور، والتوهم بأنه الأقدر والأعلم عن سائر خلق الله .

وفى تقديري، أن سقوط كلا الرجلين إلى هذا الدرك الأسفل من الألفاظ المتداولة بين الناس، بما في ذلك النساء، إصابة خطيرة في حقيهما فاقت التوقعات والتصورات. وكل هذا بسبب نقل العصمة والقدسية والأفكار والمبادئ، إلى الأشخاص الذين يخطئون ويصيبون ..!



إسحاق الحركة الإسلامية

يقول الإمام الغزالي في سفره القيم إحياء علوم الدين في كتاب (آفات اللسان) : أن خطر اللسان عظيم، ولا نجاة من خطره إلا بالصمت . ومدح المشرع الصمت وحث عليه وقال رسول الله ﷺ : «**من صمت نجا**». وقال أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ : «**لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يدخل الجنة رجل لا يأمن جاره بوائقه**». وفي حديثه عن الفحش والسب وبذاءة اللسان يقول الإمام الغزالي: إنه مذموم ومنهي عنه، وفيه قال النبي ﷺ : «**إياكم والفحش فإن الله تعالى لا يحب الفحش ولا لتفحش**». بل إن الرسول ﷺ ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما نهى عن سب أعداء الإسلام من قتلى بدر من المشركين بقوله: «**لا تسبوا هؤلاء فإنه لا يخلص إليهم شيء مما تقولون وتؤذون الأحياء إلا أن البذاءة لؤم** ». وشدد على ذلك بقوله ﷺ :«**ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء**» .

تذكرت هذه الدرر الإسلامية الخالصة، وأنا أقرأ رد الكاتب الصحفي الساخر والناقد الأدبي المهندس الأستاذ إسحاق أحمد فضل الله على سؤال محرري جريدة (الانتباهة) : هل أنت راض عن واقع الحركة الإسلامية السودانية ؟ وقال بالنص والحرف مع الاستزادة من عندي بين القوسين : (الطعام يكون لذيذا جدا، وشهيا جدا، ولكنه في لحظات الهضم، يتحول لو تدركون إلى شيء يجلب الاشمئزاز(في إشارة منه للفضلات الآدمية والحيوانية) لكنه يظل مغذيا، فالحركة الإسلامية مثل ذلك) ! هذه كلمات الأستاذ إسحاق أحمد فضل الله معد برنامج (ساحات الفداء) التليفزيوني الشهير، الذي كان يحث فيه على الجهاد والاستشهاد، ويثير فيه الحماس والحمية لدى الشباب للتوجه إلى ساحات القتال في أحراش الجنوب وتلال الشرق، هذه هي الكلمات التي قالها في الحوار الذي أجرته معه صحيفة (الانتباهة) عن واقع الحركة الإسلامية في السودان، و سبق أن أشرنا إليها بالنص والحرف. فيها سحق وإسحاق – بمعنى الفعل والاسم – لفكرة الحركة الإسلامية وليس شخوصها.

وهنا نقول: إن التكليف الشرعي فيما نظن ليس بأداء للعبادات، من صلوات وصيام وزكاة وحج تسبقها الشهادة فقط، وإنما هو ارتقاء بشخوصنا ووسائلنا المؤثرة والنافذة، لكي نكون بالمستوى الذي سبق أن أشرنا إليه، حتى نبلغ بالإسلام منتهاه قولا وفعلا. ولا شك عندنا أن الكلمة سواء كانت منطوقة أو مكتوبة أو مسموعة هي الوعاء الإسلامي الأهم، لما لها من قوة التأثير والنفاذ في أعماق الوجدان.

قد تكون بعض جوانب المشكلة التي نعانى منها، أنها جاءت ثمرة التحولات الواضحة للمشروع الحضاري، وانسلاخنا النفسي والروحاني عن إسلامنا الحقيقي، الذي يدعونا إلى عفة اللسان والبعد عن الفحش والبذاءة قولاً وفعلاً. وهذا الانفصال الكبير والرهيب بين تدين وإخلاص بدون تخصص، وتخصص فاقد للمرجعية والرؤية الشرعية ، كل سلاحه الوسائل والتقنيات القتالية القادرة على الإرهاب بدل الإقناع، والعشوائية والهرجلة بدلاً من المنطق والإقناع بالتي هي أحسن .

وفي أكثر من مناسبة، قلنا أن الإسلام اهتم بفن صياغة الكلمة مصداقا لقول الشاعر:

وقد يرجى لجرح السيف براء ولا يبرأ ما جرح اللسان

وقال شاعر آخر :

جراحات الطعان لها التئام ولا تلتئم ما طعن اللسان

شماتة مباركة توجب الإعتذار.. !

رأيت ألا أبادر بالتعليق والتحليل على ما قاله مبارك الفاضل المهدي مستشار رئيس الجمهورية (المقال) ورئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد (المحنط) في الحوار الذي أجرته معه جريدة (الصحافة) السودانية، بعد صدور القرار العدلي بشطب الاتهام في مواجهته في قضية المحاولة التخريبية الأخيرة وإطلاق سراحه، على أمل وعشم أن أجد ما يصحح بعض ما ورد فيه من جمل وعبارات، على غاية من الخطورة على الوطن أرضا وشعبا وعلى شخصيته المثيرة للجدل .

مع شديد الأسف، نجد السيد مبارك قال حرفيا ردا على سؤال من محرري الصحيفة، هل سئل من لجان التحقيق الأمنية عن موقفه من ضرب مصنع الشفاء: (هذه واحدة من النقاشات التي جرت معي في الأمن، قالوا لي: (والله نحن زعلانين منك، من موقفك بتاع الشفاء). فقلت لهم: (والله انتو ناس غريبين جدا، ليه بتنظرو للمسألة من جانب واحد، انتو حتى (الشماتة) مستكثرنها على أنا شمت فيكم، ويعنى انتو اللي عملتوه فينا سهل، قلع توا مننا السلطة بالقوة، طعنتمونا من الخلف، واعتقلتمونا وشردتمونا، وقلتوا فاسدين وحرامية، وعملتوا فينا ما لا يعمل، الجماعة ضربوكم واتجرستوا ونحن شمتنا فيكم ؛ لأنكم سويتوا فينا السبعة وذمتها).

نقول: خطورة تصريحات سليل الإمام المهدي الكبير، الذي حارب وقاتل جيوش أعظم دولة في العالم، ليحرر البلاد والعباد من قيود المستعمر الأجنبي، جاءت مغايرة ومتناقضة تماما مع مفهوم وأقوال وأفعال رمز النضال والجهاد (جده الإمام محمد أحمد المهدي)، وهى بمثابة دعوى صريحة للدولة الأقوى في العالم، التي لا يقف أمامها شيء، لاستهداف الوطن وضربه وتدميره وإعادة استعماره، ولو على أشلاء وجثث وآلام أبنائه .

بل لعلنا نقول: إن هذا المدخل الخطير في التفريق بين الوطن أرضا وشعبا، وبنيته التحتية سواء كانت صناعية أو تعليمية أو صحية وقيادته، كإحدى المحاولات لمحاصرة الإنقاذ وإبعادها عن سدة الحكم، يسهم في القضاء على روح المواطنة، ويقلل من استشعار التحدي الذي يستفز الأمة للدفاع عن أرضها وعرضها وشرفها. وأخطر من ذلك كله، أنه يؤدى إلى التفكير بعقلية المتربصين بالسودان وأهله، والساعين لنهب ثرواته الظاهرة والباطنة، التي من الممكن لو أحسن استغلالها أن تجعل من السودان الأولى في الاقتصاد العالمي.

وليس أقل من ذلك خطورة، شيوع ذهنية الاستسهال وفقدان الحياء لدى السيد مبارك، ونظرته الساذجة والسطحية لقضية ضرب مصنع الشفاء، بادعائه أن تصريحاته وأقواله التي استنكرها الأعداء قبل الأصدقاء (شماتة)، لأن اعتماد عامل الإثارة والشماتة في المسائل التي تمس الوطن، في جميع جوانب الحياة من ثقافية وسياسية واقتصادية ... إلخ، أول من يصاب بسهامها المسمومة الأمة وترابها ومقومات الحياة فيها من بنية تحتية. ونحن هنا لا ندعو السيد مبارك لوقف معارضته للإنقاذ، ومحاولاته (الجهيرة والسرية) لإبعادها عن السلطة، وإنما ندعوه إلى عدم مسايرة الأعداء والمتربصين بالوطن وأهله، والتي ظهرت في تصريحاته بعد قصف مصنع الشفاء وتدميره بمن في داخله من بشر وحجر وأجهزة لا تقدر بثمن.

يبقى أن نقول: إن المناطحة والمناصحة لرجل في قامة مبارك صعبة إن لم تكن مستحيلة، لحنكته وبراعته وقدرته على تطويق الأمور وتطويعها وفق مشيئته، إلا أنني – أرى – بأن يبادر بالاعتذار للشعب عن شماتته، التي أضرت بالأمة أكثر مما أضرت السلطة، حتى تعود ثقة عامة الشعب فيه؛ لأن الوطن في أمس الحاجة لأمثاله.

دعوة لانقلاب عسكري

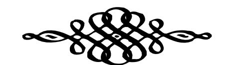
دعا وزير التقانة ونائب رئيس التجمع الديمقراطي الفريق (م) عبد الرحمن سعيد رئيس الجمهورية الفريق عمر حسن البشير لإعلان انحياز القوات المسلحة للشعب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لا تضم المؤتمر الوطني ولا أحزاب الأمة والشيوعي والشعبي. أخشى أن أقول : إن دعوة الفريق سعيد التي زين بها الصفحة الأولى من جريدة الصحافة، بمثابة دعوة للسيد الرئيس بإعلان انقلاب عسكري على الإنقاذ والعودة إلى المربع الأول عند عام 1989م، بعد أن اعتبر بمفهوم المخالفة، أن من يحكم السودان هم المنافقون والمتسلقون ودعاة الحزبية الجوفاء .

وفى تقديري، أن الفريق سعيد بتصريحاته تلك، يفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية المطلوبة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، و لأن في إعلانه هذا دعوة للتعجيل بتمزيق وتفتيت السودان. بل أستطيع القول: إن السودان في هذه المرحلة الحرجة أحوج ما يكون إلى وحدة الصف المدني والعسكري على مختلف الأصعدة، لمجابهة التحديات ومهددات الأمن القومي، وليس إلى التحريض لقلب الطاولة على الجميع ، واتهام (الآخر) وإلقاء التبعة والمسؤولية عليه .

وأقول للفريق سعيد: إن من أخطر القضايا التي سيظل السودان يعاني منها عاجلا وآجلا، الاتفاقيات السياسية التي أبرمتها الحكومة مع الفصائل المسلحة، من أجل ما يزعم أنه سلام. فهذه الاتفاقيات أصبحت ملزمة ولا يمكن الانفكاك منها، حتى لو صدر البيان الأول المسبوق بالمارشات العسكرية. أما في الجانب الآخر من القضية، فنقول فيه للسعيد: يا سيادة الفريق إن اتفاقية نيفاشا التي بدأت لعبتها في مؤتمر أسمرا، قطعت أوصال القوات المسلحة بعد أن استحدثت ثلاثة جيوش، كما أن هنالك عشرات الجيوش والحركات التي تحمل السلاح الأعمى والأصم والأبكم، الذي لا يعرف سوى القتل والإبادة الجماعية منتشرة في اتجاهات البلاد الربع، دون عصابات النهب المسلح التي اتخذت من فوهة البندقية مغنما وكسبا للعيش، فإلى أي جيش من الجيوش الثلاثة سينحاز فخامة الرئيس ؟

وإلى أي فصيل مسلح من الفصائل التي ملئت أرض السودان سينضم السيد الرئيس ؟ وإلى أي عصابة من عصابات النهب المسلح سيلجأ السيد الرئيس؟

من هنا نقول لسعادة الفريق عبد الرحمن سعيد: بدلا عن أن تمارس دور المحرض للتعجيل بقلب الطاولة على رؤوس الجميع، وبدلاً من الحشد الكلامي الذي يصنع الأنصاب والأوثان البشرية، تمسك بيد من حديد بما كنت تدعو إليه وأنت في المعارضة بالخارج، وقاتل بشرف واستبسال حتى تحقق التحول الديمقراطي المطلوب .



الإبدال والإحلال فى السياسة

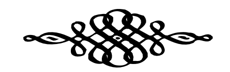
من الإشكاليات الكبيرة في إطار السياسة، التعديلات الأخيرة التي أجراها المؤتمر الـوطني عـلى مستوى الـولاة في ولايـات كسـلا والشـمالية ونهـر النيـل، التـي أثـارت ردود أفعـال متباينـة وسـط المراقبين والمحللين والصحفيين الذين (تباروا) مدحا وذما في شخوصها ورموزها، مما انعكـس في شكل تظاهرات احتجاجية في بعض مدن السودان.

عملية الإحلال والإبدال المفاجئة والمحدودة التي اتخـذها المـؤتمر الـوطني وسـط منسـوبية مـن الوزراء والدستوريين، وصفها بعض النقاد المقربين والمنتمين للحركـة الإسـلامية، والمطلعـين عـلى إمكانيات وقدرات رجالاتها وكوادرها، وصـفوها بالهرجلـة والتخـبط غـير المسـبوق، وصـلت إلى حد أن قال الأستاذ الهندي عز الدين في عموده اليومي بآخر لحظة (شـهادتي لله)، أن هنـاك حاجـة ماسة لإجـراء عمليـات تصـحيح لمجموعـة اتخـاذ القـرار في الدولـة، بعـد أن صـارت المزاجيـة هـي السائدة، وسياسة الـود و(الاسـتلطاف) هـي الحاكمـة ولـيس غيرهـا، وذهابـه إلى أبعـد مـن ذلـك بمطالبته للسيد الرئيس بإصدار مراسيم جمهورية، لتعيين وزراء للداخلية والدفاع بعد أن تزايـدت وارتفعت – على حد تعبيره – حالات القتل الجنائي وانتشار السـلاح السـائب والفالـت، وانتهـاك الطيران الحربي التشـادي لسـيادة الأراضي السـودانية ثـلاث مـرات في أقـل مـن أسـبوعين، دون أن يسقط دفاعنا الجوى طائرة واحدة .

قد يكون من أخطر المشكلات التي نعاني منها، المسارعة في إعلان أسماء زعامات فاقدة للرؤيـة والخبرة، إلا من زاوية الانتماء والولاء للحزب الحاكم، كأننا نعيش في مرحلة دكان القرية التي يبيع فيهـا صـاحبها كـل شيء، ويـدعي أنـه عـلى علـم ودرايـة بـأي شيء، دون أن نتـيح الفرصـة ونفـتح الأبواب لآخرين، قد يكون لديهم القـدرة عـلى الاجتهـاد والتفكـير الاسـتراتيجي لإخـراج الـبلاد والعباد من النفق المظلم الذي تتخبط فيه .

الذي لا شك فيه، أن بلادنا تواجه استهدافا خارجياً كبيراً، بعد نجاح الإنقاذ (المعجزة) في استخراج البترول وإدخال موارده في الموازنة العامة، وإنشاء سد مروي الذي يوفر طاقة كهربائية جبارة ومساحات زراعية شاسعة، تصلح لزراعة القمح – الغذاء الرئيسي- على مستوى العالم – ولمواجهة هذا الاستهداف الذي لم ولن ينقطع ، فإن بلادنا في أمس الحاجة إلى وحدة الصف وجمع الطاقات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والزمان المناسب الذي تتطلبه كل مرحلة .

ويبقى القول: أن عمليات الإحلال والإبدال في ظل المناخ العالمي المسموم الذي يتصيد السودان وشعبه، والإسلام ومعتنقيه دولاً وأفراد، يستوجب وضع إطار جديد لعملية التعيين الوزاري والدستوري تلتف حولها الأمة، وذلك عبر قائمة الترشيح من قبل مؤسسة الرئاسة، وقبول التعيين أو رفضه من نواب الشعب في المجلس الوطني، كما هو معمول به في بعض دول العالم ومنها جمهورية إيران الإسلامية والعراق وأفغانستان.



الإبدال والإحلال فى الولايات

سعدت جدا عندما قرأت موضوع سياسات الإبدال والإحلال في الساحة السياسية السودانية، الذي جعلني أقف قليلا ثم أكتب إليك عن سياسات الإبدال والإحلال في الولايات، وهى مطلوبة في كل شيء حتى تستمر الحياة، ولكن للأسف الشديد، أن بعض الذين يتقلدون وظائف قيادية ودستورية يتمنون أن لا يفارقوا ذلك الكرسي الوثير، ويظلوا مستمسكين به حتى الرمق الأخير من حياتهم . يظنون أن تلك المراكز تدوم لهم إلى الأبد. وأقول لهم: لو كانت تدوم لدامت لسيد الخلق أجمعين ﷺ.

وبخصوص الإحلال والإبدال الذي كان مفاجأة في بعض الولايات، إلا أننا في ولاية الجزيرة كنا نتوقع من ذلك القرار أن يشمل والي الولاية السيد الفريق، نسبة لفشل حكومته في قيادة العمل بهذه الولاية التي شهدت أكبر تدهور في الخدمات الأساسية نتج عنه صراع داخل حكومة الولاية. وظللنا نسمع بعد كل فترة أن فلاناً سوف يحل محل الوالي الحالي عبد الرحمن ولكن لم يحدث شيء من هذا، ونسبة للتدهور الكبير في ولاية الجزيرة التي تعتبر من أكبر الولايات، ظلت تتعرض حكومتها لنقد هادف في جميع الصحف اليومية، حيث كان من المستحيل أن لا تجد مقالة تتناول قضايا وهموم إنسان الجزيرة، ويعود ذلك إلى غياب الوالي وعدم اهتمامه بمعالجة الخدمات الأساسية. وفي الوقت الذي تعاني فيه الولاية من أزمة حقيقية في ترتيب أولوياتها، وإدارة شئونها وترشيد صرف المال العام، ظل السيد الوالي يهتم بإنشاء الجسور والأندية ومهابط الطيارات وأماكن رفاهية الوالي .

أخى محمد، إن المشكلة الرئيسية في الجزيرة أن المجلس التشريعي بالولاية جاء معينًا من الوالي، ومن المستحيل أن يسحب الثقة من ذلك الوالي لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وكنت أتمنى أن تنشئ الدولة معهدا لتدريب الدستوريين يتبع لإحدى المؤسسات الرئيسية، يختص بتدريب شاغلي الوظائف القيادية والدستورية، ومن خلاله يتم تدريسهم آداب الاستقالة وسنة الإحلال والإبدال واحترام الوظيفة، ونعلمهم أن الوظيفة تكليف وليس تشريفًا، لحظتها لا يمكن أن يكون هناك مشكلة في عملية الإحلال والإبدال، وسوف تسير الأمور على ما يرام كما يحدث في كل أنحاء العالم، وسوف نرى بعد ذلك أن الوزير فلان تقدم باستقالته نسبة لفشله في ذلك البرنامج أو أي عمل آخر كلف به، وهذا ممكن إذا تضافرت الجهود وخلصت النوايا وقويت العزائم .

والله ولى التوفيق – حسن محمد عبد الرحيم

من المؤلف نقول: عندما كتبنا عن سياسات الإبدال والإحلال في المواقع السيادية والدستورية ومرافق الدولة المختلفة، كنا نهدف إلى إشاعة ثقافة البقاء للأصلح، الذي يجمع الأمة لإثارة معاني الخير والمحبة فيها، لإيماننا المطلق بأن الثواب والعقاب بالإبقاء والإبعاد، ودائما ما تكون المكافآت لها مفعول السحر في عملية التغيير والتطوير للأوطان والشعوب، بعكس سياسات الإحلال للفاشلين والعاجزين لأسباب أيديولوجية وعقائدية أو ترضيات ومجاملات، فهذه تولد الضغينة والبغضاء في النسيج الاجتماعي، وقد تصل إلى إشهار السلاح كما هو واقع في أكثر من مكان واتجاه، قلبي مع الشعوب في كل ولاية تشعر بالعجز والخلل، ولا تستطيع معالجته أو تقويمه وإصلاح اعوجاجه .

ويبقى أن نقول كما قال القائمون على أمر تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل: إذا صارت الدنيا حطاما من حولنا، فالصبح سوف يجيء من هذا الحطام.

أوكامبو والتدليس في الأوراق الثبوتية

أقسم بلاءات السيد الرئيس الثلاثة، التي أطلقها لتأكيد رفض السودان لدخول القوات الدولية في دارفور، وتسليم أي سوداني لمحاكمته خارج أرض المليون ميل مربع، والتي جاءت بعد إعلان مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو للائحة الاتهام التي تضمنت وزيراً بالحكومة ومواطن آخر، أقسم بالله وهذه اللاءات الثلاثة، أن لائحة أكامبو أفضل مليون مرة من منح الجنسية السودانية للأطفال مجهولا الأبوين عبر الأم، التي أعلن عنها مدير إدارة السجل المدني بوزارة الداخلية، رغم أن قضية لاهاي هي الأخطر والأكثر فظاعة في حق السودان وشعب السودان؛ لأنها تتعلق باتهام السودان وشعبة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

السيد مدير السجل المدني اللواء شرطة آدم دليل سراج قال في حوار أجرته معه صحيفة (الوطن) السودانية، ونشرته في 28 فبراير من العام الجاري في صفحة (قضايا وحوادث)التي يعدها الزميل عمر سيكا، قال: (إن منح الجنسية للأطفال مجهول الأبوين من حقهم، وأن المعالجات تجري لمنحهم الجنسية عبر الأم، بعد أن تحدث بإسهاب عن مقاصد السجل المدني، والذي يقصد به على حد تعبيره حماية وضبط الهوية السودانية، وإنشاء قاعدة للبيانات مركزية لجميع سكان السودان، بها يتم إثبات الأصول العائلية وارتباط الأسر وضبط المواريث، وحماية الأوراق الثبوتية من التزوير).

هنا أقول: سيدي الرئيس، السيد وزير الداخلية، القارئ الكريم، كن معي وتخيل: المشهد الأصلي والمعروف بداهة لمحتويات ومضمون الجنسية على المستويين الوطني والعالمي، إنها تبدأ بعنوان رئيسي- بارز لجهة الإصدار (إدارة الجوازات والهجرة والجنسية)، يتدلى منها (شهادة الجنسية بالميلاد)، تحتها اسم حاملها رباعيا، مكتوبا فيها (أشهد أن فلانًا أو فلانة...ابن، أو ابنة محمد أحمد الغلبان). سوداني/ سودانية الجنسية بالميلاد. وننتقل الآن إلى شكل الجنسية الممنوحة للطفل أو الطفلة المجهولة الأبوين، التي جاءت على لسان مدير السجل المدني بوزارة الداخلية وتم نشرها موثقة في الصحيفة، ولتتخيل معي شكل ومظهر جنسية لشخص مجهول الأبوين (ذكراً كان أو أنثي) ، مكتوباً عليها بالعربي والإنجليزي (أشهد أن فلانًا وفلانة....ابن، أو ابنة / حواء محمد أحمد الغلبان... ولا أدري هل سيكون لها أسماء أخري أم لا. سوداني / سودانية الجنسية بالميلاد ...!

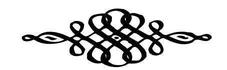
الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، أن هناك شريحة لا بأس بها من الأطفال خرجت إلي الدنيا من أبواب و نوافذ غير شرعية، قد تكون قد حلت علينا قسر- إنتاج شهوة عابرة، أو قد تكون ثمرة ظرف اقتصادي خانق، وقديماً قيل إن الفقر رأس كل بلية ومصيبة ومذهبة للحياة ومسلبة للمرؤة. إلا أن هذا لا يقلل من أنهم أطفال أبريا لا ذنب لهم، سوى أنهم ثمرة شهوة خائبة ومخاض علاقة آثمة، أيا كان سببها و الدوافع التي تقف من ورائها.

يقول أهل الشريعة وعلماء الدين: لا يجوز شرعاً إسناد الاسم إلى الأم، لأن ذلك يتناقض مع الشريعة والأديان كلها، ولا يوجد إسناد لاسم الأم في تاريخ البشرية إلا في حالة واحدة. وهي معجزة سيدنا عيسى ابن مريم. ومن جهة أخري ستكون نظرة المجتمع لمن يطلق علية اسم الأم مليئة بالسخرية والاحتقار والاستهزاء. وفي الجانب الشرعي الدولة ولي من لا ولاية له.

أما أساتذة علم الاجتماع فيقولون: أنه لا بد من مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية لنفسية الطفل، لأن المجتمع ينظر إلى السلطة الأبوية على أنها السلطة المهيمنة والضابطة لشخصية الإنسان، ولكن إذا ما تم تنفيذ ذلك، فسوف ينعكس على الطفل سلباً ونكون بذلك قد جنينا السراب، وبهذا يدفع الطفل ثمن جريمة لم يرتكبها، ويكون الضحية الحقيقية التي تدفع الثمن .

يبقى أن نقول: إن طرح مدير السجل المدني بوزارة الداخلية جد خطير، وكارثة ليس لها مثيل في تاريخ البشرية منذ خلق سيدنا آدم عليه السلام، بل يمكن القول: إنها تجاوزت سنن الله في الأرض، وهي تأكيد لصدق ما ذهبنا إليه، من أن التفكير الاستراتيجي المطلوب على مختلف الأصعدة في عهد الإنقاذ، مجرد من قابلية التفكير الاستراتيجي، وأقل ما يوصف أنه ما زال بعيداً عن حمل القيادة وتحمل المسئولية، ويكاد يكون أشبه بلغة حملة البندقية، التي أوصلتهم إلى السلطة في كبد النهار.

ونقول بالفم الملئ: إن هذا المدخل الخطير في التفريق بين أطفال العلاقات السوية والشرعية، وأطفال (......)، سوف يؤدي إلى بزوغ وظهور (الرايات الخضراء) محلياً وعالمياً، لاسيما بعد استخراج من يود السفر منهم لجواز سفر بجنسية الأم. إزاء كل ذلك تبرز علامة استفهام، هل يستقيم عقلاً أن نرفع هذه السقطات والعلامات والرايات في أوراقنا الثبوتية ؟ ولماذا صمت المسؤولين بوزارة الرعاية الاجتماعية وكتاب الافتتاحيات والمقالات في الصحف عن هذه التصريحات الكارثية ؟!



البغلة في الإبريق ..!

طالبت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والروابط الشبابية والنسوة ومراكز حقوق الإنسان الحكومة بتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين، وتوفير الدواء والكساء والمأكل والمشرب للمحتاجين، وسد رمق الجائعين، وإعفاء المواطنين غير القادرين على دفع الضرائب والجبايات بمختلف مسمياتها طيلة الفترة المتبقية للاستفتاء. ودعت القوى السياسية والمدنية في المذكرة التي وقعتها «30» جهة تنظيمية وحزبية غير حكومية، وتسلمتها رئاسة الجمهورية، الحكومة لخفض الصرف البذخي في رواتب ومخصصات كبار المسئولين بالدولة وأعضاء البرلمان والمستشارين الرئاسيين، ووقف الصرف في استضافة المؤتمرات والسمنارات والاحتفالات الدولية وإقامة المناسبات العامة وتوسعة المباني الحكومية، وإلى تقليص الولايات أل «26» إلى «9» مديريات وإلغاء وزارات مركزية.

ونستطيع أن نقول : إن ثورة الإنقاذ الوطني في سنواتها الأولى، أعلنت عن «ميثاق أهل السودان» الذي تضمن في فقرة الاقتصاد والمال، (إن المال لله الذي خلقه، والقوامة فيه للمجتمع والفرد مستخلف فيه، ومن حق كل إنسان أن ينال نصيبه العادل من العطاء الإلهي، ولا يجوز لأحد أن يحرم آخر أو يستغله، ويسعى المجتمع بحق القوامة، لإعادة توزيع الثروات المالية والمادية لصالح المستضعفين والمحرومين، لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء، ويتبنى المجتمع والدولة سياسات فاعلة لمحو الظلم وإزالة كل أشكال الاستغلال والرياء والبؤس والحاجة، وتمكن العاملين بعقولهم وأيديهم من فرص العمالة المجزية والمنتجة).

والواقع الذي لا يمكن لأحد إنكاره، أنه بعد مرور ما يقارب «18» عاماً من استيلاء الإنقاذ علي السلطة، أن وحدة الوطن وسلامة المجتمع وتعايش أهله على اختلاف تنوعهم في وحدة وانسجام وسلام، يؤسس على أسس العدل والإخاء، انزوت إلى ركن قصي، إن لم نقل أنها تلاشت وأصبحت في حكم العدم واللاشيء. فالفقر والحاجة والعوز بكل أشكالها ومضامينها طالت أكثر من «90٪» من أفراد شعبنا، والاستغلال في أبشع صوره أصبح سيد الموقف. استغلال باسم الدين، وباسم الإنسانية، وباسم المخالفات والنفايات، وباسم دعم فئات وجماعات واتحادات، وبأسماء أخرى ما أنزل الله بها من سلطان.

ووحدة الوطن وسلامة المجتمع انفرطت وتقطعت إلى أشلاء مبعثرة، قد تكون أشد خطرا على ما تبقى من السودان أرضا وشعباً. فالبلاد قسمت إلى ولايات ودويلات لها رؤساء ووزراء ومستشارون ومجالس تشريعية، قيل لتقصير الظل الإداري، ولكنها أبعدت الظل الحكومي وأضعفت الإنسان الريفي. وصار من زعماء عصابات وحركات النهب المسلح قيادات سياسية تبحث عن المال والسلطة والجاه من بوابة استغلال حاجات الإنسان، وشردت مئات الآلاف إن لم نقل ملايين بالإحالة للصالح العام.

ويبقي أن نقول: أن مذكرة المنظمات والقوى السياسية غير الحكومية جاءت متأخرة ومتأخرة جداً، فلن يرضى حامل سلاح اعتلى قمة السلطة أن تخفض مكانته، ولن يرضى إنسان ولي على قوم أن يتنازل عن (كرسي الرئاسة). وبالتالي لن تتمكن الحكومة من تغطية منصرفاتها واحتياجاتها، إلا بمزيد من الأثقال والأحمال على المواطن المكسور الجناح، فاللعبة أصبحت للأقوياء وأصحاب المصالح وحملة السلاح. وأضعف حلقاتها محمد أحمد الغلبان العاجز حتى عن أن يقول: «البغلة في الإبريق».

تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل الخامس

من مظاهر انهيار السودان

...

يحتوي هذا الفصل بعض القضايا التي يرى الكاتب أنها ربما قد تكون من الأسباب الرئيسية التي أدت إلي أن يصل السودان إلى هذا الدرك الخطير من الانهيار والفوضى، الذي وصل إلى حد حمل السلاح ضد الحكومة، ومنها قضايا الفساد التي انتشرت كالسرطان في مفاصل الدولة دون أن تجد علاجاً، ويركز الكاتب في يومياته على عدم التزام الدولة نفسها بالقوانين التي شرعتها لاستئصال الفساد. كما يتناول الكاتب سوء الإدارة لمرافق الدولة والتخبط بصورة جعل الإنسان السوداني يعاني في كل شيء .

المداخلة الأولى الفساد

الحسابات السرية وإقرارات الذمة

بين الحين والآخر تصدر بعض الكلمات، أو المقالات، الحاملة بين ثناياها إشارات سلبية، حول العلاقة بين الحكومة وأطراف سياسية أخرى، ومن أمثلة وقائع التوتر الحادة والمؤثرة، تفجير مصادر خاصة، قنبلة أرقام الحسابات السرية لقيادات الحركة الشعبية في الخارج.

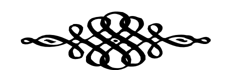
ولعلنا نقول: قد لا يكون غريبا ومستغربا، أن تتسرب أرقام الحسابات السرية في المصارف الخارجية لبعض قيادات الحركة الشعبية للصحافة المحلية، من مصادر قوية وصفتها بعض الصحف التي نقلت الخبر بأنها خاصة. وذكرت صحيفة أن الخبر جاء من مصدر لم تحدده، بينما غيبت صحيفة أخرى المصدر تماما. ومما لاشك فيه عندنا بعد القراءة المتعمقة للخبر وتحليله، أن الصحف الثلاث قد توحدت وتطابقت في نقل محتويات الوثائق، بنفس الصياغات التي دبجت بها من المصدر القوى، الذى اختارها دون سائر الصحف الأخرى لنشرها. وهى عبارات (وثيقة رقم ...؟)، و(حسابا يحمل الرقم...؟) .

وهذا يقودنا إلى القول: إن هنالك جهات نافذة لديها القدرة واليد الطولى حتى خارج السودان، تسعى لتوسيع شقة الخلاف بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية، حتى تتجه البلاد بقوة نحو الانشطار والتقسيم إلى نصفين شمالي وجنوبي، أو لأسباب أخرى هي أدرى بها، قد يكون من ضمنها إحياء ميثاق تيار الإسلام السياسي في عهد الثمانينيات، الذي كان يدعو إلى فصل الجنوب المسيحي عن شمال السودان المسلم.

هنا نقول: إن حكايات أرقام الحسابات السرية لقادة الدول ومافيا المخدرات وغسيل الأموال، ومن يدور في فلكهم من الشخصيات القيادية والرأسمالية في المصارف والبنوك الخارجية ليست جديدة، فقد سبق أن تم تسريب حسابات سرية بمئات الملايين من الدولارات، لبعض القيادات المسئولة في حكومة الخرطوم في مصارف إحدى الدول الآسيوية الإسلامية، إلا أن استخبارات تلك الدول احترمت (شعرة معاوية) التي تربطها بالحكومة، ولم تدلِ بأسماء المستفيدين من تلك الحسابات ومكانتهم القيادية، بعكس الجهة أو الجهات التي قامت بتسريب الحسابات الخاصة بقيادات الحركة الشعبية في بنوك ومصارف نيروبي، حيث نجد أنها لم تراعِ(شعرة معاوية) التي تربط بين أبناء الشمال والجنوب المتنافرين أصلاً منذ استقلال السودان، رغم أنهما يحملان أسم السودان. كأنها سعت بذلك كما جاء في لغة الخطاب الإعلامي لإحدى الصحف الثلاث التي نشرت التسريب، لنسف اتفاقية نيفاشا والتعجيل بفصل الجنوب، أو العودة مرة أخرى لحالة الاحتراب التي أودت بحياة أكثر من مليوني سوداني، بعد أن تم التوافق على أن يكون الحل سلميا من خلال اتفاقية سلام نيفاشا .

هنا أخشى أن أقول: إن تسريبات الحسابات السرية لمشار وربيكا وياي، التي تزامنت مع تصريحات إدارة الثراء الحرام والمشبوه من عدم استلامها لإقرارات الذمة من الأشخاص الخاضعين لها منذ مجيء الإنقاذ، ومطالبتها للحكومة برفع الحصانة عن الرافضين لتسليم إقرارات الذمة، قد تعيدنا إلى (حجوة أم ضبي بينة)، التي تتردد مع قدوم كل إدارة جديدة لمكافحة الثراء الحرام يناط بها تحمل المسئولية. فقد سبق أن طرحت بقوة في عهد مولانا د.حاج آدم حسن الطاهر، ومولانا عمر أحمد محمد، ومولانا ونان وغيرهم من المستشارين الأكفاء والغيورين على هذا الوطن الكبير وثرواته الطبيعية الهائلة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن د. حاج آدم ذهب بنفسه إلى القصر الجمهوري، وفى حقيبته السوداء حزمة من إقرارات الذمة قام بتسليمها للمسئولين الذين وقع عليهم الاختيار لتولى مناصب وزارية وسيادية، للقيام بملئها بعد أداء القسم أمام السيد رئيس الجمهورية، إلا أنها(خرجت ولم تعد) حتى وقت وتاريخ تحرير هذه المادة، كما مولانا الهادي مكاوي رئيس إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، بقوله: (إن إدارته لم تستلم إقرارات ذمة منذ عام 1989م) .

ويبقى أن نقول : لو أن الحكومة كانت جادة في الالتزام بالقوانين التي سنتها، والتدابير والتحوطات التي اتخذتها للحفاظ على المال العام وحماية من عبث المفسدين، لما سمعنا اليوم عن الحسابات الخاصة بقيادات الحركة الشعبية في بنوك نيروبي، ولا عن القضايا المثارة يوميا في الصحف عن قضايا اختلاسات للمال العام، ولا عن أزمة دارفور، ولا عن ارتفاع نسب الفقر في البلاد، ولا عن الضبابية والألوان الرمادية التي تكتنف المشهد السياسي، وغيرها من الأزمات التي توشك أن تعصف بالبلاد، لأن السودان أغنى مما هو متصور ومشاع ولكن.. !!



ملفات الفساد في الجنوب ؟!

ذكرت إحدى الصحف اليومية، أن حكومة الجنوب قامت في خطوة جريئة، بإلقاء القبض على اثنين من أبرز قياداتها في بلاغات تتصل بالفساد، هما العميد (م) مارتن ملوال عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ وإيزاك مكور أتيم مدير وزارة المالية بحكومة الجنوب. العميد مارتن نفى بشدة أن يكون قد تعرض للاعتقال من قبل حكومة الجنوب، إلا أنه اعترف باستدعائه من قبل وكيل النيابة للأداء بمعلومات حول صفقة سيارات. وقال مارتن: إنه ذهب إلى وكالة النيابة، وأدلى بمعلومات حول البلاغ المدون أمامها، ثم غادرها فور الانتهاء من أخذ أقواله، مبينا أن شركة أروب التي يملكها لا علاقة له بصفقة السيارات موضوع القضية.

أما الجانب الآخر لمحاربة ملفات الفساد في الجنوب، هو تشكيل حكومة الجنوب لجنة لمكافحة الفساد في جنوب السودان، بدأت عملها بإجراء تحقيق موسع في العقود التي أبرمتها حكومة الجنوب خلال العامين الماضيين، بعد أن أشارت مزاعم باختفاء ملايين الدينارات السودانية.

وفى نفس الإطار، كشف تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية لبرلمان ولاية الخرطوم، أن جملة الاعتداء على المال العام بالولاية بلغ أكثر من (مليار) و244 مليون دينار للعام المالي 2005م، إلا أنه ذكر أنه قد تم استردادها. وفي ولاية النيل الأزرق أقال واليها عبد الرحمن أبومدين في أواخر يناير الماضي، اثنين من أعضاء حكومة الولاية هما وزير الثقافة والإعلام حسن حسين ومعتمد الدمازين د. بدوي منقاش، لضعف الأداء وعدم الالتزام بالبرامج التنظيمية، نافيا بشدة ما تردد من أن أسباب الإقالة تعود لاختلاسات في المال العام أو سوء الأداء المالي.

نقول: إن مدير إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه مولانا الهادي محجوب مكاوي أعلن في ديسمبر من العام الماضي، أن إدارته لم تستلم منذ عام 1989م أية إقرارات ذمة من الأشخاص الخاضعين لها، وهم رئيس الجمهورية ونوابه ومساعدوه، والمستشارون والوزراء الاتحاديون ووزراء الدولة، والولاة والوزراء الولائيون والمعتمدون، إلى جانب رئيس القضاء والمراجع العام والقضاة والمستشارين القانونيين بوزارة العدل والموظفون بديوان المراجع العام، وضباط قوات الشعب المسلحة والشرطة والأمن، وشاغلي المناصب القيادية بالخدمة المدنية. وأشار المستشار مكاوي في تصريحه لإحدى الصحف السودانية إلى النتائج المترتبة لمن يرفض ملء إقرارات الذمة، وقال: إن القانون ينص على معاقبتهم بالسجن ستة أشهر، أو الغرامة، أو العقوبتين معا في حالة الرفض.

سقت كل هذه القصص الإخبارية لأقول: إن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الجنوب للحفاظ على المال العام تحسب في صالح حكومة الجنوب وليس عليها، وهي خطوة أولية تنم عن الشفافية في التعامل مع المال العام، والجرائم الضارة بالاقتصاد الجنوبي، الذي ما زال في طور النمو، وتبشر بأنها في الطريق والاتجاه الصحيح للقضاء والحد من تنامي ثقافة الاعتداء على المال العام بين الجنوبيين. ويرى الكثيرون من المحللين أن في نشر مثل هذه الأخبار والتقارير في وسائل الإعلام، يراد من ورائها التشفي والفتنة، وإظهار حكومة الجنوب بأنها زمرة من اللصوص وآكلي مال المواطن الفقير، لدواعي وأسباب تكاد تكون معروفة.

ويبقى القول: إن تحريم محاولات النظر في قضايا الاعتداء على المال العام وتخريب الاقتصاد الوطني بالمركز، وتعطيل القوانين التي تحد من انتشاره، مثل قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، والاكتفاء بالبحث عن القضايا في الجنوب أشبه بالضحك على الذقون، فضلاً عن أنه يشيع ذهنية الاستسهال والاستهبال، ويبقى السؤال الكبير ماذا أعددنا لمعالجة ملفات الفساد التي أضحت تثار كل عام محلياً وعالميا ؟!



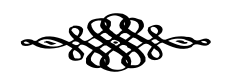
تقرير المراجع العام أعوذ بالله !

الناظر فيما يسمى بتقرير المراجع العام الدوري – مضمونا وإخراجا – لا يفاجأ كثيرا، بالحالة التي نحن عليها، فمن الحقائق الثابتة للتقرير المتكرر مع كل عام جديد، إنه يحمل نفس القصة والسيناريو والراوي والصلاة المحمدية (ص)، إلا في الأرقام التي تزداد شموخا وارتفاعا واتساعا، مع تغيرات طفيفة في الآيات القرآنية. مؤشرات تقرير المراجع العام لجمهورية السودان أمام المجلس الوطني، حول الحسابات الختامية للحكومة القومية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2000م الماضي، ومن واقع إشارته السالبة يعكس الإحساس بتنامي ظاهرة الاعتداء على المال العام في نطاق الأجهزة القومية، فقد قفزت الأرقام بسرعة الصاروخ من (542.5) مليون دينار سوداني بالقديم، لتصل إلى (904.3) مليون دينار، بزيادة (361.8) مليون دينار، في حين سجلت أرقام الاسترداد من جملة ما تم الاعتداء عليه (34.6) مليون دينار، بنسبة بلغت (4٪) فقط من جملة المبالغ المعتدى عليها. وعلى المستوى الولائي ذكر التقرير أن جملة المال المعتدى عليه في الولايات الشمالية بلغ (187.3) مليون دينار، لم يسترد منها إلا (16.5) مليونا، أي ما يعادل(9٪)من المبلغ المعتدى عليه بالولايات الشمالية.

تأسيسا على ما سبق، نجد أن محمد أحمد الغلبان الذي يسدد بلوائح وقوانين اتحادية وولائية، ضرائب وزكاة وغيرها من الجبايات والرسوم المبتكرة والمبتدعة قسرا وقهرا، (راحت) عليه ألف وأربعين مليون ونصف المليون دينار، كان من الممكن أن تغير مجرى حياته، لو استغلت في أي مرفق خدمي يشكو ويعانى من النقص الحاد في معينات العمل، بل قد يضطر المواطن المسكين والفقير(مجبرا)، لسداد جبايات أخرى بأسماء جديدة لمحصلين غلاظ شداد من قوت (عياله)، لتغطية نفقات القطط السمان من الأثرياء الجدد، ممن يجري البحث عنهم ، أو من هم تحت رهن الاحتجاز القضائي لحين اكتمال التحقيق معهم ، أو من صدرت ضدهم حكما بالسجن أو الغرامة لنهبهم ماله !

لقد كان العطاء المأمول من ديوان المراجع العام الذي تم تكوينه لمراقبة الأداء المالي للدولة، يدرس همومه ومشكلاته ويقدم الحلول والمعالجات المطلوبة، التي تضع الدولة على طريق التغيير والارتقاء والطهارة والنقاء، أن يضع الضوابط واللوائح والقوانين التي تحافظ على المال العام من عبث العابثين، ولكن – مع الأسف الشديد – نجده من واقع التقارير الدورية التي يعلنها القائمون عليه تحت قبة المجلس الوطني في كل عام، قد فشلوا في أداء المهمة الموكلة عليهم بتقدير يفوق حد الوصف والامتياز، حتى غدت الأرقام التي يكشف عنها المراجع العام سنويا كما قال الزميل يوسف عبد المنان، لا تثير حفيظة أحد في الدولة والشارع العام. وانتهت بنا إلى حالة من مظهر الهزيمة النفسية والاستحالة من معالجة الحالة التي نعاني منها عام بعد آخر، لأسباب أيدولوجية وعقائدية وفكرية معروفة.

صحيح أن هنالك محاولات وجهود مقدرة من الديوان للحفاظ على المال العام، إلا أنها باءت بالفشل كما أظهرت ذلك التقارير الدورية، وهذا يطرح علامة استفهام: لماذا لم تسارع الحكومة إلى تغيير القائمين على ديوان المراجع العام بشخصيات جديدة وقوية، عسى ولعل أن نصلح الحال في التقارير اللاحقة !



تناقضات الوزير والمراجع العام !

مما يؤسف له، أن أهل السودان قبل أن يفوقوا من هول (صدمة) و(خبطات) الاعتداء على المال العام، المتكررة والمتنامية كل عام. فاجأ مولانا محمد علي المرضي وزير العدل بحكومة الوحدة الوطنية (110) دولة و(38) وزيرا، وأكثر من (30) مليون سوداني، بتصريحات تحمل الكثير من مضامين الفرح والبهجة، وتستحق التصفيق الحاد والقوي، قال فيها: إن مؤتمر مكافحة الفساد الذي عقد بجوهانسبرج بجنوب إفريقيا، أشاد بنهج السودان المتبع في مكافحة الفساد .

هنا نقول : إن الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن بلادنا التي أصبح يستشهد بنهجها المتبع في مكافحة الفساد- على حد تعبير السيد الوزير – في جوانب القانون واستقلال القضاء، وتشريع قوانين التزوير والاختلاس والثراء الحرام ومكافحة غسيل الأموال، في طليعة الدول الأكثر فسادا في العالم، وجاءت في المرتبة قبل الأخيرة على نطاق العالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية الأخير. بجانب ذلك إن تقرير المراجع العام الذي أعلنه في 16 أبريل 200م تحت قبة المجلس الوطني، أكد أن هنالك (1091.6) مليون دينار تم نهبها و(بلعها) من قبل أشخاص لم يسمهم، لم يسترد منها إلا (4٪) من إجمالي المبلغ، أي أن أكثر من مليار دينار خرجت من خزينة الشعب، لم ولن تعود إليه حتى لو تم القبض على (آكليها) من القطط السمان !

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، في حقل القوانين والتشريعات المعمول بها لمحاربة الفساد، التي استشهد بها السيد الوزير أنها حبر على ورق، ولم يتم تنزيلها على أرض الواقع إلا على الذين لا سند لهم ولا ظهر من أبناء الأمة، ويكفي الإشارة إلى أن مولانا الهادي محجوب مكاوي مدير إدارة الثراء الحرام والمشبوه، قال في تصريح سابق لإحدى الصحف السودانية: إن إدارته لم تستلم منذ عام 1989م ظهيرة استيلاء الإنقاذ على السلطة، أية إقرارات للذمة من الأشخاص الخاضعين لها، بدءا من رئيس الجمهورية حتى أصغر موظف بالخدمة المدنية.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن الفساد استشرى في كل مكان واتجاه، حتى مهنة الطب الإنسانية لم تسلم منه، وهنالك (116) شكوى ضد الأطباء والمستشفيات تم الإبلاغ عنها في العام المنصرم، انحصرت معظمها في الجراحة وأمراض النساء والتوليد والتخدير. بل وصل الحال بنا إلى حد احتجاز جثث الموتى من المرضى، لحين سداد أجرة الفشل من محاولات الاستشفاء من داء عضال لحق بهم. وهناك أحاديث وقصص خبرية لا حصر لها عن الأدوية الفاسدة. وطال الفساد مجال التعليم، ويكفى للاستدلال بذلك، قصة هروب مدير إحدى المدارس بالخرطوم بمرحلة الأساس برسوم امتحانات تلاميذ مدرسته. فالفساد طال واستطال وانفجر في وجه الجميع، بدون تمييز للمرضى والضعفاء والفقراء والأطفال وحتى تلاميذ المدارس.

قد يكون من أخطر المشكلات التي لا نزال نعانى منها، إننا نتفاخر في كثير من الأحيان بسن وتشريع قوانين قد تحمي الوطن وشعبه من عبث الفاسدين، وفي كثير من الأحيان نقول أشياء كبيرة وعظيمة، ولكن لا نعمل بها ونطبقها في مسار حياتنا، شاننا في ذلك شأن المرأة المستوصلة، التي تستعير شعر غيرها وتوصله بشعرها، لكي تحاول الظهور على غير الحقيقة المخادعة للناس .

ويبقى أن نقول : إننا لا نعيب التشريعات والقوانين المحكمة تجاه محاربة الفساد، ولكننا نعيب آليات التنفيذ الضعيفة، التي تتحرك في مساحات الانتماء العقائدي والطائفي والصفوي، مما جعل مثل هذه المليارات (تهرب) من خزينة الدولة كل عام، كما تشير إلى ذلك تقارير المراجع العام الدورية !!



محاربة الفساد في إقرارات الذمة

تعهد وزير الدولة بالعدل ويك كوال في أول تصريح له بعد استلامه لمهام منصبه، بمحاربة كافة أشكال الفساد، وقال الوزير ردا على سؤال للأستاذة الرائعة في مجال الشئون العدلية إخلاص النو حول خطط وزارته لمعالجة ملفات الفساد: (إن كل من تسول له نفسه الكسب غير الحلال لابد أن يردع)، مشددا على ضرورة رد الحقوق لأهلها فيء أي شكوى مالية، ومؤكدا أنه سيكون سندا لمن بالوزارة لتوفير مبدأ العدالة الناجز للسودانيين.

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن الفساد المالي والإداري في عهد الإنقاذ استشرى كالمرض السرطاني، وامتد وبلغ مرحلة متطورة جعلت السودان في مقدمة الدول التي ينتشر فيها الفساد، حسب التقارير العالمية وتقرير منظمة الشفافية الدولية الذي نشر عام 2006م، وجاء ترتيبه (147) من (150) دولة حول العالم، الأمر الذي حدا بالدكتور حسن عبد الله الترابي الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي أن يقول في لقاء جماهيري بشندى: إن الفساد في عهد الإنقاذ فاق معدلات كل الأنظمة السابقة، وأن أوراق بعض المسئولين في الحكومة أصبحت مكشوفة ولا يبالون بسترها، مشيرا إلى امتلاك أسرة مسئول (180) بناية متشابهة الألوان وامتلاك مسئول آخر خمس بنايات، و(25) قطعة سكنية بأحد الأحياء الراقية بالخرطوم. وجعلت السيد الرئيس يتعهد بعد نشر تقرير المراجع العام في 2006م، بسد جميع الثغرات في القوانين التي ينفذ منها الفاسدون، ووجه السيد الرئيس مؤسسات الدولة التنفيذية والعدلية بتطبيق القوانين القائمة لصيانة المال العام، تطبيقا صارما خاصة فيما يتعلق بالمشتريات أو العقود أو استخدام أموال الدولة في غير الأغراض المحددة لها .

قد تكون كل المشكلة يا سيادة الوزير، في غياب وعجز وزارة العدل نفسها في تطبيق القوانين التي وضعتها لمحاربة الفساد، وعلى رأسها قوانين إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، كما جاء في تصريحات مديرها مولانا الهادي محجوب مكاوي في ديسمبر من العام قبل الماضي التي قال فيها: إن إدارته لم تستلم منذ عام 1989م أية إقرارات ذمة من الأشخاص الخاضعين لها، وأضاف – وهذا تصريح قبل عامين – : أن وزارة العدل تدرس مشروع قانون جديد لمحاربة الفساد، وأنها قدمت مقترحا لضم كافة النيابات المعنية بالمال العام والفساد وغسيل الأموال والدجل والشعوذة، تحت مظلة إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه.

ويبقى أن نقول: من أخطر المشكلات التي ما نزال نعاني منها، وجود عناوين كبيرة تتصدر الصحف، ولكنها تفتقد للمضامين البسيطة الدالة عليها، ونسمع كثيرا عن إطلاق الأقوال دون أن نبادر بتحويلها إلى أفعال، حتى لنكاد نقول: إن التقرير الأخير للمراجع العام زاد الطين بلة، بل أضاف لحالة الفساد التي نعانى منها احتقانات أخرى خطيرة، هي رفض جهات حكومية مهمتها محاربة الفساد لمبدأ المراجعة .

وفيما أرى لكي تنجح توجهات الدولة لمحاربة الفساد، أنه لابد من أن تبدأ بتفعيل وتنشيط وتطبيق قوانين إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، وعلى رأسها إقرارات الذمة الغائبة حتى عن المسئولين عن سنها وتشريعها، على حد تصريحات مولانا الهادي محجوب قبل أكثر من عام، ونتمنى أن تكون ضربة البداية بك يا سيادة الوزير.

أين تكمن علة الفساد ؟!

يبدو، أن هول الصدمة من الاعتداءات المتكررة على المال العام، التي يعلنها سنويا مراجع عام السودان أبو بكر عبد الله مارن، لم تعد تفاجئ أو تستفز أحداً لكثرتها وامتداداها وانتشارها كالوباء (السرطاني) في مفاصل الدولة، كما أشار إلى ذلك تقرير المراجع العام الأخير، وفى أحسن الأحوال تنطلق كلمات هنا وهناك، تبدى تحسرها وتخوفها من أن تتحول البلاد والعباد إلى فوضى شاملة، تؤدى إلى صراع طبقي بين أفراد المجتمع لا يبقى ولا يذر. وفي هذه الرسالة التي بعث بها الأخ الأستاذ أحمد عبد الله السيد من ود مدني تعبيراً عن ذلك، وفيها يقول: الأخ الكريم محمد نعيم، قرأت أمس الأول 20 / 1 / 2008م (نافذة مضيئة) بشغف شديد، وكان جوهر الموضوع يتحدث في الصميم. نعم أخي محمد، لقد قلبت المعادلة في الساحة السودانية، فأصبح الفاسد والمرتشي أهل السطوة ونشطا الصفوة الحاكمة، وما أخر هذا البلد الأمين إلا غول الفساد الذي أوصل العباد إلى ذل التسول والانحطاط. وما هذه النماذج المنحرفة في مجتمعنا السوداني الأصيل، إلا نتيجة لضغوط اقتصادية كبيرة أودت بالناس إلى هذا المنعطف الخطير والهاوية السحيقة. إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول أن الفساد نسبى وقد يوجد في أي دولة في العالم، ولكن إذا استشرى يصيب أوصال الدولة بالخراب .

ويمضى قائلا: البنوك عصب الاقتصاد، والصحف اليومية تطالعنا مع كل فجر جديد بما يحدث فيها من اختلاسات ضارة بالاقتصاد القومي. وقد لا يتسع المجال هنا لاستقصاء حالات الاعتداء على المال العام، ذلك أن الاستقصاء يكاد يكون مستحيلا لكثرتها وتجدد الوسائل والأساليب وتعددها، إلا أن هناك تساؤلاً ماذا فعل القائمون بأمرها من علاج لهذه الظاهرة ؟ وماذا تم بشأن استرداد الأموال الضائعة بسبب الطفيليين وشاذ الأفاق ؟ أين المراجع العام ودوره الرقابي، وهل تنتهي مهمته برفع التقارير ؟ إن الذي يحدث من فساد وتجاوزات أخذت بالمسحوقين من ذوى الدخل المحدود والمعاشين الذين تعرضوا لجزاء سنمار، وسيحول الراشدون إلى مجرمين، ويسود الصراع الطبقي بين فيئات المجتمع . وما نقرؤه يوميا في الصحف السياسية والاجتماعية من ممارسات شاذة تجاه المال العام، ليست لها علاقة ألبتة بموروثات وتقاليد هذا الشعب الأبي ، واختتم بقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

نقول بعد أن انتهت الرسالة: إن إعلان وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء كمال عبد اللطيف في المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية، عن تشكيل رئاسة الجمهورية للجنة العليا للإطلاع على المخالفات الواردة في تقرير المراجع العام، لم تعد تكفي لمحاربة(غول) الفساد المتنامي، والمتصاعد لأعلى بسرعة الصاروخ يوما بعد آخر، لأن العلة لم تعد في حجم المخالفات ومرتكبيها، وإنما في غياب التطبيق الصريح لنصوص القانون التي تم سنها لمحاربته والقضاء على جرثومته، وفى مقدمتها قانون إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، وتحديدا في البند أو الفقرة الخاصة بملء إقرارات الذمة من الأشخاص الخاضعين لها، بدءا من أعلى قمة سيادية في البلاد، حتى شاغلي المناصب القيادية بالخدمة العامة.

ويبقى أن نكرر ما سبق أن قلناه: إننا لا نعيب التشريعات والقوانين التي تم سنها لمحاربة الفساد، وإنما العيب في آليات التنفيذ التي تقودها مجموعات صغيرة ترى ضرورة إقامة دولتها الدينية بفقه الضرورة، التي تجعل المليارات تتسلل وتهرب دون إذن من خزانة الدولة .

محاربة الفساد من البرلمان

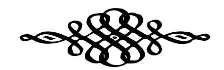
يعتزم المجلس الوطني كعادته مع كل تقرير جديد للمراجع العام تشكيل لجنة خاصة لدراسته. وقال رئيس مراجعة العمل والإدارة والمظالم العامة بالمجلس الوطني عباس خضر الحسين للصحفيين: إن اللجنة استفسرت من وزير المالية والمراجع العام ومسئولين بالمباحث المركزية والنيابة العليا بخصوص وقف واسترداد الأموال المعتدى عليها. مبينا أن المباحث الجنائية قدمت مبادرة، وصفها بالجدية تتضمن قانونا لمكافحة الاعتداء على المال العام.

الواقع الذي لا يمكن تجاهله والتنكر له، ويعتبر خير شاهد إدانة مستمر لحال المجلس الوطني، المناط به بجانب التشريع القائم بأعمال الرقابة، أن الفساد المالي والإداري كما سبق أن قلنا قد بلغ في عهد المجلس الحالي مرحلة متطورة، جعلت السودان في مقدمة دول العالم الأكثر فسادا، حسب التقارير العالمية لمنظمة الشفافية، الأمر الذي جعل مسئولا رفيعا بالمجلس الوطني، يشبه الفساد في الشمال بـ(كرشة الحيوان) . ودفع الزعيم د. حسن عبد الله الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي إلى القول: إن الفساد في الإنقاذ فاق كل الأنظمة السابقة، قائلاً أن أسرة مسئول في الحكومة تمتلك (180) بناية متشابهة الألوان. وأجبرت الرجل الثاني في المؤتمر الشعبي د. علي الحاج إلى أن يقول بحسرة وألم بالغين: (خلوها مستورة).

كم كان يتمنى الإنسان، بعد فشل الأجهزة العدلية في سد الثغرات القانونية التي ينفذ من خلالها الفاسدون، أن يتحرك المجلس الوطني لممارسة دوره الرقابي والمحاسبي لأجهزة الدولة التنفيذية المناط بها حماية المال العام، خاصة بعد أن وجه السيد الرئيس بعد نشر تقرير المراجع العام في 2006م، مؤسسات الدولة التنفيذية والعدلية بتطبيق القوانين القائمة تطبيقا صارما لصيانة المال العام.

وهنا نستطيع أن نقول كما سبق أن قلنا: إن المشكلة ليست في القوانين التي يتم سنها، والمبادرات التي يتم تقديمها، واللجان التي يتم تشكيلها مع كل تقرير جديد، وإنما في تطبيق القوانين التي وضعتها الدولة لمحاربة الفساد، ومنها قانون إدارة الثراء الحرام والمشبوه الغائب حتى عن المسئولين عن سنه وتشريعه والمصادقة عليه .

يبقى أن نقول : إن المحافظة على المال العام، تبدأ فيما أرى من ممارسة المجلس الوطني نفسه لدوره الرقابي، وفصل الإدارات والنيابات المعنية بالمال العام عن الجهاز التنفيذي للدولة، وتبعيتها لرئاسة الجمهورية أو المجلس الوطني إداريا وماليا، بعد أن أثبتت فشلها بتقدير يفوق حد الامتياز وهي داخل الجهاز التنفيذي. فضلا عن مساءلة بعض الأجهزة العدلية مثل الشرطة والسلطة القضائية، وهي أجهزة مهمتها الأولى تطبيق القوانين، لرفضها كما قال أبو بكر عبدا لله مارن المراجع العام في تقريره الأخير، الاستجابة لمبدأ المراجعة.



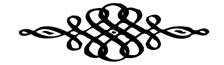
المداخلة الثانية صور من انهيار السودان

الكلاكلة صورة من الاهمال الرسمي!

الحقيقة التي لا مراء فيها، أن هناك معاناة حقيقية في مجال الخدمات سواء كانت صحية أو تعليمية أو اقتصادية، والأخطر من ذلك كله خدمات البنية التحتية، فمن يريد أن يستنشق الروائح النتنة والكريهة ؟. ومن في نفسه الرغبة الحقيقية لأن يرى بأم عينيه المياه الأسنة (المعشوشبة) بخضرة الطحالب ؟. وهل هنالك من مجنون يعشق أن يعيش وسط جحافل وجيوش جرارة من البعوض والذباب، وغيرها من(المخلوقات)الطائرة والزاحفة ؟. وهل هناك من يحب أن يبتهج ويمرح ويرقص بهستيرية وجنون(مزعجين)على نقيق الضفادع ؟. من يريد أن يعايش ويشاهد بحواسه الخمسة أقبح صور الإهمال الحكومي الرسمي للخدمات ؟!..

نقول : توجه حالا وفورا ودون تأخير إلى محلية الكلاكلة جنوب الخرطوم، وتحديدا سوق اللفة والأحياء القريبة منه، هناك عشرات المحلات والدكاكين والورش، وأحياء سكنية مأهولة بالسكان ممتدة وسط المياه الآسنة، وأخرى محاصر بها من كل الاتجاهات. ليست مياه السيول والفيضانات التي تهدد جزءًا واسعاً من البلاد، وإنما مياه الأمطار التي تهطل سنويا في أوقات محددة ومعروفة منذ أن خلق الله الكون، ويستعد لها السكان المحليون والرسميون في أيام محددة من كل عام، بصيانة أسطح المنازل وإعادة تأهيل وحفر المصارف والمجاري وردم الأراضي المنخفضة .

كان العطاء المأمول من محلية الكلاكلة التي يطلق عليها مجازا (الصين الشعبية)، أو(شبرا الخيمة المصرية) لكثافة سكانها وامتدادها العمراني ولثرائها الكبير، أن تكون النموذج الذي يحتذى به في العمران والمصارف الحديثة، ولكن مع شديد الأسف، نجد أن الصورة هي نفس الصورة التي رسمتها في المقدمة، رغم تأكيد كل من التقيت بهم من المواطنين والعمال والباعة البسطاء بما فيهم (الاسكافيين) وستات الشاي وأصحاب الحرف الهامشية، بأنهم يسددون الرسوم والضرائب والجبايات التي لا تحصي ولا تعد، التي تفرضها عليهم المحليات طوعا وكرها شهريا .



الناس تتساقط كأوراق الأشجار !!

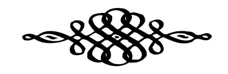
يبدو أن المشهد الصحي في السودان، لا يتميز كثيراً عن سائر مشاهد العنف المادي والرمزي ذي الوجوه والدوافع العقائدية والطائفية والجهوية، بل لعلنا نقول: إنه ينذر بشر مستطير إذا لم نتداركه، ونجد حلولا عاجلة لمشاكل الصحة الوقائية والعلاجية. لغة الأرقام وهي التي لا تكذب، تصور المشهد الصحي بالبلاد بالمأساوي والكارثة، فمن واقع رصد الأخبار ذات الصلة بالحالة الصحية بالبلاد، بالصحف المحلية الصادرة خلال الثلاثة أيام التي خلت من شهر أكتوبر 2006م، تبدو الصورة كما يرسمها قادة العمل الصحي كما يلي :

مدير إدارة الوبائيات بوزارة الصحة بكسلا، أعلن أن جملة الإصابات بحالات الإسهال المائي الحاد: بلغت (792) حالة في خمس محليات، توفى منها (27) مصابا. وزارة الصحة بولاية سنار كشفت عن وجود (63) حالة إصابة بالإسهال المائي الحاد، وقالت : إن انتشار التيفود واليرقان وسط المواطنين وصل إلى معدلات مرتفعة ومقلقة. فيما تجاوزت حالات الإصابة بالإسهالات المائية الحادة بولاية القضارف، (527) إصابة بينها (66) حالة وفاة. وجاء على لسان وزير صحة ولاية الخرطوم، أن معدلات الإصابة بالعمى في البلاد وصلت إلى (500) ألف حالة، منها (10٪) من بين تلاميذ المدارس. واكتشف فنيو برنامج الفحص الطوعي عن مرض الإيدز بولاية كسلا، (78) حالة إصابة جديدة من جملة (153) شخصا تقدموا للفحص الطوعي للإيدز، أى ما يعادل أكثر من (50٪) من حجم العينة التي تطوعت للفحص الطوعي. كما يواجه(13) ألفا من مرضى الفشل الكلوي بالسودان وضعا مأساويا خطيراً، بسبب تأخر وزارة المالية في تغطية تكاليف الأدوية المنقذة للحياة ومحاليل الاستصغاء الدموي.

من ناحية أخرى، أظهرت مسوح طبية نفذتها وزارة الصحة بولاية الخرطوم، عن ارتفاع نسبة الفقراء الذين لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج بالمستشفيات، وقالت أنها وصلت إلى (35٪) من أعداد المرضى الذين يصلون المستشفيات، وأن الذين يتلقون العلاج بالمستشفيات الحكومية وصل إلى (50٪) من تعداد السودان.

الحكومة ترصد من الخزينة العامة للدولة ملايين الدولارات لتمويل قوات الاتحاد الإفريقي، وأضعاف هذه المبالغ تأتي لذات الغرض من الدول العربية. ودفعات دولارية أخرى في حجمها لتغطية جولات المفاوضات السلمية، مع حاملي السلاح بالحركات الخارجة عن القانون التي انتشرت بكثافة في شتى اتجاهات السودان الأربع، لترضية وإسكات بعضهم بالعملات الأجنبية، وتعجز عن توفير بضع ملايين من الدولارات لإنقاذ الوضع الصحي الذي يحتضر في البلاد.

وأخشى أن أقول: إنه إذا استمرت الحالة الصحية التي نعانى منها على ما هي عليه، فسيأتي يوم لن تجد فيه حكومة الخرطوم شخصاً سليماً لمقاومة الغزاة الجدد لدارفور، سوى ناس ضعفاء ومرضى، منهكين جسمانياً، ومسلوبي الإرادة والقوة، يتساقطون كما تتساقط أوراق الأشجار في فصل الشتاء ..!!



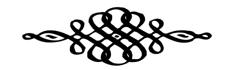
لن يرحم التاريخ

قلت سابقا أن المشهد الصحي في السودان ينذر بشر مستطير، وكارثة مأساوية إذا لم نتداركه، ونضع الحلول المناسبة لاحتوائه، واستشهدت بحزمة من الأخبار المثارة بالصحف التي تؤكد ما ذهبت إليه. والذي لا شك فيه أن النظام الصحي في البلاد أصبح عاجزا عن الوصول إلى تحقيق الصحة للجميع، ويعود ذلك إلى عجز وفشل جهات الاختصاص الصحية في تفعيل برنامج الصحة الوقائية، التي تعمل على وقاية الإنسان من الأمراض التي لا يستطيع أن يقي نفسه منها، بالعمل على تقليل حدوث الوبائيات والتعامل معها إذا ما حدثت، واتخاذ كل ما يحمي الإنسان من المؤثرات البيئية ومخلفات الصناعة، وتطبيق سياسة الرعاية الصحية الأولية التي تصب في وقاية الإنسان من الأمراض، والوقاية من الأمراض المتوطنة والعمل على القضاء عليها واحتوائها، وتحصين المواطنين بالأمصال الواقية ضد الأمراض المتوطنة والوبائية .

ومن المؤسف حقاً: أن النظام الصحي في بلادنا، عجز حتى عن توفير الصحة العلاجية في المدن والمناطق البعيدة عن المركز، والتي تبدأ بإعداد المكان المناسب والمؤهل، لعلاج الإنسان حسب ما تطلبه حالته المرضية. فإذا استعرضنا اتجاهات الأمراض التي ورد ذكرها سابقا، نجد أنها من الأمراض ذات الصلة الوثيقة بالمياه وإصحاح البيئة المائية، وأمراض أخرى تكاد أن تصبح مستوطنة كمرض الإيدز، الذي صار كالنار المشتعلة في الهشيم من شدة انتشاره وانتقاله من منطقة إلى أخرى، بسرعة تضاهي سرعة الصوت في انقضاضه وافتراسه لضحاياه.

والحقيقة المحزنة التي قد تكون غائبة عن ذهن وفكر السياسيين في دول العالم الثالث وبلادنا، أن المشهد الصحي لا يقل خطورة عن مهددات الأمن القومي، التي تخصص لها ميزانيات ضخمة ومفتوحة. فالحروب والمعارك الشرسة التي يخوضها الأطباء ضد الأمراض التي تصيب الإنسان، أشبه بالصراع المسلح ضد كائنات وأمم حية لا نراها بالعين المجردة، تتنوع في أسلحتها، وتفتك بضحاياها بدم بارد وبكل قسوة وفظاعة، لا تعرف الرحمة والشفقة، ولا تثيرها آلام ودموع وذبول ضحاياها.

وليس أقل من ذلك خطورة، شيوع ذهنية الاستسهال وعدم تقدير الأمر وإعداد العدة المطلوبة له، من قبل الحزب الحاكم الذي دائما ما يخصص وزارة الصحة، ضمن حقائب الترضية والعطاء للعائدين من صفوف المعارضة، والمنشقين عن أحزابهم وموقعي اتفاقيات السلام. من هنا نقول: إننا ما لم نتخلص من عقدة دونية هذه الوزارة الخدمية، والنظرة إليها من زاوية عدم تأثيرها على الأمن القومي، سنبقى ونظل نراوح مكاننا إن لم نكن نتراجع، ويزداد الموقف تأزما وتفاقما، ويومها لن يرحم التاريخ.



ضحايا الفيضانات الأخيرة

اليوم وبعد أن ابتلع النيل غضبته، وهمد وسكن ، ثم مضى في هدوء وكبرياء في مجراه المعتاد، دون أن يحاسبه أحد على فعلته النكراء في حق عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، بعد أن دمر الكثير من المنازل التي يقيمون فيها، وقتل العشرات منهم، وجرف آلاف الأفدنة بما في جوفها من محاصيل زراعية. رجعت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ومحليتها لترديد نفس مقولاتها القديمة. فقد أعلنت وزارة الداخلية في النصف الثاني من أغسطس الماضي، على لسان مدير الهيئة العامة للدفاع المدني اللواء شرطة عوض وداعة الله، أن الفيضانات التي شهدتها البلاد تسببت في تدمير (5729) منزلا، من غير أن يحكى المسؤول ووسائل الإعلام التي نقلت الخبر للقارئ والمشاهد والمستمع، المأساة الأكبر التي تأتى بعد كارثة السيول والأمطار.

نفس القصة والسيناريو والفيلم، ومفردات اللغة المستخدمة، والخلفية التاريخية للفيضانات التي مرت على السودان، منذ عام 1946 حتى آخر طوفان عام 1988م، يتم عرضها من قبل المسئولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والولائي عبر شاشات وصفحات وأثير وسائل الإعلام المشاهدة والمقروءة والمسموعة، مع نهاية كل فصل خريف جديد، وتنتهي بالقصص الإخبارية والحكايات المأساوية التي لا تنسى، مثل قصة الصبي الدرويش عوض الذي خرج من منزل ذويه في فيضان 1988 ولم يعد حتى الآن.

هنا نقول: الذي لا شك فيه، أن مشكلة الفيضانات التي تأتي في كل عام في أيام معلومة، تكاد تكون صورة طبق الأصل لما جرى في فيضانات سابقة، وكلها تتحدث عن السلطات المحلية التي فشلت في تأهيل المصارف والمجاري، وعن المواطن الذي اعتدى على مجارى السيول والأمطار، دون إشارة منها إلى ما حدث بعد الفيضانات.

والواقع المؤلم إلى حد بعيد، ووفقا للإحصاءات الرسمية وغير الرسمية يقول: إن أغلبية شعب السودان من الفقراء والمعدمين، وإن أعداد الفقراء وصل(96٪) من تعداد السكان، وأخرى تقدرهم ب(70 ٪). إلا أن المؤكد أن المنازل التي دمرت تعود إلى أهل القاع والحضيض، وساكني بيوت الطين و(الجالوص)، والقش والرواكيب، بمعنى آخر أنها للطبقات المهشمة والمنسية إلا في زمن الانتخابات، ومظاهرات التأييد والتنديد .

ويحق لنا أن نتساءل عن المسئول عن هذه النكسات والنكبات الخطيرة، وعن العوامل والأسباب التي أدت إليها، وماذا قدمت الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمحليات وأهل الخير والإحسان طوال عهود الفيضانات التي مضت، لضحايا الفيضانات الذين دمرت منازلهم الواقية لهم من حر الهجير والبرد القارص، والساترة لهم من التجسس والتحسس والاغتياب. وأين مقولاتنا عن أن تنمية الموارد البشرية يتم ببناء قدراتها؛ لأنها هي المحور الأساسي في إنجاز الأهداف الاستراتيجية الشاملة، وأن التنمية في جوهرها تنمية البشر؟

وأقول من أعماق أعماقي: إن ضحايا الفيضانات الأخيرة في أمس الحاجة للإغاثة والإعانة اليوم قبل الغد؛ لأن سعر الطوبة الخضراء الواحدة اليوم (150) جنيها، وأغلبهم لا يملك قوت يومه ومصاريف عياله المدرسية.

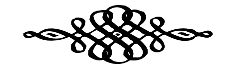
الإسهالات المائية هي العنوان

أعلن المهندس كمال محمد علي محمد وزير الري والموارد المائية، أن مشروعات قطاع الري والموارد المائية التي تقترحها الوزارة للنفرة الخضراء، ومواكبة الخطة الخماسية الأولى للإستراتيجية الربع قرنية، تشمل مشاريع مياه الشرب، وقال: إنه تم تحويل ميزانياتها للولايات .

هنا نقول: أن التقارير الإستراتيجية للمياه حسب معيار هيئة الصحة العالمية، تشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد في السودان للمياه في المناطق الحضرية يوازى(80) لترا من الماء يومياً، وفى الريف ما يوازي (20) لترا، وأن الحجم المطلوب للاستهلاك الكلي في الريف والحضر، وفقا للإحصائيات الرسمية(2) مليون متر مكعب في اليوم، أي أن حاجة الإنسان من المياه في الريف والحضر تصل إلى (66) مترا مكعبا يوميا. والمتوفر فعلياً منها للإنسان من وفق التقارير الرسمية، في حدود مليون و(20) ألف متر مكعب في اليوم، أي أن نصيب الفرد مما هو متاح (0.4) متراً مكعباً، وهذا يعني أن هناك فجوة في الاستهلاك الكلي بين ما هو مطلوب، تصل إلى(800) ألف متر مكعب من الماء.

الواقع الذي لا يمكن تجاهله، يشير إلى ارتفاع كبير في الأمراض الناجمة من شرب واستخدام المياه الملوثة، فحالات الإصابة بمرض الإسهالات المائية الحادة في ارتفاع مستمر. والصحف تتناقل يومياً أخبارا عن انتشار هذه الأمراض بجميع ولايات السودان، وآخرها إصابة (1767) شخصا بولاية جنوب كردفان، توفى منهم 79 مواطنا. ومنظمات الصحة العالمية واليونيسيف وكير البريطانية تحمّل حكومات الولايات مسؤولية عدم تنقية مياه الشرب، خاصة مياه الآبار السطحية التي تمثل 80٪ من موارد المياه التي يستخدمها الإنسان والحيوان في الشرب في الريف والحضر .

ونستطيع أن نقول: إن توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان يمثل الركيزة الأساسية لأي نشاط تنموي، وكلاهما يمثل ضرورة صحية في ظروف السودان المناخية الجافة، وموجات الجفاف والحر المتلاحقة، إلا أن تحويل المشاريع التنموية - أيا كان نوعها - إلى الولايات، يحتاج إلى وقفة ومراجعة حقيقية من القائمين على أمر البلاد، خاصة بعد أن أثبتت التجربة فشل الولايات في إحداث التغيير والانطلاق نحو الحداثة والتطور، أو على الأقل المحافظة على القديم، ويكفى أن نشير إلى التدهور المريع الذي طال جميع الخدمات الضرورية للإنسان في جميع ولايات السودان، وما ظاهرة انتشار الإسهالات المائية الحادة، إلا عنوان لذلك .



الثواب والعقاب في السياسة

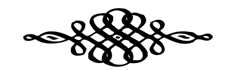
بكل ما تحمله الكلمات من صدق وتجرد موضوعي، كتبت في فصل الخريف الماضي عن المآسي الناجمة عن تردي الخدمات وقلت: (من يريد أن يستنشق الروائح النتنة والكريهة ؟ من يريد أن يرى المياه الأسنة المعشوشبة بخضرة الطحالب ؟ من يريد أن يعيش وسط جحافل وجيوش البعوض والذباب وغيرها من الأمم والمخلوقات الطائرة والزاحفة ؟ من يريد أن يرقص بهيستريا وجنون عنيفين على نقيق الضفادع ؟ من يريد أن يعايش ويشاهد بحواسه الخمسة صور الإهمال الرسمي ؟).

ولتوضيح ذلك من خلال بعض النماذج المطروحة على الساحة في تلك الفترة قلت: توجه حالا وفورا دون تأخير إلى محلية الكلاكلة، وتحديدا سوق اللفة والأحياء القريبة منه، فهناك عشرات المحلات والدكاكين والورش والأحياء السكنية وسط المياه وأخرى محاصر بها من كل الاتجاهات، ليست مياه السيول والفيضانات، وإنما مياه الأمطار التي تهطل سنويا، في أوقات وأزمنة وفصول محددة ومعروفة، يستعد لها الرسميون والسكان المحليون منذ الأزل بصيانة وإعادة تأهيل منازلهم وحفر المجارى والمصارف .

واقع الحال، وبعد ما يقارب العام من كارثة الفيضانات والسيول والأمطار التي اجتاحت مناطق واسعة من البلاد، وراح ضحيتها العشرات من الأرواح وآلاف الهكتارات الزراعية، وصار في طرفة عين عشرات الآلاف من المواطنين المساكين و(الغلابة) يقيمون في العراء، يشير ووفقا لما لمسته في أكثر من مكان واتجاه بمدن عاصمة البلاد الثلاث، إلى أن الخرطوم مقبلة على نفس قصة وسيناريو وفيلم العام الماضي، فكثيرا من الأحياء ما زالت مجاريها مليئة بالأوساخ والقاذورات والانسداد بالمخلفات الترابية، وأخرى تقع في مناطق منخفضة جراء الإعمار وعمليات الردم المتواصلة، واعتداءات المواطنين على مجاري السيول ومتنفسات الأنهار متواصلة. وحتى لا نطلق الكلام على عواهنه فما زالت محلية جبل أولياء على نفس وضعها القديم، فلا مصارف ومجاري خططت، ولا أراضي سويت ، نفس الصورة التي رسمناها بعنوان (الكلاكلة صورة للإهمال الرسمي).

والحقيقة الأخرى التي لا بد من الإشارة إليها، أن المشهد الصحي الذي تحسن كثيرا في الآونة الأخيرة، ووصل إلى حد الإشادة من منظمة الصحة الدولية بالسودان، لنجاحه في احتواء وخفض نسبة الإصابة بالملاريا، صار هو الآخر مهددا بانهيار كبير وشامل، قد يؤدي إلى كارثة محققة هذا العام قد تعيدنا إلى المربع الأول، وذلك لتقاعس وعجز وتقصير المحليات في أداء دورها المطلوب في عملية الإصلاح المأمول .

من هنا نقول : إننا ما لم نطبق مبادئ الثواب والعقاب في السياسة، بمحاسبة ومساءلة القيادات المتخاذلة والعاجزة بالمحليات، قد تتكرر مأساة وكارثة العام الماضي، التي ما زالت آثارها باقية حتى الآن ، في أكثر من مكان واتجاه.



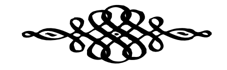
أبعاد ربيكا وأول الغيث

مع هطول أول غيث سماوي، سقطت ورقة التوت من حكامنا المحترفين والمدعين، وانكشف المستور الذي سبق أن حذرنا منه أكثر من مرة، وآخرها قبل أيام قليلة مضت. وسائل الإعلام المحلية والعالمية تناقلت المصيبة العظمى والكارثة الكبرى، التي حلت بأهلنا بولاية النيل الأزرق ونهر النيل، بعد هطول الأمطار الغزيرة، وما ترتب عليها من سيول وفيضانات اجتاحت مناطق واسعة من الأحياء والقرى، مخلفةً دماراً واسعاً وشبه كامل لأكثر من (500) منزلاً بمدينة ربك بالنيل الأبيض، وشردت ما يزيد على الخمسة آلاف شخص، دون الخسائر الكبيرة في الممتلكات. ومثلهم في منطقة السليمانية بولاية نهر النيل، حيث دمرت السيول التي غمرت أجزاء واسعة من أراضيها حوالي(27) منزلا. ولم يختلف حال الخراب كثيراً في ولاية القضارف وفي مدن كسلا ومدني وبعض أجزاء العاصمة القومية للبلاد، حيث ظهرت على شاشات التلفاز وصفحات الجرائد، نفس المشاهد والصور لحالة الهلع والدمار.

بعد هذه الكارثة الإنسانية في أغلب ولايات السودان، سارعت وزارة الشئون الإنسانية النائمة على العسل طوال العام إلا في فصل الخريف، بتشكيل غرفة عمليات لمجابهة الكوارث الناجمة عن الفيضانات المتوقعة هذا العام، كما جاء على لسان مفوضها بالإنابة د. بخيت عبد الله، والذي قال: إن وزارته رصدت ميزانية ضخمة تقدر بثلاثة مليارات جنيه، لمجابهة فصل الخريف، وإنهم يقومون بعمل مسح شامل للوقوف على حجم الضرر والكوارث التي خلفتها السيول والأمطار، كاشفا عن إرسال بضع مئات من الخيام للمتضررين بولاية النيل الأبيض.

نفس القصة والسيناريو وحتى الكلمات التي تتكرر كل عام، رغم التحذيرات بالصورة والقلم التي أطلقتها وسائل الإعلام المختلفة منذ وقت مبكر، من أن البلاد مقبلة على كارثة سيول وفيضانات جديدة، بسبب تقاعس وإهمال سلطات الولاية عن الاستعداد المبكر لفصل الخريف، بإعادة تأهيل وصيانة المجارى والمصارف، وإن تمت الصيانة تبقى مخلفاتها على حافة المصارف، فتعود (ريمة إلى حالتها القديمة).

يبقى القول: إن كوارث الأمطار والفيضانات والسيول التي تأتى في وقت محدد، وفصل مبرمج من رب قدير من كل عام، كان من الممكن الاستعداد له قبل وقت كاف، وكنت أتمنى بعد مضي (18) عاما من عمر الإنقاذ في السلطة، أن نقتدي بأصغرنا وأحدثنا بالسلطة النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير، الذي أبعد زوجة الراحل د/ جون قرنق السيدة ربيكا من وزارة الطرق والمواصلات، لعجزها وتقصيرها في أداء المهام الموكلة إليها.



فواجع الأمطار والأسعار

هناك قضيتان على غاية من الأهمية، قد يكون من المفيد التوقف عندهما قليلا، لأنهما تشكلان ضربة بالغة بالمواطن المغلوب على أمره، والوطن الذي يئن ويتوجع ويتراجع أمام الضربات القوية والمتلاحقة التي تهال عليه داخليا وخارجيا، لإزالته من الخارطة العالمية، هما رفع أسعار الخبز وكوارث الأمطار والفيضانات والسيول.

الذي لا شك فيه، أن الزيادات الأخيرة في أسعار الدقيق والتي بدأت مطاحن الغلال في تطبيقها على سعر جوال الدقيق بواقع (8) جنيهات بعملة اليوم، و(800) دينار بلغة الأمس القريب، تأتي في وقت ملأت فيه فضاء البلاد بالونات خادعة ومضللة، تحمل عنوان أن الاقتصاد السوداني في طور النمو السريع والتحسن المضطرد. وأن السودان في عهد الإنقاذ أصبح ثاني أو ثالث دولة على مستوى العالم، في مجال جلب الاستثمارات الخارجية.

اتحاد المخابز سارع بعقد اجتماع طارئ، لبحث إمكانية زيادة أسعار الخبز على المستهلك، (الحيطة الضعيفة والميتة)، قد تصل إلى 30٪ من سعرها قبل الزيادة وقد تتجاوز ذلك، بعد أن أشار إلى أن هنالك زيادات أخرى غير مرئية للمواطن من الحكومة على أصحاب المخابز استدعت رفع أسعار الخبز، أجملها نائب رئيس اتحاد المخابز بولاية الخرطوم في الكهرباء وضريبة الدخل، بدلا من أن يمارس اتحاده نوعا من الضغط على الحكومة،(الحيطة القوية والحية)، بأجهزتها الأمنية والشرطية الجاهزة لإخماد أي صوت أو تحركات، بالرصاص أو الغازات المسيلة وحتى بيوت الأشباح، تدعو لإسقاط هذه الزيادات التي تم تطبيقها فعليا لصالح المستثمرين في مطاحن الغلال .

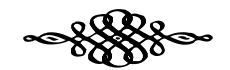
قد تكون الإشكالية الكبيرة، في النظرة السطحية والساذجة لمقولة التحرر الاقتصادي، التي أشار إليها نائب رئيس اتحاد المخابز بقوله: إن أسعار القمح تشهد ارتفاعا كبيراً في الأسواق العالمية، وأن السودان يستورد معظم احتياجاته من الحبوب والقمح من الخارج. ومع الأسف الشديد هذه حقيقة مؤلمة لا يمكن تجاهلها لوطن أغلب أراضيه زراعية، إلا أنها تطبق في حالة رفع الأسعار مع غيابها التام في حالة انخفاض الأسعار العالمية.

ويبقى القول: إن زيادة أسعار الخبز تثير القلق، وتبث الرعب والهلع في صفوف الجماهير، التي كيفت وأقلمت نفسها على وجبة واحدة في اليوم، وفى أحسن الأحوال وجبتين، إلا من فئة قليلة تحسب في قوائم المسئولين والمرفهين من أهل الولاء والطاعة، وهذا يعنى مزيدا من المعاناة والمكابدة للمواطن المسكين والمغلوب على أمره، والتي قد تقود إلى ما يحمد عقباه .

والجانب الآخر من قضية معاناة المواطن، توجيه مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات عاجلة لإغاثة المنكوبين جراء السيول والأمطار، وذلك بتوفير المأوى والغذاء لهم بعد أن اطمأن المجلس من تقارير ولاة الولايات، على التحوطات والإجراءات التي تم اتخاذها في المناطق المهددة بالفيضانات والسيول. وقال عمر محمد صالح الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء للصحفيين: إن التقارير الواردة تشير إلى أن الأوضاع تحت السيطرة، وأنه لا توجد حتى الآن مناطق تحتاج لإجراء استثنائي. وفي سياق ذي صلة، قال زير الداخلية المكلف بحماية الأمن الداخلي: إن أجزاء كبيرة بالبلاد حظيت بمعدلات أمطار عالية، تجاوز بعضها المعدل الكلي للأمطار.

تصريحات وأقوال تعكس الوجه الآخر والجميل من واقع الحال، كأنما قائليها من كواكب أخرى غير السودان، الذي يعاني شعبه حتى داخل العاصمة الخرطوم، من ويلات ارتفاع الأسعار وتردي خدمات البنية التحتية، التي أدت إلى مقتل العشرات، وانهيار آلاف المنازل، ويا ليتها كانت عقارات ومساكن المترفين والمنعمين، ولكنها مباني الغلابة والمساكين التي شيدت بالعرق والدم والجوع .

هنا لابد أن نقول: إن السواد الأعظم من أهل السودان، كان يتمنى أن يسمع من مجلس الوزراء الاتحادي عن أخبار سارة ومفرحة بشأن دعم الخبز. وإصدار توجيهات قوية للجهات المختصة بمساءلة ومحاسبة المسئولين عن هذه الكوارث، والفواجع التي سببت آلاماً وجروحاً كثيرةً بالموطن. ويبقى أن نقول: إن ما حدث ويحدث وسيحدث من ظواهر طبيعية ليس وليد صدفة، وإنما هي قدر معلوم مسبقا، ومشيئة وإرادة إلهية ماضية إلى أن تقوم الساعة، وما حدث من كوارث وأزمات تتحمّل وزره السلطة الحاكمة، من أعلاها إلى أصغر موظف فيها .



من المسؤول؟

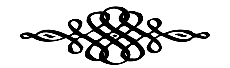
قبل أن تندمل جراح وآلام كارثة السيول والأمطار، ظهرت في خريطة الخدمات الصحية بقع أشد سواداً وأكثر إيلاماً، مما يجري وجرى في الكثير من مناطق السودان خاصة في دارفور. فمن واقع التصريحات الرسمية المحلية والتحذيرات العالمية، يرشح للمتابع أن هنالك مؤشرات خطيرة، مفادها أن الأوضاع الصحية في ولايات السودان المختلفة ستشهد تدهوراً مريعاً وتدنٍّ مستمر، قد يودي بحياة الكثيرين من أهل السودان.

فقد أقرت وزارة الصحة الاتحادية لأول مرة باستيطان وباء الإسهالات المائية بالقضارف، وعزت ذلك إلى شح المياه النقية. فيما قال مسؤول بمنظمة الصحة العالمية: إن مرض الكوليرا تفشى في شرق السودان بصورة كبيرة جراء الفيضانات المدمرة، مما أدى إلى وفاة (49) شخصا وإصابة (710) آخرين. وأشار تقرير آخر رسمي إلى أن (36٪) من سكان القضارف مصابون بالدرن الرئوي، مقابل (27٪) بولاية كسلا، وبنسب متفاوتة ببقية ولايات السودان الأخرى، بما فيها ولاية الخرطوم.

قد لا يكون غريبا أو مستغربا، انتشار أمراض الفقر وسوء التغذية وعدم توفر مياه الشرب النقية، على نطاق واسع من البلاد بهذه المعدلات الخطيرة والمخيفة، لوجود حكومات ولائية عاجزة وضعيفة، تفتقر للتأهيل الإدارى والتخصص العلمي المطلوب لمعالجة الأزمات، حكومات بعيدة عن التفكير الاستراتيجي الذي يخطط للحاضر، ويحتاط للمستقبل بأسس علمية متينة وراسخ . ويمكن أن نقول من واقع المشاهد الحية والصور الملموسة ماضيا وحاضرا : إن ألخدمات التي تقدمها حكومات الولايات، تكاد تكون مجموعة أصفار لا حد لها شمال كلمة (خدمات)، بل يمكن القول: إنها زادت المواطن فقرا على فقره، وشوهت الصورة الجميلة للكثير من مدن السودان. وللاستدلال يمكننا الاستشهاد بعاصمتنا القومية (الخرطوم)،

التي رسبت بتقدير يفوق حد الامتياز في الامتحان، مع أول قطرة مطر سقطت من السماء في هذه الأيام، وكما في كل عام، فتحولت شوارعها إلى أوحال وبرك وأطيان أشبه بالرمال المتحركة، زاد من وضعها المذري طفوحات الصرف الصحي النتنة. فجاءت الإسهالات المائية والكوليرا – على حد تعبير منظمة الصحة العالمية – وعم الدرن (السل الرئوي) بعد أن عجز المواطن عن توفير قوت (عياله)، لامتصاص جيوبه شبه الفارغة إلا من (الملاليم) ببدع لا حصر لها من الجبايات والضرائب والرسوم.

ويبقى القول : إن التردي الصحي الماثل في جهات السودان الأربع، يعود إلى عجز وإهمال الحكومات الولائية التي ركزت في سياستها، على ملء خزائن ماليتها بالضرائب والرسوم الحقيقية والوهمية من المواطن المسكين والغلبان، الذي حاربه الدليل. ونختم بالقول: إنه على الرغم من ذلك كله، فإن السودان موعود بالازدهار وطفرة اقتصادية لا مثيل لها ولكن بعد إبعاد المسئولين الفاشلين في كل شيء، إلا من جمع المال ولو بقوة القانون .



كفى محاباه لأهل الولاء

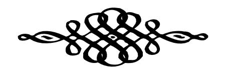
توحدت كلمة شرائح الشعب بقطاعاته الرسمية والمعارضة لأول مرة منذ مجيء الإنقاذ، بعد الانهيار الكبير للأوضاع الصحية بالعاصمة القومية، إلى أدنى حد لها، وترديها بصورة خطيرة بعد الأمطار الأخيرة، توحدت كلمتهم علي أن هنالك قصورا وإهمالا من حكومة ولاية الخرطوم. الأستاذ كمال حسن بخيت رئيس تحرير(الرأي العام) كتب في مساحته اليومية (صباح الخير) تحت عنوان : ما دامت ولاية الخرطوم مشغولة بما هو أهم، لابد من استنفار شعبي يسهم في ردم المستنقعات التي أحاطت بالعاصمة، وقال: (ظل أهل الخرطوم وضواحيها يعيشون في حالة من القلق عندما تتجمع السحب وتهطل الأمطار، من المفاجآت التي تحدثها الأمطار لمنازلهم ومحلاتهم التجارية، نتيجة لعدم تصريف المياه). وبعد أن حدد الداء بقوله: (لعدم تصريف المياه) مضى يقول: (وجود البرك التي انتشرت في شوارع الخرطوم الداخلية جعل الناس يعانون معاناة شديدة في الوصول إلى منازلهم، أو الخروج منها. الذباب لم تفعل الطائرات أى شيء له، وإنما ازداد حجما وعددا. وإذا تحدثنا عن البعوض فقد انتشر بأعداد كبيرة في كل منزل، والسكان يتناولون الحقن والحبوب حتى الراجمات). وقمة الإثارة لدى قوله: (كل يوم تزداد معاناة الناس، وولاية الخرطوم بأجهزتها كافة لا تهتم بالأمر كما ينبغي، وما زال موظفوها في مختلف الأقسام، مشغولين بالأداء في التحصيل والجباية، وإغلاق المحلات التي لم تسدد العوائد والضرائب والجبايات الأخرى). وينهي حديثه بتساؤل يقول فيه: (لماذا لا تفكر أجهزة الولاية المختلفة في استنفار سكان الأحياء، شبابا ورجالا من أجل المساهمة في ردم تلك البرك ؟)، مقترحا تعطيل المدارس الثانوية لثلاثة أيام، من أجل تطوع طلابها في هذا النفير، ويقول: لأننا لو انتظرنا حكومة الولاية حتى تفرغ من مهام الجباية المختلفة، سننتظر طويلا وسوف تقتل الملا ريا والإسهالات المائية أطفالنا، لذا لا بد من تحرك شعبي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه .

نقول: صحيح إلى حد كبير، أن انتقادات رئيس تحرير صحيفة الرأي العام شبه الرسمية، تتطابق مع النماذج المطروحة على الساحة في هذا المجال، و آخرها ما قلته فيها: (إن التردي الصحي الماثل للعيان، يعود إلى عجز وإهمال الحكومات الولائية القائمة، التي ركزت في سياساتها على ملء خزائن ماليتها بالضرائب والرسوم الحقيقية والوهمية، من المواطن المسكين الغلبان الذي حار به الدليل) .

ونقول: الحقيقة التي لا مراء فيها، أن مشكلة البحيرات المائية التي غرقت فيها أجزاء واسعة من العاصمة القومية، لم تأتِ من فراغ، وإنما هي امتداد للخلل الإدارى في حكومة الولاية يتمثل في عدم استعانتها بخبرات هندسية ومعمارية في مشاريع التنمية التي تقوم بتنفيذها، خاصة في مجالات الطرق، يضاف إلى ذلك بيع الأراضى الواقعة في مسارات مياه الأمطار والسيول وتنفيس الأنهار في المزادات الاستثمارية .

وفى تقديري، أن الحالة التي تمر بها العاصمة وولايات السودان الأخرى ليس ذنب الحكومات القابضة على كل شيء، وإنما ذنب مؤسسة الرئاسة التي تراخت في مساءلة ومحاسبة الولاة العاجزين والفاشلين في كل شيء، حتى عن محاسبة من هم أدنى منهم درجة في المحليات .

ويبقى القول: إن معالجة المشكلة – فيما أرى – تبدأ بوضع تخطيط علمي على ضوء متطلبات المجتمع ومؤشرات نمائه المستقبلي، وهذا لن يتحقق إلا بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكفى محاباة وإرضاء لأهل الولاء، لأن الوطن ملك للجميع وليس حكرا على فئة دون أخرى .



الجوع أعمى وأصم ..!!

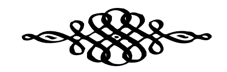
لا يفوتنا هنا، إلا أن نذكر كلمات ومقولة مشهورة يرددها السياسيون والمثقفون في وسائل الإعلام المختلفة، (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان)، لنقول بعد الارتفاع المتوالي في أسعار الخبز خلال أقل من شهرين، إنه قد تأكد أن بالخبز وحده يحيا الإنسان. اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني طالبت الحكومة بتحمل الزيادات العالمية والمحلية في أسعار القمح، ودعت على لسان نائب رئيس اللجنة الاقتصادية د.بابكر محمد التوم، لإلغاء رسوم الجبايات والعوائد التي تفرضها المحليات على المواطنين، معتبرة أن صناعة الخبز لا ترتبط فقط بالدقيق، بل بعناصر أخرى كالكهرباء وأجور العاملين، وغيرها من المعينات الأخرى التي تفرض عليها الحكومة رسوما وضرائب.

نقول: إن الزيادات العالمية في أسعار القمح لا تنفصل عن الزيادات القياسية لأسعار البترول، مع كل محنة وصراع حقيقي أو مصطنع يشهده العالم، وتستفيد منه الدول التي تنتج النفط ومنها السودان، فالبترول كما هو معلوم له دور أساسي في اقتصاديات العالم الزراعية والصناعية والخدمية، حتى الجانب المتعلق بسعادة وتعاسة الإنسان نفسه .

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن طلب الحكومة بتحمل الزيادات التي تطرأ على أسعار القمح العالمية، عادل وفي الاتجاه الصحيح، وذلك بتحملها للربط المقرر على المواطن من قبل المحليات حتى تخفف العبء عن المواطن المسكين، من خلال إزالة الرسوم والضرائب والجبايات المفروضة على قطاع صناعة الخبز، لأن الأمر أصبح يتعلق بأكل العيش (والجوع كافر) وأعمى وأبكم وأصم، وبلا مشاعر ولا قلب، ولا يرحم .

ولا يسعنا هنا إلا أن نقول: إن صورة استقرار القمح عالميا قاتمة وغير واضحة المعالم، في ظل تنامي وتصاعد أسعار النفط بمعدلات قياسية خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، تجاوزت نسبة 400٪ لسعر البرميل الواحد. ووقوف الحكومة متفرجة دون التدخل لامتصاص الزيادة المتوقعة في أسعار القمح العالمية – الذي لا يستغنى عنه الإنسان والحيوان – لاعتمادها سياسة السوق الحر، فيه خطورة كبيرة على وطن يغلي كالمرجل في أكثر من مكان واتجاه، وهى بمثابة دعوة لنقل الصراع من التهميش في السلطة والثروة، إلى صراع قد يكون مسلحاً ضد الجوع والموت مرضا، ولكنه لن يكون صراعاً وثورة سلمية كسابقاتها، بل ثورة قد تصل إلى ما تحمله الآية الكريمة: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ، والاضطرار يجعل الإنسان يأكل لحم أخيه، من أجل البقاء على قيد الحياة .

يبقى أن نقول: بأن إنسان السودان أحوج ما يكون هذه الأيام لوقوف حكومته إلى جنبه وصفه، بعد أن وصل الأمر إلى معدته ومعدة أبنائه التي ربط حولها حجرا لأكثر من (18) عاما من عمر ثورة الإنقاذ، على أمل تتغير الأوضاع، وتتبدل الأحوال نحو الأحسن، ويتحول السودان من رجل إفريقيا المريض، إلى سلة غذاء العالم ، وهذا يتطلب تدخل الحكومة لإعادة استقرار أسعار الخبز.



الأمة هي الضحية

تبقت (72) ساعة فقط على احتفالات البلاد بعيد الأضحى المبارك، عيد الفداء تقربا لله عز وجل، وتيمنا بأبي الأنبياء سيدنا إبراهيم عليه السلام، وما زال المشهد الصحي في البلاد ملبدا بغيوم مناصحة الأمراء وقادة الفكر والعلماء، حول الحمى النزفية والأضحية .

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، ويعتبر خير شاهد إدانة لحال وزارتي الصحة البشرية والحيوانية، ارتفاع متوالي في حالات الإصابة بمرض النزفية أو الوادي المتصدع، بعد أن انتقل المرض من المناطق المتأثرة به في ولايات النيل الأبيض والجزيرة وسنار، إلى ولايات أخرى مثل النيل الأزرق ونهر النيل والخرطوم، كما أوردت ذلك بعض الصحف .

لكن مع أشد الأسف، أن هذه الصورة المحبطة والقاتمة لخريطة المرض التي رسمتها بعض الصحف، هي التي زرعت الرعب، وأدخلت الخوف والهلع في نفوس المواطنين، وجعلت الكثيرين منهم يلمحون سراً وعلانيةً إلى أنهم ينتابهم نوع من الخوف والقلق من شراء الأضاحي هذا العام، مما جعل بعض المسئولين بوزارتي الصحة بشقيها الحيواني والإنساني، يسارعون في محاولة منهم لإزالة تلك الصورة الشوهاء، للمشاركة في بعض المظاهر الإعلانية تحت اسم إعلامي تثير الغرابة والاندهاش والاشمئزاز والازدراء.

وكان العطاء المأمول والمأمون، من الوزارات المناط بها حماية الإنسان والحيوان في صحته، مناصحة عامة الناس بعقل مفتوح وقلب صادق، ودراسات منهجية وموضوعية تهيئ القابلية نحو الأضحية، بدلا من تركهم في ظلال رمادية، وفضاء انعدام الوزن، نهبا للهواجس والحيرة والقلق وانعدام الرؤية، بعد أن تبقت (72) ساعة على ذبح الأضاحي.

نقول: إن معالجة خراف الأضاحي – فيما أرى – تبدأ من المواطن نفسه، بتقييمه وتحليله السليم للمرض، من خلال دراسته الموضوعية والشفافة، لما تم طرحه في وسائل الإعلام حول الحمى النزفية، والتي تبدأ بما أعلنه وكيل وزارة الثروة الحيوانية من خلو البلاد تماما من مرض حمى الوادي المتصدع، رغم اعتراف وزارة الصحة أمام البرلمان بوجود (242) حالة إصابة بالنزفية، منها (84) حالة وفاة. ثم ما ذكرته الثروة الحيوانية في أوقات سابقة من إرسال عينات لمعمل مرجعي بجنوب إفريقيا وعينات أخرى للأسطول العسكري الأمريكي لفحصها. والإعلان الذي أصدرته وزارة الثروة الحيوانية، في وسائل الإعلام المختلفة، من أنها ستنفذ برنامجا يتم من خلاله تطعيم الخراف في مواقع بيع معلنة.

والجانب الآخر، وإن كان رسميا أيضا، إلا أنه صادر من فقهاء الميدان وعلماء الإصلاح، الذين كشفوا لجريدة (الصحافة) على لسان مدير مركز المعامل والبحوث البيطرية المركزية بروفيسور عبد المتعال الشلالي: (إن نتائج الفحص التي أجريت على نحو(700) عينة من الحيوان، أثبتت وجود أجسام مناعية لفيروس حمى الوادي المتصدع في (239) عينة أولية. قائلاً : إن وجود الأجسام المناعية علميا يعني وجود المرض في الحيوان. وكذلك إفادات المسئول السوداني البارز في المعمل المرجعي بجنوب إفريقيا الخبير عبد الله عبد اللطيف، الذي أكد عدم استلام أي عينات من السودان بخصوص مرض حمى الوادي المتصدع، وقال في مقالته التي نشرتها ذات الصحيفة: أنه استمع لوزير الثروة الحيوانية يقول: إن القطيع خال تماما من المرض، وان النتائج التي وصلت من جنوب إفريقيا تؤكد سلامته، والحقيقة حتى تاريخ 16 / 11 / 2007م لم تصل العينات إلى جنوب إفريقيا كما قال في مقالته، وأنه اتصل بالسفارة السودانية ولم يصله الرد. وذهب أبعد من ذلك بقوله لوزير الصحة: هل أنت على علم بعدم صحة التقارير التي أعلنتها للشعب السوداني والعالم ؟ ولمن استفسر عن ذبح الأضاحي هذا العام، قال الخبير البيطري: إنه لابد من إصدار قرار بمنع تصدير الماشية، والتوقف عن ذبح الخراف حفاظا على أرواح المواطنين.

ويبقى القول: إن الشعوب الواعية المتحضرة دائما ما تلجأ إلى علماء الإصلاح لأنهم القادة الحقيقيين، قبل فقهاء وأمراء الدولة والسياسة، والفهم السليم لما جاء عن الأضحية في وسائل الإعلام، كفيل باستنقاذ الأمة من أن تكون هي الضحية، والأمر متروك لتقدير القارئ.



مفاجآت الصحة العالمية

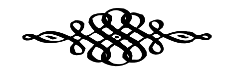
في خطوة مفاجئة، عممت منظمة الصحة العالمية في بيان نشرته على موقعها على صفحة الإنترنت خبرا، أعلنت فيه عن إصابة أكثر من (600) سوداني بحمى الوادي المتصدع (النزفية)، وقالت في بيانها الذي نشرته بعض الصحف المحلية: إن (218) شخصا قضوا نحبهم منذ انتشار هذا الوباء في السودان في أكتوبر الماضي.

هنا نستطيع أن نقول: إن إعلان منظمة الصحة العالمية المفاجئ يتناقض ويتعارض (رقميا)، مع الحصيلة التي أوردتها وزارة الصحة الاتحادية في نوفمبر الماضي، وتحدثت فيها عن (362) حالة يشتبه بإصابتها بحمى الوادي المتصدع، توفى منها (94). ويتقاطع مع واقع مسار الأضحية التي مرت بسلام جعلت الأقلية التي تخوفت من النزفية، تندم وتتحسر على عدم الذبح ونيل الثواب العظيم من رب غفور رحيم. إعلان منظمة الصحة العالمية جاء ليؤكد (بالونة) الحرب البيولوجية، التي أطلقها الزميل والأستاذ الكبير مكي المغربي في عموده المقروء (نهاركم سعيد)، وقال فيه: إنها تستهدف جعل البلاد والعباد، يعيشون في حالة من الخوف والرعب وعدم الاستقرار الروحي والمادي .

الذي لا شك فيه، أن هنالك وباءً تسبب في قتل عشرات المواطنين، باعتراف وزارة الصحة الاتحادية بإصابة عشرات الحالات بهذا المرض الخطير، إلا أن عدم وضوح الرؤية والضبابية، وثقافة التعتيم التي انتهجتها وزارة الثروة الحيوانية، وإن كانت لم تخل من المصداقية والحقيقة، على عدم وجود حالات إصابة مرضية وسط الماشية، جعلت العاملين في الحقل الصحي والمواطنين في شك وريبة مما يجرى حولهم، وأكثر ابتلاعا وهضما للشائعات والأقاويل، التي تتقاذفها الألسن هنا وهناك وعبر الأثير المنطوق والمكتوب .

قد تكون المشكلة، في أن الأرقام التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية عن عدد حالات الإصابة بالنزفية كبيرة، قياسا بالأرقام التي أعلنتها جهات الاختصاص والتي تتراوح ما بين (25٪ - 30٪) إصابة بهذا الوباء المخيف والخطير. إلا أننا نتساءل حول المرجعية التي استندت عليها منظمة الصحة العالمية، خاصة وأن لمنظمة الصحة العالمية مكتب صغير لا يستطيع أن يغطي أطراف وضواحي الخرطوم، ناهيك عن فيافي السودان المترامية في اتجاهاته الأربع، لدرجة أن الحكومة الاتحادية لا تستطيع الوصول إليها، خاصة في دارفور وجنوب السودان .

وهنا لابد أن نقول: إن الإحصائيات التي أوردتها منظمة الصحة العالمية كبيرة ومخيفة، وتحتاج إلى وقفة ودراسة حقيقية من القائمين على أمر الصحة في البلاد، الذين أعلنوا عن أرقام تزيد عن نصفها بقليل. وبغض النظر عن صحة الأرقام المتباينة بين منظمة الصحة العالمية والحكومة أو عدم صحتها، فالمبتغى من وزارة الصحة الاتحادية القيام بمكافحة البعوض النهاري الناقل للفيروس، لأن أغلب هذه الإصابات كما ذكرت التقارير كانت تأتي من عبره، والتحقيق حول صحة الأرقام المعلنة عالميا.



تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية

الفصل السادس

تفتيت السودان

يتناول الكاتب في هذا الفصل الأسباب التي قد تؤدي إلى تفتيت السودان، وعلى رأسها السياسات التي أنتهجتها الحكومة منذ استيلائها على السلطة، ومنها سياسة تجييش الأمة وتسليح كوادرها بصورة غير مسبوقة في تاريخ الأمم الحديثة، ويستعرض الكاتب المعارك المسلحة التي اندلعت بين القوات الحكومية والحركات الموقعة على اتفاقيات سلام داخل المدن السودانية، بما فيها الخرطوم، أو تلك التي وقعت بين قوات الحكومة الخاصة ومليشيات مسلحة حاولت التسلل إلى داخل العاصمة، إضافة إلى اتفاقيات السلام، التي سمحت لبعض المليشيات بإدخال سلاحها وسط المدنيين . وفي هذا الفصل يشير الكاتب وإن كان بصورة غير مباشرة، إلى أن البلاد برمتها تحولت إلى مليشيات مسلحة دون استثناء للأحزاب الحاكمة أو المعارضة، ويؤكد أن هذا هو الخطر الحقيقي الذي يهدد السودان.

مداخلة

يبدو من قراءة وتحليل تاريخ الأمم، أن عمليات انهيار الدول وتقسيمها وتفتيتها، كثيراً ما تبدأ بفضاءات متداخلة من العنف المادي والرمزي والخطابي، ثم يتحول إلى شرارة صغيرة يتم التغافل عنها، ووصفها بمصطلحات لا تعبر عن حقيقتها. ففي حالة السودان، نجد أن الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في الخرطوم، بما فيها الحكومة الحالية، كانت تطلق على أعمال العنف المسلح مصطلح (التمرد) كما حدث في جنوب السودان، ومصطلح (النهب المسلح) لما يجرى حالياً في دارفور، وفي سياقات العنف المفتوح على مصراعيه لم تبحث الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في البلاد، عن الأسباب التي أدت إلى وقوع التمرد أو النهب المسلح ؟ ومن أين جاء السلاح الضخم والحديث المستخدم في تلك العمليات العسكرية والتفلتات والخروق الأمنية ؟

هنا نقول: الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن السلاح خارج إطار القنوات الرسمية والشرعية، في ازدياد وتنامي مستمر، بصورة أقل ما توصف أنه صار أكثر عدداً من سكان السودان، كما عبر عن ذلك مساعد رئيس الجمهورية مني أركو مناوي بالقول: (إن هنالك خمس قطع سلاح مقابل كل مواطن في دارفور)، وليس اقل من ذلك خطورة، غياب استشعار التحدي وشيوع ذهنية الاستسهال والاستهبال، وسط القيادات السياسية داخل البلاد سواء كانت حاكمة أو معارضة، بوصف أعمال العنف غير المشروع بكلمات تتجافى مع حقيقته.

وأعتقد أننا في أشد الحاجة إلى أن نتحدث بصراحة وشفافية مطلقة، خاصة في هذا الوقت الذي شهدت فيه البلاد على مدى ثلاثة أشهر فقط، مصرع (34) مواطنا وإصابة أكثر من سبعين آخرين بجراح متفاوتة، نتيجة تعرضهم لإطلاق النار وانفجار قنابل قرنيت استخدمها أفراد سودانيون، للخروج بالدرس المستفاد قبل أن نقع في المحظور، لا قدر الله، وهو اغتيال الوطن بالتمزق والتفتت، وإنسان السودان بالتعصب الجهوى والقبلي والعقائدي، حيث لا يكفى أن نتجاوز هذه الإشارات الخطيرة، بإلقاء القبض على مرتكبي تلك الحوادث وتنفيذ القصاص فيهم، كما حدث لإرهابي مسجد الجرافة بأم درمان.

وما أود أن أؤكده، أن هذه الموضوعات التي ورد ذكرها في الكتاب لا تتعلق بكيانات سياسية أو أشخاص، سواء كانوا في سدة الحكم أو في المعارضة أو على مستوى الشارع السياسي الصامت، وإنما المغزى منها تبيان أن الاستفراد باتخاذ القرارات المصيرية في حق الوطن والمواطن، يعني سيادة الفوضى أو قانون القوة الذي سيؤدي إلي تنامي ثقافة الخوف والكراهية بين طوائف المجتمع المختلفة، لاسيما بين المسلمين والمسيحيين من جهة، والعرب والفارقة من جهة أخرى. فإذا قرأنا بشفافية وتعمق شديدين سيناريوهات الأحداث الأخيرة، وشرحناها بمشرط الجراح الخبير، فأعتقد أننا سنصل إلى الكثير من الدروس التي يمكن أن نستفيد منها، في خلق مجتمع يسوده الأمن والسلام.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن ثمة تحول كبير في طبيعة العنف في بلادنا، ويتجلى بقوة في النهاية الكارثة للصراع الجنوبي، ويبدو من العلامات والإشارات الصادرة من أكثر من مكان واتجاه، وعلى سبيل المثال وليس الحصر- من دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وآبيي، أن سياقات العنف ستظل مفتوحة على مصراعيها، في ظل ظاهرة انتشار السلاح خارج القنوات الرسمية. وتأسيساً على ذلك التحول في شكل الصراع المسلح بين غالبية أبناء السودان، لابد من الوقوف على خطورة السلاح، وبيان ارتداداته المدمرة على الوطن أرضا وشعباً، من خلال قراءة بعض سيناريوهات أحداث العنف التي شهدتها البلاد ومنها:

المشهد الدامي الذي وقعت أحداثه في الثامن من ديسمبر من عام 2001م، عندما أصدرت وزارة الداخلية بيانا، أشارت فيه إلى أن شخصاً يحمل مدفعا كلاشنكوف وكمية من الذخيرة دخل مسجد أنصار السنة المحمدية بقرية الجرافة بمحافظة كرري، وفتح النار على المصلين أثناء تأديتهم لصلاة العشاء، فأصاب عدداً كبيرًا منهم، توفى في الحال عشرون شخصًا. وأكد البيان أن الشرطة هرعت إلى مكان الحادث واشتبكت مع الجاني، مما أدى إلى إصابة رجل شرطة وإصابة الجاني في مقتل، وذكر البيان أن الجاني ينتمي لجماعة التكفير والهجرة.

وقد كشف كامل عمر البلال الناطق الرسمي باسم جماعة أنصار لسنة، في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد الحادث، أن الجاني درس بجامعة النيلين وسافر إلى أفغانستان وليبيا، واشترك في معسكرات الدفاع الشعبي ومتحركات الجنوب. أما رد الفعل الرسمي فقد كان على لسان مساعد رئيس الجمهورية وبيان وزارة الداخلية، ويلاحظ أن التصريح والبيان أغفلا تماماً عن توضيح الجهة التي حصل الجاني منها على المدفع الكلاشنكوف وخزن الذخيرة التي كانت بحوزته، وعددها ثلاثة خزن بداخلها (90) طلقة لم تستخدم، كان يمكن أن تؤدي إلى كارثة أكبر !!

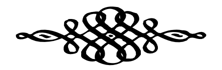
والواقع وفقا للتقارير الرسمية، يؤكد أن هنالك الكثير من الأسلحة التي تم ضبطها دخلت البلاد عن طريق التهريب. كما أن هنالك خمس قطع سلاح مقابل كل مواطن في دارفور، إضافة إلى ما يتردد من أن هنالك تجارة سلاح رائجة في الخفاء في بعض أسواق العاصمة الطرفية. وللحقيقة والتاريخ، فإن السلاح خارج القنوات الشرعية ظهر في الكثير من مدن الشمال في عهد الإنقاذ، وتحديداً في مرحلة الجهاد المقدس، في النصف الأول من التسعينيات ضد الشيوعيين والعلمانيين في الجنوب.

وهنا أذكر أنني كنت بصدد التوجه إلى مدينة كسلا بشرق السودان، في مهمة صحفية ضمن وفد رسمي من ضمن أعضائه مسئول بإحدى شركات الطيران المحلية، وكان الوفد في زيارة لمتحركات القتال في الجبهة الشرقية، وفى الطريق انعطفت السيارة التي كانت تقلنا ويقودها المسئول، إلى منزله الكائن بأحد الأحياء جنوب الخرطوم، ثم دخل المسؤول لمنزله وخرج بعد فترة وجيزة، وبيده سلاح رشاش أخفاه أسفل المقعد الذي يجلس عليه ثم انطلقت بنا السيارة. كما اذكر انه خلال ذات الفترة كان معنا صحفي محسوب على التيار الإسلامي، ودائما ما كان يأتي للصحيفة وفى حقيبته مسدس(طبنجة)، وقد رأيتها بأم عيني أكثر من مرة، بحكم العلاقة الوثيقة والصداقة الحميمة التي ربطتني به.

كما لابد من الإشارة، إلى أن الأحداث الجارية حالياً في دارفور، كانت السبب الرئيسي في تفاقمها وانتشارها بهذا الشكل الواسع والمخيف، دخول كميات كبيرة وضخمة من الأسلحة التشادية والليبية إلى دارفور، خلال النزاع العسكري الذي وقع بين البلدين. وأذكر أن حكومة الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة عقدت مؤتمراً موسعاً بدارفور، للبحث في معالجة أمر نزع السلاح الذي انتشر وسط المواطنين بصورة كبيرة، وخرج المؤتمر الذي تم عقده بمدينة نيالا بتوصيات عديدة في هذا المجال، إلا أن حكومة المهدي فشلت لأسباب غير معروفة في نزع السلاح من المواطنين، ربما يكون من ضمنها الظرف الاقتصادي الخانق في تلك المرحلة. وكانت النتيجة ما يجرى حالياً في دارفور.

وإذا تحدثنا عن عملية بيع وضبط السلاح وفق الأسس التي وضعتها وزارة الداخلية السودانية، فقد تأكد لي من خلال لقاءات صحفية أجريتها مع بعض تجار السلاح بالعاصمة الخرطوم، أن هنالك انضباطاً وحرصاً من قبل القائمين على تجارة السلاح على عدم بيع قطعة سلاح لأي شخص كان، إلا بعد استيفائه للشروط واللوائح التي وضعتها الجهات المختصة بوزارة الداخلية. وفي هذا السياق يقول تاجر السلاح الشهير عز الدين ميرغنى ماطوس الذي يعمل في هذه المهنة قرابة (43) عاما: منذ أن عرفنا تجارة الأسلحة والذخائر والمفرقعات، نعمل بلائحة تتضمن تأهيل صاحب طلب حيازة السلاح بشروط وقوانين معينة، فبالنسبة للتاجر الذي يود حمل السلاح، يفترض أن يكون حاصلا على إيصالات سداد الضريبة السنوية، ولها أرقام محددة باللائحة تتراوح ما بين مليون إلى(30) مليون جنيه سوداني. وبالنسبة لأصحاب القطعان والعشور والقبانة فلهم أيضا لوائح. حتى الموظفين بالخدمة المدنية لكل درجة وظيفية عيار معين من السلاح. وإذا أراد شخص شراء أو حيازة سلاح ناري بعيارات محددة، فعليه أن يتقدم أولا لمكتب السلاح بوزارة الداخلية بغرض الحصول على أورنيك سلاح، ولا تتم عملية بيع السلاح إلا بعد إبراز تصريح من مكتب السلاح بوزارة الداخلية .

هنا لا يسعنا إلا أن نقول: إن هذه هي الصورة العامة لوضع السلاح المقنن وغير المقنن بالبلاد، إلا أننا في هذا الفصل سنتحدث عن صور حالة السلاح الشرعي الذي قننته الاتفاقيات والقوانين السارية والسلاح غير الشرعي، من خلال مجموعة من الأحداث التي شهدتها البلاد .



البحث عن عاصمة بديلة !!

الهجوم على مركز شرطة القسم الأوسط بأم درمان، من قبل جماعة مسلحة تابعة لحركة مناوي الموقعة على اتفاق سلام أبوجا مع الحكومة، واحتجاز ثلاثة من أفراد الشرطة من بينهم ضابط برتبة مقدم. شكل تعبيراً عن انفتاح الأبواب المغلقة لاتفاقيات السلام للتحليل والتفسير بما يخدم مصلحة البلاد. لأنها سمحت للحركات المعارضة والخارجة عن القانون بالاحتفاظ بالأراضي التي كانت تسيطر عليها، ودخول أفرادها وسلاحها إلى داخل المدن الكبيرة.

وأشعر قبل المضي قدماً في الحديث عن الهجوم الغادر على مقر الشرطة، أن أقول: من حق القراء أن يعلموا شيئاً عن علامات وخطوط حمراء ظهرت علي سطح الملف الأمني، لا تقل خطورة عن الألوان التي تستخدمها أجهزة المخابرات العالمية، لقياس درجة التأهب الأمني. إشارات وعلامات سبقت الهجوم الغادر على قوات الشرطة من أهمها:

- اختطاف الزميل الأستاذ محمد طه محمد أحمد مؤسس ورئيس تحرير صحيفة (الوفاق)، وقتله بدم بارد، والتمثيل بجثته.

- احتجاز مجموعة من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان تاجراً بأم درمان بالقوة الجبرية.

- عودة أجواء التوتر الطلابي بجامعة الخرطوم، واستخدام السكاكين والأطواق الحديدية والجنازير في عمليات الاعتداء على الطلاب من الطوائف السياسية الأخرى. هذه حالات لبعض صور التفلت الأمني داخل عاصمة البلاد الخرطوم.

وإذا تحدثنا عن الأوضاع الأمنية والعسكرية خارج حدود العاصمة القومية، فلا تقل – أيضا – حدة وخطورة عن مجمل الحياة السياسية في البلاد، ويمكن إجمال بعضها فيما يلي:

قيام قوة تابعة لاستخبارات الحركة الشعبية بمدينة جوبا بمداهمة منزل المواطنة سبيلة محمد جمعة واختطافها واقتيادها إلى جهة مجهولة بعد نزع حجابها الإسلامي.

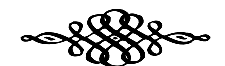
تعرض شيخ خلوة سلاح المدرعات دفع الله عباس بعد اختطافه واقتياده إلى معسكر تابع للحركة الشعبية بمدينة ياي للضرب والتعذيب، بصورة لا تقل بشاعة عما جرى للعراقيين بسجن أبو غريب.

تجميد الدفاع الشعبي بالولايات الاستوائية لنشاطه وسحب أفراده، لعدم وجود المناخ المناسب الذي يساعد في أداء مهامه بالصورة المطلوبة.

ولم يختلف الحال كثيراً في غرب البلاد، حيث يتواصل مسلسل استهداف المدنيين ونهب ممتلكاتهم، وهتك أعراض حرائرهم، بجانب عمليات الضرب والقتل بين الفصائل والقبائل المتصارعة في دارفور.

مؤشرات جديدة وخطيرة، تظهر مدى تردى الأوضاع الأمنية في البلاد وخروجها عن سيطرة الحكومة، بفعل اتفاقيات السلام التي أبرمتها الحكومة مع خصوم الأمس، وسمحت بموجبها لتلك الجماعات والحركات التي كانت خارجة عن القانون، بإدخال قواتها المدججة بالسلاح في قلب المدن السودانية، ومنها عاصمة البلاد (الخرطوم) .

لا يكفى الندب والبكاء على الحال، وإلقاء التبعة والمسئولية على الحكومة التي فقدت سيطرتها على كل شيء. فالمعركة اليوم حسب ما أرى، يجب أن لا تكون ضد الحكومة الفاقدة للوعي من كثرة الصدمات والضربات الموجعة التي تفكك الصخر الأصم، وإنما يجب أن تفكر الحكومة مع شركائها ومعارضيها المسلحين في السلطة، في البحث عن موقع عاصمة قومية جديدة للبلاد، بعيدة عن الخرطوم وسكانها العزل، ترحل إليه الحكومة ومن معها من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاقيات سلام والقوات النظامية، عدا قوات الشرطة، وبعد ذلك تسعى جديا مع جميع أطياف اللون السياسي في البلاد، في السبل التي يمكن أن تجنب السودان وشعبه الأخطار المحدقة به من كل الاتجاهات.



كبائر في الأمن القومي

لعل القضية التي تستدعى التأمل والنظر باستمرار، هي الانهيار المتنامي والمتسرع للحالة الأمنية في أكثر من مكان واتجاه في البلاد، بصورة أكثر تنظيماً وتخطيطاً، والتي تعني فيما تعني، أن هنالك خللاً وعجزاً عن الامتداد والتطور العلمي والاستراتيجي في نظرية الأمن القومي.

الحقيقة التي لا مراء فيها ولا جدال حولها، ولا إرهاب وتخويف باتهامات إشانة السمعة بشأنها، أن وسائط الإعلام المحلية تناقلت خلال 48 ساعة الماضية فقط، خبرين في غاية الأهمية والخطورة هما:

الأول: مداهمة أكثر من 60 مسلح لمركز شرطة مدينة أبو زبد بولاية شمال كردفان، وفقاً لما جاء في الصحف المحلية، وتمكنها من تحطيم الحراسات وإطلاق سراح اثنين من الموقوفين والاستيلاء على أسلحة وأموال .

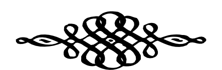
والقصة الخبرية الثانية : التي تناولتها الصحف السودانية بعد يومين من نشر قصة الخبر الأول، وهو قيام مجموعة مجهولة بالهجوم على سجن برام بولاية جنوب دارفور، وإطلاق سراح المحتجزين فيه البالغ عددهم 90 شخصا.

والجانب الآخر من مظاهر الهزيمة الأمنية، والانتهاء إلى حالة اليأس التي تؤدى إلى السقوط، في دوامة(الصوملة) و(الأفغنة) و(العرقنة) التي لا تبقي ولا تذر على بشر ولا حجر، لا قدر الله، هي ظهور عمليات القتل بدم أشد برودة من أصقاع سيبريا الروسية. ففي أرقى وأفخم أحياء الخرطوم بحري تم اغتيال شهيد الصحافة الأستاذ محمد طه محمد أحمد. وبنفس الصورة والغموض تم اغتيال الدبلوماسي الأمريكي والموظف بالمعونة الأمريكية مايكل وسائقه السوداني عبد الرحمن عباس.

من هنا نقول: إن تغيير الواقع وتبديل الحال يقتضي- بالضرورة، إعادة النظر في نظرية الأمن القومي السوداني التي يقول فيها الأستاذ خالد التجاني النور رئيس تحرير (إيلاف) الأسبوعية: (تبدو الخطوط الحمراء لما يتوهم أنها ثوابت وطنية، أو نظرية للأمن القومي متغيرة). واقتبس من مقالته الأسبوعية كلمات لها دلالة قالها سفير تركيا السابق بالخرطوم: (من قال لكم أن الجيش التركي حارس للعلمانية، عليكم أن تفهموا الحقيقة وهي أنه حارس للأمن القومي والمصالح الوطنية، وليس حارسا للأيديولوجية) .

نقول بالفم المليء: إن من أخطر المشكلات التي نعاني منها – وما نزال – سياسيات الإبدال والإحلال في المواقع الحيوية والإستراتيجية، التي تقوم على الأيديولوجية الفكرية، والولاء العقائدي والمجاملة والترضية، لنخب بعيدة عن التفكير والاجتهاد والتبصر- بالنتائج والاعتبار بالعواقب، لا تعرف القراءة المتعمقة للأحداث التي لها انعكاسات على الأمن القومي، ولا التحليل السليم لبواطن الأمور، سلاحها الوحيد الضرب والتعذيب الجسدي والمعنوي والاغتصاب، لانتزاع اعترافات من بنات أفكارها، وما يتوافق مع أهوائها، اعترافات بعيدة عن الحقيقة التي ينزلق نحوها السودان. هنا تبدأ الخطورة التي بدأت في شكل صور قد يراها البعض صغيرة في نظرية الأمن القومي، ولكنها كبيرة لو وضعنا الحروف الأبجدية الصحيحة لقراءتها...!!

ويقتضى الحال بالضرورة القول: إن إشاعة روح الاختصاص الذي يستلزم فاعلية القيادات في المواقع المختلفة، يجب أن تكون هي العنوان الأبرز واللغة السائدة في المواقع الحيوية والاستراتيجية، مسترشدين بحزم وقوانين لا مجاملة فيها، ولا استثناءات ولا ولاءات عقائدية وسياسية وعائلية. واضعين نصب أعيننا موقف إحدى الدول الكبرى، عندما قامت طائرات تابعة لسلاحها الجوي محملة برؤوس نووية بالتحليق فوق بعض مدنها، وما ترتب على ذلك من إبعاد وطرد ومساءلة المسئولين بتلك الدولة من بينهم قائد سلاح الطيران. والصين عندما أعدمت إحدى محاكمها مدير أدوية بسبب توزيع أدوية فاسدة .



قبل الإنفجار

ظواهر جديدة للنزاعات السياسية حملتها بعض الصحف الصادرة خلال الأيام التي مضت في صدر صفحاتها، من ضمنها ثلاث قصص خبرية أثارت انتباهي ولفتت نظري، لأهميتها في نظرية الأمن القومي، وجميعها ذات صلة وثيقة بالوضع الأمني المتدهور في أكثر من مكان واتجاه بالبلاد.

الأولى: انفجار أجهزة راديو مفخخة بمدينة جوبا، أودت بحياة أربعة مواطنين جنوبيين أبرياء، تصادف وجودهم بموقع الانفجار.

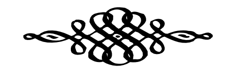
الثانية: قيام مجموعة مسلحة بمدينة المناقل بولاية الجزيرة، بالاعتداء على عدد من المتاجر الكبرى، ونهب ما قيمته أكثر من (25) مليوناً سوداني.

والأخيرة: دعوة الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري للجهاد في دارفور ضد القوات الدولية.

القصص الخبرية للأحداث الثلاث التي عكرت صفو الأمن في البلاد، فيها دلالة واضحة على أن الوضع الأمني في البلاد مرشح نحو الانفلات بصورة أكثر دموية، ما لم نترك الخلافات الجانبية والصراع المحتدم على كراسي الحكم، والاتجاه بحزم وقوة لمعالجة المشكلة الأمنية، قبل أن يتحول السودان إلى مركز للصراع الدولي، وتصفية الحسابات بين القاعدة والولايات المتحدة وربيبتها بريطانيا، وقوى إقليمية أخرى لها مطامعها في وحدة السودان وتجزئة وتفتيت أراضيه.

لاشك أن العنف السياسي في البلاد، أصبح ظاهرة مزعجة بعد أن شهدت البلاد عدداً من الحوادث الدامية، وبعد تزايد الحركات المسلحة غير التقليدية في أكثر من مكان واتجاه، بعضها اتجه نحو الأعمال العنيفة ضد الدولة، وأخرى عمدت إلى عمليات النهب المسلح بهدف زعزعة الأمن والاستقرار، لإشاعة حالة من الهلع والخوف الدائمين وسط المواطنين، حتى لا يشعر الناس بالأمن والاستقرار، فتهز صورة السلام.

خطورة أحداث العنف الأخيرة التي نقلتها الصحف المحلية، تتمثل في أنها تعكس السمة التنظيمية للجماعات الإرهابية التي قامت بتنفيذها. كما أن دعوة الظواهري تحمل بين ثناياها التحريض على العنف بكافة أشكاله. مما يتطلب من الحكومة سرعة التحرك لمحاربة الإرهاب قبل أن يتمدد ويصبح أكثر خطرا، بسرعة التعرف على هياكله وخلاياه القائمة والنائمة، بعد أن أصبح الأفراد الآمنون أهدافاً سهلة له، قبل أن ينفجر في وجه الجميع، ويختلط الحابل بالنابل.



تحذيرات من الإصطدام الكبير

المشهد الأمني ينذر بشر مستطير إذا لم نتداركه، ونجد له حلولا عاجلة، تطبخ على نار هادئة، لمعالجة مشكلة سلاح الحركات المسلحة والمليشيات بالعاصمة القومية للبلاد، التي دخلتها بموافقة ومباركة من الحكومة وتحت مظلة وحماية القوات الدولية.

لغة الإعلام بالصورة والقلم التي لا تكذب، تحكي عن هجوم من قبل جماعة مسلحة تابعة لحركة مناوي على مركز شرطة القسم الأوسط بأم درمان، وقيامها باحتجاز ثلاثة من أفراد الشرطة، بينهم ضابط برتبة مقدم في أوائل أكتوبر الماضي . وتتحدث عن مقتل(5) من أفراد الشرطة في هجوم غادر بجبل أولياء. وتتحدث وسائل الإعلام بإسهاب عن واقعة جرح ومقتل (4) من أفراد رجال الشرطة، في هجوم آخر بمنطقة الأزهري جنوب الخرطوم، وتنقل بالصورة حوادث اعتداء لا حصر لها يتعرض لها المواطنون يومياً في عموم بقاع السودان، خاصة في دارفور والمناطق المتاخمة لها.

نقول بعد القراءة اليومية المتعمقة لمسار الحركة السياسية والأمنية والاقتصادية بالبلاد: إن الصحافة وأهل السياسية وعوام الشعب لم يركنوا إلى الصمت، الكل حذر وانتقد وأبدى تخوفه من دخول البلاد في دوامة عنف أعمى وأصم وأبكم. مولانا محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي أبدى من منفاه الاختياري بالقاهرة، تخوفه من أن يتحول السودان إلى عراق آخر. والنظرة المتشائمة لرئيس حزب الأمة وإمام الأنصار السيد الصادق المهدي لمستقبل البلاد في ظل الحالة الأمنية والسياسية السائدة، وتحذيره من سبع قنابل موقوتة، وقوله: إن انفجارها ربما يقود لحروب جديدة، مبديا تشاؤمه مما يجري في البلاد، بالقول: إن السودان آيل للانهيار.

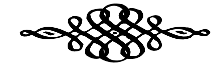
ومن جانبنا سبق أن حذرنا في مقالات سابقة من انتقال الحرب من الجنوب إلى الشمال وقلنا بالحرف الواحد: إن(حصان طروادة) الذي سيكون منتشراً في أجزاء واسعة من البلاد وفقاً لمقتضيات اتفاق نيفاشا، في انتظار ساعة الصفر للانقضاض على ما تبقى من شمال السودان، بعد نجاحه الكبير في نقل الحرب من الجنوب إلى الشمال، من أجل تحقيق الحلم الأمريكي الإسرائيلي في قيام دولة الأماتونج الكبرى في قلب القارة الإفريقية .

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن البلاد فوق سطح بارود ساخن، تفجر بعنف وغضب أعمى في دارفور، حيث زخات الرصاص لا تنقطع، والقتلى والجرحى بميئات الآلاف، والهاربون والفارون من جحيم المعارك بالملايين.

قد لا يكون غريباً أو مستغرباً، أن يتحول المشهد الأمني في السودان بعد تنامي ثقافة الخوف والكراهية، إلى انفجار داو لا يبقي على الإنسان ولا على الحجر ولا على الوطن. فملامح الانفراط والانفلات بادية للعيان فهنالك «48» مليشيا مسلحة بأحدث العتاد العسكري والآليات في كل مكان في دارفور. كما أن بعض الأحزاب السياسية تخفي كميات كبيرة من الأسلحة، أكدها ضبط عشرات الجوالات المحملة بالبنادق والأسلحة الخفيفة في مداهمات أمنية ببعض أحياء الخرطوم. وخلايا القاعدة النائمة تخطط وتتدرب في صمت، بعد نداء رجلها الثاني في التنظيم أيمن الظواهري. والأخطر من كل ذلك، غياب استشعار الإحساس بالتحدي، وشيوع ذهنية الاستسهال للمخاطر التي يتعرض لها الوطن والمواطن، والظن بأن القضايا الكبيرة والمصيرية، يمكن أن تعالج في «جلسات» الشاي المصحوبة بأكل الفول المدمس والبلح في القاعات الفخمة والفاخرة.

من هنا نقول: إن الأوضاع الأمنية في العاصمة جد خطيرة، وأن الأجهزة الشرطية ستتعرض لمزيد من الاستفزازات والضربات الموجعة، حتى «تنجر» نحو مخطط الاصطدام الكبير مع حاملي السلاح المعلوم والمدسوس، الذي يعقبه تدخل القوات المسلحة لإعادة الاستقرار والهدوء، ثم القوات الدولية المتواجدة في الخرطوم لحماية الفصائل الجنوبية والفصائل الأخرى الموقعة لاتفاقيات سلام، ويختلط الحابل بالنابل، والضحية العبد الفقير محمد أحمد المسكين والوطن الكبير.

ويبقى أن نقول: إن المطالبة باستقالة الحكومة أو وزير الداخلية ليست هي الحل، بعد أن وقع الفأس في الرأس بتوقيع اتفاقيات السلام الاستسلامية، وإنما العلاج إن كان هنالك دواء، هو جلوس جميع القوى السياسية داخل الحكومة وخارجها، حول مائدة مستديرة للحوار في كيفية الخروج من الموقف المتأزم في البلاد.



أمن الخرطوم من أمن الجنوب

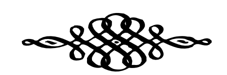
على خلفية الأحداث الدامية التي شهدتها عاصمة أعالي النيل ملكال في الأسبوع الماضي، طالب النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفا كير الحكومة، بتسليم قبريال تأنق ونائبه لمحاكمتها في الجنوب، باعتبارهما المتسببين في الأحداث التي وقعت في ملكال وراح ضحيتها (150) شخصاً من المدنيين والعسكريين وأضعافهم من الجرحى. وكشف سلفا كير في التصريحات الصحفية التي أدلى بها في المطار، أنه طلب من وزير الدفاع في وقت سابق للأحداث سحب اللواء قبريال ونائبه توماس وقواتهما من الجنوب إلى الخرطوم؛ لأنهما سيكونان سبباً في فتنة بين الجيش الشعبي والقوات المسلحة، عن طريق الاعتداء على الجيش الشعبي والهرب والاحتماء بالقوات المسلحة.

نقول : إن تصريحات النائب الأول سلفا كير بسحب قوات دفاع الجنوب للخرطوم، تتقاطع مع ما أعلنه السيد الرئيس من أن الخرطوم ستكون آمنة وخالية من السلاح عدا سلاح القوات النظامية. وما قاله السيد وزير الداخلية من أنه تم التنسيق مع مؤسسة الرئاسة لنزع أسلحة المليشيات، وعدم السماح بأية مظاهر مسلحة من شأنها تهديد المواطنين.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن قوات دفاع الجنوب وفقاً لاتفاقية الترتيبات الأمنية الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية تحسب في خانة القوات غير الشرعية، في حالة عدم انضمامها لأي من القوتين المسلحتين اللتين نصت عليهما الاتفاقية، وهما القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وأن وجودها يشكل خرقا للاتفاقية، وربما ترتب عليه تبعات أخرى أخطر في حالة تدخل أي جهة لحمايتها، خاصة بعد إعلان نائب رئيس أركان الجيش الشعبي اللواء مبيور أجانق، أنه أوصى بنزع سلاح المليشيات، وأن التاسع من يناير المقبل سيشهد تجريد بقايا قوات دفاع الجنوب التي قررت البقاء في الجنوب من أسلحتها.

إزاء ذلك نقول: إن قطار السلام الذي انطلق في سبتمبر من عام 2003م لن يتوقف في محطة المليشيات العدو أو الصديقة، وإنما سيمضي قدما في طريقه بعد سحقها تحت عجلاته. وأن الوقت قد حان لحسم هذا الملف الخطير على حياة وأرواح المدنيين والعسكريين، سواء كانوا في ملكال أو الخرطوم أو الفاشر أو مدني أو بقية مدن السودان، بالعمل على دعوة ما تبقى من قوات دفاع الجنوب للانخراط في العملية السياسية السلمية، وإلزامها باتخاذ قرار بالانضمام لأي قوة من القوات التي نصت عليها الاتفاقية.

وفي تقديري، أن نجاح الحكومة والحركة الشعبية في احتواء مليشيات الجنوب بدمجها في الحياة المدنية أو العسكرية سيكون له انعكاسات إيجابية على أمن الخرطوم، لأن هذه الخطوة ستكون بمثابة رسالة قوية لكل من يحمل السلاح خارج الشرعية، بأن حكومة الوحدة الوطنية لن تخضع لابتزاز المليشيات والحركات المسلحة أياً كان اتجاهها و مصدرها، كما ستكون عامل تضامن وإعادة ثقة بين الشريكين، ربما تقود في مرحلة الاستفتاء على حق تقرير المصير، إلى ترجيح خيار الوحدة الطوعية على الانفصال؛ لأن أمن الخرطوم من أمن الجنوب.



حقيقة المليشيات المسلحة

في أول قياس رأي من نوعه وسط مجتمع العاصمة القومية الخرطوم، تم إجراءه على خلفية أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها البلاد في أكثر من مكان واتجاه، حول اتفاقيات السلام وانعكاساتها على أمن الوطن والمواطن، ونشرته إحدي الصحف السودانية اليومية. أظهرت نتائج التحليل التي نشرتها الصحيفة أن غالبية المستطلعين يرون أن اتفاقيات السلام كارثة على الوطن، وتعكس عدم ثقة المواطن في الحراك السياسي الذي تقوم به الحكومة لاحتواء لغة البندقية، التي ارتفعت في الكثير من اتجاهات السودان، وتؤكد أن لغة الحوار مع حاملي السلاح من موقع كسب الوقت، ومحاولات الالتفاف حول حاملي السلاح: لن تعيد السلام والاستقرار في البلاد .

فقد كان العطاء المأمول من اتفاقيات السلام، التي انطلقت منذ مجيء الإنقاذ عبر المفاوضات الشاقة والصعبة مع حركات التمرد، سواء كان من خلال بوابة السلام من الداخل، أو عبر مسار السلام من الخارج تحت مظلة دول الجوار الإفريقي أو العربي أو الدولي، أن تفرد أجنحة السلام والمحبة والاستقرار على ربوع السودان، حتى يتم تحقيق التنمية والازدهار والتقدم، ولكن ومع الأسف الشديد، جاءت وفقا لقياس الرأي الذي لا يكذب مخيبة لآمال وتطلعات أهل السودان، بأن تنزل عليهم برداً وسلاماً في استقرارهم ويسر، معيشتهم في حياتهم اليومية. وقد عبر (62.2٪) من المستطلعين عن مظاهر هذه المحنة بقولهم أنهم لا يشعرون مطلقاً بالأمن والاستقرار والسلام، يساندهم في ذلك نوع ما يبلغ نسبته (32.2٪) من المستطلعين. وهي بكل المقاييس أرقام مفزعة وخطيرة تتطلب الاستجواب والتحقيق مع المسئولين عن التفاوض وبسط الأمن والاستقرار في البلاد.

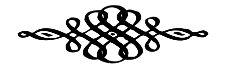
وليس أقل من ذلك خطورة، استشعار المستطلعين بالخطر العظيم الذي يهدد البلاد، من تقسيم للوطن، وازدياد رقعة الحرب في الإقليم الشمالي، وإدخال البلاد في نفق مظلم بدأت معالمه تتضح في دارفور. فلغة الأرقام تتحدث عن أن هنالك ما يقارب (٩٠٪) من أفراد المجتمع السوداني، ينظرون بقلق وخوف لمستقبل السودان، بعد ارتفاع وتيرة المعارك العسكرية في دارفور، وانتقالها بصورة محدودة للعاصمة الخرطوم وبعض مدن السودان الأخرى في الجنوب والغرب. وانتشار السلاح الحديث بكثافة بين أيدي الخارجين عن الشرعية، الممثلة في الجيوش الثلاثة التي نصت عليها اتفاقية نيفاشا .

قد تكون الخطوة المتأخرة التي اتخذتها وزارة الداخلية لمعالجة مشكلة السلاح من خلال البيان الذي أصدرته، وطالبت فيه المليشيات بتسليم أسلحتها لقيادة القوات المشتركة بمنطقتي جبل أولياء وسوبا. والفصائل التي انضمت للقوات المسلحة في إشارة للقوات الصديقة، لتجميع أسلحتها بالقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة. قد تكون هذه الخطوة حكيمة وفي الاتجاه الصحيح، إلا أنها جاءت بعد أن تم الاتفاق مع حركات التمرد بالاحتفاظ بسلاحها في مواقعها التي تسيطر عليها أو خارجها .

وفي تقديري، أن المعالجة الحقيقية لظاهرة انتشار السلاح خارج القنوات الرسمية، أن تلتزم الحكومة أولاً بعدم السماح للمليشيات والحركات المعارضة، بالاحتفاظ أو دخول المدن بسلاحها في أي مفاوضات سلام مستقبلية، سداً للذرائع وعقلية الفهم الأعوج. كما أن في هذا ضمانة لنجاح أي اتفاقية، بجانب أنها تحد من ظاهرة التقسيم والتجزئة داخل الحركات المسلحة، التي تأتي بعد أن يتضح لبعض القيادات، أنها لم تنل حظها الكافي من الكعكة التي اقتسمتها مع الحكومة، وتنسلخ وتعلن عن تنظيم جديد مسلح.

والأمر الذي لا شك فيه، أن معالجة مشكلة المليشيات المسلحة قد تواجهها بعض الصعوبات، لأن هذه المجموعات المسلحة كانت بمثابة خطوط دفاع أمامية، وقرون استشعار لتحركات المعارضة المسلحة لأنظمة الحكم في الخرطوم، وهي كما قال السيد نائب الرئيس الأستاذ على عثمان محمد طه:(إنها لم تكن فقط تعبيراً عن مجموعة تقاتل إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، ولكنها تعبير عن حقائق قبلية واجتماعية سبقت الحرب، وكسبت شيئاً من الاعتراف الاجتماعي والسياسي تحاول أن تحافظ عليه). والحكمة تتطلب المعالجة الهادئة والمرنة لهذه الظاهرة الخطيرة والمزعجة، حتى لا تقود البلاد إلى فتنة أكبر حذر منها نائب الرئيس الأستاذ طه يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد.

ويبقى أن نقول: إن إعادة الطمأنينة والأمن والاستقرار النفسي في وجدان شعبنا، يجب أن يكون أولاً بنزع أسلحة المليشيات خارج القوات النظامية التي حددتها اتفاقية نيفاشا، بما في ذلك سلاح الدفاع الشعبي، ثم عدم الغلو في إبراز السلاح الحكومي في الشارع العام، حتى يحس المواطن بطعم الأمن، الذي يأتي بعد إحساسه بأن الحالة الأمنية طبيعية.



السلاح الأبيض في مواجهة الحكومة

تناولت الصحف مؤخراً خبر قيام مواطني إحدى المدن بشمال كردفان، برشق موكب والي ولاية شمال كردفان الدكتور فيصل حسن إبراهيم بالحجارة والعصي والقاذورات، وإتلاف سيارته وسيارات الوزراء المرافقين له، بعد أن أشهروا في وجوههم الأسلحة البيضاء، لدى زيارته والوفد المرافق له لمحلية أبو زبد/ إدارية الخوي.

هذه الواقعة أو القصة التي كان مسرحها أرض الخوي، أبطالها وكومبارسها من أبناء وأهالي المنطقة، تعتبر في رأينا أول ثورة الشعبية من نوعها ضد سياسات اتخاذ القرارات الفوقية منذ مجيء الإنقاذ، التي درجت على اتخاذها دون استشارة من يهمهم أمرها ويكتوون بنيرانها، وهي تدل على أن الفجوة بين الحكومات الولائية والقبائل وأبنائها بدأت في الاتساع .

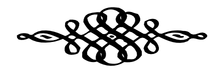
وفي تقديري، أن استقبال أهالي الخوي للسيد والي شمال كردفان بالقاذورات والعصي والحجارة رسالة بيضاء في ظاهرها، ولكن تحمل في باطنها الانتفاضة المسلحة التي باتت تنتشر في مناطق كثيرة من البلاد، ما لم تتم تسويتها ومعالجتها بالحكمة والموعظة الحسنة، والتطبيق الصحيح للحكم الاتحادي واستراتيجياته التي أعلنتها الإنقاذ في نهايات الألفية الثانية.

هنا لابد لنا من أن نقول: أن استراتيجيات الحكم الاتحادي أمنت على أن شرعية الحكم والإدارة بالبلاد، ينبغي أن تنطلق من عدة عوامل، من بينها التمسك بخيار الإرادة الشعبية، وضمان حرية المشاركة في العمل السياسي وحرية تداول السلطة، وتأكيد نزاهة الاختيار الشعبي لقواه السياسية وفق ثوابت الدستور وأحكام القانون، والأخذ بمبدأ الحوار الجامع لاستخلاص الرؤى للإصلاح والنهضة الشاملة، وتوسيع دائرة مشاركة المجتمع المدني.

وأخشى أن أقول: إن ثورة مواطني الخوي البيضاء ضد القرار الولائي بضم منطقتهم إلى محلية أبو زبد، تعكس حقيقة عدم اهتمام حكومة ولاية شمال كردفان بمبدأ خيار الإرادة الشعبية، التي يدعو إليها الحكم الاتحادي في استراتيجيته التي تنادي بالاهتمام بالمشاركة السياسية الجماهيرية في السلطة. وأقصده بثقافة الإرادة الشعبية، أذكر ما قاله د. علي الحاج الأب الروحي لنظرية الحكم الاتحادي في إحدى زيارته الولائية، أمام تجمع جماهيري وكنت من ضمن الوفد الصحفي الحاضر في ذلك التجمع، (في أن أي مجموعة من الناس، في أي منطقة، لها حرية حق الاختيار في أن تكون محافظة، متى ما توفرت العوامل التي يمكن أن تقود إلى ذلك، المهم خيار الناس فيما يسهل خدمة مصالحهم).

من هنا نستطيع أن نقول: إن التحليلات والمقالات والقصص الإخبارية، التي تذهب إلى اعتبار ثورة الخوى نموذجاً لتصاعد سقف القبيلة، فيما يتعلق بخدمات من المفترض أن تؤديها الدولة كالأمن والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، صحيحة إلى حد بعيد، لتراجع ديوان الحكم الاتحادي عن أداء واجباته حيال تطبيق الإستراتيجيات الشاملة التي طرحتها الإنقاذ في بداية حكمها، وعلى رأسها تنزيل (الأمن الداخلي) على المستوى الولائي، لبسط الأمن والاستقرار وحماية المواطنين وممتلكاتهم، والنظام على المستوى القومي والمحلي، وتأكيد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المصيرية ذات الصلة بمصالح الناس.

ويبقى أن نقول: إن تراجع دور الدولة في القيام بواجبها في الحفاظ على الأمن الداخلي، قد يقود إلى قيام هذه القبائل بتسليح نفسها لحماية مناطقها وأبنائها وممتلكاتها، كما حدث لقبائل مناطق التماس القريبة من الحدود مع الجنوب، والكثير من الجماعات في البوادي وأرياف دارفور. وفي- رأينا – أن القبائل لجأت إلى هذا الخيار الخطير، بعد تراخي وزارة الداخلية والأمن الداخلي من إيصال قبضته إلى تلك المناطق. وأن أحداث الخوي التي بدأت بالسلاح الأبيض والحجارة والقاذورات قد تتحول إلى سلاح أشد فتكاً – لا قدر الله – ما لم يتم تسويتها ومعالجتها بالتطبيق الصريح لقانون الحكم الاتحادي، ويومها لن تقتصر على كردفان فقط !



لا لتفتيت السودان

في أجواء ملبدة بالغيوم ومعبأة بالمشاكسات والتصريحات والتلاسن الملتهب، احتفلت البلاد بالذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل الذي أنهى أطول حرب شهدها القرن العشرون، وراح ضحيتها أكثر من مليوني شخص، وأضعافهم من النازحين واللاجئين في الداخل ودول الجوار.

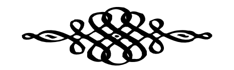
قطار السلام الذي انطلق في 20 يوليو 2002 بتوقيع بروتوكول مشاكوس، ثم البروتوكولات الستة في نيروبي في الرابع من يونيو 2004، انتهت محطته الأولى بتوقيع اتفاق السلام الشامل بضاحية نيفاشا الكينية، بعد أن توصل الطرفان الحكومي والجيش الشعبي لتحرير السودان، لحل آخر النقاط الرئيسية العالقة وهي وقف إطلاق النار الدائم، وتمويل قوات الحركة الشعبية ووضعية المليشيات الجنوبية الموالية للحكومة. ليسدل بذلك الستار على هذه الحرب الطويلة التي بدأت شرارتها بتمرد توريت 1955م، ثم اشتعل أوارها بعد ذلك لينتشر الحريق في كل أنحاء الجنوب إلا من فترات سلام متقطعة، أطولها زمنياً جاءت بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا في 1972م.

كل القوى السياسية أبدت تأييدها وترحيبها باتفاق السلام الشامل، ووصفه التجمع بأنه خطوة متقدمة لحل الأزمة السودانية برمتها. وقال الحزب الشيوعي: إنه خطوة قد طال انتظارها، واعتبرها انتقالا من النظام الشمولي الانفرادي لنظام الشراكة القابلة للتوسع، بإشراك كافة القوى السياسية حتى تصبح شراكة تعددية. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد رحب بالاتفاق؛ لأنه على حد تعبيره سيؤدي إلى السلام المنشود. واعتبر حزب الأمة القومي وثيقة الاتفاق، بأنها لبنة مهمة لإنهاء الحرب والاقتتال في جنوب السودان.

عامان مضيا على دخول اتفاق السلام الشامل مرحلة التنفيذ الصعبة والخطرة، شهدت البلاد خلالها الكثير من الألغام والقنابل المزروعة في طريق قطار السلام، الذي يمشي- ببطء شديد نحو محطته الأخيرة، التي تحدد مصير ومستقبل السودان ما بين خيار الوحدة والانفصال عبر صناديق الاستفتاء لأهل الجنوب دون بقية شعب السودان.

مؤشرات الفترة التي انقضت، تؤكد أن جعل خيار الوحدة جاذباً، أصبح شعاراً مدوناً في استحياء وخجل في صلب اتفاقية السلام الشامل، بعد ظهور جماعات انفصالية في الشمال بمباركة ودعم حكومي، جعلت النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير يحذر من أي محاولة لفصل الشمال عن الجنوب بالسلاح، نافياً بلغته السياسية الهادئة والموزونة وجود أية خلافات بين القيادات التاريخية للحركة الشعبية، وما يشاع عن رغبتها في الانفصال، ومؤكداً في الوقت نفسه أن الحركة لديها وجود قوي في الشمال وترغب في الوحدة. كما تصاعدت وتيرة الاتهامات المتبادلة بين الشريكين، باستخدام المليشيات المسلحة من قبل الحكومة لإنهاك الجيش الشعبي في الجنوب، وقد عبر عن ذلك صراحة ياسر عرمان بقوله: إن المليشيات الجنوبية لم تشتر الأسلحة أو توجد لنفسها كيانات، وإنما ظلت تعتمد على الدوام على القوات المسلحة في كل شيء، حتى مرتباتها وتسليحها. قائلاً: إنها كانت حتى وقت قريب تسمى بالقوات الصديقة. وأكد ذلك رئيس مفوضية تقييم اتفاق نيفاشا للسلام، الذي حذر من وجود المليشيات المسلحة بجنوب السودان، قائلا: إن هذا الوضع يشكل خرقاً واضحاً للاتفاق النهائي للسلام، الذي ينص على استيعاب المليشيات إما في القوات المسلحة أو الجيش الشعبي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك باتهام شركات بترولية بتقويض برتوكول قسمة الثروة. وذهب خبراء العلوم السياسية إلى القول: إن علاقة الشريكين تعيش في حالة جفوة؛ لأنهما طرفا نقيض أجبرتهما الضغوط الدولية، على الجلوس تحت مظلة واحدة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، وحذروا من خطورة انقطاع التنسيق، مع تصاعد التوترات الأمنية في مناطق شتى من البلاد. وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير الهشة أصلاً، بتسريب بعض الجهات النافذة لخبر أرصدة قيادات في حكومة الجنوب مودعة في البنوك الكينية.

ويبقى أن نقول: إن الفرصة ما زالت متاحة بتحويل حلم السلام الذي تحقق، إلى تكاتف حقيقي وتوحد من أجل بناء الوطن وتفجير طاقات مواطنيه، للاستفادة من ثروات السودان الطبيعية الضخمة، الكامنة فوق الأرض وتحت الأرض، حتى يعم الخير والرخاء وينعم به كل مواطن في جميع ولايات السودان الجنوبية والشمالية؛ لأن انفصال الجنوب إذا تحقق، كما قال السيد الرئيس عمر البشير: (لن يتوقف، وسيؤدي إلى انبعاث دعوات انفصالية أخرى)، والمطلوب العمل لجعل وحدة السودان هدفاً استراتيجياً وخياراً جاذباً.



قبل زوال السودان من خريطة العالم

رغم مساعي الحكومة للوصول إلى اتفاق سلام مع الفصائل المعارضة المسلحة بدارفور، بتوقيعها لاتفاق أبوجا، إلا أن(لعنة دارفور) ما زالت تطاردها من كل الاتجاهات، ووصلت إلى حد اتهام المحكمة الجنائية الدولية لأحد وزرائها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، وفي سياق أجواء الضغوط الخارجية الجديدة على السودان، فقد وجهت البعثة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان اتهاما جديداً ضد حكومة الخرطوم.

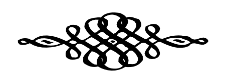
خطورة الاتهام الجديد الذي صدر من بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان، يتمثل هذه المرة في اتهام الحكومة نفسها بالتنسيق والمشاركة في جرائم حرب ضد الإنسانية ارتكبت في دارفور، بما فيها جرائم القتل والاختطاف والاغتصاب الجماعي، إلا أن البعثة الأممية لم تحدد الأشخاص الذين قاموا بهذه الانتهاكات، مما يشير أن هنالك توجه أمريكي وغربي لفرض عقوبات اقتصادية جديدة ضد السودان عبر الأمم المتحدة .

وليس أقل من ذلك خطورة، الظن الرسمي بأن القضايا المصيرية يمكن أن تعالج بالحماس، والخطب العصماء والدعوة لفتح معسكرات الجهاد، والتوهم أن الجراءة في المغالاة في التحدي قولاً، دون اهتمام بفن صياغة الكلمة والتوقيت المناسب لإطلاقها، يمكن أن يفسد المخططات التي تستهدف تمزيق وحدة البلاد والعباد . فالسيد الرئيس يقسم باللاءات الثلاثة أنه لن يسلم سوداني للمحاكمة خارج البلاد، حتى ولو كان من الجماعات المعارضة لحكمه بقوة السلاح. والسيد الوزير أحمد هارون يقول رداً على سؤال من قناة فضائية كبرى: إنه كان باستطاعته تبرئة ساحته من الجرائم الخطيرة بقوله: (بالطبع لم أقم إلا بواجبي الذي يكلفني الدستور والقانون به، وهو حماية الأمن والوطن والمواطن) وأضاف (أن حمل السلاح على ذلك النحو الفوضوي، هو الذي تسبب فيما حدث من أحداث في دارفور) .

قد تكون المشكلة ، تكمن في أن الحكومة لا تسمع ولا تقرأ ما يكتب أو يقال في وسائل الإعلام، من أخبار وتقارير ودراسات حول القضايا المختلفة والموضوعات الخطيرة والمصيرية بحق الوطن، وتكتفي بتقارير موجزة يعدها خبراء في فن المصطلحات المبهمة، واختصاصيون في فن الإيجاز والاختزال، وبتر ما لا يرضى عنه من الجمل والألفاظ .

وهنا لابد من الإشارة إلى مقال سبق أن حررته عندما كنت مديراً لتحرير جريدة (الشارع السياسي) السودانية لفترة قصيرة بعنوان (الرهان على أبوجا واتفاقية السلام والمؤتمر الدستوري لحل الأزمة السودانية خاسر) قلت فيه: إن الأوضاع الجارية في دارفور وما لحق بها من تطورات في الولاية الشمالية، لا تحل بالطرق التفاوضية السلحفائية الجارية حالياً، فما بين جولة وأخرى يزداد الوضع الإنساني في دارفور سوءاً وتأزما، وتظهر حركات متمردة جديدة تعيد الأمور إلى مربعها الأول. كما لا تحل باتفاق السلام المتوقع إبرامه بين الحكومة والجيش الشعبي بزعامة قرنق بنهاية العام الجاري، ولا بالمؤتمر الدستوري الذي دعت إليه القوى السياسية الحزبية والتجمع الوطني، بعد ظهور قوى سياسية جديدة في اتجاهات السودان الأربعة، وإنما بالاتفاق على صيغة جديدة للحكم وتوزيع الثروة يشارك فيها كل شعب السودان، سواء كان داخل الحكومة أو المعارضة أو في منظمات المجتمع المدني، وكل من له رأي في الشأن السوداني.

لكن ومع شديد الأسف، نجد أن الأوضاع في السودان وصلت إلى مرحلة يكاد يكون من المستحيل معالجتها، مهما كانت المغريات بالثروة والمناصب الدستورية الرفيعة وضخامة السلاح. وأن المحافظة على السودان الواحد الموحد، وتجنيب شعبه المزيد من المرارات والمآسي والمحن، يستوجب أن تفكر الحكومة (قبل أن يرتد طرفها)، بالاستعانة بالمجتمع الدولي بالصورة التي يراها(هو)، وليس(هي) لحل الأزمة السودانية، قبل زوال السودان من الخريطة العالمية.



إفرازات احداث المهندسين

في موكب مهيب أنهت حركة جيش تحرير السودان قصة (الجثامين التسعة)، التي استمر عرضها عبر شاشات الأثير وصفحات الجرائد تسعة أيام حسوما، بتشييعها قتلاها لمقابر المرخيات بأم درمان وسط حضور أعداد كبيرة من المشيعين تجاوزوا الأربعة آلاف عنصر، قاموا بوداع الجثامين التسعة عسكرياً بإطلاق كميات كبيرة من الرصاص في الهواء، كما أشارت بعض وسائل الإعلام.

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن إفرازات وتداعيات أحداث المهندسين التي وقعت يوم السبت 24 مارس 2007م كبيرة وخطيرة على الأمن القومي، وخير شاهد على ذلك ما قاله كبير مساعدي السيد رئيس الجمهورية مني آركو مناوي: (لولا اتباع الحكمة وضبط النفس، لاشتعلت العاصمة ولحدث ما لا تحمد عقباه). وفي هذا دلالة واضحة إلى حرب الشوارع التي قد تمتد لتشارك فيها أطراف أخرى، ليختلط الحابل بالنابل.

وفي تقديري أن المشرح والمحلل للشأن السوداني، ما كان ليفاجأ بما جرى من سفك للدماء بدم بارد في المهندسين، إذا أخذنا ذلك من واقع قراءة المشهد الأمني في البلاد، ما قبل وأثناء وبعد الأحداث الأليمة والمفجعة.

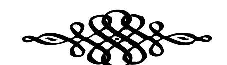
قبل الأحداث، شن مناوي هجوماً غير مسبوق على المؤتمر الوطني، وحمله مسئولية تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور، وقال: (إن فترتي بالقصر الجمهوري مخيبة). وفي دارفور اعتقلت حركة مناوي شرطيين، ورهنت إطلاق سراحهم بالإفراج عن أحد منسوبيها ألقت الشرطة القبض عليه لحيازته سلاحاً غير مشروع. وفي نيالا احتجزت قوات مناوي ضابطاً برتبة مقدم في الشرطة، كرد فعل مضاد لاعتقال أحد أفرادها لاتهامه في الأحداث التي وقعت في قريضة. وفي الخرطوم أقرت هيئة قيادة الشرطة برئاسة البروفيسور الزبير بشير طه خطة أمنية لبسط الأمن في العاصمة،

وهي (القشة التي كادت تقصم ظهر البعير) في وضح النهار لولا حكمة قيادات الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة سلفا كير. وجاءت الطامة الكبرى عندما حملت بعض صحف الخرطوم عنوان (مواطنو حي المهندسين بأم درمان يطالبون قوات حركة مناوي بالرحيل الفوري، لاتهامها بالتعدي بالضرب على شابين) وقالت صحيفة (آخر لحظة) في متن الخبر: إن الشرطة حاصرت العمارة التي يقطنها أفراد من قوات الحركة، وترتب على ذلك إخلاء المواطنين المجاورين لها مساكنهم.

أثناء الأحداث: نهاراً طويلاً ويوماً مروعاً عاشه سكان المهندسين بأم درمان، أثناء وبعد الاشتباكات المسلحة بين الشرطة ومجموعة من قوات مناوي المتحصنة داخل منزل. وتحدث بيان توضيحي من حركة مناوي عما وقع أثناء الأحداث وقال: إن هنالك إصرارًا مسبقًا لإجهاض عملية السلام، بافتعال مهاجمة جرحى عزل ومقعدين، بمئات الجنود والآليات المسلحة والمدرعة وتدمير المنزل عليهم، ومنع أفراد الحركة من السياسيين والدستوريين من إجلاء جرحاهم وموتاهم .

بعد الأحداث، قال وزير الداخلية: إن الحادث لن يؤثر على عملية السلام، وذكر أنه اتصل بكبير مساعدي الرئيس مناوي وأبلغه أن السلام هو القضية الأساسية ويجب المحافظة عليه. في حين قال مناوي: إنه حاول الاتصال بوزير الداخلية ونائب الرئيس، إلا أنه لم يفلح، واصفاً ما حدث في المهندسين بالمجزرة. كما تحدث عصام لوكا القيادي بحركة مناوي، عن القيادي بحركة تحرير السودان آدم بابكر آدم الذي قتل في أحداث المهندسين، وقال: إنه كان يتحدث إليَّ عبر الموبايل وأخبرني بأنه أصيب، وأن الشهيد قال له: (أنا ما مشكلة، ولكن هنالك إنسان تعبان أكثر مني ومحروق بالنار، تعالوا أسعفوا هذا الرجل) . وقال لوكا بألم بالغ لمحرر الصحيفة: بعد اتصال مرة أخرى مع الشهيد، أخبرني أنه داخل المنزل وهو مصاب، وحتى الرابعة والنصف كان معي في اتصال مستمر، وفجأة انقطع الاتصال.

وهنا لابد أن نقول: إن أحداث المهندسين أفرزت ظواهر غريبة وخطيرة ترفضها الأديان السماوية والقوانين الوضعية، منها تكريم الموتى بالإسراع بدفنهم، وإسعاف الجرحى بالاستعجال في نقلهم قبل أن يموتوا نزفاً. لنقول: إن تمسك مناوي بشروط إزالة العدوان(التسعة) قبل استلام الجثامين وقبرها، ذكرتني بقصة بعث الله لغراب ليرى آدم كيفية المواراة، فصار فعل الغراب في المواراة سنة باقية في الخلق. وحديث النبي (ص) لعلي رضي الله عنه عندما أخبره أن عمه الشيخ الضال قد مات: «**اذهب فوار أباك ثم لا تحدثن بشيء حتى تأتيني** ». وأكدت بشكل لا لبس فيه جهل القيادات السياسية في البلاد بعلوم الدنيا والآخرة، وأن الخرطوم تجلس فوق سطح بارود دافئ.



أحداث الشمالية بين الحقيقة والخيال

قيام مجموعة من المواطنين المتأثرين بسياسات التهجير بمنطقة المناصير بالولاية الشمالية، باحتجاز(23) سيارة عسكرية مزودة بمدافع الدوشكا بعد وصولها لمنطقة الكربكان بالولاية الشمالية، واحتجاز «37» شرطياً، بعد اشتباكات عنيفة وقعت بين الشرطة ومواطنين غاضبين ومحتجين على قيام سد كجبار، أسفرت عن إصابات بين الجانبين. أثارت حيرة (وربكة) في الشارع السوداني الذي صار لا يفهم ما يجري حوله من أحداث .

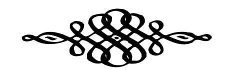
قال لي أحد المواطنين: بالله عليك أخبرني ماذا يجرى في السودان، كل من هب ودب يهدد أو يرفع السلاح في وجه الحكومة، مطالباً بإزالة الغبن الاجتماعي والاقتصادي والتهميش. والأغرب من هذا، أن هنالك من يرفع السلاح ضد التنمية وحركة البناء والتعمير، كما يحدث الآن في الولاية الشمالية !!

قلت متحسراً ومتألماً مما آلت إليه الأوضاع في بلادنا: منذ دعوة السيد الرئيس في وقت سابق للمعارضين للإنقاذ بقوله: (من أراد أن يأتي من المعارضين للخرطوم، فعليه أن يغتسل سبع مرات من ماء البحر الأحمر، وأن الإنقاذ جاءت بالدبابة ولا تذهب إلا بالدبابة). شاعت في ربوع بلادنا أصناف شتى من الحركات المسلحة، بعضها لديه دوافع سياسية حقيقية. وأخرى اتخذت من حقيقة التهميش وسياسات الإقصاء مظلة، لكي تقفز بالزانة لتحط فوق حدائق القصر الجمهوري الغناء، ولو تحت ظل شجرة تحمل صفة دستورية حقيقة أو وهمية. وأخرى قلبت الباطل حقاً، والبناء والتعمير هدماً وتخريباً، مثل قيادات الفتنة في الولاية الشمالية، التي تسعى كغيرها لحجز مقاعد لها في طوابير الدستوريين الطويلة والطويلة جداً، وما زالت في انتظار المزيد والمزيد من حملة السلاح والخارجين عن القانون، بعد أن أصبحت البندقية البوابة الأسرع للوصول للسلطة والثروة.

قال المواطن بغضب شديد: ما يحدث في الولاية الشمالية أشبه بأساطير الخيال، وجلسات الزار وستات الشاي والمستغلين الدين للترويج للدجل والشعوذة، هل يعقل أن يقوم مواطنو أكثر بقاع السودان تخلفاً وتهميشا، بالوقوف ضد حركة الإصلاح والتعمير والتنمية في مناطقهم التي تشكو لطوب الأرض، من كافة أشكال الجفاف والتصحر والفقر والمرض، هل يعقل أن يضعوا العراقيل أمام مخططات الحكومة التي تهدف إلى وضع أساس التنمية المستدامة بالمنطقة، تراعي فيها المحافظة على البيئة ووضع اللبنات الأساسية في مجالات الاقتصاد والبناء الاجتماعي من أجل استقرار شعوب المنطقة على أرضهم ؟! ولا يخفى على أحد أن سد كجبار من المشاريع الكبيرة والعظيمة التي تستهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة التي يذخر بها النيل، وحفظ حق السودان المكتسب من مياه النيل، وهو ما يقدر بنحو 20.5 مليار متر مكعب عند سنار، و 18.5 مليار متر مكعب عند أسوان لا تستفيد منها البلاد إلا في حدود 4.5 مليار متر مكعب، مما يعني توفير مياه الشرب الصحية التي يعاني منها أغلب أهل السودان ومياه الري لتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة لاستخدامات المياه في الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية المائية، وإقامة مشروعات لزراعة الأسماك.

قال المواطن: ولكن والي الولاية الشمالية شكك في جدوى قيام السد، وقال أن حكومته ستتخذ التدابير اللازمة حتى تسير الأمور بسهولة إذا ما أثبتت الدراسات جدوى قيامه، مؤكداً أنه لا يمكن أن يقوم سد كجبار إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية، ومعرفة حجم السد وطوله والمناطق المتأثرة به. مبيناً أن الدراسات ستوضح صلاحية المنطقة لقيام السد من عدمها. بماذا تفسر ذلك؟

قلت: لا أود أن أقول أن ذلك يعود إلى غياب الحس المائي والاقتصادي لصانعي القرارات السياسية، لأن سد كجبار كان مطروحاً للتنفيذ قبل سد مروى بعشرات السنين، وشعب السودان بأثره يعرف ذلك، وعلى علم بالجهات التي كانت تعمل على عدم تحقيق هذا الحلم العظيم، الذي سيغير منطقة وادي حلفا من النقيض إلى النقيض، ويعيدها إلى سيرتها الأولى (حلفا دغيم ولا باريس). وتصريحات السيد الوالي في تقديري تأتي في إطار إطفاء النيران المشتعلة في الصدور، وسحابة الجهل الكبير بأهمية السد التي تغطي عقول الكثيرين من أهل الشمالية، التي جعلتهم ينظرون إليه من زاوية بأنه سيغرق ما تبقى من آثار فرعونية قديمة. ويبقى القول: إن الحي أبقى من الميت، والتمسك بالأصنام كفر !!



أين مقاومة الشعوب اليوم؟

قالت الخارجية الأمريكية : إن العالم لن يقف متفرجاً على استمرار المعاناة في دارفور؛ لأن الحكومة السودانية ترفض التعاون في نشر القوة الموسعة للأمم المتحدة وإفريقيا. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه بصدد إعداد مشروع للتدخل عنوة بموجب الفصل السابع في دارفور. وحدد مجلس الأمن يونيو القادم لإيجاد حل نهائي لمشكلة دارفور. هذا على الصعيد الخارجي .

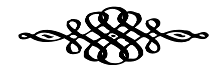
وداخليا، الإعلان عن مقتل وجرح أربعة وثلاثين شخصاً في اشتباكات مسلحة بين مجموعة مناوي والشرطة بأم درمان. وخبر آخر يقول: مناوي يضع تسعة شروط لإزالة آثار العدوان واستلام جثامين ضحايا المهندسين بأم درمان. المدعي العام السوداني يعلن إعادة التحقيق مع الوزير أحمد هارون وعلي كوشيب، المتهمين من محكمة (لاهاي) بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية في دارفور. إلا أن السيد رئيس الجمهورية فاجأ الجميع، بتأكيده أن هارون لن يستقيل ولن يقال ولن يخضع لأي تحقيق قضائي.

مجموعة كبيرة من المانشيتات والعناوين البارزة التي تدخل الرعب والخوف والقلق في قلب أي إنسان، وردت في صدر صفحات الجرائد المحلية لكي تطرح أكثر من تساؤل ماذا يحدث في السودان ؟ وإلى أين تبحر سفينة الإنقاذ التي لا تحمل على ظهرها إلا أهلها بعد إقصائها للأنواع الأخرى من مخلوقات الله في السودان ؟ هذا السؤال الكبير طرحته على نفر كريم من المختصين في الشأن الدولي والإعلامي.

قال محدثي الخبير في القانون الدولي: الضبابية وأجواء أمشير الملبدة بالغبار الكثيف والخانق، تغطي أرض وسماء الوطن بلا انقطاع، قد تكون المشكلة الأساسية في غياب مبدأ التفكير الاستراتيجي، أو عدم وجود خطة عمل تضع منهجاً صارماً للإصلاح لا يخلو من الإمكانيات والأمنيات والاحتمالات المتوقعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رفضت الحكومة منح بعثة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تأشيرات دخول للسودان لجمع المعلومات عن الأوضاع في دارفور فكان التقرير المغلوط والمتحامل على السودان. نفس السيناريو القديم، رفض دخول المبعوث الخاص بحقوق الإنسان للسودان، فتأتي التقارير الناقصة التي تحمل الكثير من الاتهامات الملفقة ضد السودان. وكان من الممكن للحكومة أن تسمح لتلك المنظمات بدخول البلاد بحرية مطلقة لجمع المعلومات التي يريدها، بدلاً من الحصول عليها من جهات وأطراف لا تريد الخير للسودان، حتى تكون النتائج حقيقية وصادقة وقد تتضمن تحسناً في سجل السودان في مجال حقوق الإنسان. وقس على ذلك في أشياء أخرى .

اتفق زميلي الإعلامي مع الخبير القانوني بأن الصورة مظلمة، ولا يستطيع كائن من كان أن يرسم معالمها، وقال: إن ذلك يعود لجملة من الحقائق، فلا يستساغ أن يعلن مسئول حكومي في جهة ما عن إجراء ما ضد آخر في حكومته، وتأتي أعلى قمة في البلاد لتأكيد رفض ذلك الإجراء، حتى ولو كان في إعلان الأول ذر للرماد في العيون. وثمة خوف عميق لغالبية أهل السودان من غياب مبدأ المحاسبة في أدبيات الحكومة، فلم نسمع يوماً أن مسئولا كبيراً أو صغيراً تمت محاسبته لتقاعسه أو فشله في إنجاز مهمة ما. وقضية دارفور خير شاهد للفشل في أكثر من صعيد مفصلي، ولو اتخذتها الحكومة عنواناً بارزاً للاستقالة والإقالة والمساءلة القانونية، من لحظة انطلاقة أول رصاصة، لما وصلت الأمور لما نحن عليه اليوم.

ويبقى السؤال الكبير، ماذا أعددنا لمجابهة التحديات المتعاظمة يوماً بعد آخر، لا تقولوا لنا المقاومة ، فكل الشعوب الغارقة في المقاومة والمجاهدة بعد المواجهة، صارت اليوم مفككة وغير موحدة وأقرب إلى الزوال من البقاء، وما العراق والصومال ببعيدين عن الأذهان. لأن المقاومة والجهاد تأتي بعد الإحساس بالعدل، وزوال غمامة الظلم والقهر والجوع والفقر والمرض، والتفاف الشعب بطوائفه المختلفة وأعراقه المتنوعة، حول قيادته يا من تدعون الفهم



سياسات قصر النظر

أربعة وثلاثون قتيلا وجريحاً راحوا ضحية الكارثة الأمنية والمواجهات الدامية المؤسفة، التي شهدها حي المهندسين بأم درمان ظهيرة السبت الماضي، على خلفية المصادمات المسلحة بين جيش تحرير السودان الذي يقوده كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني أركو مناوي وقوات الشرطة. أربعة وثلاثون روحاً بريئة نقية مخلصة لمبادئها ومفاهيمها السياسية والاجتماعية، سقطت أو تأثرت بتبعات اتفاقيات السلام من نيفاشا إلى سلام الشرق مروراً بأبوجا، ليضافوا إلى قوائم أخرى تتساقط يومياً كأوراق الشتاء في دارفور ومدن السودان الأخرى، ناهيك عن حالة الخوف والقلق الذي أصاب ما يقارب «12» مليون من سكان العاصمة الخرطوم، بعد ارتفاع وتيرة المعارك العسكرية والصراعات القبلية المسلحة في دارفور، وانتقالها بصورة ما لمدينتهم التي كانت آمنة الخرطوم.

كان العطاء المأمول من اتفاقيات السلام التي انطلقت منذ مجيء الإنقاذ، أن تفرد أجنحة السلام والمحبة والاستقرار في ربوع السودان، ، ولكن مع الأسف الشديد، جاءت الاتفاقيات مخيبة للآمال وتطلعات أهل السودان في البناء والتنمية والازدهار والتقدم، وبأن تنزل عليهم برداً وسلاماً في مستقبل حياتهم واستقرارهم النفسي والوجداني والأمن الاجتماعي.

نقول: قد لا يسوغ لنا العتب على الحكومة وهي تسعى جاهدة لتوفير الأمن السياسي والاستقرار الاجتماعي للوطن والمواطن، بعد أن لحقت الإصابات البالغة بأغلب اتجاهات السودان الأربع، إلا أن الكثير من المحللين والمراقبين يرون أن الخلل الذي رافق العملية السلمية، بدأ عندما جزئت الحكومة الحلول، وسمحت بالمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الملزمة، للمليشيات والحركات المتمردة بالاحتفاظ بالأراضي التي تسيطر عليها وبدخول المدن بسلاحها وعتادها، واحتضنت بعض الحركات المسلحة تحت جناحيها.

من هنا نستطيع أن نقول: إن إعادة الطمأنينة والأمن والاستقرار للسودان وأهله في ضوء اتفاقيات السلام الملزمة للأطراف الموقعة عليها، لا يمكن أن يتم إلا بنزع أسلحة المليشيات خارج القوات النظامية التي حددتها اتفاقية نيفاشا، وهي القوات المسلحة ومليشيا الحركة الشعبية والقوات المشتركة أو المدمجة، التي تشكل نواة لجيش السودان في حالة اقتراع الأخوة في الجنوب على الوحدة بعد الاستفتاء على تقرير المصير. ولا يمكن أن يتم إلا بالنظر والبحث الجدي في إبعاد المظاهر المسلحة من العاصمة القومية، وعواصم الولايات والمدن الكبيرة، بما فيها القوات المسلحة بجميع أفرعها والقوات المشتركة والمليشيات التي قننت وجودها الاتفاقيات، والإبقاء فقط على قوات الشرطة مسترشدين في ذلك بدراسة العميد أبو الذهب.

ويبقى القول: إن تحذير الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان الطيب خميس بأن قوات الحركة على استعداد لدخول في حرب شوارع بالخرطوم، يؤكد ضحالة وضآلة الفكر السياسي والعسكري لقيادات حركة مناوي، ومراهقة وصبيانية القيادة الروحية الشابة لحركة كبير مساعدي رئيس الجمهورية السيد منى أركو مناوي. وصدق من قال : إن الجهل السياسي قد يكون أحيانا أخطر من عدوان الحكومات؛ لأنه يساهم في ارتكاب البشع والجرائم في حق الإنسانية، وهذا درس آخر للحكومة يقول أن عليها أن تدقق بعناية في من تفاوضهم، أو تختارهم لتمرير سياساتها التي يمكن وصفها من خلال الوقائع والمظاهر العامة لأوضاع البلاد، بأنها قصيرة النظر والمدى. !!

لا للمقاومة في المناصير ..!

من حق أهلنا بالمناصير التمسك بخيار التوطين حول بحيرة سد مروى، ومن حقهم المطالبة بتشريع قانون خاص بمعتمدية التوطين، ومن حقهم المطالبة بالفصل بين منصب معتمدية التوطين ومعتمدية أبى حمد، ومن حقهم تكوين آلية خاصة بهم لعملية تخصيص الأراضي حول البحيرة للمتأثرين بقيام السد. ولكن ليس من حقهم التهديد والوعيد باللجوء لخيار المقاومة العسكرية ضد تنمية الوطن، وليس من حقهم ربط قضية المناصير بقضية دارفور أو الشرق، أو حتى جنوب السودان.

وقد نقول: إن خيار المقاومة العسكرية سهل التلويح به، وقد يسعى بعض الحمقى وأصحاب الضمائر الخربة والمصالح الخاصة، لتحريض السكان البسطاء لاستخدامه، ولكن ما هي عواقبه على المستضعفين من الرجال والنساء والأطفال والولدان، الذين لا يستطيعون الهرب ولا يجدون حيلة ؟! وماهية الآثار المترتبة على الزرع والضرع والسكن على قلته وبساطته الذي يحمي الفقراء والضعفاء، من حر الهجير وزمهرير البرد القارص؟! وما هي الثمار التي جناها أهل دارفور وشرق البلاد من حمل بعض فاقدي الرؤية للسلاح ؟!

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن هنالك ما يقارب المليونين ونصف المليون نازح ولاجئ، في مخيمات ومعسكرات في غاية البؤس والشقاء داخل الحدود وخارجها. وأرقام خرافية عن قتلى قدرتها المنظمات الدولية بـ 200 ألف قتيل، وقللتها الحكومة على لسان السيد الرئيس إلى تسعة آلاف قتيل، دون الجرحى الذين لا يعرف عددهم إلا الله. وحالات مخزية ومخجلة من الاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات القاصرات. وتعذيب وسحل وضرب وقتل جماعي، ودفن في مقابر وسط كثبان الرمال المنتشرة في كل مكان في غرب السودان. وأمراض شتى، من أبرزها سوء التغذية الناجم عن الجوع والفقر أودت بحياة الآلاف من الأطفال والشيوخ والعجزة، من أهل المناعة المتواضعة والضعيفة. والمستفيد الوحيد من كل هذا وذاك يا أهل المناصير شرذمة قليلة من القيادات التي حملت وحرضت على حمل السلاح، استغلت عبارات ومصطلحات التهميش ونقص الخدمات لخدمة مصالحهم وطموحاتهم الشخصية، والأمثلة على ذلك كثيرة داخل دهاليز القصر الجمهوري .

من هنا نقول لأهل الشمالية: إن الولاية الشمالية غير دارفور والشرق المتاخمين لدول الجوار، فإذا اندلعت المعركة – لا قدر الله – فالصحراء شرقكم وغربكم، ونهر النيل يتوسطكم وسلاح الحكومة من فوقكم وتحت أرجلكم، فإلى أين الكر والفر؟ وأين المفر للمستضعفين من الرجال والنساء؟!

يبقى أن نقول: كان المأمول من المتأثرين بسد مروى، خاصة أهلنا بالمناصير وأمري دق الطبول ونفخ المزامير ونحر الذبائح، والدعاء والشكر لله ليلا ونهاراً، بتحقيق هذا الحلم العظيم الذي سيغير وجه السودان كله، بما ينتجه من طاقة كهربائية ضخمة، وثروات سمكية هائلة، وأمل أخضر لأهل الشمال على وجه الخصوص والسودان عموماً. بدل التهديد والوعيد فيما ينفع وما لا ينفع.

كلمة لابد منها:

أوجهها لجميع المتأثرين بسد مروى من الرجال والنساء، بأن لا يلتفتوا لأولئك الذين يريدون أن يشعلوا حرباً في الشمالية وهم بعيدون عن الوطن وقضاياه، فما عادت بلاد الصقيع منبراً لتحريض الآمنين ضد التنمية، وهللوا وكبروا للحلم القديم الجديد الذي سيتحقق قريباً جداً.

سلاح خفيف فقط !!

سببت الانفجارات التي وقعت بمقر سلاح الأسلحة بالخرطوم وتطايرت قذائفها كالحمم الغاضبة في فضاء وسماء العاصمة الخرطوم، لتضرب (برحمة) أحياء ومناطق داخل مدن الخرطوم الثلاث، شملت (العمارات، السجانة، مطار الخرطوم الدولي، الصحافة، شارع الملك نمر، دار السلام المغاربة بالخرطوم بحري، وشارع الموردة بأم درمان)، سببت حالة كبيرة من الذعر والخوف والرعب والشلل التام وسط سكان المدن الثلاث.

السيد وزير الدفاع قال في المجلس الوطني في رده على مسألة مستعجلة بخصوص الانفجارات التي هزت الخرطوم عصر السبت الماضي، (إن الذخائر ومن ضمنها قنابل فسفورية، كانت على متن ثلاثة جرارات وقفت للتزود بالوقود، وأدت أشعة الشمس الحارقة إلى انفجارها وتناثر شظاياها، كاشفاً عن خطة لنقل جميع مخازن الأسلحة الثقيلة خارجة العاصمة وعواصم الولايات الكبيرة.

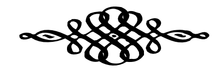
وأكد السيد وزير الداخلية في احتفالات الدفاع المدني باليوم العالمي للحماية المدنية، في أوائل مارس الماضي على ضرورة حماية المدنيين، داعياً لنشر ثقافة آمن الإحياء على مستوى المحليات. فيما أكد مدير عام قوات الشرطة سعيه لنشر ثقافة الوقاية والحماية للمواطن. وأمن مدير الإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية، على ضرورة تأمين العمل وحماية الإنسان وتحقيق السلامة لضمان سلامة المواطن.

سيدي الرئيس، والسادة وزراء الدفاع والداخلية، قد يكون من أخطر المشكلات التي ما نزال نعاني، منها وجود عناوين كبيرة وشعارات رنانة، تحث على ضرورة حماية المدنيين ونشر ثقافة الوقاية والسلامة. ولكن أغلبها أقوال بلا أفعال، وأخشى أن أقول من تجاربنا: إننا تفتقد لهذه المضامين البسيطة والكبيرة في معناها، فكم من أجراس إنذار دقت، وصفارات داوية انطلقت بلطف وعنف في أكثر من مكان وزمان، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وعلى سبيل المثال ، الانفجار المرعب الذي وقع بسلاح الذخيرة بمنطقة الشجرة. ومذابح الاثنين الدامية التي عاشها أهل الخرطوم بعد حادثة مقتل زعيم الحركة الشعبية د. جون قرنق . وعمليات الإعدام المتبادلة قنصاً بالرصاص، بين الحركات الموقعة على السلام والشرطة في جبل أولياء وأر كويت. واستخدام قنابل القرانيت في تصفية المصلين في مسجد الجرافة بأم درمان ، وبعض المواطنين بأم بدة. والاحتفاء بزخات الرصاص في أعراس الشهداء الذين سقطوا في أحراش الجنوب. وضبط جوالات معبأة بالأسلحة والذخيرة مخبأة في اللاماب وغيرها من أحياء الخرطوم. وآخرها أحداث المهندسين الدامية .

كلها صفارات تحذير قوية، وأجراس إنذار مبكر، تشير إلى أن السلاح والمتفجرات والرجال والعتاد غطوا كل بقعة من أرض العاصمة، الكثير منها رسمي وحكومي، والقليل منها مسموح به بالاتفاقيات الاستسلامية، وأخرى لا يعلم بها إلا الله والقائمون عليها، في انتظار لحظة ساعة الصفر، بغزوات داخلية أو خارجية أو انقلابات عنترية، وارتفاع جديد لدرجات الحرارة، لتشتعل وتنتشر كالنار في الهشيم لتدمر كل شيء، وتقتل كل حي .

ويبقى أن نقول : إن الأوضاع بالعاصمة جد خطيرة ومخيفة، وتتطلب العلاج الحاسم والجذري اليوم قبل الغد، وقبل أن تتكرر دقات أجراس الخطر، والمطلوب في جملة أو فقرة واحدة، إخلاء العاصمة من كل مظاهر السلاح الرسمي وغير الرسمي، إلا من الشرطة بسلاح خفيف. إن كنا جادين وصادقين في حماية الأمة والتراب من التقسيم والتفكيك والتفتت إلي دويلات متناثرة.



عاصمة خالية من السلاح

على خلفية أحداث المهندسين، نظم اتحاد طلاب ولاية الخرطوم ندوة بعنوان (عاصمة خالية من السلاح)، تناول فيها المتحدثون نقطتين جوهريتين في غاية الأهمية والخطورة هما: التدخلات السياسية في العمل المهني للشرطة. والانتشار الكثيف للسلاح بأيدي المجموعات الموقعة على اتفاقيات سلام داخل العاصمة .

الواقع الذي لا يمكن إنكاره وتجاهله، أن الحركة الإسلامية منذ استيلائها على الساحة السياسية ومقاليد الحكم في 30 يونيو 1989، من خلال ذراعها العسكري والمدني، عملت باعتراف قادتها على صفحات الصحف على مدى ثلاثة أعوام، على تمكين نفسها أمنياً في السلطة، وفى سبيل تحقيق ذلك، تم إحالة فئة لا يستهان بها من العاملين في الخدمة المدنية والقوات النظامية للصالح العام. فيما تم تصفية وإعدام عشرات العسكريين المشهود لهم بالكفاءة وحب الوطن، لاتهامهم بالمشاركة في انقلابات عسكرية لتغيير النظام القائم، وكل هذا يعني أن التداخلات السياسية التي يحذرون منها اليوم، لا فكاك منها ولا يمكن التحرر من قيودها، لأن الكثيرين ممن ينادونه بها جاءوا عبر بوابة البندقية، ثم أسلموا بعد ذلك مرافق الدولة المختلفة، على الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها ويعملون على تحقيقها.

هذا جانب من القضية، والجانب الآخر وقد يكون من أخطر المشكلات التي نعاني منها اليوم، وهو انتشار السلاح خارج القنوات الشرعية، وأعتقد أننا في أشد الحاجة إلى أن نتحدث في هذا الموضوع بصراحة شديدة، خاصة بعد أن تكررت الحوادث الدامية في العاصمة ومدن أخرى، والتي بدأت في عام 2001م، حيث لقي «34» مواطنا مصرعهم وأصيب أكثر من «70» آخرين بجروح متفاوتة، لتعرضهم لإطلاق نار وقصف بقنابل الجرانيت أثناء تأديتهم لصلاة التراويح بالجرافة بأم درمان.

وهنا نقول: إن السلاح بأيدي المجموعات المسلحة لا خوف منه؛ لأنه تحت مجهر الأجهزة الأمنية، إلا أن الخطورة الحقيقية في السلاح غير المنضبط والمتواجد بأعداد كبيرة في أيدي أفراد ومليشيات تحسب على الشرعية، وهى خارج القوات النظامية، مثل المليشيات المدنية التي قامت بالاستيلاء على السلطة ظهيرة الجمعة وقوات الدفاع الشعبي، والمليشيات المدعومة من الحكومة في مناطق الصراع في دارفور والجنوب .

ويبقى القول: أن الحديث عن انتشار السلاح خارج القنوات الرسمية في الندوات والمؤتمرات وصفحات الصحف، صورة طبق الأصل من الحديث عن السلاح في ولايات دارفور بعد انتهاء الحرب الليبية التشادية، والتي انتهت كما هو معروف بما يحدث حالياً من احتراب بين الحكومة والحركات المعارضة، واقتتال قبلي، تحول مع الأسف، الشديد إلى منحى عرقي وقبلي وجهوي، ووسيلة كسب أسرع لا يسلم منه المدنيون ولا العسكريون ولا الزرع ولا الحيوان في دارفور.

ومعالجة المشكلة فيما أرى، لا تتم بالتمني والخطب والحماس في الندوات والمؤتمرات، وتقوية قبائل على أكتاف الأخرى، وإنما بالجهد والصبر والفهم ووضع تخطيط علمي وموضوعي، لمعالجة مسألة انتشار السلاح والمسارات، دون النظر في أعراق وطوائف وأحزاب حاملي السلاح؛ لأن زخات الرصاص إذا انطلقت من خزائنها، فعلى الخرطوم والسودان السلام.

الموت البطيء في الخرطوم

لا شك عندي أن العاصمة القومية للبلاد وإنسانها لم يعان من الإهمال والتردي في كل شيء، مثلما هو حادث في الظرف الحالي. وهذه الرسالة التي وصلتني من القيادي السياسي والإعلامي البارز بتحالف قوى الشعب العاملة، الأستاذ عوض أبي الحسن في غاية الخطورة والأهمية؛ لأنها تمس حياة وأمن وسلامة المواطن الذي بات يشكو من الازدحام والجمهرة غير العادية، التي تتمركز في قلب العاصمة القومية للبلاد الخرطوم، رغم المحاولات الطيبة والكبيرة التي تقوم بها السلطات المختصة، لجعلها عاصمة حضارية.

تقول الرسالة: لقد وضح جليا أن هذه العلل التي تصيبنا وهذا البلاء الذي يلاحقنا، سببه المسئولون في ولاية الخرطوم التي أصبح وسطها مهدداً وخطراً لمن يرتادون أسواقها أو من ترتبط أعمالهم بها، فمن المسئول عن تلك الأعداد المخيفة من المعتوهين والمشردين والمجذومين والمتسولين والمعاقين، لقد بات الناس يخشون التواجد فيها بعد مغيب الشمس، حيث تنعدم الإضاءة، وينعدم الإحساس بالأمن والأمان، في مدينة تدعى عاصمة السودان اعتادت الأسر أن تأتي إليها في الماضي للترفيه والتسوق بعد مغيب الشمس، حيث يقضون فيها وقتا طيبا وممتعا، متجولين في أسواقها الأنيقة والعامرة والمليئة بكل ما يحتاجون، دون أن يحسوا بخطورة أو مضايقة من أحد.

أما اليوم فمن الصعب أن تصطحب أسرتك لهذه الأسواق، خوفا من أن تصاب بأذى أو تعرضها لمضايقات قد تسبب لك حرجا مع المجرمين وشواذ الآفاق، الذين اتخذوا من الأسواق مرتعا لهم، وامتلأت الأسواق بشاكلتهم من الباعة المتجولين، والمفترشين الأرض تصم أصواتهم الآذان، وبدون أي مراعاة للذوق العام. بجانب ذلك هناك غياب تام لمسئولي صحة البيئة، حيث نجد العديد من صناديق القمامة تحرق في شوارع مزدحمة بالمارة، وليسوا كل المتسوقين والزائرين للخرطوم أصحاء يا سيادة الوالي.

والمؤسف حقا والمسبب للضيق والضجر، هو برنامج الكشات الذي يخلق الكثير من المرارات، لما يطبق فيه من أعمال عنف مرفوضة تماما من عامة الشعب، فهل هو من المشاريع التي يعتمد عليها المعتمدون لتسيير أمورهم أم هو أمر صادر من الولاية لتحقيق ربط محدد تلزم به المعتمدين ؟ وإلا فلماذا لا يصدر أمر محلي صارم، يمنع به منعا باتا البيع في غير المحلات المرخص لها قانونا والمصدق لها من السلطات الرسمية، وما المانع من ذلك إن كنا نرغب في نظام عام وعاصمة حضارية ؟.

وإلى متى نعايش هذه الفوضى وهذا التخبط العشوائي الذي أضر بنا كثيرا، لقد سئمنا حقيقة من هذه المناظر المتكررة، ولم نجد من يحسم هذه الظواهر القبيحة التي طمست معالم هذه العاصمة، وجردتها من هيبتها وسماحتها وجمالها بعد أن هجروا لها الريف وأسقطوا بذلك عمدا اسم العاصمة الحضارية، لتحل محلها هذه الصورة الريفية الباهتة. فما هو قول سعادة السيد المتعافي؟ لقد سعدنا في العام 2005م بتكريم السيد رئيس الجمهورية لكم والله وحده العالم بأسباب هذا التكريم. فالخرطوم اليوم تئن وتتوجع وتحتضر. فهل من مغيث، وهل فيكم من يرغب في استراحة محارب ؟

إن كل أملنا هو أن نلحق بركب العواصم المتقدمة التي سلكت من بعدنا درب الحضارة، ويشار إليها اليوم بالبنان، ولولا خوفنا من الشرك الأصغر، لشققنا الجيوب، ولطمنا الخدود، حسرة وندامة على الخرطوم الجميل. اللهم أجرنا في مصيبتنا، ولا حول ولا قوة إلا بك.

ويبقى أن نقول بعد أن انتهت الرسالة: إن الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة كشف لإحدى الصحف المحلية، عن ترتيبات وتدابير أمنية لحماية ولاية الخرطوم من أي مهددات أمنية داخلية أو خارجية، وهذه التدابير تشتمل على تعزيز الرقابة وتكثيف التواجد الأمني بمداخل الولاية، وقال: إن خطة تأمين ولاية الخرطوم جاهزة في مرحلتها الثانية حسب القانون، باعتبار أن الشرطة مسؤولة عن المرحلة الأولى.

وفى تقديري، أن هذه التصريحات تنم وتشير إلى أن هنالك قناعة من المسئولين بأن الخرطوم تنام فوق رمال متحركة، يمكن لا قدر الله – أن تبتلع العاصمة بمن فيها. ولعل الازدحام المبالغ فيه وغير العادي، رسالة حقيقية تعبر عن مخاوف غالبية سكان العاصمة الأصلية.

وهنا نقول: إننا لا نطالب الجهات المختصة بخرق الدستور والقانون، الذي منح أي مواطن حق حرية الحركة والتنقل والإقامة حيثما يريد داخل حدود المليون ميل مربع، وإنما ندعو وبهدوء شديد، إلى إعادة النظر في سياسة الدولة التي ركزت جميع المشاريع التنموية والاستثمارية في العاصمة القومية. والعمل لإيقاف نزيف الدماء السائلة في أكثر من مكان واتجاه في السودان التي أدت إلى نزوح مواطني تلك الولايات نحو العاصمة، هذا في الإطار المستقبلي. وحاليا العمل على تنظيم الأسواق، بإيجاد أماكن لهؤلاء الباعة الجائلين، العاجزين عن إيجاد فرص للعمل الذي أصبح حكراً على فئة قليله لها السلطة والثروة، قبل أن تتحول الخرطوم إلى واحة مستباحة للموت البطيء.

رصاص في رأس كجبار ..!

لقي(4) أشخاص مصرعهم وأصيب (9) آخرون، في مصادمات وقعت بين الشرطة ومتظاهرين محتجين على قيام سد كجبار شمال الخرطوم، التقارير الطبية أشارت إلى أن المتوفين وهم عبد المعز محمد (25) عاماً إصابته في الرأس. ومحمد فقير محمد (20) عاماً إصابته في أعلى الرأس. وشيخ الدين حامد حمد (30) عاماً إصابته أيضاً في الرأس. وصادق سالم (40) عاماً لم تحدد التقارير التي تم نشرها موقع إصابته. وفي ذات السياق أكد الطبيب الذي أشرف على تحرير شهادات الوفاة محمد يوسف في التصريح الذي أدلى به إلى إحدى الصحف، أن المصابين الذين أحضروا للمستشفى كانت جراحهم خطيرة، وأن الكثيرين منهم كانت إصابتهم في الرأس. أي أن الهدف هو الرأس الذي يفكر ويقرر وينفذ...!

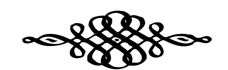
الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، أن وزارة الداخلية التي طالبت المجلس الوطني بالمصادقة على زيادة قواتها، بتبني توصية تم رفعها للبرلمان بتوفير اعتماد مالي لـ «40» ألف وظيفة شرطي، تمثل احتياجاتها لإحكام الأمن في دارفور وسائر البلاد. أن أفراد شرطتها استخدموا في أحداث كجبار الثانية القوة المفرطة، مثلما كان في الأحداث الأولى التي وقعت في 24 أبريل الماضي، وأصيب فيها أربعة مواطنين. فقد استخدمت الرصاص الحي الذي يحظر استخدامه عالمياً في فض التظاهرات المدنية السلمية، إلا في حالات نادرة جداً، وبوجود قاض أو وكيل نيابة يصدر تعليمات بذلك في حالات مشروطة بالقانون، على أن يكون إطلاق الرصاص في الأجزاء السفلية من جسم الإنسان، بغرض التعطيل وشل الحركة وليس القتل .

هنا لابد لنا من العودة للتذكير بالتداعيات المترتبة على استخدام القوة المفرطة في فض الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية السلمية، من خلال استعراض إلى التظاهرة السلمية التي جرت بمدينة كوستي في بدايات الألفية الثالثة، وقتل فيها طالب رمياً بالرصاص.فقد وصل ملف هذه القضية للمفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،ضمن ملفات أخرى عن انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان والحريات العامة في السودان. وفيها قلنا: إن الحكومة التي صرفت عشرات الملايين من الدينارات وآلاف الدولارات، لسفر وفدين للعاصمة الغامبية بانجول، للوقوف على هذه التهم والرد عليها. نجح محامي أولياء الدم في تفنيد ادعاء الحكومة أمام المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان حول واقعة القتل،دون أن يخسر مليماً واحدا، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، قوله : (إن ادعاءات الوفد الحكومي حول القضية المرفوعة بأنها من محترفي المعارضة، قول مردود لأنها مرفوعة من المتضررين من أبناء السودان الموجودين داخل السودان،بعد أن استنفذوا جميع وسائل الإنصاف الداخلية).

وقلنا وقتها: إن العنف العشوائي من بعض أفراد القوات النظامية، وعمليات القتل التي تمارسها بعض الجهات الحكومية ضد المدنيين، في أحداث (شغب) كما تطلق عليها الحكومة، والتظاهرات الاحتجاجية كما تصفها منظمات المجتمع المدني، يتعدى حدود المنطق والعقلانية والقوانين المحلية والدولية، وطالبنا بمعالجة التشوهات التي لحقت بالبلاد، بالتحقيق مع مرتكبيها بعد رفع الحصانة القانونية عنهم، حتى يكون ذلك لبنة على طريق الإصلاح والبناء المأمول، في مجال حقوق الإنسان.

من هنا نقول كما سبق أن قلنا أكثر من مرة: إن هنالك الكثير من القضايا يمكن معالجتها وقفل ملفاتها داخلياً، إذا تعاملنا معها بشفافية وموضوعية وروح قانونية في حينها، بدلاً من انتظار تضميد الجروح وترميم الحفر والبثور، مع سمعة سيئة بأن الحكومة تقتل رعاياها بدم بارد، ولا تنصفهم قانوناً وعدلا، إلا بعد أن تتم المطالبة بذلك خارجياً .

ويبقي أن نقول: إن مأساة كجبار الدموية من صميم مسؤوليات وزارة الداخلية وإلى الولاية الشمالية، والسؤال المطروح هل نسمع عن محاسبة المتسببين في أحداث القتل الجماعي في كجبار، أو عن استقالة وإقالة وزير الداخلية والسيد والي الولاية الشمالية!!.



قراءة لمسح انهيار السودان ..!

جاء ترتيب السودان في المسح الذي أجرته مجلة (فورن بوليسي) الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية بالتضامن مع مركز صندوق السلام (بيس فنود)، في قمة دول العالم الأكثر عرضة للانهيار. وأرجعت المسوح الدولية اختيار السودان الذي جاء قبل العراق والصومال، إلى العنف الجماعي الدائر في دارفور، وانتشاره خارج الإقليم.

نقول: قد يكون من المفيد قبل تناول التوقعات الدولية بانهيار السودان، الإشارة إلى العناوين البارزة في صحف الأسبوع المنصرم المحلية، فقد حملت جريدة (الانتباهة) السودانية مانشيتاً بعنوان الجيش: تدابير أمنية لحماية العاصمة قالت فيه: إن القوات المسلحة سوف تكمل انتشارها شمالاً لخط 1956م بنهاية الشهر المقبل، وكشفت على لسان الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة عن ترتيبات وتدابير لحماية ولاية الخرطوم من أي مهددات داخلية أو خارجية. وذكرت أن المتحدث باسم الجيش قال: إن خطة القوات المسلحة لتأمين العاصمة جاهزة في مرحلتها الثانية، مؤكداً أن مسؤولية القوات المسلحة عن تأمين المدينة في المرحلة الثانية تأتي حسب القانون، باعتبار أن الشرطة مسئولة عن المرحلة الأولى. كما جاء في صدر الصفحات الأولى للصحف التي صدرت أمس الأول، إن منطقة كجبار شهدت إرسال المزيد من التعزيزات الأمنية والعسكرية، بوصول ما يقارب «80» عربة مسلحة، وأن قوة عسكرية يقدر عددها بـ (500) فرداً، قامت بتمشيط واسع في الفضاء المحيط بموقع سد كجبار والقرى المجاورة، تحسباً لوجود أسلحة.

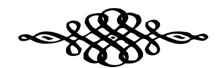
من هنا، ولفائدة القيادة السياسية والاستراتيجية وخبراء جمع المعلومات وتحليلها وعامة الجمهور، نعود للتذكير بما سبق أن حذرنا منه قبل ما يقارب العام، من أن هنالك مخططا لنقل الصراع من الجنوب إلى الشمال. وقلنا حرفياً: إن اتفاقية الترتيبات الأمنية في اتفاقية نيفاشا أشارت بالنص (فيما عدا القوات المسلحة التي سيتم نشرها ضمن الوحدات المشتركة المدمجة،

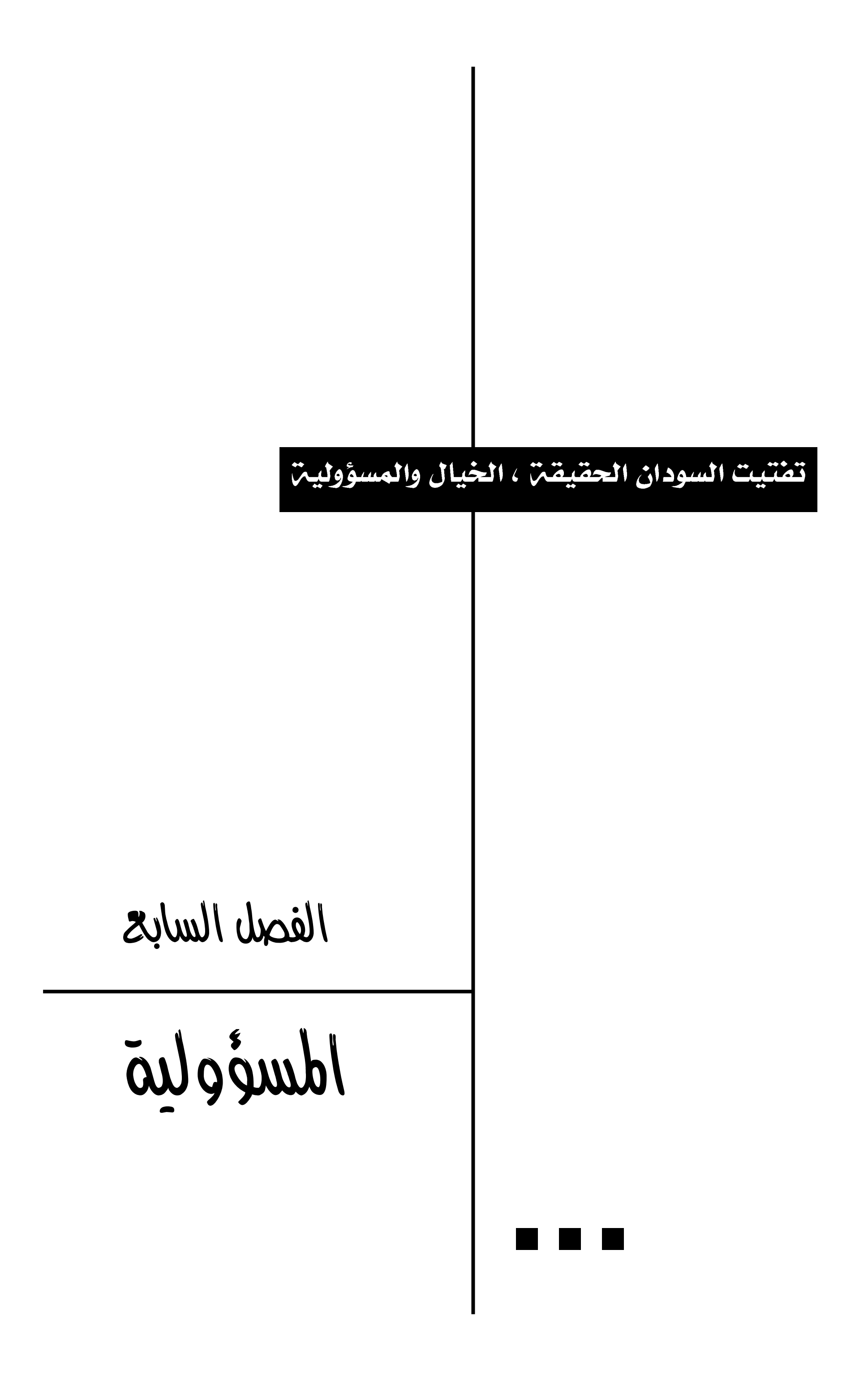
فإن بقية القوات المسلحة في جنوب السودان، سيعاد انتشارها لشمال الحدود بين الجنوب والشمال في 1/ 1/ 1956م، وذلك تحت رقابة دولية خلال مدة سنتين ونصف من تاريخ بدء الفترة قبل الانتقالية) .

ومضينا إلى القول: إن هذا يعني سحب القوات الحكومية ونقلها متى ما رأت الحكومة الحاجة إلى ذلك، إلى بؤر صراع أخرى قد تظهر في ولايات شمالية، مما يعني حتمية انتقال الصراع العسكري من الجنوب إلى الشمال، ليصبح صراعاً شمالياً يصب في نهاية المطاف لصالح الحركة الشعبية، التي تسعى لتحقيق حلمها القديم، وهو قيام دولة الأماتونج الكبرى، الممتدة من البحيرات إلى تخوم السد العالي في أقصى الشمال.

واليوم وبعد القراءة للمسوح التي أجرتها مراكز الدراسات الاستراتيجية العالمية، وبعد مرور ما يقارب الثلاثة أعوام على دخول اتفاقية نيفاشا حيز التنفيذ، نجد أن الصراعات المسلحة في الشمال ازدادت ضراوة في أكثر من مكان واتجاه، مقابل ثبات واستقرار نسبي للأوضاع الأمنية في الجنوب، إلا من عدائيات لا ترقى لمرحلة الخطر، ليتحقق بذلك الجزء الأول من مخطط نقل الصراع من شمالي/ جنوبي، إلى اقتتال واحتراب شمالي/ شمالي، وما يحدث في دارفور من حروب خير شاهد علي ذلك، إضافة إلى ما تناقلته الصحف من تحركات للقوات النظامية لبؤر صراع جديدة في الشمال، ففيها مؤشرات قوية لصدق التخوفات المحلية والدولية من انهيار السودان .

ويبقى القول: أن على الحكومة أن تقرأ بعمق وشفافية ما يثار من أخبار سالبة عن السودان، وتحللها بدقة متناهية، وتنظر إليها من زاوية أنها أجراس إنذار مبكر، وأن هنالك بعض المخاطر التي تحتاج إلى وقفات ومعالجات قبل أن تستفحل، وتتمدد ثم تنفجر في وجه الجميع، كما حدث في دارفور .




تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية
الفصل السابع
المسؤولية

في الفصل السابع والأخير، يتناول الكاتب من خلال مجموعة من اليوميات بعض الجهات والقوى السياسية التي يمكن أن تعتبر مسئولة عن حالة الانهيار والتفتت، الذي يمكن أن يتعرض له شمال السودان بعد تقسيمه إلى شمال وجنوب كما بات واضحاً من مواقف الجنوبيين حكومة وشعباً.

ويناشد الكاتب في هذا الفصل القيادات السياسية نبذ الخلافات واللهاث المحموم والمدمر وراء السلطة، والالتفات إلى المخاطر التي تهدد الوطن. وفيه يحذر من مخاطر سقوط لغة الخطاب السياسي على الوطن وشعبه، بعد أن تساءل إلى أين يمضي السودان؟ ورأى أن الحل لمشاكل السودان يكمن في دعوة الرئيس عمر البشير.

صياغة جديدة لحكم السودان

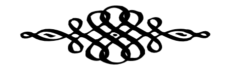
أكد المهندس عبد الله علي مسار القيادي بحزب الأمة الفيدرالي للإصلاح والتجديد اتفاق المجموعة التي تؤيد الشراكة مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، على المشاركة في كافة المناحي التي تخص الحزب، من دعوات رسمية ومواقع القيادة في حكومة الوحدة الوطنية. جاء تصريح مسار في أعقاب لقاء مجموعة من قيادات حزب الأمة للإصلاح والتجديد المنشقة عن حزب الأمة مع الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني الحاكم البروفيسير إبراهيم أحمد عمر.

بقراءة التصريح وتحليله يلاحظ في عبارة (اتفاق المجموعة التي تؤيد الشراكة)، أن هنالك تأكيدًا على أن الانقسام داخل حزب الأمة القومي لا رجوع عنه. ويبدو من صياغة الخبر الذي بثته وسائل الإعلام المحلية، أن رجالات الانشقاق الثاني في حزب الأمة للإصلاح والتجديد عمدوا إلى سحب عبارة (حزب الأمة)، من الاسم القديم المسجل في سجلات مسجل التنظيمات السياسية، ليعلنوا عن قيام حزب جديد يحمل اسم (حزب الإصلاح والتجديد).

وبغض النظر عن دستورية وقانونية الحزب الجديد المشارك حاليا في السلطة، فإن ما يجري من انقسامات في القوى السياسية الحزبية المختلفة، يؤكد صدق ما ذهبت إليه بعض القيادات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمحللين، من هشاشة بعض هذه الأحزاب وسعيها وراء السلطة، حتى ولو كان ذلك على حساب المبادئ والبرامج التي قدمتها إلى قواعدها .

لا شك إن عهد الإنقاذ الذي عمل على إتاحة الفرصة أمام القيادات الحزبية التي لها مصالح ومطامع شخصية للمشاركة في السلطة، لعب دورا كبيرا في كشف الصورة الحقيقة لهذه الأحزاب، وعراها تماما حتى من (ورقة التوت) التي تستر عورتها أمام الرأي العام السوداني وقواعدها، واثبت بها لا يدع مجالا للشك، إنها تلهث وراء السلطة ولا شيء غير السلطة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا تفكر القوي السياسية في صياغة ديباجة جديدة لحكم السودان، بعد أن برهنت التجارب على فشل القوى السياسية الحزبية والعسكرية، (المختلطة والمنفردة والمطعمة) على مدى أكثر من نصف قرن، من قيادة السودان نحو آفاق أرحب من البناء والتقدم والاستقرار والازدهار ؟ .



مفتاح قضايا السودان

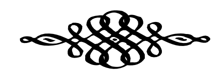
لا نرى أنفسنا بحاجة إلى التأكيد ، على أن خطاب السيد رئيس الجمهورية في افتتاح دورة الانعقاد الثالثة للهيئة التشريعية القومية للمجلس الوطني ومجلس الولايات، جاء وافيا وشاملا لكل القضايا التي تشغل البلاد. ويمكن القول: إن الخطاب المختصر والمفيد، أهم ما فيه دعوة السيد الرئيس الأجهزة الرقابية في الدولة للقيام بواجبها كاملا في مراقبة أداء الحكومة، وأن تتصدى بالحزم والحسم اللازمين لكل تجاوز آو خرق أو مخالفة من أى جهة أو فرد، في نطاق ما كفله لها الدستور والقانون. ففي هذه الدعوة مفتاح لحل كل قضايا السودان إذا ما تعاملنا معها بشفافية ومسؤولية وصدق وأمانة .

وفى تقديري، أن هذه الدعوة الصادرة من الرجل الأول في البلاد، موجهة للإعلام بوسائله المختلفة قبل أن تكون موجهة للأجهزة الرقابية في الدولة، فالإعلام كما قال الرئيس في خطابه للإعلاميين: (إن الحرية تورث المسؤولية)، فالإعلام يحمل أمانة الكلمة ومسؤوليتها، ويلتزم بالأخلاق والقانون في دفع الباطل والفساد، و الإعلام يعمل على تحقيق التعارف والتآلف بين جميع أبناء الوطن، بغض النظر عن أعراقهم و توجهاتهم وعقائدهم، ورفع الأمة إلى المثل الأعلى و الغايات الأسمى، فلا ينال من عرض إنسان، ولا يسخر من أى كائن كان، ويحترم الحقوق والحرمات إلا إذا (أبى) الإنسان أو الشخص المسئول؛ لان الإعلام قاعدته الحرية وقمته المسؤولية .

ونستطيع القول من خلال الوقائع القريبة: إن الإعلام بعد اتساع دائرة الحريات العامة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، لعب دورا كبيرا في تنوير الرأي العام وإطلاعه على خفايا بعض الملفات الهامة، والخطيرة والكبيرة في حق الوطن، منها قضية السلام وسبل تحقيقه في كافة ربوع البلاد، وقضايا الفساد وسوء الإدارة، وأشهر القضايا التي تم طرحها في وسائل الإعلام، قضيتي (طريق الإنقاذ الغربي) و(المحاليل الوريدية) التي تنتجها شركة كور الهندية .

ولا شك، أن القضايا التي يشهدها السودان كثيرة ومتشابكة ومعقدة خاصة بعد اتفاقيات السلام الملزمة، منها قضايا التحول الديمقراطي، وإحلال السلام في دارفور، وتحسين علاقات السودان مع دول الجوار والمجتمع الدولي، ومحاربة الفساد الذي استشرى كالسرطان في جسم الأمة ومفاصل الدولة، وسوء استخدام السلطة. ومجمل هذه القضايا لا تستطيع الأجهزة الرقابية في الدولة الوصول إليها، إلا من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لأن الكثير من المصادر المحبة للوطن أرضا وشعبا، سواء كانت داخل الحكومة أو خارجها تتعامل بثقة وشفافية مع بعض وسائط الإعلام التي تحميها وفقاً لقانون سرية المصادر، أكثر من تعاملها مع الأجهزة الرسمية .

يبقى أن نقول: إن العشم وكل الأمل أن لا يكون خطاب السيد الرئيس مجرد كلام سياسة، وبالون اختبار، تختفي عناوينه الكبيرة ومضامينه الواضحة والبسيطة، كملح (الأندروس) الفوار بعد اختلاطه بالماء، وإن كان في الأخير فائدة وشفاء للناس. والمطروح، كيف يمكن أن نحول خطاب الرئيس إلى واقع ملموس ومعاش، يعالج الخلل والعلل التي لحقت بجسم الأمة في أكثر من مكان واتجاه ؟



خطورة حديث نائب الرئيس

أعجبتني كثيراً الدبلوماسية الهادئة، التي تعامل بها نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه مع إذاعة (B.B.C) البريطانية، في الحوار الذي أجراه معه معد برنامجها الشهير (حديث الساعة). وأعجبنى أكثر اعترافه الصريح والواضح، بأن هناك بطئاً في تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية في الجوانب المتعلقة ببسط الأمن وسيادة القانون، ونزع السلاح من المجموعات المسلحة. وعزا السيد نائب الرئيس ذلك البطء والتأخير في تنفيذ الاتفاقية، إلى بعض الترتيبات الخاصة بإقناع المجموعات المسلحة بتسليم سلاحها طوعاً، تجنباً لمزيد من المصادمات والمواجهات على حد تعبيره نصاً. وقال نائب الرئيس بلباقته المعهودة: إن وجود هذه المجموعات المسلحة، لم يكن فقط تعبيرا عن مجموعات تقاتل إلى جانب هذا أو ذاك، ولكنها تعبير عن حقائق قبلية واجتماعية، سبقت الحرب بين الحكومة والحركة الشعبية منذ عشرات السنين وما زالت مستمرة.

حديث الأستاذ علي عثمان محمد طه للإذاعة البريطانية فيه إشارة ضمنية، إلى أن ثورة الإنقاذ الحاكمة في الخرطوم دعمت الأطراف الصديقة والمتحالفة معها في مناطق التماس والصراعات المسلحة، كما فعلت ذلك من قبل حكومة السيد الصادق المهدي خلال الديمقراطية الثالثة بدعمها لقبائل المسيرية، وهذا يؤكد صحة ما ذهبنا إليه، من أن هذه الجماعات المسلحة تقوم على القبلية والجهوية والمصالح التي تخدم أغراضها الخاصة، بعيدا عن روح المواطنة والانتماء القومي لتراب هذا الوطن .

ونقول: هنا تكمن الخطورة في حديث السيد نائب الرئيس الأستاذ طه، ذلك لأن نزع أسلحة هذه الجماعات والميلشيات التي كسبت كما يقول نائب الرئيس، (شيئا من الاعتراف السياسي، وشيئا من الاعتراف الاجتماعي، تحاول أن تحافظ على هذه المكاسب التي حققتها أثناء فترة الصراع والحرب)، يمكن أن يقود إلى فتنة أكبر وفتح جبهات جديدة، قد تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد .

من هنا نستطيع أن نقول: إن حديث السيد علي عثمان محمد طه نائب الرئيس لإذاعة البي. بي. سي. قد وضع النقاط فوق الحروف، وأكد أن سياسة (فرق تسد)، التي ينتهجها الكثير من السياسيين، الذين جلسوا على سدة الحكم في البلاد بما فيها النظام القائم، ربما تكون نافعة في وقتها، كحبة الأسبرين المسكنة للألم ولكن أضرارها أعظم وأخطر بعد انتشار المرض وتمدده في الأعضاء الحيوية للإنسان، لأن المرض الذي لا تظهر أعراضه في صورة آلام، ينتشر ويتمدد ويكبر داخل الجسم حتى يصل مرحلة الانفجار القاتل والمميت. وهذا يفسر البعد الحقيقي للأحداث الأخيرة التي راح ضحيتها مئات السودانيين .

ويبقى أن نقول: إن سياسة المعالجات الثنائية التي تتوالد منها ميليشيات والجماعات المسلحة، تتناقض مع روح ونصوص اتفاقية نيفاشا، التي تحظر وجود أى قوات خارج إطار القوات الثلاث التي حددتها الاتفاقية، وهي أشد خطراً وأكبر معوق لإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، والحل هو التفكير الجاد والسريع في الاستجابة للنداءات، التي تدعو لعقد مؤتمر جامع لكل أهل السودان، لبلورة رؤية واضحة لمستقبل السودان الجديد .

لغة الخطاب السياسي

يبدو أن الأحداث الساخنة في ولايات دارفور الكبرى، بدأت تتداعى وتنعكس على المشهد السياسي في الخرطوم، بصورة تنم عن أن هناك حالة من التخبط الفكري، وعدم الاستقرار النفسي والذهني لدى القيادة السياسية، مما أدى إلى خروج الكثير من القيادات الفكرية والسياسية عن التقاليد المألوفة للغة الأدب والحوار والخطاب السياسي المهذب والرصين، الذي يقوم على اختيار الألفاظ والكلمات التي لها القدرة الخارقة في التأثير الثقافي، وبناء الشاكلة السياسية والحضارية الراقية، التي تعتبر الموجه لرؤية الإنسان لما يدور من حوله، والمنطلق لحركته وتعامله مع الناس، والتواصل والتفاهم بين الأطراف كافة.

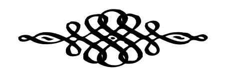
فقد أوردت إحدى الصحف الحزبية في صدر صفحتها الأولى، أن حركة تحرير السودان فندت ودحضت تصريحات السيد رئيس الجمهورية، حول احتلال جبهة الخلاص الوطني لكل المواقع التي كانت تحت سيطرة حركة مناوي، والتي جاءت في ختام أعمال القمة الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية، وقالت على لسان المستشار الإعلامي للحركة الطيب خميس: (إن حديث رئيس الجمهورية مجاف للواقع وليس صحيحا، ومعلوماته مضلله للشعب السوداني)، وقال حرفياً: (إنه حديث مؤسف). وأبان خميس أن الحركة تفرض سيطرتها وهيمنتها على كل المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وأن القائد العام للحركة موجود الآن بمنطقة حسكنيتة بشرق ولاية جنوب دارفور، داعيا مؤسسة الرئاسة لاحترام الاتفاق المبرم بين الحركة والمؤتمر الشعبي، (وأظنه يقصد المؤتمر الوطني)، وآلية تنفيذه، وليس إطلاق الأحاديث السالبة التي لا تأتى بمردود إيجابي. ولم يكتف المستشار الإعلامي للحركة بتكذيب السيد الرئيس، بشأن أوضاع قوات الحركة في دارفور على الأرض جهارا نهارا، وعلى صفحات الصحف التي لن تموت، بل ذهب إلى ابعد من ذلك، عندما قال حرفيا: (إن عدد القتلى في أحداث دارفور يفوق أل (9) ألف، (والصحيح آلاف)، بل يقدر بمليونين ونصف قتيل).

مضيفا نحن أدرى بالحقائق في دارفور لقربنا من الأحداث، وقال متهكماً: (إن ما تم في دارفور هو إبادة جماعية وتطهير عرقي، لا مثيل له في أى دولة في العالم مارست مثله في شعبها، إلا هذه الحكومة). للأسف الشديد نستطيع أن نقول: إن لغة الخطاب الرسمي في الساحة السياسية السودانية، قد انقلب تماما رأساً على عقب، فلم يعد يراعى الاهتمام فيها بفن صياغة الكلمة، وفن اختيار الكلمة، واختيار الوقت المناسب للنطق بها. فتحولت لغة الخطاب السياسي إلى ما يشبه الرصاصة، لسوء اختيار مفرداتها، وأسلوب صياغتها، وطريقة النطق بها. فتحولت لغة الخطاب السياسي إلى هذيان وانكفاء على الذات، وقنابل موقوتة وسامة، وانتكاسة لا تؤهل لبناء الأمة، ولا تسهم في تفاهم، ولا تؤدى إلى تواصل وتناغم وتبادل معرفي أو فكري، يمكن أن يقود إلى إطفاء نيران الفتنة المشتعلة في كل مكان من أرض المليون ميل مربع .

قد تكون الإشكالية الكبيرة، أن الأحداث الجارية والمتسرعة في ولايات دارفور الكبرى، تسير نحو الوراء بسرعة تفوق سرعة الصوت، بعد أن سبقتها اعتداءات مسلحة على الشرطة في قلب العاصمة القومية للبلاد، ومعارك ضارية في عاصمة أعالي النيل مدينة ملكال، أسهمتا في سقوط لغة الخطاب السياسي إلى هذا الدرك السحيق من الألفاظ، والجمل والعبارات الهابطة .

وهذا يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن القيادة السياسية في البلاد هشة وضعيفة، وتستمد قوتها من فوهة البندقية التي أوصلتها إلي السلطة، وأنها ليست بحجم تحمل الصدمات وامتلاك القدرة على امتصاص الضربات، مهما كانت قوتها وشدتها وحدتها، فيكون ردها بأكبر من حجم الفعل، بل بقوة أشد وأخطر من الفعل ذاته، قد تصل إلى هدم وتدمير كل ما تسعى لمعالجته من ادعاءات واتهامات زائفة أو حقيقية، تزعم بأن هنالك إبادة جماعية وتطهير عرقي في دارفور .

ويبقى آن نقول: إن مثل هذه التصريحات الصحفية المحزنة ، تعكس غياب الإدراك لأثر التعبير في التفكير، وما إلى ذلك من أبعاد يصعب استقصاؤها والإحاطة بها في هذه المساحة، ولكن نقول لقادة الوطن: خافوا الله على الوطن وشعبه المسكين يا قادة الأمة قهرا وجبراً وقسرا، والحذر كل الحذر من سقوط لغة الخطاب السياسي إلى هذا الدرك السحيق من ضحالة الكلمات، لأن ذلك يعنى بداية النهاية للسودان الحبيب، الذي تنفطر قلوبنا حزنا، وتذرف مآقينا دمًا لما آل إليه حاله في هذا الزمن الرديء!!



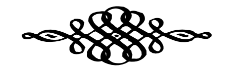
البراءة من الوطن

يبـدو أن انفـراط عقـد المواطنـة، والإحسـاس بـروح الانـتماء إلى هـذه الأرض الطيبـة، بـدأ في التخلخل والتصدع، إن لم نقل أنه وصل لمرحلة الانهيار والسقوط الشامل المؤدي للضياع، هـذه المقاطع اقتبستها من تغطية جريدة السوداني للقاء معتمد الخرطوم باتحاد أصحاب العمـل، وهـي مقاطع تعبر عن ذلك بكل وضوح وصراحة، فقد جاء في الصحيفة: (في الوقت الذي اعتلى فيه د. أبو كساوى المنصـة لمخاطبـة الجماهـير الحاشـدة، تعالـت الهتافـات ضـده مـرددة (ظـالم، ظـالم يـا أبـو كساوى)، فخطب فيها قائلا : (إن أمريكا تقـف عـلى الأبـواب للتفـاوض)، وتسـاءل: هـل نبيعهـا ؟ فرددت الحشود في هتافات صاخبة وقوية : (بيعها ، بيعها ، بيعها).

هنـا نقـول: قـد لا يكـون غريبـا أو مسـتغربا، أن ترتفـع الأصـوات اليائسـة في صـور مظـاهرات واحتجاجات غاضـبة. وقـد لا يكـون غريبـا أو مسـتغربا أن يـأتي التنفيس عـبر عمليـات إرهابيـة، كخطف الطائرات أو اللجوء إلى العدو. وقد لا يكون غريبا أو مستغربا أن تحل لغة الرصاص محل لغة الحوار، في شكل وظاهرة حركات متمردة ومسلحة. وقد لا يكون غريبـا أو مسـتغربا، اللجـوء إلى المحظورات والممنوعات السماوية والوضيعة لفك حالـة احتقـان ميئوس منهـا. وقـد لا يكـون غريبا أو مستغربا أن يشيع الانحلال الخلقي من أجل تغيير المكتوب مـن الأرزاق. ولكـن الغريـب والمستغرب أن تصل حالة اليأس والإحباط، إلى حد إعلان البراءة عن الوطن جهاراً نهاراً.

وسبق أن حذرنا بعد عملية الاختطاف الإرهابية لطائرة البوينج السودانية. ومنح إسرائيل لحق اللجوء للسودانيين الذين تمكنوا من التسـلل إلى أراضـيها. مـن أن يـأتي التنفيس عـبر الإرهـاب أو اللجوء إلى العدو. وقلنا:(إن الحالتين متناقضتين، إلا أنهما وجهان لعملة واحدة، يعبران عن حالـة الخوف واليـأس، مـن إصـلاح القيـادة السياسـية، أدتـا إلى افتقـاد شـعوبها القـدرة عـلى التمييـز بـين أخلاقيـات أدوات النضـال المشروعة). ورأينـا أن معالجـة المشـكلة، تبـدأ بإقالـة زعـماء الفشـل والإخفاقات، مهما كانت مواقعهم وأحجامهم بالحزب الحـاكم وأماناتـه، لتنفـيس حالـة الاحتقـان الزائدة، التي بدأت تظهر في الشارع في صورة ظواهر أقل ما توصف أنها خوارق، مـا كانـت تخطـر على بال بشر.

وأخشى أن أقول: إن الصورة المهزوزة التي رسمتها صحيفة (السوداني)، عن الحالة النفسية لأهل السودان خط أحمر، أو إشارة مضمونها أن الأوضاع وصلت، أو أن تكاد تصل إلى مرحلة الخطر، ذلك إن المجاهرة بإدارة الظهر للأشياء المتعلقة بقدسية وحرمة الوطن، من شرائح يعول عليها في التضحية من أجله بالنفس والمال، فيها نوع من الغيبوبة الممهدة لوفاة الوطن كله، وإشارة صريحة، ورسالة قاسية من المهنيين والحرفيين والمزارعين ورجال الأعمال والمصنعين، للحكومة بأن (أمريكا) أفضل من استمرار زعماء القهر والظلم. وبمفهوم ضمني آخر فإنها رسالة تعبر عن الهزيمة النفسية والكراهية للنظام القائم، واليأس والإحباط المؤدي إلى الفوضى والسقوط ولو في أحضان أمريكا وإسرائيل، أو حتى في أحضان الشيطان..!



إلى أين يمضى السودان ؟!

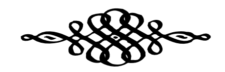
كل السياسات والقرارات الحكومية، تكسوها الضبابية والألوان الرمادية. الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور غير مفهومة وغير واضحة المعالم. خريطة السودان تتآكل وتتناقص في اتجاهاته الأربع. خطر التقسيم إلى جزئين شمالي وجنوبي باتت أقرب من (حبل الوريد). والوضع الاقتصادي رغم دخول البترول في الموازنة العامة في تدهور مستمر، وتدن مريع وقاس على المواطن المسكين مع كل فجر جديد. وللأسباب الآنفة السرد وغيرها من التوترات في أكثر من صعيد، نتساءل أين الحقيقية والخيال مما نحس ونسمع ونشاهد، بعد أن فقدنا حاسة الذوق لكل جميل ؟!

وحكومة الإنقاذ وعلى لسان أكثر من مسئول، أعلنت في أكثر من مناسبة أنها لن تفرط في شبر واحد من ارض المليون ميل مربع. والأحباش يزرعون في أراضي الفشقة السودانية تحت الحراسة المسلحة، وآخرون يتوغلون داخل الحدود السودانية، ويسعون لتغيير (ديمغرافية) أراضيها التي يقال : إنها مليئة بالمعادن والبترول. وحالات اعتداء غير مؤكدة على أراض في الشمال الغربي للسودان وأخرى في الجنوب.

تحقق الحلم الذي كان يراود الكثيرين من أهل السودان باستخراج البترول، وبيعه في الأسواق المحلية والعالمية بمليارات الدولارات، ولكن شبح الفقر ما زال مخيما على السواد الأعظم من أهل السودان، وحالة النزوح من الأرياف نحو العاصمة ما زالت مستمرة، حتى كادت العاصمة أن (تتريف). وحكومتنا الرشيدة أعلنت أكثر من مرة، وعلى لسان أكثر من مسئول سيادي، أنها لن تفرط ولن تتساهل في أمن العاصمة. والخرطوم على وشك الدخول (في حرب شوارع وزقاقات)، من كثرة ما دخلها من سلاح معلوم وهو سلاح القوات النظامية،

وآخر مجهول وغير معلوم. وظهرت على سطح المجتمع ظواهر غريبة وحقيقية لم نسمع بها إلا في الأفلام، وتسللت إلى جسم المجتمع السوداني حكايات مخزية ودخيلة، منها: سقوط في الأخلاق بصورة غير مسبوقة، وتفسخ وانحلال اجتماعي لا يقارن ولا يقاس. واغتيالات لم نسمع بها إلا في بلاد عصابات المافيا. وعم الإيدز البوادي والحضر. وارتفعت (الرايات الحمراء) الثابتة والمتحركة في أكثر من مكان. ونشطت جرائم التزوير والتزييف، وأكل الربا والمضاربة في الأسعار بكل أنواعها. وعم الفساد الأرض وسماء الوطن.

الأمر الذي لا شك فيه، أن الوضع المحزن الذي تمر به البلاد والعباد، ولد أكثر من علامة استفهام، ووضع تساؤلات كثيرة تطرح نفسها بقوة على بساط البحث إلى أين نحن ماضون، وأين المنتهى مما نسمع ونرى ونلمس ؟ أرشدونا ودلونا عن (تلسكوب) يمكن أن نشاهد من خلاله إشارات، تكون فيها إنارة لطريقنا المحفوف بالمخاطر والصعاب، فقد اختلطت الأوراق !!



إعجازات وإنجازات الإنقاذ ..!

تأبى المقادير إلا أن تبعث لنا في ثنايا كل عام جديد، برسالة لها مفعول السحر في تحريك النفس وإيقاظها، علّها تبصرنا بالفرق بين إنجازات وإعجازات حكم الإنقاذ الحقيقية. وبرغم كل الصيحات المتفقة والمختلفة التي ارتفعت وطيرتها، بعد مرور ثمانية عشر عاما من استيلاء تيار الإسلام السياسي على مقاليد السلطة في البلاد، إلا أننا نتفق على أن الإنقاذ حققت إعجازات وانتصارات، كانت تعد من رابع المستحيلات والخطوط الحمراء، وفى نفس الوقت أومن إلى حد لا يقبل التشكيك والتأويل، بمقولة الذين يتهمونها بضياع وتمزيق السودان وإنسانه .

ونستطيع أن نقول: إن الإنقاذ استطاعت بأعجوبة استخراج النفط، المحرك الرئيس لكثير من مظاهر التنمية والإعمار في البلاد، ففتحت بهذا الإنجاز الضخم الأبواب والمنافذ أمام الاستثمار في المجالات كافة، وفي نفس الوقت أنعشت شهوة ونهم الفوز بجائزة أحسن متسابق، في سرقة المال العام والصرف ببذخ على الوظائف الدستورية والمؤتمرات التفاوضية.

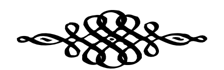
ومن عجائب إعجازات وإنجازات الإنقاذ، أنها سدت وأوصدت المنافذ والأبواب بالضبة والمفتاح، إلى الأبد في وجه الانقلابات العسكرية، والانتفاضات الجماهيرية، والثورات الشعبية والمسيرات السلمية، واستبدلتها بالحركات المسلحة المتمردة الصديقة منها والعدو.

ومن عجائب وإنجازات الإنقاذ، أنها أنهت أطول حرب أهلية شهدها القرن العشرون، وراح ضحيتها أكثر من مليوني شخص في جنوب السودان، بأقصر الطرق وأسهلها، وهى بتر وقطع الطرف الذي يقف حجر عثرة، في طريق تحقيق بقائها الأبدي في السلطة .

ومن إعجازات الإنقاذ على صعيد الأمن السياسي، إنهاؤها لحالات الاستقطاب والانقسامات داخل الأحزاب، وحتى داخل جسم الحركة الإسلامية نفسها. ونجاحها في تأمين الحدود، باحتواء ظواهر الاعتداءات على الأراضي السودانية من دول الجوار .

ومن إعجازات وإنجازات الإنقاذ في بناء القدرات البشرية، أنها خفضت معدلات الفقر إلى أدنى حد له، فقل عدد المتسولين والمشردين، وانخفضت نسبة البطالة، إلى درجة أنها بدأت تستعين بالعمالة الخارجية، لسد العجز في القوى العاملة الوطنية. وقضت على الأمراض الفتاكة، فانحسر الإيدز، وأصبحت البلاد بأسرها خالية من الملاريا، واختفت النزلات المعوية، بتوفير المياه النقية والعذبة، وتوسع التعليم في كل مراحله. وتحول السودان الكبير الواسع العريض، من رجل إفريقيا المريض إلى رجل القارة القوى.

ويبقى القول: إننا لا نزال نمتلك من الإمكانيات المؤثرة والقوية، مما يجعل الإنقاذ تبقى في السلطة أعوامًا عديدة، وأزمنة مديدة، حتى ولو كان ذلك داخل مباني ودهاليز القصر الجمهوري.. !!



الحل في دعوة السيد الرئيس

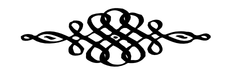
قال السيد الرئيس عمر البشير رئيس المؤتمر الوطني الحاكم في فاتحة أعمال الدورة الثانية لحزب المؤتمر الوطني: (لا عودة للحرب أبدا، طالما كان في نفق السلام فتيل شمعة أو خيط ضوء أبيض).

هنا نقول: إن في هذا الإعلان اعتراف صريح بأن اتفاقية السلام الشامل، التي وضعت نهاية لحرب استمرت (21) عاما في جنوب السودان، تمضي وتسير في نفق مظلم، يغطيه السواد الداكن والظلام المخيف، إلا من خيط ضوء أبيض باهت، أو شمعة تخرج من بين شحومها المتماسكة، صور لأضواء ضعيفة ومضطربة. ففي هذه العبارات التي قالها رئيس الجمهورية، وهو وفقًا لنص المادة (58/ 1) من الدستور القومي الانتقالي، رأس الدولة والحكومة وممثل إرادة الشعب وسلطة الدولة، الخيط الأبيض لطريق الحل لكل مشاكل السودان، ونقل الأمة من حالة الانهيار والاستسلام إلى موقع استشعار التحديات التي يراد منها موتها، وتقسيم الوطن إلى قطع متناثرة، متنافرة، وجهوية وعرقية وعقائدية متطاعنة ومتطاحنة.

وهنا لابد أن نقول: إن نداء السيد الرئيس بالشراكة السياسية الفاعلة مع الحركة الشعبية، ومكونات حكومة الوحدة الوطنية من الأحزاب المنشقة والمصطنعة، وبقية القوى السياسية والإسلامية الحديثة، وكل من يمد يديه في إطار اتفاقيات السلام لإدارة شئون الحكم بما يعزز دعائم السلام، ويؤمن الاستقرار وفرص الوحدة والبناء. يتطلب من الجميع تذوق طعم كل حرف في هذا النداء، لأن الأمة لا ولن تخرج من النفق المظلم الذي دخلت فيه، ما لم تتفهم الأخطار المحدقة بالوطن حق الفهم، وتعمل على استيعاب كل الموجات العاتية وهضمها، ثم تحويلها إلى مناجم عطاء لمسيرة الأمة، نحو آفاق أرحب وأوسع من الخير والنماء .

والقضية التي نرى أنه من المفيد لفت النظر إليها في هذا المجال: أن الواقع الذي يعيشه السودان أرضا وشعباً، يتعارض ويتقاطع مع ما قاله السيد الرئيس، من انحسار لبؤر النزاع الداخلي الذي ظهر هنا وهناك. وقد لا نكون بحاجة إلى ذكر ساحات الإخفاقات والخسائر المتلاحقة، فهي في دائرة العلم العام. ولكننا نقول: إن الانحسار والهدوء الظاهر الذي تم باتفاقيات تمت كتابة سيناريوهات قصصها وإخراجها في الخارج، يحمل في ظاهره عنوان السلام، إلا أن في جوفه وباطنه، قنابل موقوتة شديدة الانفجار، في مراحل تطبيق الاتفاقيات وتنزيلها على أرض الواقع، أو محاولة تجميدها وإلغائها من أى طرف كان. هدوءاً وسكونا أشبه بالسراب للظمآن، يحمل من بين ضفتيه متفجرات أشد بأسا وخطرا مما كان عليه الحال ما قبل التوقيع.

ويبقى القول: إن دعوة السيد الرئيس للحكومة والمعارضة للسمو فوق الخلافات الحزبية والجهوية والعرقية الضيقة، وأن يعمل الجميع من أجل وحدة الوطن أرضا وشعبا، عبر توسيع فرص الحل الداخلي لمشكلة دارفور، والنقاط العالقة من اتفاقية السلام الشامل في الجنوب. من الممكن أن تكون هي الحل لما تبقى من مشاكل السودان، إذا كنا نريد بقايا وطن مستقر يعمه الاستقرار ويحفه السلام.



المعارضة في ذمة الله

من دون مواكب جنائزية ولا طلقات رصاص احتفائي في الهواء، ودعت البلاد المعارضة إلى مثواها الأخير، بعد أن لفظت أنفاسها وصعدت روحها إلى بارئها، تاركة أمر أنواع الحزن على وجوه محبيها من أهل السودان.

المغفور لها بإذن الله كانت فتاة منعمة، لا تخرج من الحوش ولم يرها حتى الجيران. كانت مؤدبة بأدب سوداني أصيل، ولكن سمنها وضخامتها منعتها من التحرك في الشوارع، ومن شدة احترامها لنفسها وارتياحها لوجودها داخل دار أهلها، لم يتجرأ أحد أن يعرف ما لونها، هل هي سمراء إفريقية أم عربية أم خاطفة لونين، والأخيرة أظنها أقرب، لأني عرفتها وتلصصت وسرقت النظر لأتعمق في فهم لونها، فكتاباتي هذه هدية لمن لا يعرفوها، عموما ذهبت المعارضة إلى الدار الآخرة بلا رجعة، رحمها الله والهم ذويها الصبر والسلوان و(إنا لله وأنا إليه راجعون) ..

ربما يعتقد الذين يتتبعون ما أكتبه الآن أني مجنون، ولكن أصدقكم القول هذا ما تم بالفعل، فالمعارضة انتحرت بارتمائها في أحضان النظام، ويقيني أن انتحار المعارضة كان مبررا، فهي ملت وسئمت من حالة المرض التي ظلت تلازمها طيلة أيام حياتها، فعاشت المعارضة كل هذه الفترة في حالة موت سريري، ولكن لما يئست من الحياة أقدمت على الانتحار بكل جرأة، وتفاجأ الجميع بجثمانها متجيف في شوارع الخرطوم وأم درمان. ولم يكتشف الأطباء حتى اليوم أسباب وفاة المعارضة بشكل واضح، ولكن اكتفوا بتشريح الجثة ليقولوا أنه انتحار بتسمم، ونحن الآن بصدد معرفة المادة التي تسممت بها المعارضة.

وفي ظل هذه الظروف الفظيعة تحولت المعارضة عمليا لحالة مفاوض بعد فشلها في المعارضة أو إعادة أحزابها إلى سدة الحكم. وقسم خبراء وعلماء العلوم السياسية التفاوض السياسي لثلاث مراحل: إما معارض، أو حاكم، أو مفاوض. فالمعارضة لم تكن حاكمة ولم تكن معارضة ولكنها أصبحت مفاوضة، فالمعارضة المسكينة أجبرتها الظروف الموضوعية في الساحة الوطنية على الاختباء فلا تستطيع الخروج للشارع نتيجة للقبضة القوية للنظام على السلطة، وإمكانية ضرب المعارضة في مقتل في أى وقت وأي مكان، فضلا عن الضعف الشديد الذي لازم خطاب المعارضة السياسي، فهي لا تستطيع مجاراة الأمر، إذ أن النظام ظل يبتز المعارضة بمغازلته للمواطن بالخدمات، في حين أن الانتخابات على الأبواب. وأيضا اتفاق نيفاشا جعل من خروج المعارضة للشارع في الظرف الراهن خروجا عليه، لذلك حرم عليها التظاهر والفعل الحركي، فصارت المعارضة حبيسة الزمان والمكان. إذا فمن ينقذ المعارضة من نفسها والإنقاذ ؟ .

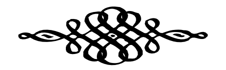
وأنا هنا لا أود الخوض في كيف أن المعارضة فشلت في إحياء نفسها والنظام والسودانيين أجمعين. وعلى محبي المعارضة أن يرددوا أغنية الفنان عثمان حسين.. كل طائر مرتحل عبر البحر قاصدًا الأهل حملته أشواقي الدفينة لك ياحبيبي وللوطن لترابه .. لكن حنانك لي أو حتى مشاعرك نحوى ما كانت الحقيقية .. انتهى الأمر.

عبد الوهاب موسى

***

نقول : بعد أن انتهت الرسالة: بعد ما يقارب عقدين من الزمان، خرج علينا الزميل عبد الوهاب بنبأ نعي المعارضة السودانية، ومع شديد الأسف، أرى أن هذا الإدراك لواقع المعارضة جاء متأخراً جداً. فالحقيقية التي لا يمكن أن يتجاهلها من له عين ثاقبة، أن المعارضة منذ لحظة ولادتها (إنقاذيا)، في مقاهي وفنادق القاهرة كانت ميتة، لأن الحكومة التي صنعتها، سربت لقيادتها شخصيات خائبة ومهزوزة، بعيدة عن النضج السياسي والتفكير الاستراتيجي، وفاقدة للرؤية والمعيار السليم ، ومكروهة من غالبية الشعب السوداني لفساد رموزها. وازدادت (مواتا) لدرجة (الفطاس) والعفن، يوم ارتمت في أحضان الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة د. جون قرنق، وتوقيعها على وثيقة تفتيت السودان وتقسيمه (ميثاق أسمرا). قد لا نكون بحاجة إلى ذكر الخسائر المتلاحقة، لزعماء الهزائم والإحباطات في المعارضة، لأنها تدخل في باب العلم بالضرورة .

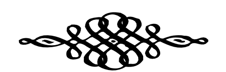
ويبقى أن أشير إلى أنني لا أقول هذا من فراغ ، وإنما عن علم ويقين ومعايشة، لأنني كنت وآخرين من قبيلة الأعلام، وقبل بزوغ نجم التجمع (الآفل) بذكاء رجالات الإنقاذ، من أوائل الذين كتبوا عن الإنقاذ وتوجهاتها الفكرية والسياسية في الصحافة المصرية، التي كانت وقتها تدافع عن ثورة الإنقاذ، قبل أن تنقلب عليها بعد حين.



تفتيت السودان ..المسؤولية

عرضنا في فصول الكتاب السابقة التطورات التي شهدها السودان بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، وما لحقها من مشكلات حقيقية كانت أم مفتعلة، جراء الخلافات الكثيرة في التفسير والتقدير والتحديد لروح الاتفاقية، والتلكؤ المتعمد وغير المتعمد في تنفيذ بنودها، أدت في نهاية المطاف إلى الانحراف بالاتفاقية عن الاتجاه الصحيح الذي يقود لوحدة البلاد من خلال واقع سياسي جديد.

ولعل في اعتراف النائب الثاني لرئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية السلام وتنزيلها على الأرض، بأن هنالك أخطاء كثيرة صاحبت الاتفاقية يوضح صدق ما ذهب إليه الكثيرين من المحللين. ومن البديهيات أن مبادئ السلام الدائم يجب أن تكون مبنية على أساس دراسة الحقائق والتيارات السياسية التي تتصارع في السودان، وهي الحقائق التي سبق أن عرضنا لها في هذا الكتاب. فلا يستساغ عقلاً أن نترك القبائل الشمالية التي لها مصالح اقتصادية وتداخلات اجتماعية في الجنوب بعيدين عن التخطيط لمستقبل حياتهم، ولا أن نترك القوى السياسية الكبيرة ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة، تائهين في خضم الأخبار المتداولة حول مسارات التفاوض، دون أن نشركهم في صناعتها. لأن التعاون الفعال في سبيل السلام يقتضي مشاركة الجميع في صياغة بنوده ومفاهيمه، حتى لا يكون لبعض القوى حق الاعتراض. وبهذا يتقدم السلام ويصبح أكثر قوة وثباتاً، ومن شأن ذلك أن ييسر الحصول على مطالب الحياة، فالحرية والسلام مرتبطان، ومن خلالهما نشد من أزر الشعوب في مقاومة الضغط الخارجي للتدخل في شئونها الداخلية، بذريعة التهميش وحجية الاضطهاد والظلم . وفي ضوء قراءة هذه الأوراق اليومية بوعي وتعمق كاملين، يتضح بأن المسئولية عن الأوضاع الراهنة في السودان تقع على عاتق جميع القوى السياسية السودانية، خاصة الأحزاب الكبيرة التي وافقت في مؤتمر أسمرا عام 1991 على منح الجنوب حق تقرير المصير، كمكايدة سياسية لحكومة الجبهة القومية الإسلامية، كما قال د. مبروك سليم. إلا أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق حكومة الإنقاذ، التي وافقت على هذا المطلب الملزم لها، ولكل الحكومات التي يمكن أن تتعاقب على حكم السودان.



خاتمة

الواقع الذي لا يمكن إنكاره، أن قطار سلام السودان الذي انطلق في 20 يوليو 2002م من ضاحية نيفاشا الكينية، بتوقيع اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، لم يتمكن بعد مرور أكثر من أربع سنوات من انطلاقته أن يتخطى المطبات والعقبات وحقول الألغام الشديدة الانفجار، المزروعة في خط سيره لجعل خيار الوحدة بين الشمال والجنوب جاذباً، فأصبح تقسيم البلاد في عام 2011م أمراً لا مفر ولا مناص منه، لاسيما بعد ارتفاع ضجيج التلاسن على كافة المستويات بين طرفي اتفاقية السلام الشامل. واشتعال نيران المعارك في أكثر من مكان واتجاه في شمال السودان خاصة في دارفور. وفشل حكومة الوحدة الوطنية في استعادة الأمن وبسطه في المناطق المتفجرة.

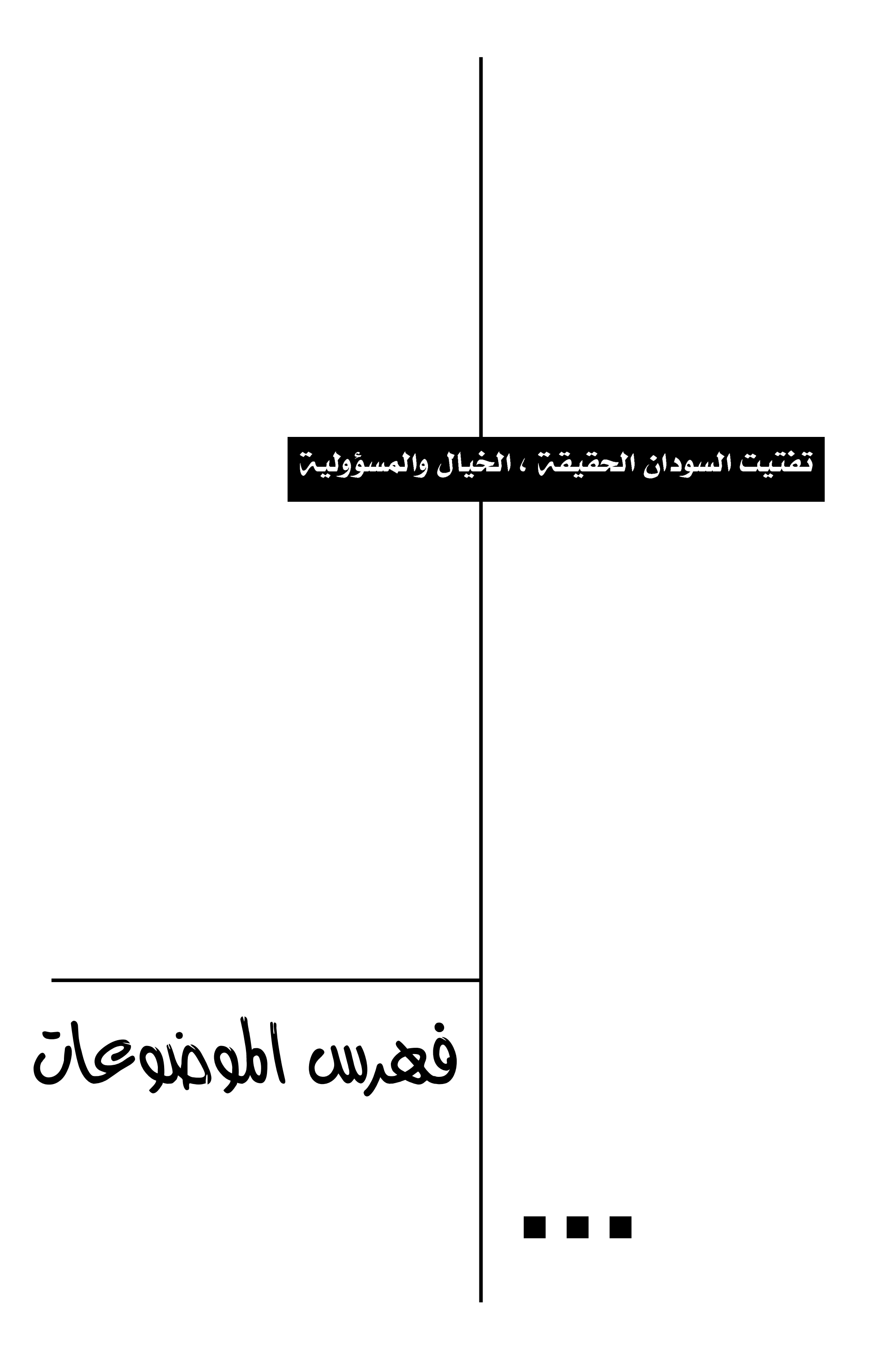
مؤشرات مرحلة ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير، تؤكد أن السودان الشمالي مقبل على تحديات كبيرة وخطيرة، تهدد وجوده على الخريطة العالمية. تحديات داخلية، منها تحدي انتشار المليشيات المدججة بالسلاح المعروفة وغير المعروفة على نطاق واسع في البلاد، بما فيها عاصمة البلاد القومية الخرطوم. وتحدي انعدام الثقة بين القوي السياسية المختلفة داخل الحكومة وخارجها، أدى إلى لجوء بعضها إلى تخزين السلاح بعيداً عن أنظار الحكومة، كشفته بعض الحملات الشرطية والمداهمات الأمنية التي جرت قبل فترة ليست بالقصيرة بالخرطوم، فيما أظهرت المواجهات العسكرية التي شهدتها مدينة أم درمان عن تحديات أخرى. وتحديات اتفاقيات السلام التي سمحت للحركات المسلحة بالاحتفاظ بالأراضي المحررة من قبضة الحكومة تحت سيطرتها ودخول المدن بسلاحها. وتحدي فشل تيار الإسلام السياسي القابض على زمام الأمور والسلطة لما يقارب العشرين عاماً، من أن يتحول من جهاز استخباراتي عسكري يحكم بالحديد والنار ولا يرحم، إلى تيار سياسي مدني لا يميز بين من ينتمي إليه أو معارض لسياساته، طالما هو حاكماً لكل أهل السودان بأطيافهم وأعراقهم وعقائدهم المختلفة .

وتحديات خارجية، من أبرزها الدولة الناشئة ما بعد حق تقرير المصير في الجنوب، المجهولة الأرض لعدم ترسيم حدودها، والممتدة شمالاً حتى حقول البترول في هجليج، كما تجاهر بذلك الحركة الشعبية وهي بالسلطة، بزعمها أنها جزء من أراضي ولاية الوحدة. وتحدي الاحتقانات المكبوتة في منطقة آبية المعروفة في علم الاصطلاح (كشمير السودان)، بعد امتدادها الجغرافي الجديد الذي حرم القبائل العربية من رئتهم الوحيدة في بحر العرب. وتحدي التحركات الغربية والأمريكية التي لم تترك للحكومة جفناً يغمض ولا عين تنام، لاسيما بعد تفجر أزمة دارفور. وتحديات الدول الحدودية وأطماعها في الامتداد داخل الأراضي السودانية، الخالية من أي وجود عسكري حقيقي، إلا من أشكال رمزية .

المحصلة، أن السودان الشمالي بات حقيقة وليس خيالاً أقرب إلى التفتت والتمزق إلى دويلات صغيرة، بدأت أشراطها على الأرض في دارفور، حيث تبرز صورة التفتيت التي عنى بها الكتاب مصغرة، فهناك أراض تحت سيطرة الحركات المسلحة العدو والصديقة، فقوات عبد الواحد في جبل مرة وما حولها، وخليل في مواقع أخرى، وقوات مناوي في قريضة وما جاورها، والحكومة وحلفائها في عواصم المدن والطرق والأراضي التي تقطنها القبائل العربية. صورة حقيقية لمصير السودان ما بعد مرحلة الانفصال التي حذر من تبعاتها السيد الرئيس، لم تسارع الحكومة والقوى السياسية المختلفة سواء كانت معارضة سلمياً أو حاملة للسلاح، إلى الجلوس حول مائدة الحوار الجاد والشفاف والخوف الحقيقي على الوطن وأهله، يسبقها اتفاق لجمع سلاحها الظاهر والخفي من كل الأطراف، إذا ما أريد حقا سيادة سلام دائم يحقق الرفاهية لشعب شمال السودان، ويعمل على المحافظة وحدة ما تبقى من تراب الوطن .

وفيما يتعلق بالمسئولية، فإنها تقع على عاتق جميع القوى السياسية الموقعة على ميثاق أسمراء، التي وافقت على حق تقرير المصير للجنوب كمكايدة سياسية للحكومة. وعلى عاتق الحكومة التي لم تجد أمامها من سبيل للاحتفاظ بالسلطة، سوى الإذعان للمطالب الجنوبية بحق تقرير المصير، بعد مقاومة استمرت لأكثر من سبع سنوات. إلا أن هذا لا يمنع من القول، أن الحالة التي وصل إليها السودان من تقسيم وتهديد بالتفتت إلى خمس دول أو أكثر من ذلك، تتحمل مسئوليته الحكومة؛ لأنها وقعت دون استشارة ومشاركة القوى الفاعلة والمؤثرة على اتفاقيات ملزمة لها، فيها ما يقسم البلاد طواعيةً إلى دولتين خاصة اتفاقية نيفاشا، واتفاقيات فيها ما يفتت وحدة ما تبقى من البلاد ويمزقها أكثر مما يجمع بينها، وهي الاتفاقيات التي تسمح للحركات الموقعة على اتفاقيات سلام بالاحتفاظ بالأراضي التي كانت تحت سيطرتها وبسلاحها: وهي مع الأسف اتفاقيات سلام ملزمة للحكومة الحالية والحكومات القادمة على حكم البلاد.

من هنا يمكن القول: إنه من الصعب الخروج من النفق الخانق والمظلم الذي دخلت فيه البلاد، إلا بعقد مؤتمر دستوري شامل بدون قيود أو شروط، تشارك فيه الدول التي يهم قيادتها أن يكون السودان موحداً. يسبقه قيام حكومة وحدة وطنية لتسيير الأوضاع وجمع السلاح، والاتفاق مع الجنوبيين على ترسيم الحدود وتقسيم مياه النيل، وحركة القبائل الرعوية العربية في بحر العرب وغيرها من القضايا المصيرية التي يمكن أن تعكر صفو العلاقات بين الجارين الجديدين.


تفتيت السودان الحقيقة ، الخيال والمسؤولية
فهرس الموضوعات